

مختار



السنة السابعة
العدد ١٠٣ . فبراير ٢٠٠٩



- فرص وتحديات الحوار الإيراني - الأمريكي ■ من غزة إلى طهران: التطلع نحو إدارة أوباما والشرق الأوسط
- انتخابات الرئاسة ومستقبل الإصلاحيين (ملف خاص) ■ من الذي أطلق رصاص مومباي؟
- إيران والميكافيلية المحرمة ■ الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة

مختار

رئيس مجلس الإدارة:

مرسى عطا الله

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة :

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحى أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

د. عادل عبد المنعم سويلم

د. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفى محمد

أ. أحمد فتحى قبال

صورة الغلاف :

فرص الحوار بين إيران وأمريكا ما زالت قائمة خصوصا في ظل حرص القيادات العليا في إيران على الالتزام بموقف حذر تجاه الإدارة الجديدة تحسبا لما يمكن أن يأتى منها خيرا أو شرا.

الإخراج الفنى :

مصطفى علوان

المستشار الفنى :

السيد عزمى

مختارات

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافي عربي يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة في إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسياً وأمنياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة في الخليج والوطن العربي ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية في أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية في محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقي الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقاً لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

٤	افتتاحية العدد: فرص وتحديات الحوار الإيراني - الأمريكي..... د. محمد السعيد إدريس
٦	دراسات: ١- إيران: محاولة فك الأزمة النووية (٢ / ١).....
١٢	٢- أهمية بحر الخزر بالنسبة لإيران.....
١٧	افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية : ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩..... قضية العدد:
١٩	قراءة في مشروع قانون الياف النمو ونقده..... شئون داخلية:
٢٢	١- انتخابات الرئاسة ومستقبل الإصلاحين (ملف خاص).....
٣٤	٢- هل يجب أن نتجاوز أحمدي نجاد؟.....
٣٦	٣- تفسير الحكومة الائتلافية.....
٤٠	٤- منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية: تحليل السلوك الانتخابي في سبعة عشر عاماً.....
٤٨	٥- الاختلاف بين الحركة الطلابية في عام ١٩٧٩، وعام ٢٠٠٨.....
٤٩	٦- صعوبات تنفيذ خطة التطور الاقتصادي..... إيران.. لماذا؟
٥١	إيران والميكافيلية المحرمة..... تفاعلات إقليمية:
٥٣	١- غزة: اختبار جديد لصراع الغرب مع إيران.....
٥٥	٢- من غزة إلى طهران: التطلع نحو إدارة أوباما والشرق الأوسط.....
٥٧	٣- نظرة على أول استراتيجية لإدارة أوباما: مشروع الانتقال من الجبهة العراقية إلى جبهة أفغانستان.....
٥٩	٤- أكراد تركيا والعراق: تعاون أم نزاع؟.....
٥٩	٥- الخلافات بين بغداد والأكراد.....
٦١	٦- سياسات الحكومة التركمانية والمصالح الروسية.....
٦٢	٧- أوزبكستان في دوامة لعبة القوى.....
٦٤	٨- الادعاءات الكاذبة للجمهورية الأذربيجانية.....
٦٥	٩- عملية الديمقراطية في آسيا الوسطى..... علاقات دولية:
٦٧	١- وقت المفاوضات مع أمريكا مضى.....
٧٤	٢- تأثير الهجوم الإسرائيلي على غزة على سياسة أوباما الخارجية.....
٧٥	٣- أمريكا والحرب الناعمة.....
٧٧	٤- السياسة الأمريكية المعلنة بخصوص إيران: اعتراف بالهزيمة بطعم دعم الإصلاحات!.....
٧٨	٥- الحوار العربي - الغربي: اتحاد لتكثيف الضغط على إيران.....
٨٠	٦- هل سيتحقق حلم تغيير السلوك الأمريكي.....
٨٢	٧- محادثات صعبة ومباشرة.....
٨٣	٨- التحديات التي تواجه أوباما.....
٨٤	٩- أمريكا وإيران.....
٨٦	١٠- رئيس جمهورية متطرف.....
٨٧	١١- الصراع يتواصل بين إيران والاتحاد الأوروبي.....
٨٩	١٢- شواهد جديدة على تورط أمريكا في أحداث الهند.....
٩٠	١٣- من الذي أطلق رصاص ممباي؟..... الزاوية الثقافية:
٩٢	١- طائفة الفجر في إيران..... رؤى عربية:
١٠٠	١- الدور الإقليمي لتركيا وإيران.. حصاد غزة..... محمد عبد القادر
١٠٣	٢- الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة..... لواء أ. ح متقاعد/ حسام سويلم

افتتاحية

فرص وتحديات الحوار

لسنوات طويلة مضت ظلت أزمة البرنامج النووي الإيراني محصورة في الأطراف الثلاثة المباشرة: إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وعندما تأزم الموقف دخل الأوروبيون المغامرة وخاضوا مرحلة وساطة طويلة انتهت إلى لا شيء ثم تجددت مؤخراً في إطار أوسع عرف بـ "مجموعة ١+٥" أي الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، وهو الإطار الذي بادر بتقديم ما عرف بـ "حزمة الحوافز السخية" إلى إيران التي تضمنت إجراءات شديدة الأهمية لإيران أمنية واقتصادية وتكنولوجية، وهي الحزمة التي كانت سبباً مباشراً في دخول الدول العربية طرفاً في الأزمة بسبب ما تضمنته هذه الحوافز من مسائل تمس مصالح وأمن دول عربية خليجية خشيت أن تكون هي المعنية بدفع أثمان كسب الغرب للود الإيراني، حيث نصت حزمة الحوافز السخية تلك على اعتراف من الدول الست بأدوار إيران في العراق وأمن الخليج وغيرها من القضايا.

قبل ذلك ظلت الدول العربية مترددة في القبول بالضغط الأمريكي كي تدخل طرفاً مباشراً ضد إيران في مسألة برنامجها النووي، وكانت إيران هي الأخرى عازفة عن إشراك هذه الدول العربية وبالتحديد الخليجية في القضية، واعتبرت إيران أن هذه الدول غير معنية بالأمر أو أنها ليست مهمة في حسابات تلك الأزمة.

لم تأبه إيران بخطورة تجاهل موقف الدول العربية الخليجية إلا بعد أن كانت احتمالات اللجوء الأمريكي والإسرائيلي إلى الخيار العسكري للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني قد وصلت إلى مرحلة حرجية وخطيرة، عندها أدركت أن موقف الدول العربية هو الموقف المرجح لخيار الحرب أو الدبلوماسية وبالتحديد مدى قبول أو رفض هذه الدول تمكين أمريكا وإسرائيل من استخدام أراضيها ومياهها الإقليمية والقواعد الأمريكية على أراضيها في الحرب على إيران. وبالفعل كان الموقف العربي الخليجي الرافض للخيار العسكري أحد الأسباب المهمة، ضمن أسباب أخرى بالطبع، التي أقنعت الإدارة الأمريكية السابقة خصوصاً في الأشهر الست الأخيرة الحرجة التي مضت، بفداحة وخطورة اللجوء للخيار العسكري.

الآن وبعد كل العراك السياسي والإعلامي العربي بين دول محور الاعتدال العربية وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية من ناحية وإيران ومعها أطراف ما يعرف بـ "محور الممانعة" طيلة الأسابيع الماضية التي سبقت الحرب الإسرائيلية على غزة والتي أعقبتها، أضحي الموقف العربي شديد الاقتراب ليس فقط من أزمة البرنامج النووي الإيراني بل ومن فرص حدوث حوار أمريكي - إيراني. فأغلب دول محور الاعتدال حملت إيران مسئولية هذه الحرب واتهمتها بتشجيع حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بتأزيم الموقف مع إسرائيل ابتداءً من إعلان إنهاء اتفاقية التهدئة وامتداداً إلى تعمد إطلاق الصواريخ على إسرائيل، كما اتهمتها بأنها صاحبة مصلحة في إفشال مشروع التسوية. وكان منتدى "حوار الممانعة" الذي عقد في العاصمة البحرينية في نوفمبر الماضي بالتنسيق مع المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن) قد أعرب عن رفضه لتغيب الدول العربية الخليجية عن أي حوار دولي مع إيران يخص أمن الخليج وأمن دوله. وامتد هذا الموقف إلى اجتماع خصص لأمن الخليج عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك حيث أعيد التأكيد على هذا الموقف وهو المؤتمر الذي شارك فيه عدد من وزراء الخارجية العرب ومجموعة "١+٥"، وتغيب عنه كل من قطر وسلطنة عمان في إشارة إلى وجود انقسام خليجي حول أي توجه يستهدف إيران.

وهكذا فإن التصعيد العربي ضد إيران في هذه الظروف التي تسبق إعلان إدارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما مبادرتها المتوقعة نحو إيران يمثل أحد أهم التحديات التي يمكن أن تعرقل نجاح توجه الرئيس أوباما للحوار مع إيران. الواقع الإقليمي أو البيئة الإقليمية لم يتوقف تأثيرها عند هذا الحد، فالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أخذت تلقى بتداعياتها على فرص الحوار الإيراني - الأمريكي على ضوء ما يمكن وصفه باستعادة الاعتبار للتحالف الإيراني - السوري على ضوء تعليق أو تجميد دمشق لمفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل وانسحاب الوسيط التركي من هذه المهمة، وعلى ضوء موقف الرئيس أوباما الصامت إزاء الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت طيلة الأسابيع الثلاثة لتلك الحرب وتحميله صواريخ حركة "حماس" مسئولية اندلاع الحرب، وإعلانه عن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها. إيران رأت في ذلك الموقف وهذا التصريح استمراراً للنهج الإداري الأمريكية السابقة ومؤشراً على تضائل فرص حدوث تغيير جدي في الموقف الأمريكي، ولذلك عبرت إيران عن شكوكها نحو الإدارة الجديدة. هذا التعبير جاء على لسان علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الذي قال: "إن الحرب الإسرائيلية على غزة، ودعم أمريكا لإسرائيل خلقا كثيراً من الشكوك حول نظرية التغيير"، موضحاً أن الملف النووي سيكون اختباراً آخر للمدى التغيير الذي تجرته إدارة أوباما.

وقد بدأت مصادر إعلامية إيرانية محافظة تغالي من شروط القبول بأي حوار مع أمريكا، وتصور الحوار هذا على أنه مطلب أمريكي وليس حاجة إيرانية.

الإيراني - الأمريكي

أحد نماذج هذه المغالاة التي تعد شكلاً من أشكال الهروب من الحوار أو تمهيد الأجواء الملائمة للقبول به على أساس أن هذا القبول من جانب إيران وهي في موقع القوة وليس موقع الضعف، ما نشر في صحيفة رسالت (الرسالة - ٢٥ / ١ / ٢٠٠٩). فقد كتبت الصحيفة: "إنه من بديهيات التغيير في ملامح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أن تعترف واشنطن بـ "حزب الله" وحركة "حماس" اللذين يتمتعان بشعبية كبيرة في أوساط الشارع العربي والإسلامي، وأن تكف واشنطن عن دعمها للكيان الصهيوني، وأن توقف واشنطن إنتاج ونشر الأسلحة النووية، إضافة إلى شروط أخرى منها تحرير الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك والمصارف الأمريكية منذ عهد الشاه المخلوع". ولم تنس الصحيفة أن تضع شرطاً أهم للقبول بالحوار مع واشنطن وهو أن "الجمهورية الإسلامية لن تصافح الجانب الأمريكي قبل أن يتراجع عن مواقفه وسياساته الاستكبارية إزاء إيران والأمة الإسلامية جمعاء". هذا نموذج من الكتابة يمكن وصفه بأنه معتدل إذا قورن بما تكتبه صحيفة جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية).

هذه التحديات الداخلية الإيرانية والإقليمية لفرص إنجاح الحوار الأمريكي - الإيراني المتظر ليست هي الوحيدة التي يمكن أن تعرقل هذا الحوار، فإضافة إلى الرفض الإسرائيلي المطلق لأي تقارب أمريكي - إيراني، والحرص على إبقاء الخيار العسكري قائماً خاصة مع تصاعد فرص مجي بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة الإسرائيلية القادمة، هناك أيضاً تردد أمريكي أو فلنقل انقساماً في الرؤية الأمريكية داخل الإدارة الأمريكية نفسها بين من يشجعون هذا الحوار مع أخذ الضوابط المهمة في الاعتبار ومن يتحفظون عليه ويطرحون شروطاً مسبقة يمكن أن تؤدي إلى إفشاله قبل أن يبدأ.

الملفت للانتباه بهذا الخصوص أن موقف الرئيس أوباما يكاد يجمع بين هاتين الرؤيتين، حيث أدان تهديدات إيران بـ "محو إسرائيل من الوجود" لكنه شدد في الوقت نفسه على أهمية الحديث إليها بشكل يشرح بوضوح الخلافات والفجوات التي يمكن تحقيق تقدم فيها، وقال أنه يرغب في مزيد المحادثات إلى طهران إذا كانت الأخيرة "مستعدة الآن أن ترخي قبضتها". هذا الانقسام ربما يكون السبب في تأجيل إعلان المبادرة الأمريكية المنتظرة نحو إيران وتأجيل إرسال ما أشيع أنه رسالة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما للشعب الإيراني أو للزعيم الإيراني علي خامنئي رداً على رسالة التهتهة التي كان قد بادر الرئيس الإيراني أحمدني نجاد بإرسالها إلى أوباما فور الإعلان عن فوزه في الانتخابات الرئاسية.

الانقسام الأمريكي تعكسه الرؤى المتباينة لأهم مركزين للأبحاث على تماس مباشر مع الإدارة الأمريكية وهما مركز "واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" ومركز "سابان" التابع لمعهد "بروكينجز". ففي الوقت الذي دعا فيه رئيس مركز "واشنطن لدراسات الشرق الأدنى" روبرت ساتلوف إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة يجب أن تنظر في "طريق ثالث" بين الرضوخ لإيران النووية أو مهاجمتها، وتعريفه لهذا الطريق الثالث بأنه استراتيجية المنع (Prevention) بدلاً من استراتيجية الردع نظراً لأن الردع لم يعد ممكناً مع المواقف الإيرانية المشددة، فإن مركز "سابان" طرح دراسة مهمة أشرف على تحريرها مارتين أندريك وزميله ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية دعيت إلى مبادرة أمريكية تضمن حواراً مباشراً وغير مشروط مع إيران وعدم جعل مطلب تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم شرطاً مسبقاً ولكن يمكن تحويل التعليق إلى شرط للتقدم في المفاوضات، وأن تكون واشنطن مستعدة لمناقشة ما تقوله إيران بحقوقها في التخصيب وقد يكون من الضروري في النهاية الاعتراف بهذا الحق، كما ينبغي أن يكون عرض المفاوضات النووية المباشرة جزءاً من مبادرة أوسع تشمل مفاوضات ثنائية موازية على مسارات منفصلة تتناول تطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية والعراق والخليج وغير ذلك من قضايا الشرق الأوسط، كما ينبغي عدم ربط القضايا معاً، ولكن ربط الحوافز بسلوك إيران على الصعيد النووي، وكل هذا دون استبعاد اللجوء إلى القوة إذا أثبتت الحكومة الإيرانية أنها غير راغبة في المشاركة في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة وتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم.

وهكذا نستطيع أن نقول أن الفرص قائمة خصوصاً في ظل حرص القيادات العليا في إيران على الالتزام بموقف حذر تجاه الإدارة الجديدة محسباً لما يمكن أن يأتي منها خيراً أو شراً، لكن التحديات تكاد تفوق كل الفرص خصوصاً بعد أن أصبح العامل الإقليمي أساسياً فيها بعد كل هذا التداخل الحادث بين كل القضايا الإقليمية وكل هذا الاستقطاب بين الأطراف داخلياً وإقليمياً ودولياً.

دراسة

إيران: محاولة فك الأزمة النووية (٢ / ١)

Iran: Breaking the nuclear deadlock, Chatham house report,
December 2008

إعداد: د/ فوزى درويش

على أنهم الورثة الأصوليون لآية الله الخميني، وأنهم هم المخلصون والداعمون للقيادة العليا.. وهم لا يثقون في الغرب ولا في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، ويعتقدون اعتقاداً جازماً في انهيار الغرب يوماً ما وفي عودة ظهور إيران الإسلامية كقوة كبرى دولية.

٢- الأصوليون والسلطة

ولكى يثبتوا أقدامهم في السلطة، فإن هؤلاء الأصوليين كان عليهم أن يلموا إماماً جيداً بالنواحي الانتخابية التي بدأت من قيام الثورة، لكن النصر في الانتخابات لا يمكن ضمانه إلا من خلال تغيب الرعي السياسي لدى الجمهور. كذلك الحال بخلق نوع من القلق الاجتماعي بالمبالغة في المخاطر المحلية والدولية، التي تؤدي بدورها إلى حالة من الأمن التي أخذ زمامها الحرس الثوري الإيراني "في وزارة أحمدى نجاد لذلك صار القمع المستهدف والأداة الحكومية بمثابة أدوات لضمان أن تكون الانتخابات أكثر تعرضاً للعبث.

لقد كان أحمدى نجاد موفور الحظ حيث بدأ عهده كرئيس في أغسطس ٢٠٠٥، متواكباً ذلك مع الاتجاه الصاعد لأسعار النفط. فقد تمكن من ثم من كسب شعبية عن طريق الإنفاق ببذخ على مختلف المشروعات. وكان الكثير من هذه المشروعات متمثلة في إنفاق مبالغ نقدية للمؤسسات الاجتماعية والدينية، وكذلك إلى بعض الأفراد دون مسئولية ودون توافر القدر المطلوب من الشفافية.

وفي مارس ٢٠٠٨ ألقى أحمدى نجاد خطاباً في مدينة مشهد حيث ركز أن الإمام المهدي يدعمه ويدعم سياساته، وقال إن

١- النسق الإيراني

إحياء الثورة الإسلامية

لكي يتسنى تقييم ما سوف يترك تأثيره على إيران أثناء المفاوضات الدولية، يكون على المرء أن يفهم جيداً التطورات التي حدثت أثناء رئاسة مجموعة أحمدى نجاد، بدءاً بالحركة الأصولية والتي أتت به إلى سدة الحكم. وأنصار هذه الحركة يميلون إلى التفسير السلطوي للإسلام بالتغاضي عن العناصر الديمقراطية في الدستور لصالح حكومة "الصفوة". وانضوت هذه الفئة حول القائد الأعلى آية الله خامنئي. ولقد كان انتصار الإصلاحى محمد خاتمي في عام ١٩٩٧ بمثابة هزيمة ساحقة بالنسبة للمحافظين، ولذلك يمكن فهم تطور أفكار "الأصوليين" من خلال ذلك.

ولما وجه آية الله خامنئي بالتحدي الإصلاحى فقد أغراه ذلك تشجيع المحافظين على مراجعة استراتيجيتهم السياسية. وحدث هذا في ظل توجيهات آية الله مصباح يزدي المعروف بتشده، الذي قام بإعداد استراتيجية للسيطرة المحلية، صارت كافة أوجه السياسة خاضعة للقيادة وإلغاء ما يتعلق ببذخ الإصلاح. وتماثل وضع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة: فإن هؤلاء المحافظين في إيران -الأصوليين- صار هدفهم الإطاحة بكافة الشوائب المتبقية بين اليمين واليسار وغرس الأفكار الجديدة.

ويقول هؤلاء "الأصوليون" *Principality* بالعودة إلى النقاء الأول للثورة الإسلامية وأخذوا يعرفون أنفسهم

الرسالة الكونية لإيران سوف تكون جاهزة، وأن الوقت قد حان لإنهاء التخاريف التي تلف السياسة المحلية.

٣- نحو انتخابات رئاسية في يونيو ٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٩

على الرغم من قيام أحمدى نجاد باستخدام المناورات- حيث ساعده على ذلك معارضة جدية لا تعرف التسامح- فإن الاقتصاد الإيراني يصبح بالنسبة له موقع الضعف. فالإخفاق الاقتصادي سوف يكون أكثر العوامل أهمية في تفكيك الوضع السياسي بإثارته مسائل مهمة تتعلق بالترشيح للرئاسة. وسوف يقوم بركوب الموجة بالتركيز على النجاح في السياسة الخارجية (مشيرا بذلك إلى الانهيار القائم للنظام الرأسمالي الغربي وصعود إيران).

ويعتبر أحد العوامل المهمة في هذا السياق ما إذا كانت سوف تتوافر لأحمدى نجاد القدرة على الحفاظ على النظرة بأنه خارج الإطار الذي يوجه إليه اللوم عن الضعف الاقتصادي لبلاده الذي تمت إثارته في جانب الأعداء الداخليين والخارجيين على حد سواء.

ولقد كانت انتخابات "المجلس" (البرلمان) والتي أجريت في مارس/ أبريل ٢٠٠٨ بمثابة نكسة قاسية بالنسبة لحرية الانتخابات في إيران. ولقد كان الاتجاه السياسي العام عبر السنوات القليلة الماضية باتجاه دعم وتثبيت سلطة الأصوليين والحيلولة دون مشاركة سياسية واسعة النطاق، وأكثر من ذلك، أن أعلن آية الله خامنئي أن أحمدى نجاد سوف يتجه نحو فترة رئاسية أخرى. ولقد فسر بعض الإيرانيين ذلك على أنه إشارة إلى أن "القائد" قد قرر سلفاً نتيجة الانتخابات.

٤- السياسة تجاه الولايات المتحدة

هناك جدل ومفارقات مستمرة بين الإيرانيين فيما يتعلق بسياسة إيران تجاه الولايات المتحدة. وهناك نظرة "مشتركة" عززتها الأزمة المالية، وهي أن الولايات المتحدة قوة عظمى في طريقها إلى الانهيار، وأن الشرق، بما فيه إيران في موقع جيد للتفوق عليها. وحين قام أحمدى نجاد بهتنة أوباما في الانتخابات التي فاز فيها، تم توجيه الانتقاد إليه بالسذاجة حول اعتقاده بإمكان حدوث تغير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة وحتى حول قيامه بهذه الخطوة البسيطة من تلقاء نفسه دون التصريح له بذلك القيادة.

ويرى الجناح الواقعي من السياسة الإيرانية مثل رافسنجاني وخاتمي أن التفاهم ينبغي متابعته والتوصل إلى حل لهذا المأزق الذي يكتنف العلاقات الإيرانية-الأمريكية. وتبعاً لوجهة نظرهم هو أن رئاسة أوباما يجعل ذلك أمراً ممكناً، وأن المزايا يمكن أن تتعدى المساوى وهناك قليل من الشك في أنه إذا وصل الإصلاحيون إلى سدة الرئاسة في عام ٢٠٠٩ فإن ذلك سوف يسفر عن التقليل من حدة المجابهة في العلاقات الدولية، ولكن سوف يعمل ذلك على تحجيم تحركهم للحاجة إلى الإجماع المطلوب في النظام من ناحية أو صدور حكم لصالحهم من جانب القائد الأعلى الذي يعتره الشك.

وعلى ذلك، فإن تعاظم المشكلات الاقتصادية وقدم أوباما من ناحية ثانية يجعل من المحتمل ارتفاع أسهم الواقعيين في إيران. ولكن في مواجهة الواقعيين (realists)، هناك الكثيرون من يعطون الأولوية لأمن النظام، والذين يرون في الولايات المتحدة الخطر الدائم على الاستقرار وعلى سلامة بنيان إيران الثورية.

وباختصار ليس هناك إجماع على ما يمكن عمله غداً. ويعتبر خامنئي صانع القرار الأساسي وهو مصدر النصيحة لعدة جهات، وخاصة بالنسبة لمجلس الأمن الأعلى لإيران حيث يرأسه رئيس الجمهورية. ولقد قال خامنئي بأنه سوف ينادى بوجود علاقات مع الولايات المتحدة، إذا ما كان ذلك في مصلحة إيران. لكنه يرى المخاطر، وليس صالح إيران في الوقت الحاضر. وعلى أية حال، فمهما كانت نتيجة الانتخابات الرئاسية في إيران، فإنها ربما تستمر في تحدى الولايات المتحدة، أو قد تقبل التفاهم معها إذا قدمت الولايات المتحدة سياسة جديدة للتعامل مع إيران.

٥- سياسات الطاقة

هناك حاجة واضحة لمزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة. وواقع الأمر أن ذلك لن يتسنى حدوثه دون الحل العاجل للمأزق الراهن المتعلق بالبرنامج النووي مما قد يؤدي إلى الضغط على القيادة العليا للموافقة على الدخول في مفاوضات جديدة.

فبالنسبة لقطاع النفط، فإن إنتاج النفط الخام قد عانى على مدى عدد من السنوات. وهناك ثلاثة عوامل تشرح ذلك، أولها، أنه في عام ١٩٧٧ قام "الكونسورتيوم" الإيراني بتقديم برنامج عاجل بالنسبة لاستفادة آبار النفط الثانوية على نطاق واسع ومن أجل دعم الآبار التي اعتراها القدم.

فالثورة الإسلامية، ثم ما تلاها من حرب مع العراق، كان يعني أن تنفيذ ذلك قد لقي صعوبات جمة. ومما عمل على تفاقم هذا الوضع في السنوات الأخيرة هو النقص في كميات الغاز اللازمة لإعادة الضخ re-injection وثانيها، الطريقة التي قام عليها الهيكل في القطاع النفطي، لأنه لا يوفر الحوافز الجيدة بالنسبة لشركة النفط الوطنية. فهذه الشركة قد عانت من نقص الأموال، من ناحية ومصروفات التشغيل من ناحية أخرى، حيث تستمد ذلك من الحكومة المركزية أي من الميزانية الحكومية. وكثير من كبار الفنيين في الشركة الوطنية تركوا العمل نتيجة التدخل السياسي المتزايد.

وثالثها، أن المحاولات الرامية إلى إشراك شركات النفط العالمية كانت مخيبة للآمال. وهذا يرجع في جانب منه للشروط التي تضمنها العقود، لأنها لم تكن مغرية للشركات العالمية. كذلك فإن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة طبقاً "لقانون عقوبات إيران- ليبيا" لعام ١٩٩٦ أضرت بمصالح الشركة الوطنية، وهو الأمر الذي أدى إلى على مزيد من الاضرار والتهديد بعقوبات أكثر نطاقاً حول المأزق النووي. وفي مستهل ٢٠٠٧ وصفت هذه العقوبات بأنها العقوبات في

طريق الاستثمارات الدولية في إيران.

والآن، فإنه من المنتظر أن يبلغ معدل التراجع في حقول النفط الإيرانية إلى ٣٥٠,٠٠٠ برميل يوميا مما يعني أن استثمارات ضخمة مطلوب قدومها ببساطة للحفاظ على مستوى الإنتاج القائم. أن الهدف الرسمي هو بلوغ مستوى إنتاج ٤,٣ مليون برميل يوميا أثناء السنة المالية من مارس ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩، وفيما يتجاوز ذلك، يصبح الهدف أكثر طموحا حيث يرمى إلى بلوغ ٨,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٥ بتكلفة رأسمال قدره ٥٠ بليون دولار.

وبالنسبة لقطاع الغاز فإنه يواجه هو الآخر مجموعة من المشكلات المشابهة. لقد بلغ الإنتاج السنوي في عام ٢٠٠٧ ما يربو على ١٣٠ بليون متر مكعب. ويتجه الهدف الرسمي لبلوغ ٤٧٥ بليون متر مكعب في عام ٢٠٢٠ وهذا يجعل إيران ثاني أكبر منتج للغاز في العالم بما يمثل من ٨-١٠ بالمائة من الطاقة الإجمالية. وتذهب أحد التقديرات إلى أن الاحتياطيات يمكن أن توفر مستوى إنتاجيا يبلغ ٦٠٠ بليون متر مكعب في عام ٢٠٢٥ وتحتفظ بهذا المستوى على مدى ٢٥ سنة على الأقل. ولكن المشكلة الكامنة هي في أن تطوير هذه الكميات الهائلة من الاحتياطيات، وأغلبها في حقول "سوث بارز" لم تنلها برامج محددة، وكما هو الحال بالنسبة للنفط، فإن ذلك يرجع إلى مشكلات تتعلق بالتمويل، والنظام الهيكلي، والسياسي، والإداري على حد سواء.

وكانت النتيجة هي وجود نقص في الغاز. فالغاز له أهمية قصوى بالنسبة لما يسمى بالمزيج "energy-mix". ويجري تشجيع الاستهلاك المحلي من الغاز بأسعار شديدة الانخفاض مما يجعل معدل استهلاكه يزيد بمعدل ١٠ بالمائة سنويا.

٦- أثر الأحداث العالمية

بلغت نسبة إسهام إيران في إجمالي إنتاج النفط العالمي ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٧ (بما يجعل إيران رابع أكبر منتج في العالم) كما كانت في ذلك العام تقوم بتصدير ٥,٥٪ من صادراته.

وهناك مشكلة عالمية مهمة تتمثل في سيطرة إيران على مضيق هرمز التي يمر منها نحو ٣٥٪ من صادرات النفط. وفي حين يعطى الموقع الجغرافي الإيراني ميزة كبيرة بالنسبة للأسواق العالمية في النفط، فإن إغلاق المضائق سوف يكون بمثابة خرق للقانون الدولي، وعلى أية حال، فإن ذلك سوف يجبر النظر إليه والتعامل معه كعمل عدائي من جانب دول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

ويبرز في سياق الأسواق العالمية للنفط دور إيران في منظمة الأوبك. "ففي عالم قد شهد صحوة جديدة" لتأمين الموارد، هناك من خلال الأوبك مجموعة من الدول أما مع الولايات المتحدة وإما من زيناصبون" الولايات المتحدة العداء. وتعتبر إيران عضوا مهما من بين هذه المجموعة، ومن ثم تتوافر لديها القدرة على تشجيع "الأوبك" على مزيد من أسعار النفط العدائية، خلال السنوات الأخيرة، فإن غياب الفائض من

القدرة الإنتاجية للنفط الخام خارج السعودية قد حددت قدرة "الأوبك". وعلى أية حال، فإنه لو أخذنا في الاعتبار الكساد الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب، واحتمال حدوث زيادة في فائض الطاقة، فإن دورها بالنسبة لأسواق النفط العالمية سوف يعاد تقييمه. والمجموعة القوية التي تتزعمها إيران قد يكون لها أثر خطر. فالإعلان مؤخرا عن إيجاد "مجموعة" للغاز من جانب إيران، وقطر، وروسيا يمكن أن تنبئ عن نوع مشابه من أسواق الغاز.

السياق الإقليمي

أ- إيران في منطقتها

تشمل الأحداث الكبرى التي تشكل النزاع بين إيران والولايات المتحدة كلا من العراق، والصراع العربي-الإسرائيلي ولبنان. والمواجهة بين البلدين يدور رحاها داخل هذه المنطقة وتقول الولايات المتحدة أن إيران تقدم دعما فعليا للمليشيات في العراق. أما في فلسطين، فإن إيران تقدم دعما لحماس في حين تقدم الولايات المتحدة الدعم لفتح. وفي لبنان، فإن إيران تقدم دعما لحزب الله في نضاله مع الحكومة اللبنانية، التي تلقى بدورها دعم كل من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية.

لقد تحسن الوضع الإقليمي لإيران منذ عام ٢٠٠١ بسبب الحرب في أفغانستان والعراق. فإقامة حكومة شيعية في العراق قد فتحت الباب أمام فرص لم تكن ظاهرة لمد النفوذ الإيراني، وتنتظر إيران الآن إلى العراق لجانب من جوانب الفناء الخفي لها. فبعد أن تخلصت إيران من العراق القوي، أصبحت إيران الآن تواصل أملها طويل الأمد لأن تكون القوة الرئيسية في منطقتها وتعتقد إيران بأن الولايات المتحدة ينبغي عليها أن تفسح الطريق لكي تنبأ هي مكانها التي تستحقه.

ب- العراق

إن انغماس إيران في شئون العراق أصبح أمراً تحيط به التكهّنات. فالبعض يرى طهران كقوة "سوداء" بالنسبة لسياسات العراق، لها القدرة على العمل من وراء شعار- ليس فقط بالنسبة للشيعية، ولكن كذلك بالنسبة للأكراد والسنة.

وأكثر الدراسات التي أجريت وتم نشرها حتى الآن، من جانب "مركز مكافحة الإرهاب في وست بونيت" قد انتهت إلى أن إيران تباشر نفوذا في العراق من أجل تحجيم انتشار القوة الأمريكية في الشرق الأوسط، وللتأكيد على أن الحكومة العراقية لا تشكل تهديدا لإيران، وللتواصل مع كافة أصحاب الأدوار السياسية، وإرساء قاعدة يمكن الركون إليها، لنشر النفوذ الإيراني في الخارج.

ومنذ ٢٠٠٧، أصبحت الحكومة العراقية قد تم تقسيمها إلى مؤسسات، ولذلك فإن البطء في لم شعث كيان الدولة قد وفر متسعا للقوى الخارجية بفرض أوضاع معينة على الحكومة العراقية. وهذا النمط من التقسيم المؤسسي كان

في حقيقة أمره نتيجة عاملين يفترض الكثيرون أنهما مترابطين فقط حسب الظروف. وأول هذه التقسيمات المؤسسية طابع التحرك الأمريكي في العراق والذي حدث في العراق في نهاية ٢٠٠٧ حتى نهاية ٢٠٠٨. وبالتزام أمريكي أكثر قوة في العراق، والذي انتهى بتركيز أمريكي على الأنشطة المختلفة في العراق، فإن هذا التحرك من المفترض أنه قد عمل على زيادة الأمن. وعلى أية حال، فإن الاستقرار الذي حدث منذ ربيع ٢٠٠٨ يرجع في جانب كبير منه إلى حقيقة أن المجموعات داخل المدن ذات الطائفة المختلطة - وخاصة في بغداد - قد نأت بنفسها عن الاضطرابات. فقد تلاشى الصراع السني - الشيعي لكي تصبح بغداد مسيطراً عليها من جانب الشيعة. والنتيجة هي وجود حكومة قادرة تعمل على مد نفوذها عبر أراضيها لو ترغب في أن تكون خاضعة للولايات المتحدة أو لجيرانها الأقوياء.

وستظل إيران مهمة في عقول السياسيين العراقيين. فعليهم أن يضعوا في الاعتبار كيف يجري النظر إلى أفعالهم من جانب طهران. ويوضح النفوذ الإيراني في جانب منه مقاومة الحكومة العراقية لاتفاقية وضع القوات Status of forces Agreement والتي ترعى جانب المصالح الأمريكية. وتحاول الحكومة العراقية إعادة وضع العراق ككيان مستقل ذي سيادة يرى مصالح البلاد الذاتية وحساسيات جيرانه في تعاملهم مع الآخرين.

وفي مايو ٢٠٠٨ جذرت العراق طهران من مساعدة الميليشيات، خصوصاً في الجنوب، ومنذ تلك اللحظة تفهقت إيران لدرجة ما.

ولدى الحكومة العراقية في أحزابها السياسية المكونة لها الأسباب القوية للحفاظ على علاقاتها مع طهران فالروابط التي تربط "المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى" مع طهران ظلت سليمة. وعلى الأخص منذ ظهور هذا الدعم الشيعي من جانب مقتدى الصدر، وحزب الدعوة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء نوري المالكي. والمجلس الأعلى يحتاج الآن إلى إيران كما لم يحدث له من قبل أما الأحزاب الكردية فقد بقيت حذرة بشكل جاد من مخاطر إغضاب تركيا وإيران بالنظر لأن النزاع حول الأراضي بين منطقة كردستان والأراضي العراقية الصرفة بدأ يأخذ شكلاً متزايداً. وبوجود كركوك في قلب هذه العاصفة، فإن القيادة الكردية كان عليها أن تحتفظ بنوع من التوازن الصعب بين تحقيق أمانى الشعب الكردي وتهدة روح المخاوف التركية والعراقية.

(ج) إيران ومجلس التعاون الخليجي

شهدت العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإيران توتراً محكوماً، ينشط في بعض الأحيان، ثم تأتي فترة من محاولة التوازن الحذر ثم محاولات متقطعة نحو التعاون. ولقد وجدت دول المجلس الخليجي عادة من الطرق لمناهضة المخاطر التي تأتيهم من جانب إيران دون أن تتسبب في إغضاب إيران.

وبالإضافة إلى اعتقادهم بأن إيران إنما تريد السيطرة على المنطقة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تشغلها مخاوف أمنية بما في ذلك سلامة التجهيزات الشاطئية الخاصة بالنفط والغاز، فضلاً عن كل ذلك فإن إيران لها مشكلة أكثر اتساعاً عبر روابطها مع لبنان والعراق يجري النظر إليها كمصادر للنفوذ الإيراني، وإمكانية إحداث قلاقل إقليمية. فالسعودية والبحرين ينتابهما القلق حول هذه الأمور، ولكنهما تعتقدان أن بالإمكان احتواء إيران بواسطة نوع من التعاون.

وتبقى دول مجلس التعاون الخليجي قلقة "جداً حول إمكانية أن تصبح إيران مسلحة تسليحاً نووياً، وقد سعت هذه الدول إلى منع حدوث ذلك بإشارات غير مباشرة، وبالمحاولة - مع إحباط متزايد - للإيعاز إلى دول الاتحاد الأوروبي لإشراكهم بجدية في محاولات للتفاهم مع إيران. ومع ذلك مهما كانت مخاوف دول المجلس الخليجي، فليس من بينهم من يجيد الحل العسكري - فهم يشعرون بأنهم معرضون بدرجة كبيرة لأن ينالهم نصيب من الصراع سواء بالنسبة لأي هجوم مضاد من جانب إيران أم بالنسبة للقلاقل التي سوف تصيب بلادهم.

وهناك ما يزيد على نصف مليون إيراني يعيشون، ويعملون في دول مجلس التعاون الخليجي من بينهم ٤٥,٠٠٠ إيراني في دبي وحدها. ودولة الإمارات لها مصالح مشتركة مع إيران حيث تشارك معها في بعض حقول الغاز، كما أن المستقبل يجعل طياته الحاجة إلى غاز إيران ملء الفجوة بين الطلب المزدهر والإمدادات من قطر على أن الروابط مع دول مجلس التعاون الخليجي وقد تنامت من جراء العقوبات القاسية التي فرضت على إيران من جانب، وكذلك الاستثمارات الكبيرة من جانب إيران في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة لعمان، فإنها كانت تدرس العلاقات الثنائية مع إيران بما في ذلك الأمن والاستثمارات. ولقد استعانت قطر بعضويتها في مجلس الأمن لمناقشة السياسات الغربية تجاه العقوبات ولقد أرسل ملك السعودية عبد الله برسالة هامة في هذا الصدد، وذلك باستقباله أحمدى نجاد. فالضغط الأمريكي قد أخفق في تحويل هذه المقاومة الكامنة في داخل مجلس التعاون الخليجي لكي تكون عاملاً نحو تقليل مستوى اختيار هذه الدول للتعامل مع إيران.

(د) إيران وسوريا

لم تغير قوة العلاقة بين سوريا وإيران إلا قليلاً عبر الثلاثة عقود الزمنية الماضية. ولقد جمع بينهما فعل الظروف بأكثر من فعل العوامل الإيديولوجية، فالبليدان قد دعمت كل منهما الدولة الأخرى سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على مختلف المراحل من عزلة كل منهما. وفي السنوات الأخيرة، فإن هذه المساندة لم تتأثر كذلك. لكن هناك بعض الموضوعات قد تمت إضافتها إلى هذه المعادلة، وهي الغزو الأمريكي للعراق على وجه الخصوص.

ولقد كذبت كل من سوريا وإيران تلك الشائعات التي قالت بوجود توتر بين البلدين عقب كشف المحادثات السرية للسلام من سوريا وإسرائيل. قائلين للجميع بأن مثل هذه المحادثات كانت جارية من قبل دون أن تحدث أى آثار ضارة على العلاقات. ولربما تصبح العلاقات في حدودها الدنيا أثناء فترات انغماس سوريا في المفاوضات، لكنها لم تتدهور أبداً فوجود سلام بين سوريا وإسرائيل قد يتضمن أن تتوقف سوريا عن دعم الحركات المختلفة ممن ليست دولاً والتي تناصب إسرائيل العداء. ويقول المستولون السوريون أن الدعم المشار إليه سوف لا يكون ضرورياً إذا ما تمت تسوية شاملة.

وليس من المحتمل أن تستدرج أية ضربة إسرائيلية على المواقع النووية الإيرانية سوريا إلى صراع مفتوح مع إسرائيل. وفي عرض غير مباشر لقدراتها، وتصميمها على ضرب إيران، قامت إسرائيل بضرب أحد الأهداف في سوريا في سبتمبر ٢٠٠٧ والتي قالت الولايات المتحدة بعد ذلك أنه كان مفاعلاً نووياً تحت الإنشاء. فلو أن نفس الشيء قد قدر له أن يحدث لإيران، فإنه يكون من الأكثر احتمالاً أن يقوم العاملون بالوكالة مثل حزب الله بالدخول في هجمات انتقامية، وربما أن يتم ذلك على الأرجح بمساعدة "لوجستية" سورية.

(هـ) إيران وإسرائيل

إن ظهور كل من الرئيسين الإسرائيلي، والإيراني في الأمم المتحدة في خريف ٢٠٠٨ يوضح عدم الثقة، والاحتقار الذي يسيطران على العلاقات بين البلدين. ومرة أخرى تشكك محمود أحمدى نجاد في مشروعية وجود إسرائيل، في حين وصف شيمون بيريز إيران بأنها بمثابة المركز العالمى للضعف والتعصب، وأنها تشكل تهديداً للعالم بأسره. وقد كرر بيريز النظرة السائدة في أوساط صانعى القرار الإسرائيليين، بأن إيران تسعى إلى قيادة إقليمية، وهى في هذا السبيل إنما تقوم ببث الفرقة في الشرق الأوسط، ومن ثم الإضرار بفرص التوصل إلى سلام شامل. فاستراتيجية إسرائيل الأساسية في التعامل مع إيران كانت محاولة إقناع المجتمع الدولي بأن إيران ليست تحدياً لإسرائيل فحسب ولكن للعالم كله.

وهناك إجماع في إسرائيل بأن القدرات النووية العسكرية الإيرانية سوف تشكل تهديداً لبقاء إسرائيل. ومن ثم فعليها أن تزيل هذه القدرات قبل أن يصل البرنامج النووى الإيراني نقطة اللا عودة.

ويقدر بعض الإسرائيليين أن ذلك سوف يحدث بحلول عام ٢٠٠٩. وحين يجرى النظر إلى خيارات السياسة الإسرائيلية، يكون على المرء أن يتبين أن مخاوفها مخاوف أصيلة. وهذه المخاوف قد تعاضمت نتيجة التعبيرات المسمومة القادمة من طهران والتي توجه إلى الدولة اليهودية، وإلى مواطنيها مما يذكرهم بضحايا المحرقة Holocaust. هذه التعبيرات تعمل على تفاقم احتمال أن تقدم إيران على مهاجمة إسرائيل بالأسلحة النووية.

إن الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية هى الخيار الذى يجرى مناقشته على نطاق واسع في إسرائيل. والاستراتيجية الإسرائيلية الحالية تعمل على مستويين متكاملين. أحدهما تحسين مستوى اكتشاف الصواريخ والتصدي لها. والثانى هو تشجيع المجتمع الدولي للعمل قبل أن يصبح الوقت متأخراً جداً. وتركز إسرائيل على أهمية الجهود الدبلوماسية، سواء أتت هذه الجهود بين جانب الاتحاد الأوروبي أو من مجلس الأمن. ويأتى الأمل من أن يكون الضعف الاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى لإيران مدعاة للضغط من جانب المجتمع الدولي، حيث أن هناك اعتقاداً واسعاً بأن أى هجوم إسرائيل على إيران سوف تكون له عواقب قاسية بالنسبة للمنطقة ولسواها.

ومن المؤكد أن العملية العسكرية من جانب إسرائيل ضد إيران سوف تكون معقدة وخطيرة، بل ويعوزها أية ضمانات للنجاح. وسوف ترى إسرائيل أنه من الأحرى رؤية عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة ضد إيران وليس قيامها هى ذاتها بذلك. وعلى أية حال، فإن إسرائيل قد برهنت في الماضى أنها يمكن لها العمل بنجاح خارج نطاق حدودها. وتنفيذ مثل هذا الهجوم سوف يكون أكبر التحديات سوف تواجهه المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في تاريخها. فإسرائيل لا تتوافر لها القدرات العسكرية لتدمير كافة مناطق البرنامج النووى الإيراني، ولكن قواتها الجوية ربما توافرت لها القدرة على إلحاق الشلل بها. وعلى أية حال، فإن لدى إسرائيل قدرات محدودة جداً لإعادة تزويد قدراتها بالوقود اللازمة، كما ليست لديها حاملات للطائرات، وأن عليها من ثم أن تحصل على إذن من الولايات المتحدة للطيران فوق العراق. ولذلك فإن مثل هذه العملية وإن كانت ممكنة، إلا أنها شديدة الخطورة.

ويبدو أن مجرد أن إدارة بوش كانت عازفة عن منح هذا الإذن يوضح مدى خطورتها.

٣- البرنامج النووى الإيراني والسياسة الإيرانية

تستحث إيران الخطى نحو ما يسمى بشناتية استخدام دورة الوقود، وإقامة مفاعل الماء الثقيل من المفاعل النووى فى «آراك»، والذي يمكن استخدامه لإنتاج البلوتونيوم للأغراض العسكرية. وتكون إيران بذلك قد انتهكت قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧، ١٧٤٧، ١٨٠٣ - التى طلب منها وقف العمل فى هذا السبيل كمقدمة للتفاوض، والوفاء بما تطلبه الوكالة الذرية الدولية بوقف العمل على تخصيب اليورانيوم.

أما «معهد العلوم والأمن الدولى» فقد لخص قرار وكالة الطاقة الذرية الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٨ حول برنامج إيران النووى كما يلى:

إن التقرير أولاً يوضح استمرار إيران فى عدم الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ويتضمن نتيجتين هامتين أولهما، أن إيران تحرز تقدماً كبيراً فى تطوير وتشغيل الطرد المركزى

لديها. وثانيهما، أن إيران ماضية في مقاومة الجهود التي ترمى إلى التصدي للجهود الرامية من جانب إيران للعمل في نطاق الأسلحة النووية، والتي تقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تبقى في حالة من القلق إزاءها.

وفي تقرير آخر في ١٩ نوفمبر أكدت الوكالة «كلاً من النقطتين. وفضلاً عن ذلك، رفضت إيران السماح «للكالة» بعمل زيارات مبرمجة لزيارة مفاعل «آراك».

وأثناء عام ٢٠٠٨ تمكنت إيران من حل الكثير من المشكلات المتعلقة بمعالجة الطرد المركزي وربما تكون قد وصلت إلى نقطة قد عاجلت بعض «السقطات» بكيفية صحيحة، دون حدوث تعطيل للطرد المركزي «Centrifuges». وتتضمن برامج إيران التقدم السريع نحو النقطة التي تكون فيها قد جمعت كمية كافية من اليورانيوم منخفض التخصيب لتتوافر لديها القدرة على الإنتاج السريع لأسلحة نووية، وتقدر هيئة العلوم والأمن الدولي أن إيران ربما تصل إلى هذه القدرة في نقطة تقع بين أبريل ٢٠٠٩ وسبتمبر ٢٠١٠.

على أن نوايا إيران تبقى محلاً للنقاش. فهي تقول أنه لا تتوافر لديها النية لإنتاج أسلحة نووية، وهو أمر لا يدخل حيز اهتمامها، والذي قد تم استبعاده بقرارات عقائدية من جانب «القائد الأعلى». أما الرئيس أوباما فهو على النقيض فقد قال في ٨ نوفمبر أن «تطوير إيران لأسلحة نووية هو أمر غير مقبول في اعتقادي»، وأن علينا أن نعمل على تجميع جهد دولي لمنع وقوع ذلك». وعلى أية حال، فليس هناك من دليل من مصدر موثوق به أن إيران تطور حالياً أسلحة من هذا النوع.

ويقول النص المنشور للمخابرات المركزية حول هذه النقطة كما أوردته «هيئة تقديرات المخابرات الوطنية National Intelligence Estimate الصادر في نوفمبر ٢٠٠٧ كما يلي:

«نقرر بثقة عالية أن إيران توقفت في خريف ٢٠٠٣ عن برنامجها العسكري النووي، كما نقرر بثقة عالية، أن هذا التوقف قد استمر لعدة سنوات على الأقل، كما نقرر بدرجة معتدلة أن طهران لم تعاود البدء في برنامج الأسلحة النووية حتى حلول منتصف ٢٠٠٧. ولكننا لا نعلم ما إذا كانت طهران تنوي حالياً تطوير أسلحة نووية. ونقرر بثقة عالية، أن التوقف كان موجهاً بالدرجة الأولى رداً على تزايد

التدقيق الدولي والضغط المتواصل الناجم عن طلب الكشف عن عمل إيران السابق في المجال النووي دون الإفصاح عن جانبها عنه. ونقدر بثقة ما بين معتدلة إلى عالية أن طهران في أقل تقدير ظلت مواربة الباب لنفسها لتطوير أسلحة نووية».

إن سياسة إيران ترسم لنفسها هذه الأهداف:

- تعظيم التقدم العلمي والصناعي بأقصى قدر يتسنى لها بلوغه وبسرعة.

- التعاون بدرجة ما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ثم تحييد المسألة التقنية الخاصة بتأكيداتها حول النوايا السلمية.

- لعب دور في المحادثات التي يديرها خافيير سولانا لصالح مجموعة (١+٥). وهذه المحادثات تركز على اقتراح «التجميد - من أجل التجميد» الذي قدم في يونيو ٢٠٠٨، والتي سوف تجيب مجموعة (١+٥) عليها بمجرد أن يتم تحديد موعد للمحادثات بين مندوب سولانا ونظرائه من الإيرانيين.

- الضغط للتفاوض - ولكن دون شروط مسبقة مع مجموعة (١+٥) بما فيهم الولايات المتحدة وقد عبر قادة إيران عن وجهة نظرهم بأنه إذا كانت الولايات المتحدة تنظر إلى المفاوضات بعناية والاستعانة بأدواتها الدبلوماسية فإن وجهات نظر إيران وشركائها في التفاوض سوف تكون أكثر تقارباً.

- تثبيت أقدامها على أمل أن تأتي حكومة أمريكية جديدة ومعها مقترحات جديدة، يمكن أن تحمل معها مزايا لإيران. وهذا يفسر لنا خيبة الأمل الإيرانية من أن أوباما تحدث بما تحدث به في ٨ نوفمبر. وكان رد لاري جانى على ملاحظات أوباما هذه هو أنها تؤسر على استمرارية السياسات الخاطئة الماضية.. «إن التغير ينبغي أن يكون استراتيجياً، وليس بالتدقيق».

- محاولة تجنب أية عقوبات جديدة، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية، أو من جانب الاتحاد الأوروبي.

- الإعلان عن استعداد عسكري بقصد جعل أى عمل عسكري ضد إيران يبدو خطيراً جداً، والقيام بمناورات عسكرية مثل راجحات الصواريخ من أجل تضخيم هذا الهدف.

دراسة

أهمية بحر الخزر بالنسبة لإيران

أ.د/ يحيى دواد عباس
أستاذ رئيس قسم اللغة الفارسية
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

١٢

بحر الخزر هو أكبر مسطح مائي مغلق ومحصور في منطقة يابسة في الكرة الأرضية، وهو يحمل خصائص البحار والبحيرات، إذ تبلغ مساحته نحو ٤٣٨٠٠٠ كم^٢، وأقصى عمق له هو ١٠٠٠ متر، ويمتد من جنوب شرق قارة أوروبا إلى المناطق الوسطى في آسيا. وهذا البحر أصبح بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ محاطاً بدول: روسيا التي تحده من الشمال الغربي وإيران من الجنوب الغربي وأذربيجان من الغرب وتركمنستان من الشرق وكازاخستان من الشمال الشرقي. وأذربيجان وتركمنستان وكازاخستان دول محصورة برياً، وليس لها موانئ مطلّة على البحر المفتوحة كما هو الحال مع إيران. أما روسيا فقد كان هذا البحر يفصل القوقاز عن آسيا الوسطى، والمنطقتان دخلتا بذخائرها البترولية على سواحل بحر الخزر تحت سيطرة دولة القياصرة التوسعية في القرن التاسع عشر الميلادي عن طريق الفتوحات. وكانت منطقة آسيا الوسطى موضع نزاع بين الفرس والأتراك في القرن السادس عشر، ثم بين الفرس والروس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وللتراث الفارسي جذور عميقة في هذه المنطقة.

وكانت هناك علاقات تجارية على نطاق واسع بين إيران وروسيا في القرن التاسع عشر، وكان ميناء أنزلي الإيراني (تغير اسمه إلى بندر بهلوي - ميناء بهلوي - في المرحلة البهلوية، ثم عاد إلى اسمه القديم بعد قيام الثورة الإسلامية في ١٩٧٩/٢/١١) وهو الميناء الوحيد على السواحل الجنوبية لبحر الخزر الذي يتمتع بإمكانات مينائية ومرفأ

لرسو السفن ورصيف لتخزين السلع والبضائع، وذلك بعد منح الروس امتيازات في ميناء وطريق أنزلي - قزوین. وفي أعقاب الحروب التوسعية الروسية ضد إيران التي كانت تحكمها الدولة القاجارية (١٩٧٤-١٩٢٥) الضعيفة آنذاك، وبعد عقد معاهدة جلستان (١٩٨٣) واتفاقية تركمنشاي (١٨٢٨) المفروضة من قبل روسيا القيصرية على إيران، والتي انتهكت فيها حقوق إيران، وحصلت من خلالها روسيا على العديد من الامتيازات في بحر الخزر، ومنها: حق الملاحة وامتلاك قوات بحرية عسكرية، ولم تفقد الحكومة القاجارية نفوذها في القوقاز فقط، بل حرمت من وجود قوات بحرية عسكرية لها في بحر الخزر، على الرغم من امتلاكها لجميع السواحل الجنوبية، وكانت هذه هي بداية حرمان إيران من الملاحة البحرية بعد أن تمنع السفن الإيرانية من الإبحار في هذا البحر.

وبموجب اتفاقيتي ١٩٠٧ و ١٩١٥ تم تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ: بريطانية في الجنوب وروسية في الشمال، وذلك تحقيقاً لمبدأ اقتسام المنافع، وزاد تدخل الدولتين في الشؤون الداخلية الإيرانية، ودخلت قواتها العسكرية الأراضي الإيرانية على الرغم من إعلان إيران أنها دولة محايدة. وكانت بريطانيا قد قامت اعتباراً من عام ١٩١١ بتغيير وقود أسطولها البحري من الفحم الحجري إلى البترول، لمواجهة القوات الألمانية الصاعدة آنذاك، ولذلك زاد اهتمام بريطانيا بحقول البترول الإيرانية - البريطانية، واعتمدت البحرية البريطانية على بترول إيران اعتماداً تاماً.

وطمعت القوى الكبرى والقوى التوسعية فوق الإقليمية، خاصة بريطانيا في الاستيلاء على بحر الخزر وهي المنطقة المترامية الأطراف الاستراتيجية والغنية بالموارد المدفونة، خاصة بترول (باكو) والمحاصيل الزراعية وقطن آسيا الوسطى، وهي مواد استراتيجية تزداد أهميتها وقت الحرب، كما كان بحر الخزر نفسه يربط بين طرق لها أهمية استراتيجية أيضاً، ولهذا السبب كان من الضروري الاستيلاء على هذا البحر، وذلك من أجل الاستفادة الدائمة والأمنة من المزايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية لحوض هذا البحر، وكذلك من أجل الاتصال السهل والأمن من جانب روسيا الأوروبية بالشرق الأقصى وآسيا الوسطى والقوقاز. وادعت الحكومة البلشفية - بوصفها وارثة للإمبراطورية القيصرية - الهيمنة على هذا البحر. وأنشأت بريطانيا قواتاً بحرية في بحر الخزر في عام ١٩١٨، واختارت إيران (الدولة المحايدة) كمعبر للقوات البريطانية، وأصبحت هذه القوات موجودة في شمال إيران، أي في جميع أراضي الحوض الجنوبي لبحر الخزر، واستولت على بحر الخزر عن طريق العمليات المعروفة بـ (دنسترفورس) لأسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية، وهي: الحيلولة دون تحركات وتقدم قوات المحور في المناطق التي يسكنها المسلمون في حوض بحر الخزر في منطقة آسيا الوسطى، وفي إيران، وللاقترب من الهند ومصادر البترول في جنوب إيران، والاستفادة من ثروات حوض بحر الخزر (بترول باكو وقطن آسيا الوسطى). لكن القوات البحرية البريطانية خرجت من بحر الخزر في سبتمبر عام ١٩١٩، وانتهى الوجود البريطاني في بحر الخزر وذلك بعد معاهدة ١٩١٩ التي أبرمت بين إيران وبريطانيا، وهي المعاهدة التي أطلقت عليها بريطانيا اسم: المعاهدة الكريمة، لأنها تضمنت تنظيم مالية إيران وجيشها وجماركها، وكذلك حق إنشاء السكك الحديدية والطرق البرية، وتقديم قروض بفائدة بسيطة.

أما بالنسبة لروسيا، فقد استمر الوضع بالنسبة لإيران على ما هو عليه طبقاً لبنود اتفاقيتي ١٨١٣، ١٨٢٨، ولعب بحر الخزر والأسطول التجاري الروسي دوراً كبيراً في ازدهار الاقتصاد والتبالي التجاري الروسي، إلى أن قامت الثورة البلشفية في عام ١٩١٧، وأعلن الروس البلاشفة إلغاء معاهدة التقسيم التي أبرمت في عام ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا، كما أعلنوا خروج القوات الروسية من إيران بعد توقف النشاط العسكري وإعلان حق تقرير المصير بالنسبة لإيران. وعقد الاتحاد السوفيتي معاهدة جديدة مع إيران في عام ١٩٢١. وهي معاهدة الصداقة التي أعادت إلى إيران حقوقها البحرية في بحر الخزر، وأصبح حق إيران - بمقتضاها - متساوياً مع الاتحاد السوفيتي في الملاحة في بحر الخزر. وتوالت

المعاهدات بين البلدين، ونظمت هذه المعاهدات: الملاحة التجارية والصيد والحدود والسيادة المشتركة على هذا البحر في الأعوام: ١٩٢٧، ١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٤٥، إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتي وانقرط عقده في أواخر عام ١٩٩١ إلى دول مستقلة، بما في ذلك الدول المشاطئة لبحر الخزر الذي كان يخضع للنظام السوفيتي الشيوعي آنذاك، فيما عدا سواحله الجنوبية التي كانت ولا زالت تخضع لسيطرة إيران.

وهكذا أصبح عدد الدول المشاطئة على هذا البحر خمسة وهي: روسيا الاتحادية - إيران - جمهورية أذربيجان - تركمنستان - كازاخستان، وذلك بدلاً من اثنتين هما: الاتحاد السوفيتي (السابق) وإيران، وقسمت حصة أحد الشريكين السابقين وهو الاتحاد السوفيتي بين أربعة شركاء جدد، وبقيت حصة الشريك الآخر وهي: إيران على حالها. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى حصول جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز على استقلالها السياسي النسبي، وأدى هذا الاستقلال المصحوب بضعف الوجود السياسي لروسيا الاتحادية في المنطقة إلى شروع القوى الإقليمية (إيران - تركيا - باكستان - الصين) وفوق الإقليمية (القوى الأوروبية - أمريكا - إسرائيل - اليابان وغيرها) في بذل جهود مضمينة بهدف تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية وعسكرية، ولكل دولة منها حساباتها ومصالحها التي تتلاقى أو تتقاطع مع حسابات ومصالح غيرها من الدول. وبعد أن كان التنافس بين روسيا وبريطانيا في القرن التاسع عشر على هذه المنطقة فيما كانوا يطلقون عليه اسم: اللعبة الكبرى، زاد عدد اللاعبين هذه المرة بشكل كبير ولافت للنظر كما رأينا. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية - عن طريق وعودها الكبيرة بتقديم المساعدات المالية والسياسية إلى دول المنطقة - إبعاد هذه الجمهوريات عن التعاون مع روسيا الاتحادية، وانضمام هذه الجمهوريات إلى معسكر الغرب.

ومن المعروف أن منطقة بحر الخزر قد برزت كم منطقة استراتيجية عالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأن هذا البحر قد عاد إلى دائرة الضوء مرة ثانية بعد اكتشاف ثراء المنطقة البحرية بالبترول والغاز، وبعد زيادة الأهمية الجيوسياسية للمنطقة في ضوء خطة أوروبا الرامية إلى تنويع مواردها من الطاقة، وفي ضوء معرفة أن جزءاً كبيراً من مخزون النفط والغاز الطبيعي لم تمتد إليه الأيدي بعد، في هذه المنطقة على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي (السابق) كان قد حاول استغلال الموارد النفطية في هذه المنطقة (آسيا الوسطى والقوقاز) إلى الحد الأقصى، إلا أن ضعف الاستثمارات وقلة كفاءة التكنولوجيا (مقارنة بنظيرتها الغربية) قد حفظت للمنطقة كثيراً من إمكاناتها و ثرائها. وسارعت شركات النفط والغاز الغربية ومعظمها شركات أمريكية وبريطانية وفرنسية ونرويجية

ويابانية وصينية في سباق محموم إلى هذه المنطقة لاستغلال ما فيها من نفط وغاز، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية - التي وضعت بحر الخزر في حساباتها الاستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - إلى بلورة نظام دولي أحادي القطبية، وإدارة دفة الصراع في هذه المنطقة بعد أن أولت بحر الخزر أهمية قصوى بوصفه من أهم مناطق الطاقة في العالم في القرن الحادي والعشرين، وذلك عن طريق عقد الاتفاقيات المتعددة، وتقديم المساعدات الاقتصادية، وضخ مليارات الدولارات إلى المنطقة. وتدفقت رؤوس الأموال والتكنولوجيا الغربية للتنقيب واستخراج نفط المنطقة وغازها، وأصبح السباق الدولي في المنطقة محور الارتكاز فيه ينصب بالضرورة على هذا البحر بثرواته التي لا تقتصر على النفط والغاز المستقرين تحت قاعه، بل إن مياهه مشبعة بالكبريتات وغنية بالأسماك الثمينة (السلمون وبويضة الكافيار).

وعلى الرغم من أن مصالح دول حوض بحر الخزر متداخلة ومتشابكة، إلا أن هذه الدول بذلت محاولات وأجرت محادثات بهدف الوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف حول النظام القانوني الأمثل، وقد بدأت هذه المحاولات منذ عام ١٩٩٢ في طهران، وعقدت أول قمة في أبريل عام ٢٠٠٢ في العاصمة التركمانية "عشق آباد" وقد شارك فيها - آنذاك - الرئيس الإيراني خاتمي.

وفي القمة الثانية التي عقدت في طهران عام ٢٠٠٧ اتفق رؤساء الدول الخمس على عدم السماح باستخدام دولة أخرى أراضي هذه الدول لشن هجوم على إحدى الدول الأعضاء تحت أي ظرف، كما اتفقوا على أن تعقد القمة الثالثة في "باكو" عاصمة أذربيجان، وأعلنوا ذلك في البيان الختامي للقمة. وعقد وزراء خارجية الدول الخمس جلسات عدة، كما عقدت جلسات وورش عمل خاصة في عواصم الدول المطلة على بحر الخزر من أجل التوصل إلى حل واتفاق ترضي عنه جميع الأطراف. وبالرغم من هذه المؤتمرات وتلك الجلسات لازالت الدول الخمس غير قادرة على الوصول إلى اتفاق نهائي يقبله الجميع حول النظام القانوني العادل والمنطقي والضابط لاستغلال وتنمية مخزون بحر الخزر من النفط والغاز والثروة الطبيعية الموجودة في قاعه، وذلك للاختلاف على حصة كل دولة من الدول الخمس. وقد أجلت هذه الدول الموضوع إلى محادثات مقبلة، واتفقت على عقد قمة سنوية واجتماعات نصف سنوية لوزراء الخارجية. والمشكلة الرئيسية تكمن في كيفية تقسيم قاع البحر وسطحه بين الدول المذكورة، وهل يتم التقسيم على أساس القطاعات الوطنية أو القومية أو السيادة المشتركة؟.

وإذا كان بحر الخزر مهماً بالنسبة للدول الخمس المطلة عليه نظراً لموقعه الاستراتيجي والحساس وثرواته الطبيعية

والغذائية، فإن أهمية هذا البحر بالنسبة لإيران ترجع بصفة خاصة إلى:

١ - البترول والغاز وسهولة نقلهما:

يتمتع حوض بحر الخزر (البحر واليابسة) باحتياطي ضخم من البترول والغاز، وهذا أضفى أهمية اقتصادية وسياسية خاصة على هذا البحر، وجعله مصدراً للفرص الجديدة. كما يعد بحر الخزر المنطقة الثانية بعد الخليج التي تحتوي في جوفها على أهم كنوز الدنيا. وتتفاوت التقديرات بشأن احتياطات الطاقة في حوض بحر الخزر تفاوتاً صارخاً وفقاً لاختلاف المصدر، وتتصارع القوى الغربية والدول الخمس المطلة على بحر الخزر على نفط هذا البحر وغازه بوصفهما مصدراً للدخل والتوسع الاقتصادي.

ولم تستفد إيران في العصر البهلوي (١٩٢٥-١٩٧٩) من مصادر البترول في بحر الخزر، ويرجع الدكتور يثوسف مولايي أستاذ القانون الدولي بجامعة طهران وخبير الشئون القانونية المتعلقة ببحر الخزر عدم استفادة إيران من بترول بحر الخزر إلى أن مصادر الانتاج في الجنوب والغرب الإيراني كانت تفي بحاجة الاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي في العصر البهلوي، ولم تكن هناك حاجة إلى استغلال حقول بترولية أخرى في إيران من منطلق أن أساس الاستهلاك الاقتصادي يقوم على حساب التكلفة والفائدة، كما أن حقول بترول بحر الخزر في الجانب الإيراني تقع على عمق يصل في أقصاه إلى ١٠٠٠ متر، وتكلفة استخراج البترول تعد باهظة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى أن إيران لم تكن ترغب في ذلك الوقت في خلق مناخ من التوتر في علاقاتها السياسية مع الاتحاد السوفيتي (انظر مختارات إيرانية - العدد ١٦ - نوفمبر ٢٠٠١ - ص ٤٢).

وتقوم إيران ببناء رصيف شبه عائم في حقل البرز البترولي الموجود في المياه الإيرانية في بحر الخزر، وذلك لأن عدم امتلاك بحر الخزر أي طريق يؤدي إلى المياه المفتوحة جعل انتقال منصات الحفر إلى هذه المنطقة صعباً للغاية، ولذلك كان الحل في منصة الحفر من النوع العائم. وكانت إيران قد أقدمت على بناء هذا الرصيف بعد أن تأكدت من احتمال أن يكون حقل البرز البترولي مليئاً بالبترول والغاز. ومما لاشك فيه أن هذا الرصيف سوف يشجع شركات البترول الإيرانية على التنقيب عن البترول في الحقول الوسطى الموجودة في بحر الخزر، وتحاول إيران عقد اتفاقيات مع شركات أجنبية من أجل التنقيب عن البترول في الجزء الذي يخص إيران في بحر الخزر، وتستطيع إيران تنفيذ مشروعات مشتركة مع جيرانها من أجل التنقيب والاستخراج المشترك في حقل البرز.

أما بالنسبة للنقل والشحن البري والجوي والبحري، فإن إيران تعد الجسر الذي يربط دول الشرق بدول الغرب، وهي

بموقعها الفريد بين بحر الخزر والخليج تمثل أحد الخيارات الهامة لنقل بترول وغاز بحر الخزر إلى الأسواق العالمية، حيث إن الخيار الإيراني أقصر طولاً وأقل تكلفة.

ويجمع خبراء الطاقة على أن المسار الجنوبي الإيراني يمثل المسار الأجدى تجارياً لمد خطوط أنابيب الطاقة من آسيا الوسطى إلى الأسواق الأوروبية، نظراً لقصر المسافة، وإمكان وصل الخطوط المقترحة بالأنابيب ومنافذ التصدير الموجودة بالفعل على الخليج، ونظراً لأن المسارات الأخرى تنطوي على عقبات تعترض سبيل الأنابيب المقترحة، وبالتالي تكلفتها عالية بالتالي كما تمر من مناطق غير آمنة، مثل خط أنابيب باكو (في أذربيجان) - تفليس (في جورجيا) - جيحان (في تركيا).

وتتميز إيران بأن حدودها الشمالية متصلة ببحر الخزر، وأن طول سواحلها الشمالية المطلّة على هذا البحر نحو ٦٥٧ كم. كما أنها تشكل أفضل معبر للنفط إلى الخليج جنوباً، ولهذا تتطلع إيران إلى أن تصبح هي الناقل الرئيسي لنفط وغاز بحر الخزر، خاصة بعد تصاعد الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة، وأن لدى الإيرانيين مرافق نفطية متقدمة نسبياً، كما تمتلك شبكة ضخمة من خطوط الأنابيب في جميع أنحاء إيران، وتمتلك بنية تحتية متقدمة في مجال النقل والشحن البري والبحري، ولديها معامل تكرير وشبكة من خطوط النفط والغاز ذات إمكانات واستعدادات تكنولوجية عالية. ويرى خبراء الطاقة أن لإيران موقعاً جغرافياً ممتازاً بين مصدري الطاقة في عالم القرن الحادي والعشرين، أي بين بحر الخزر والخليج، خاصة وأن إيران تمتلك ٢٠٤٣ كم^٢ كخط حدودي في الجنوب (الخليج وبحر عمان) تستطيع أن تحقق من خلاله اتصالاً سهلاً ومباشراً بين هذه المنطقة المحصورة والأسواق العالمية. ويتم الآن في إيران تأسيس شبكة من خطوط الأنابيب الذي ينقل البترول من ميناء "نكا" في بحر الخزر إلى معمل تكرير طهران، وكذلك رصيف أمير آباد البترولي في بحر الخزر. كما يتم إنشاء معامل تكرير في شمال إيران لتكرير البترول المستخرج من قاع بحر الخزر. وهكذا يمكن ربط حوض بحر الخزر عبر الأراضي الإيرانية بالبحر المفتوح.

وفضلاً عن شبكة المواصلات الحديدية التي تصل بحر الخزر، وهو بحر مغلق بالخليج، وهو بحر مفتوح وكذلك بحر عمان، أنشئت بعد الثورة الإسلامية (١٩٧٩) شبكة أخرى أهمها: محور بافق - بندر عباس - محور مشهد - سرخس - تجن، ولهذين المحورين أهمية كبرى في النقل والتراخيص الدولي، خاصة في ربط دول آسيا الوسطى والصين بأوروبا، وفي ربط دول جنوب شرق آسيا بمنطقة المحيط الهندي في آسيا الوسطى.

ويقترح بعض الخبراء في إيران منح كل دولة من الدول المحاصرة برياً في القوقاز وبحر الخزر وآسيا الوسطى أحد الموانئ أو الجزر الإيرانية غير المستغلة في الخليج أو مضيق هرمز أو بحر عمان لاستغلالها بشكل احتكاري لربط تجارتها بالأسواق العالمية، وهذا يجعل من إيران قلباً نابضاً لطرق التواصل الاقتصادي العالمية في القرن الحادي والعشرين. ولهذه الأسباب مجتمعة ترى إيران أنها أقصر وأرخص وأسرع طريق لنقل البترول والغاز المستخرجين من قاع بحر الخزر إلى العالم الخارجي والأسواق العالمية، وأنها البوابة الذهبية لنقل الطاقة من بحر الخزر إلى الخليج والقوقاز والشرق الأوسط وشرق آسيا.

٢- صيد الأسماك:

قبل تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ اقتضت المنافع الإيرانية من بحر الخزر على الصيد وثروة الكافيار التي درت على إيران أرباحاً وفيرة، فبحر الخزر غني بالأسماك، وهو من أهم مصادر الثروة السمكية الإيرانية، وأهم الأسماك التي تستخرجها إيران من بحر الخزر هي:

أ- سمك الحفش أو استورجيون (Esturgeon)، وهذا النوع من السمك يؤكل لحمه، ويؤخذ بيضه وهو الكافيار، وهو المصدر الرئيسي والوحيد للكافيار الذهبي والأسود. ويرى الخبراء أن أكثر من ٩٠٪ من الاحتياطي العالمي لسمك الكافيار موجود في بحر الخزر. والكافيار الإيراني أشهى وأجود أنواع الكافيار في العالم، وهو يحظى بشهرة عالمية.

ب- الأسماك العظيمة ذات القشور.

ج- سمك الكيلكا، وهو نوع من السردين، وتوجد منه ثلاثة أنواع، وكلها لها قيمة اقتصادية عالية.

٣- السياحة:

تعتبر مناطق الشمال الإيراني المحاذية والمتربعة على ضفاف بحر الخزر من أجمل المناطق في إيران، فهي غنية بجبالها وأشجارها ومياهها المعدنية الساخنة التي كانت مهوى أفئدة المستشارين الأمريكيين يوماً من الأيام (قبل الثورة الإسلامية)، ولها طبيعة ساحرة. ومناطق الشمال الإيراني تتوزع على عدة محافظات ومدن هي: مازندران - جولستان - تشالوس - نوشهر - كلاردشت - نمك أبرود (بها أحدث منظومة تليفريك). وهي مناطق غاية في الجمال في جبالها وغاباتها وهوائها العليل، ويقصدها السياح العرب والأجانب، كما يقصدها الإيرانيون على امتداد العام. هذا بالإضافة إلى مدينة رامسر التي تشتمل على منتجع به مياه معدنية، ومدينة بابلسر التي تشتمل على ميناء، وهي من المناطق الجميلة التي تجذب السياح إليها.

٤- الموانئ:

لإيران ميناءان تجاريان مهمان على ساحل بحر الخزر:

أ- ميناء أنزلي، وهو ميناء يتمتع بإمكانات جبركية هائلة، ولهذا السبب لعب دوراً مهماً في التبادل التجاري بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق، وزادت أهميته بعد التغييرات الجغرافية التي طرأت على الحدود الشمالية لإيران، حيث زاد حجم تبادل سلع الترانزيت في المنطقة، كما زادت أهمية بحر الخزر وميناء أنزلي وسائر الموانئ التجارية وموانئ التصدير الموجودة في بحر الخزر بعد اكتشاف أن بحر الخزر يعد مصدراً كبيراً للنفط والغاز، وأنه في المرتبة الثانية في الأهمية بعد الخليج.

ب- ميناء نوشهر، وهو من الموانئ الحديثة التي أنشئت على ساحل بحر الخزر، وهذا الميناء يتمتع بإمكانات هائلة في مجال رسو السفن الكبيرة على أرصفتها، ويتم فيه تبادل السلع مع الدول حديثة الاستقلال على حدود إيران الشمالية في السنوات الأخيرة. ولهذين الميناءين (١٨) مرفأ لرسو السفن طولها ١١٧٥ متراً.

هذا وبقي أن نقول إن أهالي جيلان ومازندران (طبرستان سابقاً) وجرجان (جلستان حالياً) في إيران يدينون لهذا البحر الذي منحهم مصادر طبيعية وثروات غذائية فياضة وهواء وبيئة صحية وأفقاً ملوناً وساحلاً خلابةً مناسبة للرياضة والاستراحة والسياحة، وكذلك تجود زراعة الأرز والقطن والشاي والزيتون في هذه المناطق المطلة على ساحل بحر الخزر.

كما لا يفوتنا أن نذكر أن هذا البحر أصبح - على مدار تاريخه - موضع اهتمام الأقوات والشعوب المختلفة بسبب مكانته السياسية والاقتصادية، فتغيرت أسماؤه خلال العصور المختلفة، وأطلق عليه أكثر من ستة وثلاثين اسماً، أهمها وأشهرها:

أ- بحر طبرستان: بسبب إقامة الطبريين في جنوب هذا البحر.

ب- بحر مازندران: ومازندران أرض خضراء ذات طبيعة خلابة وتقع بين جبال البرز العالية وبحر الخزر، وكانت مازندران تسمى طبرستان حتى القرن السابع الهجري، واسم بحر مازندران هو الاسم الأكثر رواجاً الآن بين الجغرافيين والمؤرخين الإيرانيين.

ج- بحر الخزر: والخزر اسم يطلق على شعوب كانت تقطن المنطقة التي تقع شمال البحر منذ القدم، ولا زال البعض في إيران الآن يستخدمون هذا الاسم الذي استخدم كثيراً في القرن الماضي في إيران، ويوجد بكثرة في المؤلفات التاريخية والإسلامية.

د- بحر قزوين: قزوين اسم مدينة صغيرة تقع في شمال إيران، وتطل على هذا البحر، وهذا البحر يعرف عند العرب

والإيرانيين ببحر قزوين، وقد وردت هذه التسمية في بعض الخرائط العربية. ويقول البعض إن: كاسيين هي قزوين أو القزوين، وهم أقوام سكنوا المنطقة في وقت من الأوقات.

هـ- بحر كاسيين (Caspian sea)، وهو الاسم الذي تطلقه المصادر الغربية على هذا البحر، وكاسيين: اسم أقوام أقاموا في جنوب وغرب هذا البحر.

كما أطلقت أسماء أخرى مثل: بحر آبسكون - بحر جرجان - بحر جيلان، وغيرها من الأسماء، وذلك بسبب قرب هذه المناطق من هذا البحر. كما أطلقت على هذا البحر أوصاف عدة منها البحر المغلق - البحر المحصور - البحر الداخلي - بحر إيران والاتحاد السوفيتي - بحر الصداقة - البحيرة - البحر - المنطقة البحرية الفريدة.

ومما لا شك فيه أن بحر الخزر له من - وجهة نظر إيران - قضايا سياسية واقتصادية وتجارية وأمنية تتطلب تعاوناً، وكذلك تضافر جهود جميع الدول المطلة عليه بلا استثناء، كما تتطلب نبذ الخلافات، وإزالة التوتر فيما بينها، والبعد عن اتخاذ أية إجراءات أحادية الجانب أو ثنائية الجانب. وتؤكد إيران دوماً على ضرورة المحافظة على بيئة بحر الخزر من التلوث الذي يهدد الكائنات الحية التي يزخر بها البحر، ومنها سمك الحفش الذي يستخرج منه الكافيار، وعلى ضرورة أن يتحول هذا البحر إلى بحر سلام واستقرار وصداقة وتعاون، وعلى أهمية عدم عسكرة هذا البحر، ومنع الوجود الأجنبي في هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية التي تعد من وجهة النظر الملاحية والتجارية طريقاً رئيسياً يربط بين القوقاز وتركمنستان وإيران، كما يربط بين البحر الأبيض والبلطيق والبحر الأسود عن طريق نهر الفولجا بواسطة قنوات متعددة.

مراجع البحث:

- ١- دريای خزر وقدرتهاى بزرگ - اميراليسم انكليسى - تهران ١٣٨٤ هـ. ش.
- ٢- دريای خزر: ترجمة من الفرنسية إلى الفارسية: الدكتور لطف الله مفخم بايان - رشت - إيران جاب أول - ١٣٧٥ هـ. ش.
- ٣- سرگذشت دريای مازندران: دکتر ناصر تکميل همایون - جاب سوم - تهران - ١٣٨٠ هـ. ش.
- ٤- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- ٥- كتاب إيران (اقتصاد): دکتر سیاوش مریدى - تهران - جاب أول - ١٣٨١ هـ. ش.
- ٦- مجلة: مطالعات آسیای مرکزی وقفقاز - شماره: ٣٥ - تهران - ١٣٨٠ هـ. ش.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية في
شهر دي ١٣٨٧ هـ.ش.
الموافق ديسمبر ٢٠٠٨ / يناير ٢٠٠٩ م

السفارة ويحتلونها، وبدأوا الاشتباك مع قوات الأمن، وكان قائد جيش حراس الثورة قد أعلن أن احتلال السفارة وارد إذا تهيأت الظروف لذلك، وقد اضطر الزعيم آية الله خامنئي إلى إصدار أوامره بعدم دخول السفارات أو الاشتباك مع قوات الأمن. وإزاء هذا الأمر، قرر مكتب تدعيم الوحدة إنهاء الاعتصام، والانسحاب من أمام مكتب رعاية المصالح المصرية في طهران، واستبدلوا ذلك بالإعلان عن جائزة قيمتها مليون ونصف المليون دولار لاغتيال الرئيس حسني مبارك، وقد نقلت الصحف الإيرانية هذا القرار وتابعت تطوراتها.

وقالت صحيفة جمهوري اسلامي في تحليلها الأسبوعي بتاريخ ١٥/١/٢٠٠٩: إن رؤساء الدول العربية المتآمرين قد ربطوا مصيرهم بمصير النظام الصهيوني المحتضر، وقبلوا بعار توحدتهم مع هذا النظام، هذه الخرزات التابعة التي جلست اغتصاباً على مقعد الحكم في دول إسلامية، سوف يغلبهم غضب شعوبهم عاجلاً أو آجلاً، ويسقطهم من فوق كراسيهم. وقد أبرزت الصحف الأصولية تأكيداً على لاريجاني أن مصر تجعل أزمة غزة أكثر حدة، ودعا الحكام العرب «بعدم تكرار أخطاء الماضي، والسماح للدول الاستعمارية باستغلالهم»، مشيرة إلى أنه يقصد حكام ثلاث دول هم مصر والسعودية والأردن، لأن القرائن التي ساقها تتعلق بهذه الدول، وعقد العزم للذهاب إلى سوريا للتشاور مع السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، وكذلك فعل جليل أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي، وكذلك فتوى آية الله خامنئي زعيم النظام التي أصدرها في ٢٨/١٢/٢٠٠٨م بالدفاع عن نساء وأطفال وأهالي غزة العزل بكل طريقة ممكنة، وكل من يقتل في هذا الدفاع المشروع والمقدس يصبح شهيداً. ثم هاجم زعماء العالم العربي، موجهاً سؤاله إلى علماء الأزهر: «ألم يحن الوقت لتشعروا بالخطر على الإسلام والمسلمين! وتدعو للجهاد ضد أعداء الإسلام! فضلاً عن موقف أحمدي نجاد الذي تمثل في «دعوته للشباب المسلم في المنطقة إلى الاعتراض، والمحافظة على استعدادهم للتحرك في اتجاه تحرير فلسطين، كما دعا إلى رفع دعوة قانونية ضد الصهاينة، كذلك دعا الحكومات والتجار إلى مقاطعة سلع النظام الصهيوني، وطالب بشكل رسمي وجاد الجامعة العربية

تخلل هذا الشهر عدة مناسبات إيرانية وطنية ومذهبية ودينية، منها عيد الأضحى المبارك، وشهر المحرم وعاشوراء ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي في كربلاء، وهو ما جعل افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية مرتبطة بهذه المناسبات، فضلاً عن أزمة غزة الفلسطينية.

وقد تابعت جميع الصحف على اختلاف انتهاءاتها أحداث أزمة غزة، وهو ما انعكس على افتتاحياتها، وقد تباينت مواقف الصحف، حيث اتخذت الصحف ذات التوجه الإصلاحى موقفاً عقلانياً، لم تعتمد فيه الهجوم على القيادات العربية، واكتفت بالمناشدة والدعم المعنوي. في حين اتخذت الصحف ذات التوجه الأصولي موقفاً متشدداً خرج عن إطار المنطق والفكر الصحيح والعقلانية، إلى الانفصال والتشنج والهجوم على الدول العربية، خاصة مصر والسعودية والأردن، اعتماداً على موقف القيادات الأصولية، حيث اتخذ الأصوليون من الهجوم على مصر وسيلة للضغط عليها، انتقاماً من فضح نواياهم وعدم الاستجابة لدعوتهم لإعادة العلاقات، وجعلوا تشويه صورة مصر أداة للمزايدة الانتخابية، ومع انقسامهم فقد اتخذ كل فريق حجماً معيناً من الهجوم والإساءة إلى مصر. وقد قاد هذا الهجوم الذي حملته الصحف الإيرانية قيادات النظام الإيراني، وعلماء الدين الشيعة، والساسة، وقطاع من النخبة، وتعرضوا للموقف المصري الرسمي والشعبي والنخبوي والديني، وتنوع بين سب وتجريح وانتقاد ولوم وعتاب وسخط ودعوة للتمرد والغوغائية. فقد تحصن الطلبة الإيرانيون بدعم من قيادات النظام أمام مكتب رعاية المصالح المصرية في طهران منذ ليل الإثنين ٢٩/١٢/٢٠٠٨ يرفعون شعارات معادية لمصر، ومهينة للرئيس حسني مبارك، وعقدوا لقاءات مع بعض المسؤولين والنخبة في معسكرهم. وذكرت صحيفة امروز في عددها بتاريخ ٢/١/٢٠٠٩ أن اتحاد الطلاب الأصوليين (مكتب تدعيم الوحدة، وهو أحد أحزاب الأصوليين) قد بعث برسالة شديدة اللهجة إلى القائم بالأعمال المصري في ٣٠/١٢ يشير فيها إلى ثقل ملف (الرئيس) حسني مبارك «الإجرامي»، ويحذره بأنه إذا لم يصدر بياناً بإدانة العدوان الإسرائيلي على غزة، أو يغادر إيران خلال ٤٨ ساعة، فإن الطلاب سيقبضون

والدول العربية والإسلامية، خاصة مصر، القيام بالتزاماتها لدعم شعب غزة، وأن يقطعوا ارتباطهم وتنسيقهم مع النظام الصهيوني، وأن يفتحوا معبر رفح والطرق البحرية لمساعدة الشعب المظلوم، وإتاحة الفرصة لسائر الدول والشعوب للقيام بواجبها الإنساني. وقد نفى مكتب الزعيم أن يكون قد صدر أمر بمنع الراغبين في التطوع للقتال مع شعب غزة من السفر. وقد أكد هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس خبراء الزعامة أنه لا سبيل لإنهاء أزمة غزة سوى المقاومة، ولن يأتي شيء آخر بأية نتيجة. واستشهد آية الله صانعي في حديثه في ذكرى عاشوراء على أولوية استراتيجية المقاومة بقول الخميني: إن النصر يكون بالدماء على السيوف، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما أفتى بأن شهداء كربلاء أعلى مقاما من شهداء بدر. (انتخاب في ١/٧) وأبرزت الصحف تأكيد أحمد خاتمي خطيب الجمعة في طهران في ١/٩ أن قضية غزة إسلامية بالمقام الأول ثم عربية بالمقام الثاني، ولكن لا توجد جدية من الدول في التعامل مع الأزمة، خاصة من الضلع الثالث للملف وهم بعض رؤساء الدول العربية، حيث وردت أخبار بأن بعضهم ساهم في نفقات الهجوم على غزة، ومصر تتجسس على غزة لمصلحة الإسرائيليين ليضربوا المناطق الحساسة، بدلا من مساعدة أهالي غزة المظلومين. وأبرزت الصحف الإيرانية في ٢٩/١٢/٢٠٠٨ حديث محسن رضائي أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، والقائد السابق لجيش حراس الثورة، الذي أكد فيه أن «هجوم الصهاينة على غزة تم بدعم أمريكي، وسكوت مؤسف للدول العربية، واشتراك وتعاون أكثر مدعاة للأسف من حكومة مصر، فلقد رأينا التعاون المصري من خلال الحصار الشديد لشعب غزة، فمصر لم تكن لديها نية لفتح معبر رفح، ثم فتحته بغرض نقل الجرحى، ومنعت توصيل المساعدات من غذاء ووقود ووسائل معيشية، فهي لم تقف عند حد عدم التعاون، بل تقوم بالتنسيق مع التحركات الإسرائيلية، وهو أمر لا يمكن قبوله». واستطرد قوله: «أنا مستعد إن لم يكن هناك مانع سياسي أن أستقيل من مسؤولياتي الحكومية، وأن أذهب إلى غزة، وأن أقف إلى جوار إخواني الفلسطينيين المسلمين، وأدافع عن الفلسطينيين، إن حماس تملك إمكانيات جادة، وتستطيع أن تصيب المدن الصهيونية الهامة، وإن كنت أمل ألا يتطور الأمر إلى استفادة المقاومة من الأسلحة الجديدة، وأن يستخدم العالم الإسلامي كل مساعيه لوقف العدوان الإسرائيلي، لأن هذا سيكون لمصلحة الجميع». لاشك أن إيداء محسن رضائي لشجاعته في الذهاب إلى غزة يمثل مزايدة انتخابية، لأنه تحفظ على ذلك بشرطين: الأول، أن تسمح له القيادة السياسية، والثاني، ألا تستخدم المقاومة الأسلحة الجديدة، وهما شرطان يجعلان من موقفه عرضا غير قابل للتنفيذ.

وادعت صحيفة كيهان في افتتاحيتها يوم ١٢/٣١ أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة قد تم بتنسيق مع جورج

بوش، وباراك أوباما، ونيكلا ساركوزي، محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، وحسن مبارك رئيس جمهورية مصر، والملك عبدالله ملك السعودية، وأن اشتراك مصر والسعودية في العمليات ضد غزة قطعي، وأن مبارك كان على علم بنوايا إسرائيل. وتابعت هذا الادعاء في عدد ١/١، وقد نشرت الصحف المشروع الإيراني لإنهاء الأزمة في نقاطه الخمس التي لم تتعد الأزمة الحالية، فلم يعط أي ضمان لحل القضية التي هي أصل الأزمة. أما النقاط الخمس فهي توقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، والانسحاب منها، ورفع الحصار عنها، وفتح المعابر، واتخاذ إجراءات فورية لتوصيل المساعدات الإنسانية لشعوب المنطقة إلى القطاع. وامتدحت الصحف الأصولية المشروع دون نقد.

وفي موقف عقلاني للصحف الإصلاحية يقول المحلل الإيراني أحمد زيدآبادي في صحيفة اليوم (روز) بتاريخ ٢٨/١٢ متعجبا: أي نفع يعود على إيران من اندفاعها لدعم بعض الجماعات اللبنانية والفلسطينية بالشكل الذي يجعل مصالح إيران في مواجهة المصالح المشتركة بين العرب وإسرائيل والقوى الدولية المؤثرة؟!

وقد عابت بعض الصحف الإصلاحية موقف حماس المتعنت من جهود التسوية، لأنه يؤدي إلى استمرار عملية إبادة شعب غزة، وهو ما اضطر الرقابة على الصحف إلى إيقاف وتعطيل هذه الصحف، وأهمها صحيفة الكوادر (كاركزاران). فرغم أنها قد تابعت بدأب أحداث أزمة غزة، إلا أنها بدت مستقلة في توجهها، وهذا ما جعلها تنتقد بعض الأحزاب الأصولية على تصرفاتها الانفعالية، مما حدا بأجهزة الرقابة إلى تعطيل هذه الصحيفة. وقد أصدرت الصحيفة بيانا بقلم مهرا ن كرمي رئيس التحرير، جاء فيه أن الصحيفة لم تنشر ما يستحق تعطيلها، ومصادرة أعدادها، فقد نشرت بأمانة ما يتعلق بأزمة غزة، وكانت افتتاحيتها بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٨ بقلم الدكتور سيد حسين موسوي رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط، حول إبادة جديدة في فلسطين، وكانت افتتاحيتها بتاريخ ٢٩/١٢ بقلم غلام حسين كرباسجي أمين عام حزب كوادر البناء، تحت عنوان من أجل فلسطين، طالب فيه الدول الإسلامية والعربية بخطوات عملية لإنهاء جرائم إسرائيل في غزة، وهو ما يعني أن توجه الصحيفة كان توجهها إسلاميا لاشك فيه، لكن ما نشر في عدد ٣٠/١٢ في عمود أخبار المجتمع المدني، كان رأيا خاصا، ولم تتبناه الصحيفة، حيث كان عرضا لمواقف الأحزاب والجماعات السياسية والمدنية، ولما كان عنوانه: «موقف مكتب تدعيم الوحدة تجاه أحداث غزة»، وجاء فيه بعض النقد لمنظمة الجهاد الإسلامي (حماس) سهوا بعد أن قام رئيس التحرير بحذفه، فلم يكن ذنب الصحيفة، ولكننا نعتذر عنه إزاء شعورنا الوجداني وعقيدتنا الإسلامية، ولكننا نطالب المسؤولين بدراسة الأمر بعمومه والتزام جانب العدل والإنصاف.

قراءة في مشروع قالياف التنموي ونقده

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

بالتقدم والتنمية وضرورتها في إطار تغيير البنى التنفيذية، وأن تحقيق إقامة حكومة تنموية يستلزم الربط بين القيم والطموحات والعقلانية والمصلحة في إطارها الداخلي والخارجي، فضلا عن إيجاد فرص كثيرة جدا في مجال الدخل ورأس المال والقوى البشرية والإنتاج العلمي والانسجام الاجتماعي والثقافي مع موقع استراتيجي فريد. ومن ثم فإن الحكومة التنموية في رأيه هي حكومة من نوع خاص تتضمن سبيل تحقيق التنمية، من خلال تغييرات تنموية داخل الفكر والبنية والتوجه.

وقد قدم قالياف لمشروعه بدراسة قام بها للعوامل الداخلية والخارجية للتنمية في إيران خلال الستين سنة الماضية، مؤكدا أن مفهوم التنمية كان يعنى تجاوز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرفوضة إلى وضع مرغوب فيه، ويرجع قالياف القصور في عملية التنمية في إيران خلال هذه الفترة إلى عدة عوامل، أهمها: العامل الثقافي، وحدوث صراع بين المثقفين التقدميين والتقليديين حول التوجه. أما العامل الاقتصادي في نظره فيتركز حول نغطة البنية الاقتصادية، أو اعتماد الاقتصاد على دخل النفط، وهو ما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطني وشيوع الفساد والتراخي، وهو يربط بين العامل الاجتماعي والعامل السياسي الذي يعتبره البعض أهم هذه العوامل لشدة تأثيره الاجتماعي، باعتبار أن الحكومة هي العقل الموجه للمجتمع، ومع تبعية الحكومة للقوى الخارجية واستبدادها الداخلي، تكون هناك عقبات كثيرة أمام عملية التنمية، مع وجود النظام الاجتماعي الإقطاعي. كذلك لا يغفل قالياف في تحليله تأثير الجغرافيا

في محاولة لوقف التقدم الشعبي للرئيس محمود أحمدى نجاد، وسعيه الواضح للحصول على فترة رئاسة ثانية، تتجمع القوى المعارضة للرئيس في تكتلات سياسية، تسعى إلى طرح مشروعات سياسية وإصلاحية في مواجهة مشروع أحمدى نجاد للتحويل الاقتصادي، ومن الواضح أن فكرتي الوحدة الوطنية التي طرحتها بعض الأحزاب الإصلاحية، وفكرة الائتلاف الحكومي التي طرحها محسن رضائي من الأصوليين، لم تحققا الهدف في تركيز تكتلين قوين لمواجهة أحمدى نجاد في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، أحدهما للإصلاحيين والآخر للأصوليين، بعد أن أصر مهدي كروبي على الترشيح دون تنسيق مع الإصلاحيين، وتردد خاتمي بدعوى الاتفاق مع مير حسين موسوي رئيس الوزراء في عهد رئاسة خامنئي، حول خوض أحدهما الانتخابات بدعم من الآخر، كما بدا أن التكتل الأصولي بقيادة علي أكبر ناطق نوري يواجه اختلافا بين علي لاريجاني ومحسن رضائي ومحسن قالياف.

آخر أطروحات التكتل الأصولي هو مشروع قالياف التنموي، وهو المشروع الذي نشره اللواء محسن قالياف رئيس العاصمة طهران، وأحد مرشحي تكتل الأصوليين في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، وذلك في الصفحة الإلكترونية «تابناك» (المنير)، تحت عنوان «حكومة التنمية وضرورات تشكيلها».

أكد قالياف في مقدمته للمشروع بأن التنمية تتمتع بأهمية محورية في الحكومة والنظام السياسي، فنظام الجمهورية الإسلامية فضلا عن تعميقه البنية الأيديولوجية، التزم

السياسية في إبطاء عملية التنمية. ويستخلص قاليباف من هذا التحليل محورية الحكومة في عملية التنمية، وأن ضعف الإدارة هو أهم عوائق التنمية.

ويشير قاليباف إلى أن الخطاب الإسلامي رغم إيمانه بالتنمية وضرورتها، فقد ربط بين التعمير والتوجه الديني، بمعنى أن التنمية لم تكن هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق هدف أبعد، وهو ما أعاق عملية التنمية خلال الثلاثين سنة الماضية، فرغم تحقيق إنجازات كثيرة، مازالت إيران في وضع متخلف، وربما يكون وجود النظام في حالة اضطرابية بشكل مستمر بسبب عملية تصدير الثورة وتداعياتها، والحرب العراقية-الإيرانية، والحصار الغربي، والظروف الإقليمية، كل ذلك قد أدى إلى ضغوط داخلية وخارجية، ومع نقص الخبرة التنفيذية، نتج هذا الوضع.

ويؤكد قاليباف أن العضلات النظرية لمشروعات التنمية في إيران في الوقت الحالي ثلاثية الأضلاع: بنية الحكومة، والقضايا الدولية، والمشكلات الاجتماعية، حيث يرى قاليباف أن النظرة المتخوفة للعالم الخارجي من جانب الإدارة الإيرانية ليست واقعية في رؤيتها للعالم الخارجي، فالعالم الخارجي مليئ بالفرص المختلطة بالتهديدات، والتعامل المعقول معه بمقدوره الاستفادة من هذه الفرص، فتكون السياسة الخارجية أداة للتنمية.

ويؤكد قاليباف أن النخبة تتوقع من الحكومة أن تتابع أهداف الرؤية العشرينية من خلال محرك التنمية بسرعة ودقة، وهو ما يعنى تشكيل حكومة تنموية، تستفيد من التجارب العالمية وتلتزم بقيم المجتمع وضروراته، حيث تنظم علاقاتها مع العالم الخارجي والبيئة الداخلية من خلال بنية وأسلوب عمل قوين، فلا تكون التنمية هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتعالى الإنسان على المستويات المختلفة، خاصة المعنوية.

وقد قام كل من الإصلاحيين والأصوليين بنقد مشروع قاليباف التنموي، ويمثل ما كتبه بيزن نامدار زنجنه وزير الصناعة الأسبق تحت عنوان «نقد لرؤى قاليباف» نقدا للإصلاحيين على المشروع، بينما يمثل مقال داود دانش جعفرى وزير الاقتصاد السابق نقدا للأصوليين على المشروع.

أكد زنجنه في نقده لمشروع قاليباف التنموي على عدة نقاط، أهمها: أولا: ضرورة تغيير النظرة التقديرية السائدة على الحكومة، لأنها أكثر محدودية في الإصلاح الأيديولوجي للتنمية.

ثانيا: ليس من الضروري الاندماج في النظام الدولى للتعامل الإيجابى مع العالم.

ثالثا: أهمل المشروع أهمية الخدمات في التنمية، إلى جانب دور التسويق والإنتاج الصناعى والزراعى الواسع.

رابعا: لم يراع المشروع أن من مؤشرات التنمية أيضا الفصل

ما بين الدخل المرتفع والمنخفض للمجتمع، والتضخم ووضع ميزان المدفوعات، والتنمية البشرية. وإلى جانب مؤشر النسبة المئوية للأيدى العاملة في مجال الصناعة، يأتى مؤشر الخدمات التى تشمل أنشطة متنوعة بين المصارف والتأمين، والاتصالات، ونقل وتوزيع الطاقة، والدراسات الهندسية والمقاولات والطيران، فضلا عن الخدمات العامة للمحليات، والتربية والتعليم والجامعات والشرطة.

خامسا: إن الظروف الاضطرابية التى واجهها النظام خلال الفترة السابقة لم تكن وحدها سبب عدم تحقيق المستوى المطلوب من التنمية، بل عدم الاهتمام العام بأمر التنمية بمعناها المعروف، واشتداد الصراع السياسى، وتجمد المواقف في قضية التنمية، وتعويق العمل بفكر التنمية العمرانية الثورى الأصيل الذى يجعل القيم المعنوية جسرا بين التقليد والحداثة، وتشكيل التجارب الجديدة بالاعتماد على الدين.

سادسا: ليس من شك في أن عدم التنمية في كافة الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هى المشكلة الأساسية لإيران، ولكن لا ينبغى أن يكون التقدم المطلوب على أساس النظرة الأمنية، أو السياسية الخالصة، وهو ما حدث بالفعل خلال الفترة الماضية، سواء في عهد رفسنجانى أو خاتمي، أو منذ تولى أحمدي نجاد الذى ربما بدأ أكبر المشروعات على مستوى المحافظات، وأنفق أكبر حجم من الأموال في التعمير. ولذلك يرى أن ما طرح لم يكن غير مبدأ عام، مثل أن يقال إن بناء مسكن لبدوى رحل هو حركة للأمام، ولكن ينبغى أن يكون التعمير من خلال مخططين متخصصين، فيكون المبدأ تعميرا هندسيا تنفيذيا.

ثم يطرح بيزن نامدار زنجنه عددا من التساؤلات لتوضيح الأبعاد الضرورية، وهي: ماهو نموذج التنمية؟، هل هو اقتصاد السوق أم اقتصاد السوق من خلال تعديلات وطنية، أو اقتصاد الدولة؟ أين موقع الحكومة في الاقتصاد، وحدود السيطرة؟، أو حدود التداخل بين الحكومة والسوق في النشاط الاقتصادي؟، أين دور وموقع القطاع الخاص في الاقتصاد؟، هل هو مساعد للحكومة، أو أنه محرك التنمية الاقتصادية؟، وما هى وسائل دعم القطاع الخاص ليقوم بهذا الدور؟، ما هى مزايا الاقتصادية؟، وكيف يمكن الاستفادة منها في التنمية؟، ما علاقة الحكومة بدخل النفط، باعتباره أحد العوامل المؤثرة والمحددة للتنمية؟، وما ينبغى أن يكون موقع الحكومة من الدولة؟، ما هو تعريف الحكومة التنموية، وواجباتها الأساسية؟، ما هى مقدمات نجاح الحكومة في عملية التنمية؟، سواء في التعليم، أو الأمن الاجتماعى والقضائى، وأمن رأس المال، أو في النظرة الثقافية، والتأمينات الاجتماعية والصحية؟ ما علاقة التنمية والنمو الاقتصادى بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وأسلوب

المعادلة بينها؟ هل ستكون التنمية بالتوجه إلى الداخل أم إلى الخارج؟، (الاكتفاء الذاتي وتقليل القيمة أم التوسع في الصادرات والميزان التجاري الإيجابي)، وما هي التزامات السياسة الخارجية تجاه احتياجاتنا للعالم الخارجي؟

ويؤكد زنجنه في النهاية أن الرؤية العشرينية إنجاز كبير، ومن الضروري أن تقدم أي حكومة سياساتها وأسلوب عملها لتحقيق هذه الرؤية، وتقوم بتنفيذها، وأن يكون كل مشروع تنموي قائماً على محورية هذه الرؤية كهدف له بصرامة ووضوح.

أما دانش جعفرى فقد اعتمد في نقده لمشروع قالياف التنموي على قاعدة أساسية، هي أن الحكومة والسوق يشكلان الصرحين الأساسيين للنظام الاقتصادي، وأن من خاصيات السوق نظام العرض والطلب، ولذلك لا ينبغي الدفاع عن اقتصاد السوق كدفاع عن الفكر الليبرالي، فالبيع والشراء بقيمة السوق جائز شرعاً، ثم يتناول جعفرى بالشرح موقف الفريقين الأساسيين: المطالبين بآلية تحرير سعر السوق والمعارضين لتدخل الحكومة من ناحية والمطالبين بتدخل الحكومة لإزالة سلبات السوق من ناحية أخرى، اعتباراً من المدرسة الكلاسيكية، مروراً بالمدرسة النمساوية، ومدرسة كينز، والنقديين، ونظرية الكلاسيكيين الجدد، ومدى تدخل الحكومة في الاقتصاد، ونظرية المعلومات الناقصة، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، ونظرية حكومة الرخاء، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، ونظرية المؤسساتية، أى تأثير المؤسسات الاقتصادية الرسمية على الاقتصاد، ونظرية اشتراكية السوق، والتخطيط المركزي للحكومة. ويرى جعفرى أنه رغم وجود اختلافات بين هذه المدارس الاقتصادية إلا أنه توجد مجالات مشتركة بينها، وأن بعض هذه النظريات يمكن تطبيقها في إطار مبادئ النظام الاقتصادي للجمهورية الإسلامية، ويعتبر جعفرى أن رؤية المدرسة المؤسساتية هي أحدث البحوث، وهي تجعل الحكومة والسوق والمؤسسات الاقتصادية الرسمية، الأضلاع الثلاثة للاقتصاد، بحيث يكون دور الحكومة إشرافياً على الضلعين الآخرين، ولا تمارس الحكومة نشاطاً اقتصادياً إلا في المجالات التي لا يستطيعها الضلعان الآخران، ويكون العمل الرئيسى للحكومة هو تعريف حقوق الملكية، وحفظ الأمن الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع المنافسة، ومحاربة الاحتكار، ولا تكون الحكومة بديلاً عن البازار، الذى يقوم على نظرية العرض والطلب، بل تكون مؤسسة مكملية للسوق والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، ومتابعة لسياسات التوزيع وإعادة التوزيع من أجل توفير الاحتياجات الأساسية، وتوجيه الدعم.

ويوصى جعفرى بتدخل الحكومة فيما يتعلق بمجالات

الإبداع الناتج عن الدراسات المؤسسية والسياساتية، وكذلك مجالات المعلومات الباهظة التكاليف، فضلاً عن مجالات أسواق المخاطرة. وذلك من خلال تشجيع البحث المؤسسى والسياساتى، وتوفير المعلومات المفيدة، ودعم قدرة الاختيار بين أفراد المجتمع، وإيجاد أسواق مفقودة لتقليل المخاطرة. مع دراسة وتقييم عوامل انهيار الأسواق، ومعالجتها بتدخل مشروط. ويستخلص جعفرى علاقة الحكومة بالسوق، ودورها في الاقتصاد، في عدة نقاط: أن تكون الحكومة مؤسسة مكملية، وليست بديلة لنشاط القطاع الخاص، وأن يكون نشاطها الاقتصادي من خلال معيارين، هما: التفعيل والعدالة الاقتصادية، وأن يكون واجبها: تعريف حقوق الملكية، ومحاربة الاحتكار، وإنتاج السلع العامة، والحفاظ على سلامة البيئة، والارتقاء بالتقنية ودعم البحوث، وتقديم المعلومات الصحيحة، وإيجاد الفرص المتعادلة، وإدارة التنمية في إطار اقتصاد السوق، ومتابعة سياسات التوزيع المتجدد للدخل بهدف توفير الاحتياجات الأساسية، ومحاربة الفقر، وتوفير الرخاء، وإيجاد أسواق جديدة، وتغطية المخاطرة الاستشارية.

من الواضح أن معارضى الرئيس أحمدى نجاد يركزون هجومهم على مشروعه الاقتصادي، من خلال إظهار افتقاده للجانب البحثى والدراسات الكافية من المتخصصين التقليديين، حيث دفع أحمدى نجاد نشاطه الاقتصادي من خلال أسلوب ثوري، فجعل الحركة أساس التنمية، ونقل فعاليته من المكاتب البيروقراطية إلى مواقع العمل في المحافظات والمدن والقرى، هذه الحركة الثورية السريعة جعلته يقع في بعض المشاكل التي تحتاج إلى مرجعية بحثية، لكنه في المقابل تخلص من المشروعات المكتوبة والأرقام التقليدية إلى الأعمال الضرورية، والأرقام الفعلية، وهو ما جعل منظور الاقتصاد الإيراني في مفترق الطرق. وعلى الشعب أن يقرر في انتخابات الرئاسة القادمة أن يختار ما بين الأسلوب التقليدى في إدارة الاقتصاد، وأسلوب أحمدى نجاد الثوري، فإذا اختار أسلوب أحمدى نجاد يكون منظور الاقتصاد الإيراني قد تغير تماماً، لأن سنوات الفترة الرئاسية الأربع القادمة سوف تتيح لأحمدى نجاد وحكومته، مع الدعم الشعبى، أن يؤصل منهجه الاقتصادي ويشبهه، بحيث يصعب، وربما يستحيل على من يخلفه، أياً كان انتهاءه للإصلاحين أو الأصوليين أن يغيره. ولما كان الاقتصاد قد أصبح القضية الوطنية الأولى لنظام الجمهورية الإسلامية، فسوف يترتب على نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة تطورات خطيرة في إيران، ليس في شكل النظام وآلياته فحسب، بل وفي مفاهيمه، حيث تنتقل حمى التغيير من البنية الاقتصادية إلى البنى الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية والعسكرية.

انتخابات الرئاسة ومستقبل الإصلاحيين (ملف خاص)

تعتبر انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التي سوف تجرى في ١٢ يونيو ٢٠٠٩، اختباراً حقيقياً للإصلاحيين ومدى قدرتهم على تنظيم صفوفهم وتعبئة طاقاتهم للفوز بالانتخابات والعودة مجدداً للسلطة بعد أن خرجوا منها تماماً عام ٢٠٠٥، الذي سيطر فيه المحافظون الأصوليون على آخر معاقليهم وهي رئاسة الجمهورية. وربما يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية القادمة سوف تكون الفرصة الأخيرة للإصلاحيين لإثبات وجودهم وعدم ترك الساحة خالية للمحافظين. لكن المعطيات الموجودة على الأرض تقول أن الإصلاحيين ما زالوا غير مستعدين لهذا الاستحقاق السياسي المهم. فما زالت حالة الانقسام بين قواهم على أشدها، كما لم يفلح الإصلاحيون حتى الآن في اختيار شخصية تستطيع الحصول على إجماع داخل صفوف التيار الإصلاحي ومن ثم المنافسة بقوة على مقعد الرئاسة في مواجهة مرشح قوى يحظى بدعم أكبر المرجعيات والمؤسسات في الدولة وهو الرئيس الحالي محمود أحمدى نجاد. كما استمر الرئيس السابق محمد خاتمي على موقفه المنزلة من فكرة الترشيح، وقد وضع أنصاره أما أحد خيارين: إما أن يترشح هو في الانتخابات أو أن يدعم مير حسين موسوي آخر رئيس وزراء لإيران قبل إلغاء المنصب. وأياً كان خيار الإصلاحيين في الانتخابات، فإن نتائجها سوف تنتج واقعاً جديداً ليس على الإصلاحيين فقط، وإنما على الجمهورية الإسلامية كلها التي تكمل عامها الثلاثين في فبراير ٢٠٠٩.

١- رؤية خاتمي للإصلاح والإصلاحات

اعتماد (الثقة) ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٨

العناصر والقوى والاتجاهات الإصلاحية، وتوجيه العمل والتطبيق بشكل أكثر فعالية خلال الأوضاع الجديدة التي تعيشها البلاد.

وفي شرحي لهذه الأسس والمبادئ سوف أحاول طرح الإصلاحات بشكل يمكن معه وضع أسس واضحة للعمل الإصلاحي وتحديد المواقف ووضع السياسات الإصلاحية المختلفة والتخطيط لمستقبل العمل الإصلاحي. فني رأيي أنه إذا استطاعت حركة ما أن تستقر بجذورها

من الأهداف المهمة التي يبتغيها الإصلاح، احترام الحوار، والانفتاح والتوسع في مجال الحوار وتحقيق حرية التعبير وحرية التفكير وعدم تقويض هذه الحرية أو الحجر عليها. وخلال فترتي الرئاسة والحكومة الإصلاحية التي استغرقت ثماني سنوات تم إنجاز أعمال وأنشطة كثيرة على أساس المبادئ الإصلاحية، وما نستهدفه من شرح مبادئ الإصلاح وتوضيح الأسس التي قامت عليها هذه المبادئ في الوقت الحالي هو تحقيق الانسجام والترابط بشكل أكثر بين كافة

التاريخية والاجتماعية في وجدان المجتمع ووعيه، وأن يكون المجتمع على وعى تام بمضمون هذه الحركة وأهدافها. فإن هذه الحركة سوف تكون أكثر قوة أمام أى ضرر أو نقد بل سيكون الشعب نفسه هو المدافع عن هذه الحركة فضلاً عن تأييده لها.

وكل ما يصدر عن مثل هذه الحركة من تخطيط وسياسات سوف يحظى بتأييد ومساندة أكثر قوة وأشد تأثيراً، وأعتقد أنه إذا تحقق هذا العمل التاريخي بالفعل فإن المجتمع سوف يصل إلى مرحلة يكون فيها هو البطل الأوحى في ساحة تقرير المصير بدلاً من احتياجه وبحته عن بطل يخوض هذه المعركة.

إن الإصلاحات التي أتحدث عنها تحمل رسالة، هذه الرسالة تحوى بنوداً نظرية وعملية تطبيقية، وأنا أعتبر الاستبداد والاستعمار والتخلف من أكبر المشاكل التي يعاني منها المجتمع الآن وأعتبر التحرر والاستقلال والتقدم والعدالة هي مطالب وأهداف تقوم في مواجهة مشكلات المجتمع وأزماته خلال كافة المراحل التي يمر بها هذا المجتمع.

وتأكيداً على أهمية الدين في مجتمعنا هذا، فإن الإصلاحات التي نؤمن بها والتي تتمثل في تحقيق الديمقراطية، وإقامة المجتمع المدني، والتقدم والتنمية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الدين والدين فقط. ففي مجتمع مثل مجتمعنا هذا وخاصة أنه يقوم على دين عظيم مثل الإسلام، والذي من المحتم أن به أشخاص لها رؤى مغلوبة وخاطئة، فإن الحرية والاستقلال والتقدم إذا تراكمت مع المطالب الدينية في المجتمع فإنها سوف تكمل بالنجاح.

إن الإصلاحات التي نقصدها تشكل الأخلاق محوراً أساسياً فيها فمن ناحية ماهية هذه الإصلاحات ومضمونها وأيضاً من حيث التمسك بالموازين الدينية التي تعد الأخلاق القويمة أهمها جميعاً وكذلك نظراً للهوية الثقافية للشعب الإيراني التي لها صبغة أخلاقية، فإنني أرى أن المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية والعوامل الإصلاحية الأخرى التي تعتبر من أهداف الإصلاحات سوف تجد لها معنى خاصاً في داخل المجتمع الأخلاقي.

إننا نؤمن بأن الحركة التي تفخر بالانتماء إليها ومتابعتها هي استمرار لحركة الأنبياء العظماء وأولى العزم من الرسل موسى عليه السلام، وعيسى عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وسلم. لكن أطمئن الجميع بأن الإصلاحات لا تحمل عصا موسى التي تتحول إلى ثعبان، وليس لها يد بيضاء كيد موسى عليه السلام، وعلى ذلك فالذين يجعلون من الإصلاحات ثعابين فتاكاً هم على خطأ كبير، فالإصلاحات أكبر بكثير من تعريفهم هذا، وعليكم أيضاً ألا تخافوا مثلما خاف أصحاب موسى عليه السلام وتراجعوا عندما تحولت

عصا موسى إلى ثعبان فتاك. لا .. عليكم أن تتقدموا. إلا أنه يوجد الآن ثعبان عظيم جداً، شديد الفتك ويتمثل هذا الثعبان الآن في يقظة المجتمع ووعيه ورشاده، وهذا هو الذي سوف يبطل كل سحر.

إن إصلاحاتنا تقوم في الأساس على إدراك مطالب المجتمع الإيراني بشكل يتناسب مع الظروف والأوضاع التاريخية التي تعيش إيران اليوم، إننا نفخر بأن ما ندعو إليه من إصلاحات يقوم على هذا الأساس، فهذه الإصلاحات هي أنسب طريق للخروج من الأزمات التي عانى منها مجتمعنا الإيراني طوال قرون عديدة، ولم يتخلق منها حتى وقتنا هذا، ومنها على سبيل المثال موضوع "العلاقة بين الأصالة والمعاصرة" بين القديم التقليدي والجديد الحديث وكذلك أيضاً موضوع "النموذج والأسلوب والخط المناسب للمجتمع الإيراني في هذا المقطع المهم من التاريخ". فهذه المشاكل والأزمات لازالت موجودة، وأنا أعتقد أن ما تم طرحه تحت اسم الإصلاحات وما زال يتم طرحه تحت هذا المسمى هو أنسب الطرق وأسهلها وأقلها تكلفة لتحقيق المصالح المادية والمعنوية في حياة المجتمع الإيراني وكذلك في المجتمعات التي تعيش نفس أوضاعنا وظروفنا التاريخية والاجتماعية.

أن ما طرحه من مبادئ وأصول ليس له سمة التحجر وعدم التغيير فهذه المبادئ والأصول ليست مقدسات لا يجب أن تمس بل هي مبادئ وأصول قابلة للتغيير، قابلة للتقدي بل طبقاً لمقتضيات الواقع الطبقي، فنحن نعتبر أن فكر الإنسان بالجملة وأساليبه التي يستدعيها تطبيقاً لهذا الفكر تظل في حالة تغير وتعديل مستمر وصولاً إلى التكامل والكمال. كذلك ما نظره من مبادئ وأصول، فنحن لا نقدم شيئاً على اعتبار أنه وحى منزل بل يمكن استكمالها وتعديله أثناء البحث والحوار بل وحتى أبناء التطبيق لكي يظل في حالة تحسن مستمر وتكامل دائم. فنحن يجب أن نهتم بكل هذه المسائل ولا يجب أن نقول أن كل من يقول بها فهو معنا ومن يرفضها فهو ضدينا، أو أن نعتقد ونؤمن بمقولة من ليس معنى فهو ضدي، لكننا نقول للجميع أن هذه المبادئ والأصول التي لدينا ونعتقد أنها أكثر عملية وتمشي بشكل أكثر مع الواقع والأوضاع وهي قابلة للتطبيق مع المعايير والموازين السائدة في المجتمع وعملياً يمكن أن تكون أيضاً فاتحة لطرق كثيرة نافعة، لم يتطرق إليها من قبل، ويمكن كذلك أن تكون أساساً لتجميع الأشخاص والعناصر الذين يقبلون هذا الكلام ولا يرفضونه وللتأليف بينهم ولم شملهم وتحقيق الانسجام والتناغم في تفاعلهم ويمكن أن تكون كذلك مركزاً ومنطلقاً لحركة جماعية جمعية، مركزة ومدججة وغير مشتتة ولا متفرقة لمجموعة كبيرة من شعبنا الإيراني.

٢- الإصلاحات لها أصل تاريخي

■ ابرار (الأبرار) ٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٨

كانوا من أسر غير متدينة - لديهم استعداد بأن يقوموا بمراسم زواجهم، دون المراسم الدينية. ولو وجد أيضا مثل هؤلاء الأشخاص، فإن عددهم قليل جدا. واستمر السيد "محمد خاتمي" قائلا: انني أعتقد أن الأخوة والأخوات الأعزاء من الأقليات الدينية في إيران - بصرف النظر عن أن هويتهم جميعا وثقافتهم، وهي هوية وثقافة دينية - ليس لديهم ذكرى مريرة من الحياة داخل الثقافة الدينية الغالبة (الإسلام).

وأضاف، هذا صحيح أنهم قد تعذبوا وعانوا من الحكومات المستبدة والمتعصبة، ألم تتعذب ونعاني أيضا نحن المسلمون؟ ألم تقطع رؤوس الآلاف أو مئات الآلاف من الرجال والنساء من أهل السنة بواسطة حكام وأمرأء السنة؟

ألم يقتل منا نحن الشيعة الآلاف بواسطة الحكام الشيعة؟ فالعذاب الذي تعذبناه جميعا ليس له علاقة بالدين. فقد تعذب الجميع من الحكومات الفاسدة الظالمة والمستبدة. ومع ذلك أكد خاتمي، أننا لو سألنا أحد المسيحيين أو الزرداشيين أو الكليميين، هل عانيت أو تعذبت من الحياة في مجتمع تغلب عليه الثقافة الإسلامية، فسوف يجيب، بلا.

أكد السيد محمد خاتمي، على أن ثقافتنا دينية في مضمونها، وأن أي حركة اجتماعية وتاريخية لن تصل إلى نتيجة أو هدف، إلا إن كانت موضع قبول وإدراك وفهم جموع الشعب إلى بعد أساس تلك الحركة. وبالطبع لو أن الإصلاحات كانت متناسبة مع الدين، فسوف تجد لها مكانا ببساطة شديدة في وجدان وقلب المجتمع.

صرح خاتمي قائلا، لقد ذكرت من قبل أنه من الممكن إبداء الرأي في أفكار المرحوم الدكتور "شريعتي"، لأن هناك من يقبلها ويوجد أيضا من يعارضها، وهذا أمر طبيعي، ومع ذلك فقد قام "شريعتي" بعمل هام - أنه يجب أن تتساوى أو تتوافق اللغة الخاصة مع لغة الشعب، وبالطبع كان للإمام الخميني دور هام جد في ذلك، وكذلك وفق المرحوم الأستاذ "محمد تقى شريعتي" في هذا العمل، ووضع الطالب البسيط وأستاذ الجامعة إلى جانب العامل والفلاح في أن يفهم الجميع لغته ولغة بعضهم بعضا.

وصرح رئيس المؤسسة الدولية لحوار الثقافات والحضارات السيد محمد خاتمي قائلا: إنني أعتقد أن الثقافة الغربية بها بعض الجوانب السيئة، وأيضاً بها أمور وجوانب جيدة، في شكل أو هيئة توأم. وعلينا أن نأخذ منها ما يتناسب معنا. فمن الخطأ أن نشعر أننا مهندسون اجتماعيون وأننا معمار المجتمع، وأن روح

أكد الرئيس السابق محمد خاتمي أن عدم العدالة يعود إلى جهل وعدم معرفة الشعب، خاصة من قبل المديرين والمسؤولين في المجتمع، وكذلك أيضاً سياساتهم غير الصحيحة، وبسبب الاستبداد الفاسد والسياسات الأجنبية والتبعية. وصرح رئيس الحكومة الإصلاحية السابقة مع تأكيده المجدد على أنه في مقام عمل إصلاحات تشرف على علاج آلام المجتمع التي يمكن بالطبع تعريفها بفهرس طويل من الآلام، قائلا: ما أعتقد إذا تم إيجاد حل له بشكل جدي، فسوف تحل معه كثير من القضايا الأخرى، وحينئذ لا ينبغي أن نعمل قط بجهد أكثر حتى نصل إلى توافق عام، يقبله الجميع، وسوف يوجد أيضاً طرق العلاج، بأن يحل بدلا من الاستبداد، الحرية، وبدلا من الخضوع للاستقلال، وأن يحل محل التخلف، التقدم والازدهار، وأن يتم تحقيق وإقرار العدالة في المجتمع.

واستطرد خاتمي قائلا، إنني أعتقد أن الإصلاحات التي نتحدث عنها لها أصل تاريخي. وأن الشعب قد رأى شيئا باسم الإصلاحات، كما نفتخر بوجود هذه الإصلاحات مع استمرار الحركة التاريخية لشعب إيران. وقد كان أيضاً، من الوجهة التاريخية، إصلاحات واقعية تعمل على إعادة الهوية، والرقى والنشاط في ميدان ومجال تحديد المصير والحياة الاجتماعية، وقد كانت أيضاً بصدد علاج الآلام والمشكلات الموجودة.

وذكر السيد خاتمي أيضاً، أن جميع الحركات الإصلاحية الأصلية كانت تطالب بالاستقلال، والحرية، والتقدم، وعلاج الآلام والمشكلات، وإدراك المقتضيات وغيره... وأكد على الوفاء بالدين وعلى ثقته واعتقاده على شعب إيران.

كما صرح رئيس الجمهورية السابق (محمد خاتمي) في بيانه على الاحتياجات والمطالب العميقة والواقعية للمجتمع، وذكر أن هذه المطالب والاحتياجات إما أن كان لها أصل وجذور في الماضي أو أنها قد طرحت في الوقت الحالي بشكل ما. وأكد على الثقة بالدين في معالجة أصل وجذر هذه المشكلات أو الآلام المجتمعية. وذكر أن علم الاجتماع أيضا يمكنه أن يثبت ذلك، وأن التجربة العادية توصلنا إلى هذه النتيجة - فثقافتنا هي في ذاتها ثقافة شرقية، وبشكل أخص فإن الثقافة الإيرانية سواء بعد الإسلام أو قبله - هي ثقافة دينية.

أضاف خاتمي في توضيحه لهذا الحديث، بأن مضمون وروح الثقافة التي تشكل أرواحنا هي ثقافة دينية، حتى أولئك الذين لا يقومون عمليا بأداء بعض المناسك والمراسم الدينية، وقال: إنكم لا تستطيعون أن تجدوا في إيران شاباً أو شابة - حتى ولو

الشعب وفكره وعاطفته وخياله وعقله في أيدينا، فهذا خطأ من الناحية العملية. بالطبع أن هداية المجتمع تحتاج إلى مربين صالحين، وهذا أمر آخر. وأكد خاتمي أنه لن تشكل أي حركة، إلا إذا نهضت بمطلب وإرادة وفهم وإدراك الشعب. وذكر في هذا المجال آيات قرآنية بديعة، في قوله تعالى: "إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر"، يعني أن عملك ليس السيطرة على الناس، لكن الناس توجد لديهم الفطرة والمعرفة في أرواحهم، وأنت لست إلا مذكر. وهم حينما يعودون إلى أنفسهم، سوف يتحركون، وأنت جئت حتى ينهض الناس بقدر ما، لا لكي تنهضهم وتيقظهم أنت.

استطرد خاتمي قائلاً، إن العدالة ليست هدية من قبل القوى العظمى والحكومات إلى الشعوب والمجتمعات، والحرية ليست بالأمر الذي تمن به القوى العظمى بعنوانها هدية إلى الشعوب، وقال: إن الحرية والعدالة ملك للشعب، وسوف تبقى العدالة والحرية مستمرة، حيث أنها تنبع من وجدان المجتمع، ومن الإدراك الصحيح لها.

بناءً على هذا فإن كل حركة اجتماعية يمكن أن تتصل وتتواصل مع هذا الوجدان الاجتماعي، وأن تخلق التفاهم في المجتمع بأن تجعل موضوعاته وقضاياها قابلة للإدراك واللمس، وتلك هي الحركة الأصلية والحقيقية. وأضاف "خاتمي" قائلاً، لهذا السبب أقول إن كل حركة اجتماعية ومن جملتها الحركة الإصلاحية، لا يمكن أن تكون غريبة وأجنبية عن دين الشعب الموجود في أعماق أرواحهم. وبهذا المعنى فإن الحركة الإصلاحية هي حركة دينية في ذاتها ومضمونها. ربما كانت أحد أسباب يأس رموز المفكرين المنقطعين أو المبتعدين عن الدين هي مشكلة أنهم لم يستطيعوا أن يتواصلوا مع الشعب، وأنهم لم يكن لهم تأثير في التاريخ، ورغم أنهم كانوا أيضاً يرغبون في الاستقلال والحرية، وتساءل خاتمي لماذا لم تكن لغتهم مفهومة لدى الشعب؟ فعلى الرغم من أن نوايا أولئك المفكرين كانت أحياناً طيبة، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يعرفوا ما هو موجود في أعماق أرواح الشعب وكانوا تحت وطأة الوهم التاريخي، كما أن أولئك المفكرين لم يكن لديهم مصير طيب. من ناحية أخرى، فإن أي حركة اجتماعية إن لم تكن متوافقة مع زمانها ومكانها، وإن لم تكن متفقة مع آلام الشعب ومطالبهم الواقعية، فلن يبقى منها سوى اليأس. واسترد هذا العالم الإسلامي في حديثه قائلاً: إنني أعتقد أن الإصلاحات التي أتحدث عنها، بأننا لو نريد مجتمعاً مدنياً، وتقدماً وتطوراً، فلا بد أن يكون عن طريق الدين، وقال: في مجتمعات مثل مجتمعنا خاصة بما يمتلك من دين عظيم مثل دين الإسلام، لو أن حركات الحرية والاستقلال والتقدم تتوافق مع الحركة الدينية للمجتمع، فسوف تكمل بالنجاح والتوفيق.

وصرح خاتمي، أن الحرية، والاستقلال، والتقدم لا يمكن أن تحقيقهم في مجتمعنا بدون الدين، وتساءل: ألم ينادى بعض

الأشخاص بشعارات الاستقلال والحرية وكان النموذج الذي يعرضونه ليبرالي ديمقراطي أو سيكولاريسم "علماني" ومع ذلك لم يوفقوا؟ وفي المقابل فإن بعض الحركات الدينية قد نادى أيضاً بالحرية والاستقلال ولم يوفقوا أيضاً في مجتمع مثل مجتمعنا. نحن لدينا مطالب وأعتقد أن ديننا متفق ومتوائم معها، ولو حدث هذا التوافق فيمكننا أن نفكر في مستقبل أفضل.

ذكر خاتمي أن أحد عوامل الضغط الرئيسية على الحركة الإصلاحية خلال المائة وخمسون عاماً الماضية، هما حدثان، كانوا متعارضين ومتضادين مع بعضهم بعضاً في كل شيء، إلا شيء واحد. وأوضح خاتمي قائلاً: من حسن الحظ أن الحركة الإصلاحية التي نتحدث عنها - على الرغم من أنه لا يزال ليس لها تعريف واضح - إلا أنها قد تحركت في هذا المسار، وقال أيضاً: لقد وجدت خلال المائة وخمسين عاماً الماضية وحتى الآن ظهور ووجود حركات اجتماعية، تعمل على إعادة هوية المجتمع الذي توجد فيه كل حسب العصر أو الزمان الذي كانت تعيش فيه.

وكلها كانت تسعى لرفع آلام ومشكلات المجتمع من استبداد، واستعمار، وظلم. إلى هذا قائلاً: للأسف أن هذا الفكر كان دائماً موضع ضغط من جانبين أو ثلاثة، وأوضح أن أحد عوامل الضغط الرئيسية على هذه الحركة الإصلاحية في المائة وخمسين عاماً الماضية هما عاملان متضادان ومتعارضان مع بعضهم بعضاً في كل شيء إلا شيء واحد. هذا الشيء كان موضع اتفاق الجميع، وهو أن الدين والحرية لا يتواءمان ولا يتوافقان مع بعضهم بعضاً وها نحن نسمع بصراحة هذا الحديث من قبل ممثلي هاتين الوجهتين أو الجانبين.

أضاف رئيس مؤسسة باران في توضيح هذا الموضوع، أن أحد هذه الأفكار تتحدث قائلة إننا لسنا لدينا طريق آخر من أجل الحصول على الحرية إلا أن يكون المجتمع سكولار، ليبرالي إلى ديمقراطي أو سوسيالي ديمقراطي. حركة أخرى تتحدث أيضاً عن أنه، من أجل الحفاظ على الدين، فهم في حاجة إلى حكومات قوية دون الاهتمام أو العناية بالشعب. يعني أن الشعب مثل الرعية، وأن الحكومة تتكرم أيضاً بتوفير الخبز والماء والغذاء من أجلهم. وأكد بأن عدم العناية بالشعب ليس بأنهم لا يعطون للشعب قوتهم، بل إنهم يرغبون في إعطائهم هذا القوت، لكنهم لا يقبلون تدخل الشعب في تحديد مصيره.

وقال: إن حركة الإصلاحات لها أكثر من مجال في روح المجتمع ولو أننا عقلاء وأذكياء، فإن الشعب يستطيع بسرعة جداً أن تكون له علاقة معها، ودائماً كانت موضع ضغط قوى عجيبة وعظيمة لأن أي حركة اجتماعية أصيلة حينما ترغب أن يكون لها مكانة في المجتمع، فإنها ستواجه بموانع وعقبات ومشكلات عظيمة.

٣- الثورة الإسلامية كانت معجزة عظيمة في زماننا

رسالت (الرسالة) ٢٠٠٩/١/٢٣

الأخلاق وابتعدنا عنها فإن سيكون لذلك أضرار مضاعفة. أولاً أنه على المستوى العالمي فإن السياسة والاقتصاد والثقافة بلا أخلاق وسوف تشملنا، وأيضاً أننا ندعى أن الدين والنظام متناسيين ومتوائمين، وأن محتوى الدين هو الأخلاق، فإذا ساد عدم الأخلاق في مجتمعنا، فسوف تكون المصيبة مضاعفة. وفي نهاية حديثه قال: في الإصلاحات التي نضعها في اعتبارنا، فإننا مرتبطون بالمقاييس الأصلية للدين، والأخلاق هي أهمها، وأن واحدة من المحاور الأصلية للإصلاحات هي الأخلاق مع الوضع في الاعتبار أن الهوية الثقافية للشعب الإيراني تعتمد على الجوانب الأخلاقية، وكذلك أن الاحتياجات الاجتماعية الأصلية هي الأخلاق وأكد على ارتباط الأخلاق والشرعية.

الجلسة الثانية، أول شهر مارس

وفقاً لتقرير العلاقات العامة بمؤسسة باران، فقد صرح السيد محمد خاتمي في هذه الجلسة مشيراً إلى بعض الإشكاليات والقلق بشأن دخول الدين إلى الميدان الاجتماعي في حياة البشر قائلاً: «تم سوء الاستفادة من الدين إما لجهل أو تعصب الأشخاص الذين كانوا يدعون التدين أو ناشئة عن الخلق والسلوك لبعض المستبدين الذين استفادوا من الدين في إحكام سيطرتهم وسلطتهم. كان سوء الاستفادة موجود، لكنني أريد أن أقول أن هذه المسألة أو القضية ليس لها أي علاقة بحقيقة أو جوهر الدين، لكن قد تم إساءة الاستفادة من الدين».

استطرد رئيس مؤسسة باران حديثه قائلاً، «في رأيي، حيث أنني أتحدث الآن عن الإصلاحات، أن الدين في حاجة إلى الاستخدام العاقل الرشيد في كافة الميادين والمجالات، وأنه حافظاً لكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وأن الدين أدى إلى تطور عقل وخيال وحياة البشر على مر التاريخ».

أشار خاتمي أن «الثورة الإسلامية واحدة من الحركات ذات القيمة العالية في القرن الماضي، وأشار أنها أدت إلى اقتراح الجمهورية الإسلامية بدلاً من الاستبداد، وصرح أن هذا الاقتراح لم يكن حدثاً سهلاً، وأن هذا الاقتراح كان بشكل دقيق إجابة للمطلب التاريخي لمجتمعنا». كما أكد رئيس جمهوريتنا السابق محمد خاتمي على مقولتين هامتين هما «العدالة» و«الأخلاق» بما لهم من دور محوري في الدين،

أكد رئيس الجمهورية السابق محمد خاتمي، أن الثورة الإسلامية كانت معجزة كبيرة في زماننا، وأنها كانت أكبر ثورة شعبية حدثت في تاريخ البشرية المعاصر أو ربما في كل تاريخها. ونحن لا نرى أي ثورة تحرك كل المجتمع دفعة واحدة، وتحت زعامة قائد وزعيم عظيم كما فعلت الثورة الإسلامية. وصرح خاتمي، أنني اعتبر أن هذه الثورة العظيمة هي أكبر نتاج للإصلاحات في المائة وخمسين عاماً الماضية في إيران، وقد نالت (الحركة الإصلاحية) التوفيق خلال تلك السنوات المائة وخمسين نسبة إلى الحركات الأخرى، وكانت مطالب الشعب التاريخية هي (الاستقلال، والحرية، والعدالة) والاحتياجات الواقعية للشعب تتوافق مع هويتهم التاريخية وثقافتهم. استطرد خاتمي قائلاً: على لسان الإمام الثورة أن الإسلام سيأتي وسوف يحرككم، وسوف تتولون أو تتحكمون في مصيركم، وإن يكون معدل رأى الشعب، هو الحرية، وأن نستفيد من نتائج الحضارة الغربية العظيمة، وأن تمحي أنواع وأقسام الفساد.. وقد جاء الإسلام بهم. يعني أن المطلب التاريخي للشعب صار متوائماً مع هوية الشعب التاريخية وظهرت هذه المعجزة ولهذا السبب يقترح زعيم الثورة (الإمام الخميني) إقامة الجمهورية بين جميع الوجوه الحكومية الممكنة والأنظمة الاجتماعية لهذه الثورة والتي تعتبر أعظم تعبير يمكن أيضاً أن يشير إلى مطلب أمة إيران التاريخي وكذلك هويتها. وذكر رئيس حكومة الإصلاحيين أن الإصلاحات التي نتحدث عنها هي استمرار لهذه السلسلة الطويلة التي عانت كثيراً وأصابها اليأس، ووصلت إلى أوجها في الثورة الإسلامية، وبالطبع مع اختلاف الزمان والمكان، فإنها أيضاً كانت لها ظروفها الخاصة.

وأضاف: أن هذه الإصلاحات لو تستطيع أن تجد لها العمق اللازم في المجتمع، فإنني أعتقد أنها أهم عامل للتطور الإيجابي قد وجد في المجتمع.

- عد الأخلاق عن السياسة:

استطرد السيد محمد خاتمي قائلاً: أن بُعد الأخلاق عن السياسة مصيبة كبيرة في وقتنا المعاصر، وأنه بسبب القوة التكنولوجية واتصال العالم ببعضه بعضاً وظهور قوى عسكرية، وسياسية، واقتصادية، ودعائية، وسوء أخلاق فقد ظهرت أبعاد وحشية وسيئة. وذكر أنه في مجتمعنا لو أغفلنا

وأكد على أهمية دور العدالة الاقتصادية التي توضح وتظهر أوضح وجه للعدالة من عدمه.

وتحدث خاتمي في جزء آخر من حديثه: أن من الإصلاحات أن تتجلى العدالة والأخلاق في القوانين. لو أننا فقط في هذه المرحلة التي نريد أن نحدد فيها العمل، نكتفى ببيانات ورؤى الإمام والتي للأسف لم يتم الاستفادة منها، فسوف يتم زوال كثير من العقبات بصورة عملية ونستطيع أن نكون أصحاب مقررات وقوانين يمكننا أن نقول أنها عادلة وإنسانية.

- العدالة والأخلاق، ميدان محوريان في الدين:

تحدث خاتمي مستطرداً في بحثه حول مقولتين هامتين هما «العدالة» و«الأخلاق» بما لهما من دور محوري وأساسي في الدين، وأن الديمقراطية الشعبية متناسبة مع الدين، وأنها تخرج من قلب هاتين المقولتين.

وقال: «من الواضح أن العدالة من أكثر المبادئ محورية، وكانت من الموضوعات التي دعا إليها الأنبياء. وليست العدالة هنا فضيلة فردية، لكنها علاوة على ذلك فهي أساس الوجود الذي يدور جميع الخلق حولها، وكانت نظرة جميع الأنبياء إلى العدالة ومن بينهم رسول الإسلام (ص)، على أنها أساس النظام الاجتماعي.

وقال رئيس الجمهورية السابق خاتمي، لو طرحت هذه العدالة على أنها محور الدين، فسوف تكون في رأيي في ميدان الحياة الاجتماعية، والديمقراطية الشعبية أداة مناسبة لبزوغ العدالة التي هي محور دعوة الأنبياء والمرسلين. وأنا أكتفى بالمعنى العام للعدالة وهو «أن يعطى كل ذي حق حقه».

وطرح ثلاثة أسئلة بعد ذلك، أولها، هل يوجد في ميدان الحياة الاجتماعية للإنسان حق أسمى أو أعلى من أن يتحكم الإنسان في مصيره؟ هل لديكم في هذا الميدان السبيل الأنسب والأفضل من أجل تحقيق وإحقاق هذا الحق بأفضل من الحرية الشعبية (الديمقراطية)؟

«وهل من رؤية الدين والإسلام للعدالة، لا تتأتى الديمقراطية بصورة بسيطة جداً».

- رضاء أفراد المجتمع شرط الأخلاق:

أكد السيد محمد خاتمي أن «الأخلاق من المحاور الهامة في دعوة الأنبياء»، وصرح «المجتمع الأخلاقي هو الذي يكون فيه سلوك أفرادنا ناشئ عن البصيرة، والاختيار، والإرادة الحرة، وكلما كان الإجماع والتحكم، فلا تكون هناك أخلاق. والمجتمع الذي تحكمه السيطرة والإجبار، لا يمكن أن يوجد فيه أثر على الأخلاق».

الأخلاق فقط سوف تكون في المجتمع الذي يكون فيه سلوك جميع أفرادنا - بالإضافة إلى حكمه - ناشئاً عن الرضا وكما ذكرت، فإن الرضا هو من الأساسيات الهامة للديمقراطية. وأضاف خاتمي أنه لا يمكن التنفس بدون العدالة والأخلاق، وذكر أنه يجب أن تتجلى العدالة والأخلاق في القوانين والمقررات.

- التأكيد على رؤى الإمام الخميني في أن نحظى بمجتمع متقدم:

وشرح خاتمي أن من رؤى الإمام، الاستفادة من نتائج الحضارة البشرية، وضرورة التوسع والتطور في كافة المجالات، ودعم العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والحرية من أجل الجميع، وغيرها من الموضوعات التي تساعدنا بحد كاف بأن نحظى بنظام تكون قوانينه ومقرراته عادلة، وأخلاقية، ومنصفة، وإنسانية، وبهذا يمكن أن يكون لدينا مجتمع متقدم.

واستطرد رئيس حكومة الإصلاحيين قائلاً: «الحركة الإصلاحية لو لديها حديث أو كلام فهو: هل نحن نتحرك في هذا الاتجاه أم لا؟ ولو لم نكن نتحرك، فأين المشكلة التي تواجه عملنا، وكيف يمكن رفع هذه الإشكالات؟».

وأكد السيد محمد خاتمي، «أنه فضلاً عن ذلك، فإن وجود جمع غفير من القوى المؤمنة، والعلماء، والخبراء، وذوى الفكر المستنير والمفكرين في الحوزات والجامعات خاصة الحوزات العلمية يعد دعماً كبيراً من أجل الإصلاحات وعرض الرؤى القانونية التي سوف نحظى في إطارها بمجتمع إنساني عادل. إن من رسائل ومهام الإصلاحات تهيئة المجال من أجل ظهور هذه القوى المؤثرة في ساحة الحياة الاجتماعية».

- الاستبداد هو بديل الديمقراطية:

أوضح السيد محمد خاتمي قائلاً: «حينما نعتمد على الديمقراطية والحرية الشعبية ونعتبرها من مبادئ الإصلاحات، وأنها متناسبة مع المعايير والقيم الدينية، فهذا ليس معناه أن الديمقراطية ليس بها عيب أو نقص».

وقال: «لقد كتبت كتباً ومؤلفات في عيوبها، بل وأبحاث أيضاً وتحدث عنها الغربيون أنفسهم وغير الغربيين، لكن حديثي هو لو أن الحرية الشعبية (الديمقراطية) بها عيب، فالبديل أو البدائل كلها عيوب».

وشرح أن «بديل الحرية أو الديمقراطية» لن يكون إلا الاستبداد، والذي بدلاً من أن تكون العلاقة فيه بين الحاكم والمحكوم هي الرضا ومراعاة الحرمة فسوف تكون فيه العلاقة، وفقاً لقول «هيجل» علاقة الرب بالعبيد».

٣- تحليل لمواقف خاتمي الانتخابية المتضاربة

عباس خسرواني ■ رسالت (الرسالة) ٢٤/١/٢٠٠٩

الانتخابية في كلا الجناحين.

التطورات المستقبلية في التيار الإصلاحي

هذا التيار منذ البداية كان له مرشح نهائي وأكيد وهو السيد مهدي كروبي. بعد الانتخابات الرئاسية التاسعة وعدم تأييد بعض الأحزاب الإصلاحية له لم تعد له علاقة طيبة بينه وبين جزء من الكيان الإصلاحي المحسوب على خاتمي والمقرب منه جدا. وقد وصلت هذه الخلافات ذروتها في انتخابات المجلس الثامن، ورأينا أن حزب اعتقاد ملي لم يعقد معهم إئتلافا وتقدم بقائمة مستقلة. وبعد بدأ الإصلاحيين فعاليتهم الانتخابية طلب مهدي كروبي من المرشحين المحتملين في التيار الإصلاحي وخصوصا السيد خاتمي أن قرارهم بالترشيح من عدمه بسرعة حتى يتضح مالذي يتعين على الجميع فعله. لكن لم تكن هناك استجابة لهذا المطلب، فأكد السيد كروبي على خوضه هذه الانتخابات حتى لو ترشح أمامه مير حسين موسوي أو خاتمي. وبما أن مجيئ حسين موسوي أو خاتمي بات أكيدا فستكون هناك منافسة بين زعيمين إصلاحيين. لكن هل سيكون حكماء الإصلاحيين على استعداد لقبول هاتين الشخصيتين المؤثرتين في جبهة الإصلاحات واللتين يقف وراء كل منهما طيفا كبيرا من هذا التيار، حيث إن تواجد الاثنين سيؤدي إلى تفتيت أصوات الإصلاحيين وحدوث انشقاق في جبهة الإصلاحات وهذا الأمر سيكون ورقة رابحة بالنسبة للخصم الحقيقي (كل من هو غير إصلاحي) ومن المحتمل مع تأكيد مشاركة حسين موسوي أو خاتمي أن تبدأ مشاورات موسعة لإثناء كروبي عن ترشيح نفسه. لكن من الآن من الممكن التوقع بعدم جدوى هذه المشاورات وأن يخوض هذه الانتخابات مرشحان إصلاحيان كما حدث في الدورة السابقة؛ لأن السيد كروبي كان قد أعلن وبكل تأكيد عدة مرات أنه سيخوض هذه الانتخابات وأن مجيئه أو عدم مجيئه ليس مرتبطا بمجيئ (س) أو (ص). ولو أن السيد كروبي قرر التنحي لصالح أحد الشخصين أو لمصلحة الحركة الإصلاحية والبلاد فإنه سيخسر كثيرا أمام الرأي العام وستتضال الثقة الوطنية فيه، لكن السيد كروبي يذكر جيدا تعدد المرشحين الإصلاحيين في الدورة السابقة، ويعتقد لو أن كل الإصلاحيين كانوا قد صوتوا له ولم يترشح كل من معين ومهدي عليزاد لكان

منذ أن بدأ الحديث عن الانتخابات الرئاسية العاشرة أخذ الإصلاحيون يرددون اسم خاتمي ثم حسين موسوي في محافلهم السياسية. حتى أصبح موضوع قدوم خاتمي أو موسوي واحدا من أهم موضوعات الانتخابات بين الإصلاحيين والأصوليين. ومنذ البداية أصرت الجماعات الإصلاحية وخصوصا أحزاب جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية على تأييد خاتمي ودعمه ورفضت كل ما عدها بل إنها قالت إن هذه الانتخابات من دون مشاركة خاتمي ستكون تجربة فاشلة، وطالبت كل الأحزاب الإصلاحية بأن تتخذ قرارها النهائي بدعم ترشيح خاتمي بلا أدنى نقاش. لأن هذا التيار يرى أن السبيل الوحيد للعودة إلى سدة الحكم ومن ثم الإطاحة بأحمدي نجاد هو دخول خاتمي انتخابات الدورة العاشرة ولهذا هي تصر على خاتمي. إلا أن هذا القرار الذي كان يجب أن يفرض على كل الجماعات الإصلاحية رفضته بعض جماعات هذا التيار ولم تقتنع به، ولم يتأتى الإجماع الذي كان يطمح إليه أنصار خاتمي. يضاف هذا الأمر إلى تردد خاتمي في حسم مسألة ترشيحه من عدمه، لدرجة أنه بعد فترة بدأت تتردد أحاديث عن ترشيح حسين موسوي رئيس الوزراء أثناء الحرب المفروضة. والذي أدى إلى استمرار المعارك الكلامية على العكس من كل الدورات السابقة، عدم معارضة خاتمي لمقترحات أنصاره ورفاق الدرب، ويوما بعد يوم ما أصبح يتزايد تردد خاتمي الأمر الذي يؤدي عكسيا إلى زيادة احتمالية مشاركة حسن موسوي. وكان خاتمي قد أدلى بتصريحات أثناء زيارته لـ (ايلام) زادت من شفافية الأجواء السياسية المضطربة التي تخيم على البلاد مع اقتراب موعد الانتخابات وأوصحت إلى حد ما ما هو مطلوب في كلا الجناحين السياسيين. وكان خاتمي قد قال «مع احترامي لكل الأشخاص الذين أعلنوا ترشحهم للانتخابات الرئاسية أو الذين سيعلنون هذا الأمر أقول بعون الله سيتم أحد شخصين إما أنا وإما السيد حسين موسوي» وبعد شيوخ هذا النبأ بدأت الكلام يتردد عن حتمية أو قطعية قرار خاتمي بالانصراف عن دخول هذه الانتخابات والتأييد القاطع لحسين موسوي بينما اعتبرها البعض لعبة سياسية وقالوا إنها ترشيح نهائي لخاتمي. على أية حال وجود أي من الشخصين كما قال السيد خاتمي سيكشف كثير من المعادلات

هو رئيس الجمهورية اليوم، على كل حال تفيد الشواهد أنه سيحدث تعددا في المرشحين الإصلاحيين.

التطورات المستقبلية في التيار الأصولي

نسبة تصريجات الأصوليين الانتخابية بالمقارنة بالإصلاحيين ضئيلة للغاية. وييثون بأنقسم عن الدخول في موضوع الانتخابات وقلما يطلقون تصريجات ذات أهمية في هذا الصدد وربما يكون السبب في هذا معرفة مرشحهم الأساسي وهو محمود أحمدى نجاد. فتقريبا تدور كل تصريجات الأصوليين الانتخابية حول محور أحمدى نجاد وخاتمي. وبصفة عامة من الممكن بالنظر إلى هاتين الشخصيتين المحوريتين في التيارين السياسيين في إيران تقسيم الأصوليين إلى ثلاث مجموعات. هناك مجموعة تعارض بشدة تأييد نجادونيزطرون إلى ترشيحه بشكل سلبي. وهناك مجموعة قلبا وقالبا مع أحمدى نجاد ومن وجهة نظرهم صاحب مزايا عديدة تستحق التصويت له ويرونه الأجد بالنسبة للوجوه المطروحة. لكن هناك مجموعة أخرى لا تنظر إلى أحمدى نجاد في إطار الأبيض والأسود، بل هي مع التأكيد على النقاط الإيجابية في حكومته لها انتقادات على الجوانب التنفيذية منها على سبيل المثال عدم الاستفادة القصوى من إمكانيات الأصوليين، والاستعانة ببعض القوى غير الفاعلة في الحكومة. هذه المجموعة من الأصوليين في حال أن التيار الإصلاحي جاء إلى الساحة بمرشح واحد مثل خاتمي أو مير حسين مستفرض على نفسها دعم نجاد ودخول الساحة بمرشح واحد ولن تجعل هناك مجالا للمساومة معه لحل النقاط الخلافية. أما إذا لم يكن الإصلاحيون أقوياء على الساحة الانتخابية، فستكون هناك فرصة للتحادث والتشاور مع أحمدى نجاد من أجل القبول ببعض المساوئ والعمل على تجاوزها. ويبدو أنه مع إعلان السيد خاتمي عن مجيئه أو مجيئ حسين موسوي سيقف معظم الأصوليين وراء نجاد وسيدخلون المنافسة مع الإصلاحيين بإجماع الحد الأقصى، ومن هذه الزاوية في نفس الوقت الذي يعتبر فيه مجيئ خاتمي تهديدا بالنسبة للأصوليين فإنه يعتبر أيضا فرصة.

خاتمي أم حسين موسوي

لو أخذنا بكلام خاتمي الذي قاله قبل فترة والذي يقوم على قطعية مجيئه أو مجيئ حسين موسوي، يكون لدينا سؤالان مفاده، أي الشخصيتين سيتم ترشيحه؟ ويبدو للوهلة الأولى من فكر وتأملات السيد خاتمي ورفاقه استنتاج أنه سيتم ترشيح أحد الاثنين حتى طبقا لزعيمهم بنقد البلاد من الوضع المتردي الذي آلت إليه. لكن يبدو أن تردد السيد خاتمي لم يحسم بعد ومن الممكن لمس هذا التردد في عدم حسم إعلان دخوله الانتخابات أو عدم دخوله، ولو ألقينا نظرة على تصريجات خاتمي على مدى الشهرين الماضيين سنصل

إلى نتيجة أنه يميل إلى ترشيح السيد حسين موسوي، ولا يميل كثيرا إلى ترشيح نفسه. وفي لقاء خاتمي مع أهالي منطقة (ايلام) أشاد في غير مرة بحكومة مير حسن أثناء فترة الدفاع المقدس، وقام بشرح إنجازات هذه الحكومة. على سبيل المثال قال في جزء من حديثه: «أحد مفاخر عهد المهندس موسوي سياسة أن الشعب الذي يتحمل ضغط الحرب ومشاكلها يشعر بالحد الأدنى من هذه الضغوط» «ومع قلة الدخول في هذه الفترة كانت هناك سياسة التخفيف عن الشعب ومن المؤكد أننا لم نغفل عن الأعمال الأساسية» «وفي عهد السيد حسين موسوي كانت بعض الأعمال الأساسية» لكن هناك عدة أسئلة مهمة حول مدى نجاح مير حسين. الأول، إلى أي مدى يملك مير حسين القدرة على حشد الإجماع في التيار الإصلاحي؟ ومع تأكيد مجيئ كروبي ما حجم احتمالية تبلور إجماع الحد الأقصى على موسوي؟ وبالنسبة لمير حسين موسوي ماذا سيفعل مع التيار الراديكالي والمتطرف من الإصلاحيين؟ إلى أي مدى يمكن التعاون مع قوى المشاركة الذين يدعون أنهم السبب الرئيس في الحصول على مقاعد السلطة بعد الفوز في الانتخابات؟

وهناك مشكلة أخرى، الأحزاب الإصلاحية مثل المشاركة والمجاهدين أو حركة الحرية قبل أن تطالب بمجيئ مير حسين كانت تطالب بمجيئ خاتمي وكانت تشعر أنها معه تستطيع أن تعمل بشكل أفضل مع خاتمي أكثر من مير حسين ولهذا بذلت كل مساعيها لإقناع خاتمي بالترشح وكانت تتحدث عن أضرار عدم مجيئه. ولذا عدم مجيئ خاتمي طبقا لقول كثير من المحللين السياسيين سيؤدي إلى إحداث فرقة في التيار الإصلاحي وهذا الأمر سيستغرق وقتا كثيرا من الإصلاحيين للتوصل إلى مرشح واحد. يقول عطريانفر في هذا الصدد: في حال طرح وجه آخر غير خاتمي في الانتخابات وإعلان مير حسين استعداده لخوض الانتخابات القادمة، فإنه ليس فقط حزب كوادر البناء بل كل الأعضاء الذين يشكلون جبهة الإصلاحات سيتناقشون كثيرا ويتداولون فيما بينهم بشكل أكبر حول الإجماع على كروبي أو مير حسين. وكل الأشخاص الذين بذلوا جهودا منذ عدة أشهر في إقناع خاتمي بخوض الانتخابات بعد تصريجات خاتمي حول إمكانية أن يخوض هو أو مير حسين الانتخابات أعربوا عن قلقهم من أن يخوض مير حسين الانتخابات بدلا من خاتمي وتذهب كل جهودهم هباء؛ ولهذا السبب يسعون لإظهار أن مير حسين هو الذي يسعى لإقناع خاتمي، وفي هذا الصدد يقول سيد حسن رسولي من كبار المدراء في عهد الإصلاحات: حتى المهندس موسوي يسعى لإقناع خاتمي بإعلان ترشيحه لانتخابات الدورة العاشرة من رئاسة الجمهورية. وبعض الجماعات الإصلاحية أرسلت إشارات سلبية بخصوص

أو موسى في الانتخابات بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على الإصلاحات وقال «أمل ألا يقدم هذان السيدان على هذا الخطأ».

خاتمي الخيار النهائي

إعلان السيد خاتمي القائم على إما أنه أو مير حسين سيخوض الانتخابات الرئاسية القادمة على عكس التصورات المبدئية قبل برد فعل سلبى من جانب الجماعات والوجوه الإصلاحية المقربة من خاتمي، لدرجة أنه بعد موقف خاتمي مباشرة لم ترحب بالتلميح لخوض موسى الانتخابات بل واعتبرته خيار غير مناسب للأوضاع الراهنة.

وحالة عدم الرضا هذه عن موسى راجعة إلى موقف جبهة الإصلاحات من توجهات موسى الاقتصادية اليسارية وخطابه المعادى للغرب وليس واضحا بالنسبة لهم هل تغير مير حسين موسى أم لا زال أسير الخطاب الأول للثورة.

تخبط في جبهة الإصلاحات

لكن لن نحل كل مشاكل الإصلاحيين بمجيبى خاتمي؛ لأن له معاضين لا يستهان بهم داخل جبهة الإصلاحات نفسها. يقول سعيد حجاريان أحد الاستراتيجيين الإصلاحيين إن ترشيح خاتمي هو المسار الأخير في نعش الإصلاحات، إذ أنه سيؤدى إلى وحدة الأصوليين هذا من جانب ومن جانب آخر يجب أن نعترف أن الظروف الآن قد اختلفت ظروف ترشح خاتمي في الدورة الرئاسية الأولى والثانية وقد لا يحصل على نسبة الأصوات التي تؤهله للوصول إلى مقعد الرئاسة.

احتمالية ترشيح موسوي. وهنا يقول موسى لارى وزير الداخلية في حكومة الإصلاحات مدعيا إن خاتمي يملك أكثر من ٥٠٪ من الأصوات: بعض الشباب لا يعرفون موسوي، بل إن بعضهم قد ولد بعد أن اعتزل مير حسين الساحة لذا يجب أن تتخذ تدابير في هذا الخصوص.

ويعالج صادق زيبا كلام موضوع الاختلاف بين موسى وخاتمي من زاوية أخرى وحذر الإصلاحيين من مغبة استبدال موسى بخاتمي فقال من حيث دائرة المدراء، المدراء المقربين من خاتمي هم من حزب المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وبعض الضياء السابقين في مكتب دعم الوحدة، أما الأشخاص الذين سيكون مقربين من موسى فهم أشخاص ينتمون لجيل الثورة الأول؛ بناء على هذا بالنظر إلى حقائق علم الاجتماع الإيراني الجناح اليميني سيكون أفضل توافقا مع موسى من الأشخاص المقربين من خاتمي. من المؤكد أن زيبا كلام في الجزء الأخير من كلامه لم يأخذ في اعتباره أن ما يسمى بالجناح اليميني كان من المتقدين بشدة اقتصاديا لحكومة مير حسين موسى أثناء فترة الحرب.

أما اعتماد ملي فلا زال يعلق الأمل على إجماع الأصوليين على مهدي كروبي، وقد أدلى هذا الحزب بتصريحات صريحة ضد خاتمي، إذ قال متجنب نيا أحد المقربين من مهدي كروبي في هذا الصدد «في حدود معرفتي للسيد خاتمي والسيد موسى وبالنظر إلى مدى إخلاصهم للأمة وللبلاد وخاصة تخوفهم على ما يسمى الإصلاحات بتصورى هناك احتمال ضئيل للغاية أن يخوض أحد هذين الجليلين الانتخابات القادمة» هذا العضو البارز في حزب اعتماد ملي اعتبر مشاركة خاتمي

خاتمی او میر حسین موسوی

لا أحد	إرجاء	مير حسين موسوي	خاتمي	
			*	ما شاء الله شمس الواعظين
	*			مصطفى، تاج زاده
		*		محمد رضا طاجيك
	*			إله كولاى
	*			كريم ارغنده بور
		*		عماد افروغ
		*		عليرضا مهشني
			*	محمد عطر يانفر
		*		عباس سليمي، نمين
			*	عيسى سحر خيز
	*			يد الله اسلامي
*				عباس عدي
			*	حميد رضا جلاى، بور
*				الباس، حضر تي
	*			عليرضا علوى تبار
			*	غلامعباس، توسلي
		*		محمد رضا مهشني
			*	محمد طيبان
				احمد احمدي
		*		صادق زيبا كلام
	*			حسن نمك دوست
			*	غلامرضا ظريفيان
		*		فرشاد مؤمني
*				يوسف مولايي

٤- الإصلاح منذ البداية حتى شرح خاتمي له

محمد علي أبطحي ■ اعتقاد (الثقة) ١٦/١٢/٢٠٠٨

مسلك الحكومة التي كانت قائمة آنذاك وكان في حاجة شديدة لمناخ جديد وجو مغاير يستطيع التنفس فيه. وكل هذه التيارات والأطراف والطوائف، رغم ما بينها من اختلافات كثيرة في وجهات النظر، استطاعت أن تجد ما يربطها بنوع ما مع تلك الشعارات التي طرحها السيد خاتمي. وعندما جلس السيد خاتمي على كرسى الرئاسة كرئيس منتخب، دخل بالقطع معترك المشاكل الجمة التي كانت موجودة في العمل التنفيذي في البلاد.

وقامت كل مجموعة من مختلف الجماعات المؤيدة في انتخابات الثاني من خرداد بطرح تعريف وتفسير لهذا الحدث التاريخي المهم طبقاً لرؤاها المختلفة. وكانت أكثر النقاط المشتركة طبيعية بين كل هذه المجموعات هو مصطلح الإصلاح الذي مثل مفهوماً خاطئاً لدى كل مجموعة من هذه المجموعات. لقد قام الإصلاح كمصطلح مقابل لمصطلح الثوري على الأوضاع. ولم يكن لدى السيد خاتمي ولا لدى الناشطين في فترة الانتخابات أى نية للثورة على الأوضاع والقضاء تماماً على البنى السياسية القائمة. والدليل على ذلك أن أياً من الشخصيات أو التيارات التي كانت ناشطة أثناء فترة الانتخابات وأدلو بأصواتهم فيها لم يتحدث عن تغيير كامل وكل لبنية الحكومة، أثناء الدعايا الانتخابية. بالقطع كان هناك شخصيات وتيارات لديهم هذا الرأي وطالبوا بالفعل بتغيير الحكومة، لكن هؤلاء كانوا في الأساس جميعهم من الجماعات المعارضة الرسمية، وهم بالقطع لم يعطوا أصواتهم لأى أحد في هذه الانتخابات، ولم يستطيعوا أن يدعوا هذا حتى وكانت منظمة مجاهدى خلق (المنافقين) هي أشهر هذه التيارات، وهذه المنظمة قامت منذ بداية انتخابات الثاني من خرداد بتنظيم أسوأ حملات الدعايا المضادة في الداخل والخارج ضد السيد خاتمي الذي مد في عمر النظام الذي كانوا يتصورون حسب ظنهم الواهى أنه قد وصل إلى نهايته. ومن ناحية أخرى وضع الإصلاح حداً فاصلاً بينه وبين التيارات الرجعية والمحافظة، وهى التي ظل أنصارها يعتقدون ويؤمنون بضرورة الحفاظ على الأساليب الموجودة في ساحة السياسة الداخلية وينظرون إلى جماهير الشعب نظرة ثانوية تجميلية ويعتبرون أنفسهم منصيين من قبل الخالق جل وعلا كرامة وقيمين على عييده من أفراد الشعب. وبهذا كان الإصلاح أكثر المصطلحات طبيعية وموائمة مع الواقع،

الإصلاح في مجتمعنا السياسى الحالى هو شعار الفترة التي بدأت بالثاني من خرداد وانتخاب السيد خاتمي واختياره لمنصب رئيس الجمهورية. وهذه الفترة التي اكتملت بانتخابات المجلس الثيابى السادس، روجت لإصلاحات سياسية جديدة وثقافة حديثة معاصرة قائمة أساساً على إحداث تنمية سياسية بشكل أوسع، وكان هدفها الرئيسى هو مؤسسة الديمقراطية في البلاد.

واللافت أن مصطلح الإصلاح والإصلاحات لم يكن رائجاً في بداية هذه الفترة. وقد أكد السيد خاتمي نفسه مراراً على أن هذا المصطلح مطروحاً في بداية الثاني من خرداد. فالظروف التي أحاطت باختيار السيد خاتمي كانت متسارعة وغير متوقعة إلى درجة أنها لم تترك فرصة لإعداد برنامج تنفيذى قبل الفوز في انتخابات الرئاسة، حيث كان السياسيون والسيد خاتمي نفسه على اعتقاد بأن هذه الانتخابات على أقصى تقدير سوف تؤجل المنافسة فيها إلى مرحلة الإعادة، وأن منافسه الذي كان يحظى بتأييد رسمى واسع وشامل، هو الذى سوف يجلس على كرسى الرئاسة، وأن هذا سوف يعطى الفرصة للسيد خاتمي ومؤيديه حتى يتمكنوا من تنظيم ووضع برنامج ومنشور مفصل.

إلا أن حاجة المجتمع واحتياجاته كانت أسرع بكثير من كل هذه التوقعات. فقد كان الهيكل السياسى الرئيسى لحماية السيد خاتمي ومؤيديه في هذه الانتخابات مكوناً من تيارات مختلفة وأطراف متنوعة. فقد كانت مجموعة مؤثرة من هؤلاء المؤيدين من أولئك الذين مثلوا تيار اليسار في خط الإمام الخميني وكانوا خلال عهد الإمام الخميني الناشطين في المجال السياسى كمستولين ومديرين، ولكن بعد رحيل الإمام انتقلوا إلى عزلة سياسية نسبياً. وهؤلاء دخلوا ساحة الدعاية والدعوة على أساس شعارات تتمحور بشكل مركز حول الدين. أما المجموعة المهمة الثانية في هذه التيارات والأطراف فقد مثلها المثقفون الذين أيدوا قضية تحقق المجتمع المدنى ومأسسة الديمقراطية، حيث كان الجانب الأكبر والرئيس منهم يؤيد الديمقراطية المتوائمة والمتماشية مع الدين. وأصبح المعلمون والطلاب وعلماء الدين ذوى الفكر الجديد هم حملة رسالة هذا التغيير إلى داخل المجتمع الإيرانى.

لقد كان القطاع الغالب من الناخبين في هذه الانتخابات بالقطع هو جماهير المجتمع، ذلك المجتمع الذى كان يتقل

حيث صار المحور الذي يتمحور حوله ما يقوم به الأفراد ومختلف التيارات من تنظير سياسي، وأخذ العنوان العام للنظرية والمقولة السياسية والاجتماعية التي يطرحها النخبة يتشكل حول محور الإصلاح. هذه الوحدة لم تكن تتم بالقطع إلا تحت عنوان الإصلاح والإصلاحات. وما من شك في أن ثمة اختلافات كثيرة في وجهات النظر حول مفهوم هذا الإصلاح.

فقد جنح البعض إلى الإفراط، بينما اتسم البعض الآخر بالتفريط، وبين هذا الإفراط والتفريط، طرحت مقولات ونظريات كثيرة باسم الإصلاح. وكانت هذه المقولات والنظريات المتفاوتة والمتباينة سبباً في بروز خلافات سياسية كثيرة. بدليل ما قامت به جبهة وسائل الإعلام، التي تعتبر من خصائص المجتمع الحر وتعد قاطعاً بارزاً وناجحاً في المجتمع المدني، من ردود أفعال كثيرة وسريعة وانعكاسات مختلفة لمختلف هذه النظريات والمفاهيم المتعددة والمتباينة وما كانت تساهم به من تسريع في مباراة الوصول إلى التشدد. كذلك لا يمكن إغفال دور المحافظين الأقوياء داخل الحكومة في تشجيع ومساندة هذا التشدد بطريقة غير مباشرة. فهؤلاء كان هدفهم الانتقام من المبدأ الذي جاء به انتخابات الثاني من خرداد، حيث مهدوا المجال لتحويل المجتمع إلى الراديكالية وإسراع صوت المتشددين على نطاق واسع بما قاموا به من هجوم قضائي وأمني وسياسي وإعلامي ودعائي على كيان الإصلاح، وكذلك بالأزمات والمشاكل التي اختلقوها للحكومة والدولة والمجلس السادس.

فتحويل المجتمع إلى الراديكالية وإسراع صوت المتشددين كان بالقطع هو مطلب المحافظين الذين كانت تحت أيديهم أسباب القوة الحقيقية وخاصة في المجال القضائي والدعوى والإعلامي. فهم الذين كانوا يقومون كل تسعة أيام بتدبير أزمة جديدة للحكومة والدولة، وكانوا يقومون بتضييق حلقة الحصار حول الإصلاح والإصلاحيين بشكل أشد، بالاعتقالات والسجن ومهاجمة الناشطين السياسيين من الإصلاحيين المتشددين وغير المتشددين.

والأهم والأدهى من هذا كله أنهم كانوا بتضييقهم الخناق على المناخ السياسي يوماً بعد يوم يصفون أي نوع من الشعارات الإصلاحية على أنه حركة متشددة، ويصفون خاتمي نفسه ومن تجاوزوه والمحافظين الأكثر من خاتمي نفسه على أنهم مجموعة واحدة، حتى يتقدموا من المبدأ الذي جاءت به انتخابات الثاني من خرداد، ومن حركة الإصلاح في المجتمع ككل. ومن الطبيعي أن يحمل منفذوا هذا المخطط في قلوبهم بغضاً وحقدًا أشد على الإصلاحيين غير المتشددين والإصلاحيين المعتدلين بسبب ما لديهم من شعبية أكثر وبسبب كثرة مخاطر بينهم بين جماهير الشعب. وقد استغلوا الدين كوسيلة في ذلك، وهو بالقطع لا يزال يحتفظ بكونه أكثر

الوسائل تأثيراً داخل المجتمع. لقد استخدموا أفضل وسيلة لديهم لكي يتمكنوا من تصوير وتعريف مبدأ الإصلاح والتحرر ككل على أنه تشدد. حتى يصيبوا الشعب باليأس والإحباط في هذا الجو المظلم والمليء بالفوضى والاضطراب، ويسيطروا من جديد على مقدرات القوة والسلطة السياسية باستخدام وسائل مختلفة، وقد نجحوا بالفعل في ذلك. ربما كان يتظر من السيد خاتمي أن يخصص الوقت الكافي ويبحث عن فرصة في نفس هذه الفترة لكي يقوم بتعريف وشرح وتبيين الإصلاحات التي يقصدها قبل أن يقوم الآخرون بذلك لكونه زعيم الإصلاح وبوصفه الشخص الذي حصل على أصوات جماهير الشعب على هذا الأساس وذلك حتى لا تسجل كل هذه النظريات والتعريفات والشرح حول الإصلاح باسمه وحتى لا يتعرض مبدأ الإصلاح نفسه لهذا التشويه الذي لحق به. إلا أن السيد خاتمي كان يرى نفسه رئيساً للجمهورية بشكل أكثر من هذا، وكان يعرف نفسه على أنه المكلف بحل مشاكل الحياة لشعبه وأزماته المعيشية القائمة أكثر من أن يعتبر نفسه زعيم الإصلاح. الآن وقد حدثت وقائع وأحداث هذه السنوات وانقضت على أي صورة كانت. فإن كل شخص وأي شخص بالقطع له الحق في أن يكون لديه تعريفه الخاص وشرحه وتفسيره للإصلاح والإصلاحات.

ورغم أنه قد طرحت تعاريف وشرح مختلفة وبمفاهيم متفاوتة تماماً ومتناقضة أحياناً للإصلاح والإصلاحات، إلا أنه مازال ينتظر من السيد خاتمي أكثر الآخرين أن يقوم بتحديد تعريف للإصلاح والإصلاحات وأن يقدم شرحاً لها بكل شفافية، وبروایتته هو شخصياً، حتى وإن كان هذا قد تأخر من الناحية الزمنية. كان يجب أن يحدث هذا وليس بسبب قرب الانتخابات ولا بسبب احتمال أن يرشح نفسه لخوضها ويحصل على أصوات الناخبين. ولكن بسبب أن هذا التعريف والشرح كان ضرورة استوجبتها الحاجة إلى الإصلاحات، وأن السيد خاتمي كان يجب عليه أن يشرح مقصده من هذه الإصلاحات قبل الآخرين حتى تعرف الغالبية العظمى من المجتمع والتي مازالت لا تطالب بثورة جديدة ولا تطالب بالحفاظ على الأساليب الماضية بسبب تغيير الأجيال، وتطالب بإصلاح الأمور، ماذا كان يقصد السيد خاتمي من الإصلاح والإصلاحات، لهذا السبب أقدم السيد خاتمي بعد عقد جلسات واجتماعات مكثفة طوال العامين الماضيين على تدوين وكتابة الإصلاحات التي يقصدها، و طرحها للبحث والمناقشة خلال عدة جلسات حضرها النخب في المجتمع الإيراني، وقام في النهاية بنشرها وذلك حتى تتضح وتتحدد الإصلاحات التي يقصدها، وحتى تتضح حدودها بشفافية وبروایتته هو شخصياً ولكي يفصل هذه الحدود عن باقي التعريفات والشرح الأخرى التي طرحت حول الإصلاح والإصلاحات.

هل يجب أن نتجاوز أحمدى نجاد؟

د. على مطهرى ■ تابناك (المنير) ٢٨/١٢/٢٠٠٨

مع كل هذا فإن أوجه النقص الموجودة في هذه الحكومة تبدو بارزة للعيان، ولا يلتزم كتبها من جانب المحافظين لأن هذا الكتان سيصبح سبباً موجباً لغضب الله - تعالى - . فالحكومة الراهنة شأنها شأن كل الحكومات الأخرى لها محاسنها وعيوبها ونجاحاتها وإخفاقاتها في جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية، لكن المهم هنا هو: هل نجحت هذه الحكومة في المجلد العام أم لا؟

أولاً: فيما يخص القطاع الاقتصادي: فمن المسلم به أن الحكومة الراهنة لم يكن لديها برامج محددة أو كوادرها ماهرة، وأنها كانت كثيرة التجريب والخطأ. إن التغييرات المتوالية لوزراء الاقتصاد ورؤساء البنك المركزي وسعر الفائدة والتسهيلات البنكية تعد أدلة دامغة على ما تذهب إليه، أيضاً تعد زيادة أسعار التليفونات ثم التخلي عن تلك الزيادات والعودة مرة أخرى إلى الأسعار القديمة تعد شاهداً آخر، كما أن الواردات التي تمت بلا حساب فيما يخص السكر، والقطن، والفاكهة، والتي وجهت ضربات شديدة للإنتاج المحلي هي دليل على سوء الإدارة الاقتصادية لهذه الحكومة.

في العام الراهن الحالية استوردنا حتى الآن ٨ ملايين طن قمح بينما كنا في الأعوام السابقة قد وصلنا إلى حد الاكتفاء الذاتي في هذا المحصول، والمؤكد هنا أن تأثير الجفاف كان قليلاً في هذا الصدد.

على صعيد آخر، فإن إنشاء محطات الطاقة الجديدة لإنتاج الكهرباء لم يمتزج وفقاً للخطة التنموية الموضوعية، ولهذا فقد أصبحنا خلال الشهور السابقة أسرى الانقطاع المتعاقب من الكهرباء، وسوف نتحمل هذه المعاناة في الشهور القادمة أيضاً.

الرقابة على الأسعار في حكومة أحمدى نجاد لم تصل إلى نتيجة بعد، في حين أن جزءاً من التضخم ناتج عن الزيادة الوهمية في الأسعار. ويشكل عام لا يمكن القول بأن الحكومة الراهنة هي حكومة موفقة فيما يخص القطاع الاقتصادي.

ثانياً: فيما يخص الأوضاع السياسية:

بشكل عام يمكن القول بأن الحكومة الحالية حكومة موفقة في هذا الصدد، وذلك على الرغم من أننا نرى بعضاً من نقاط الضعف والقصور. إن فاعلية الدول اللاتينية ضد السياسات

يعتبر تجاوز الرئيس محمود أحمدى نجاد أو عدم تجاوزه من القضايا الرئيسية التي يجب بحثها في ما يخص الانتخابات الرئاسية القادمة في إيران. إن الأصوليين الذين يحكمون الآن هم أنفسهم أول من طرحوا هذا السؤال، وذلك بهدف إعمال النقد الذاتي، وإجراء المقارنة الواجبة فيما بين أحمدى نجاد وغيره من المرشحين الآخرين، وذلك بهدف انتخاب واختيار الأصلح لتقديمه كمرشح لهم في الانتخابات القادمة.

من الثابت أن العصبيات الحزبية والفتوية، وكذلك التشنجات والتشددات الفردية من شأنها أن تؤدي مصالح الدولة والثورة الإسلامية، ومن ثم تلحق الأذى والضرر بمصالح الإسلام وحقوق الشعب. كذلك لا يفوتنا أن المرشد كان قد أعلن تأييده لأحمدى نجاد، ومن ثم فإننا لا نملك مسئولية بحث هذا التأيد من زاوية ما إذا كان خطأ أو إلهاماً شيطانياً للهروب من المسئولية.

إن اختيار الأصلح وفقاً لما هو سائد يعد تكليفاً شرعياً لكل إنسان في أي انتخابات تجري، ومن ثم فالمؤكد أن إشارات أو تصريحات المرشد في هذا الصدد سوف يكون لها تأثير ما.

إنني أعتقد أن مبادرات المرشد بشأن تأييد الحكومة الحالية وميله من أجل استمرار وبقاء هذه الحكومة لأربع سنوات أخرى بغض النظر عن أن سلوكه العام يقوم على تأييد جميع الحكومات إنما يرجع إلى أمرين، الأول: ألا تنقطع النجاحات النووية والثاني هو الاحتراز من عودة الإصلاحيين للحكومة مرة أخرى، الأمر الذي من شأنه إحداث تغيير في هيكل النظام.

المؤكد أيضاً أن مرشد الثورة الإسلامية يقف بنفسه على كل نقاط الضعف في حكومة أحمدى نجاد أكثر من أي شخص فناء، ومن ثم فإنه إذا وجد أن المحافظين قد أجمعوا على شخص آخر أقوى من أحمدى نجاد فإنه لن يخالفهم في ذلك.

عما لا شك أن الحكومة الراهنة لها دور أساسي فيما يخص متابعة قضية البرنامج النووي، لكن المؤكد أيضاً أن الثقة في شخص رئيس الجمهورية إنما تشكل العامل الأساسي لنجاح الحكومة الراهنة في هذا الصدد.

الثابت أيضاً أن نجاح الحكومة الراهنة في الوصول إلى جميع المحافظات والمدن والقرى إنما يعد أمراً مشهوداً ولا يمكن إنكاره.

الاستعمارية الأمريكية، والموقف الحازم والحاسم في القضية الفلسطينية، والمكانة المعنوية لإيران فيما بين الشعوب العربية وذلك بالرغم من أن الموقف الإيراني كان قد تحول إلى إعلان الصداقة مع الشعب الإسرائيلي ما أصبح سبباً لتعجب تلك الشعوب العربية، والوجود الفعال في المنظمات العالمية نصف المستقلة مثل دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي ومنظمة الدول الناطقة بالفارسية، كل ذلك يعد من جملة النجاحات السياسية لهذه الحكومة.

لكن ميل، بل ولع هذه الحكومة من أجل إنشاء مكتب رعاية مصالح أمريكية في طهران، وكذلك إجراء مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة، والتي أعلنت عدة مرات بواسطة النواب والمستشارين للسيد رئيس الجمهورية، والتي كان آخرها تلك التصريحات التي أعلنها السيد (مشائي) في اليابان، والتي أعلن فيها أنهم يريدون مباحثات مباشرة بين أحمدى نجاد وأوباما، إنها مسألة أو قضية مثيرة للعجب، هنا تحديداً نذكر بالرسالة المتسرعة التي بعث بها رئيس الجمهورية إلى أوباما، والتي كانت سبباً لإهانة واحتقار الأمة الإيرانية.

ثالثاً: فيما يخص الناحية الثقافية:

الواقع أن ممارسات وسلوك هذه الحكومة في هذا الصدد لم تكن إيجابية فهي كانت شبيهة من حيث التسامح والتساهل بممارسات وسلوك الحكومة الإصلاحية. الأكثر من هذا أنها بدت أكثر جرأة من حكومة الإصلاحات.

إن التصريحات المتكررة لمستشار رئيس الجمهورية، وكذلك رئيس هيئة التراث الثقافي فيما يخص احتقار والتقليل من شأن الحجاب، والصداقة مع الشعب الإسرائيلي، والقول بعدم وجوب وضع خطوط فاصلة في عالم اليوم بين الناس، وأنه لا يوجد فاصل يفرق بين الإيثار والكفر، وأنه لا يمكن لأي دين أن يسيطر على العالم، وتأكيدهما سعادته على ضرورة العودة إلى إيران القديمة، وإحياء كورش وداريوش، وإهانة القرآن في منتدى السياحة في إيران بحجة احترام التقاليد المحلية والتي كانت دائماً موضع تأييد حقيقي من جانب رئيس الجمهورية إلى الحد الذي دفع مرشد الثورة للتدخل من أجل إنهاء وإلغاء إحدى الاحتفالات من جهة، وإلى الحد الذي دفع بعض مراجع التقليد ونواب المجلس لدفع أصوات الاعتراض الصحيحة ضده من جهة أخرى، كل هذه الأمور تعد من مظاهر التجرؤ للحكومة الحالية تجاه الثقافة الإيرانية الإسلامية.

فيما يخص هيئة التربية البدنية فقد كان الوضع على نفس هذا المنوال أيضاً. مثلاً اختيار مدرب رجل من أجل تدريب بعض الفرق الوطنية النسائية، وذلك على عكس نصوص القانون، والعمل من أجل إيجاد منافذ نسائية للأندية الرياضية للرجال،

وعدم الاكتراث بإيجاد نطاقات جغرافية مستقلة للمسابقات الدولية النسائية، وبدلاً من ذلك الإصرار على المشاركة فيها بأي وضع كان، بل وإهداء ميدالية إلى أحد الرياضيين التابعين للكيان الصهيوني بواسطة أحد المسؤولين الأولمبيين الإيرانيين، هذا فضلاً عن السجل المزيل والتأنيج المخزية التي لا يمكن القبول بها، والتي تحققت في الأولمبيات الأخيرة كل ذلك يعد جزءاً من الحقائق المرة التي تمت بين أركان هذه الهيئة.

إن الاعتراض والمخالفة الصحيحة من جانب رئيس الجمهورية تجاه مشروع حماية الأخلاق العامة في المجتمع، والحيلولة دون تنفيذ ذلك بواسطة قوات الأمن الداخلي في الوقت الذي لا تملك الحكومة نفسها ذلك، حتى فيما يخص الأماكن الحكومية، إنما قد ساهم في إعطاء الصفة الرسمية للأساليب غير الأخلاقية والممارسات المنافية للأداب العامة، كما يعد نموذجاً آخر من الأداء الضعيف للحكومة فيما يخص قطاع الثقافة.

إن انتشار الكتب ذات المضامين النسوية المخالفة للعفة وإعادة طبعها للمرة الرابعة، وكذلك نشر كتاب آخر حول العلاقات الجنسية بين النساء والرجال في الغرب مصحوباً بصور ورسومات للمرة الثالثة، ثم في المقابل تقوم الحكومة بغلق المجلة الأسبوعية (المواطن اليوم) ومحاربة حرية الرأي إنما يعد نموذجاً آخر على السلوك الثقافي المزرى لهذه الحكومة. أيضاً لم تظهر الحكومة أي ساكن تجاه الثقافة العامة ومحاربة مظاهر الثقافة الغربية في المجتمع مثل انتشار الكلمات الأوروبية في يافطات الأماكن والمحلات العامة، بل والأدهى من ذلك نجد في بعض الأحيان أن بعض المؤسسات التي تروج للملابس والزى الغربي مثل مؤسسة (بنتون) تحصل على ترخيص لها لممارسة نشاطها داخل الدولة. من ناحية أخرى، فإن عدداً من نقاط الضعف ترتبط بشخص السيد أحمدى نجاد، ومن ثم ترتبط بعملية إدارته لشئون الدولة.

أول هذه النقاط تقلص دائرة معاونيه ومستشاريه. إنه لم ولن يستفيد من كل القدرات الإدارية وغير الإدارية الموجودة في الدولة، وهو يميل إلى اختيار الأفراد المطيعين والتابعين له. إن الكثيرين من المديرين وكبار المستشارين الذين يعملون معه إما أنهم كانوا يعملون معه في بلدية طهران أو أنهم كانوا زملاء له في جامعة العلوم والصناعة أو كانوا أساتذة له، وهذا الأمر عيب خطير، فإدارة الدولة تعنى سعة الصدر والإحاطة العلمية والمعنوية الشاملة.

ثانيها: تغليب منطق الجدل. إن قصة التصريحات الباطلة للسيد مشائي، وكذلك في قضية تحلف السيد كردان دليل واضح لهذا العيب وهذا المنطق فالسيد رئيس الجمهورية لا يزال يضغط من أجل تبرير أمور يعد بطلانها أمراً بديهياً، وهو

في هذا يعرض مبدأ من المبادئ الأساسية للنظام للخطر، فبدلاً من أن يشجع المخطئين على الاعتذار نراه يدفعهم إلى العكس، وإلى عدم تقديم الاستقالة، وهو مستعد إلى لإشعال النيران من أجل منديل الملك. هو يتلقى جميع الانتقادات، والتي تطالب بعضها بإسقاط حكومته، قائلاً بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، ثم السعي نحو إقناع معارضي به يرى.

ثالثها: الميل نحو تمحور واختزال الكل في إحدى نجاد وهو الأمر الذي يبدو الأخطر فهو يميل إلى إبعاد المجلس بل إنه في الأصل لم يقل بأنه يشعر بالمجلس وبقراراته. إن حادثة شراء البنزين التي حدثت مؤخراً من جانب وزارة النفط بأمير مباشر من رئيس الجمهورية وذلك عن طريق بيع النفط الخام خلافاً لقانون الموازنة العامة للدولة في العام الحالي أو دفع قروض إلى بعض الدول من دون تصديق المجلس، تعد من الشواهد الأخرى الدالة على هذا الإدعاء. إن تعطيل النظر في مشروع النقل والمواصلات الخاص بالعاصمة طهران، وربط ذلك بالتصديق على مشروع "مونوريل" إنما هو دليل آخر على ما نقوله به. هذا الأمر يدعمه الامتناع عن سداد الميزانية المصدق عليها من جانب المجلس إلى شركة مترو الأنفاق، وشراء تسعة آلاف أتوبيس لبلدية طهران بحجج وذرائع واهية هو دليل دامغ أيضاً على ما نقول به بغض النظر عما إذا كانت هذه الحجج والذرائع ذات طبيعة سياسية تهدف إلى إخراج

المنافس من الميدان، حيث تعد هذه الحجج في حد ذاتها ذات دلالات خاصة بخيانة حقوق الشعب.

رابعها: التناقض بين الشعارات أو بين الشعار والعمل هو مشكلة السيد أحمدى نجاد الأخرى. إن إنكار "الهولوكوست" أو على الأقل إثارة الأسئلة بشأنها إنما هو أمر لا يتوافق ولا ينسجم، بل ويختلف مع الدعوة أو القول بالصدقة مع الشعب الإسرائيلي. أيضاً إن شعار تنفيذ العدالة لا يتوافق مع عدم تنفيذ العدالة بشأن السيد كردان. أيضاً إن شعار العيش البسيط مع ترشيح شخص ملياردير لوزارة الداخلية هو أمر غير منسجم وقائم على التناقض.

خلاصة القول، أنه يجب على المحافظين أن ينظروا للانتخابات الرئيسية القادمة بعين مفتوحة وبقطة، وأن يتخلصوا من الأفكار الخيالية الوهمية.

يجب عليهم أن ينظروا بعين منصفة لأراء الحكومة التاسعة، وأن يضعوا النقاط الإيجابية والنقاط السلبية في ميزان القضاء، وأن يختاروا ويرشحوا المرشح الأصلح من بين المرشحين المحافظين من أجل ضمان أفضل لأهداف الثورة الإسلامية وحقوق الشعب، فإذا ما قاموا بهذا كله فإنهم يكونوا بذلك قد قاموا بأداء وظيفتهم الاجتماعية ومهمتهم الإلزامية ويكونون أيضاً بذلك قد ساعدوا -وبحق- مرشد الثورة.

تفسير الحكومة الائتلافية

خطاب رضائي لقيادات النظام والأحزاب

تابناك (المنير) ١٥/١٢/٢٠٠٨

المتعلق بحكومة الوحدة الوطنية. وفيما يلي نص هذه الرسالة وملحقاتها:

"بسم الله

الأخ العزيز حضرة السيد/ عسكر أولادى
 "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" (آل عمران، ١٠٣)

بعد التحية،،

بداية، لقد تعجبت من حكمكم السريع - وأنتم أحد رواد الثورة (الإسلامية) - الرفض "لحكومة ائتلافية فعالة ومسئولة". وما لا شك فيه أن ذلك كان من جراء الخلط

بعث محسن رضائي أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، وقائد الحرس الإيراني الأسبق بنسخة من الخطاب الذي أرسله إلى رؤساء السلطة الثلاثة (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، وزعماء النظام والأحزاب السياسية في إيران إلى حبيب الله عسكر أولادى زعيم جمعية المؤتلفة الإسلامية اليمينية، وأمين عام جبهة أتباع خط الإمام، يشرح فيها اقتراحاته حول الحكومة الائتلافية. ووفقاً لتقرير الموقع الإلكتروني "تابناك" فقد أوضح أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام في رسالته (أسس هذه الحكومة الائتلافية المسئولة والفعالة والتي تجعلها مختلفة عن الطرح السابق

الذى وقع بين هذا المشروع (الطرح) ومشروع "حكومة الوحدة الوطنية"، بينما أن مشروع الحكومة الائتلافية مختلف تماماً عن حكومة الوحدة، وسبق أن قلت عنه "إن إيران ليست في ظروف تسمح لها بمتابعة مشروع حكومة الوحدة" (حديث لمحسن رضائي مع صحيفة اعتماد "الثقة الوطنية"). ورغم أنني قد اقترحت مثل هذا المشروع من منطلق المصلحة العامة إلا أن الإصلاحيين قد اعترضوا عليه، وسرعان ما أصبح مسكوتاً عنه. إن طرح حكومة الوحدة الوطنية يرجع إلى الاتفاق بين قيادات الأجنحة بينما يتخذ قرار الحكومة الائتلافية من داخل الأجنحة وعبر العناصر النشطة الأخرى. وأتصور أنه يتحتم علينا إيجاد ساحة وطنية تشمل على المصالح القومية والحياتية للمجتمع، ويتعين على كل من يعتقد في النظام الإسلامي - سواء من الموجودين داخل الأجنحة أو المستقلين، أو من الموجودين في الحاكمية (السلطة) أو داخل المجتمع - المشاركة معنا في إيجادها.

هذا ونلاحظ أن ثمة اختلافاً بين الساحة الوطنية وساحة الأجنحة، إذ أن الأولى تعلو فوق الأجنحة لتقترب بالمصالح القومية، أما الثانية فتعود إلى فطرة الاختلاف في إدارة الدولة. بمعنى آخر، فإن الأولى تقوم على التعاون والإخاء أما الثانية تقوم على التنافسية التي قد تقضي على الفرص، والأهم إبراز الضعف في مواجهة المخاطر والتهديدات.

حكومة ائتلافية فعالة ومسئولة:

لقد سبق أن طرحت مشروع الحكومة الائتلافية قبيل انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة بعدة أشهر، وذلك حينما تقدمت لأحد مقامات الدولة الكبار بطلب مكتوب يقتضى بتجميع المرشحين المبدئيين (الأصوليين) الستة وأن ينتخبوا مرشحاً واحداً من بينهم على أن يكون المرشحون الآخرون ضمن مجلس حكومته بعد ذلك، وأن يديروا السلطة التنفيذية بصورة جماعية. فمن المؤكد أنهم يشكلون محوراً للوحدة بهذه الطريقة، فضلاً عن حصول برنامجهم على إجماع تام. غير أنني قد علمت أن أحد علماء طهران الكبار كلف من قبل (مسئول) رفيع المستوى في الدولة بإبلاغهم أنهم كانوا بصدد تنفيذ مثل هذا المشروع، ولكن للأسف ما حدث داخل مجلس التنسيق قد جعلهم يتخلفون عنه، أما وبعد أن رأيت نشوب الصراعات من قبل الجماعات المتشددة التي من الممكن أن تعصف بالوحدة داخل الجبهة المبدئية، ونتيجة اعتراضى على الأوضاع الجارية، قررت التنحي عن المسألة لصالح الشعب الإيراني. وعلى أية حال، ستبقى مسألة تشكيل الحكومة الائتلافية الفعالة والمسئولة بما لديها من برامج توفيقية الضمان على عدم بروز الاختلافات داخل العملية الانتخابية، بل على العكس ستساعد على توثيق التعاون بعد إتمام الانتخابات ومن ثم جاء اقتراحى القائم على الوحدة للمرشحين المبدئيين

بتشكيل حكومة ائتلافية فعالة ومسئولة تنصدر انتخابات الرئاسة بمرشح واحد ممثلاً عن الجماعة، والبقية يشتركون معه في حكومته لأربع سنوات قادمة. ففى غير هذا الوضع لما أمكن لفرد بمفرده، ويدون التنسيق مع الجماعة من إدارة السلطة التنفيذية أو التغلب على مشكلات الدولة ولا حتى من انتهاز الفرص الداخلية والخارجية، ولا من مواجهة التهديدات في حال - لا قدر الله - من نشوبها. ولا شك أن أهم وظيفة تقع على عاتق رئيس الجمهورية هي تشكيل حكومة فعالة تطرح برنامجاً يلقي إجماعاً في إطار السياسات الرئيسية في البلاد، ويدون ذلك تتخلص شعبية هذا الرئيس أو ذلك وحكومته أيضاً. غاية الأمر أنه يتحتم علينا التغيير من أجل التمهيد لقدم حكومة فعالة ومسئولة تحول الأجواء إلى تعاون جماعى لإدارة دفة الأمور.

حكومة ومجتمع توحيدى:

لقد أشارت الآية الشريفة "واعتصموا بحبل الله جميعاً" على الوحدة، وأكدت على ثلاثة معانى خاصة: الاعتصام بحبل الله يؤدى إلى الوحدة، وحبل الله هنا يعنى طاعة الله ورسوله، أما في فترة الغيبة (غيبة الإمام الثاني عشر عند الشيعة)، فالطاعة هنا تستقوى من الفقهاء في عصر الجمهورية (الإسلامية).

وكذا فكلية "جميعاً" تؤكد على الجماعة وتعاون الجميع وليس الفرد بمفرده. ولهذا جاءت كلمة "ولا تفرقوا" تأكيداً على وحدة الصف ومجتمع التوحيد، فالوحدة أساس التوحيد بينما الفرقة منبع الشرك "ولا تكونوا من المشركين، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون" (الروم آية ٣٢).

والواقع أن ما نتمتع به من إسلام، ونظام جمهورى إسلامى، وزعيم عالم، ونخبة متفردة يحقق الوحدة التي نجعلنا أفضل حكومات العالم سواء من حيث البعد التفعيلي أو البعد الأخلاقي والقيمي لكن النجاح الذي نحقق على مدار العقود الثلاثة الماضية في عهد الجمهورية الإسلامية لا يجب أن يجعلنا نغتر بأنفسنا أو حتى نتصارع على المغنم وإنما نركز في النهوض من قبل عودة قوى مثل تلك القابعة على حدودنا الشمالية - روسيا، أو قوى مثل قوى الولايات المتحدة القريبة من حدودنا الجنوبية والغربية، والتحول إلى قوى كبرى في المنطقة مثلما فعلت الولايات المتحدة في أقل من ستين عاماً فقط حينما أخذت مكان بريطانيا.

على أية حال، ينبغى الاستفادة من الفرص لتحويل إيران إلى إمبراطورية علمية ثقافية واقتصادية في المنطقة، لاسيما بعد دخول كافة الإمبراطوريات العسكرية في العالم خلال الفترة القصيرة القادمة، خاصة أننا لا نحتاج لمثل تلك الإمبراطوريات، وقد أشارت بعض تقارير المخابرات المركزية الأمريكية أن إيران مؤهلة للقيام بهذا الدور خلال

الفترة القادمة.

وأنا أدعى أن الوصول لتلك المكانة إنما يتحقق عبر الوحدة والتعاون وترك الماضي وتعبئة كافة الإمكانيات القومية التي تساعد على تكوين مجتمع متحضر تكون له الريادة في المنطقة والعالم. ومن هنا نقول إننا لسنا في حاجة لا إلى الليبرالية الديمقراطية ولا الاشتراكية الديمقراطية وإنما يجب علينا أن نبذع نماذج جديدة سواء في الانتخابات أو سائر المجالات الاجتماعية والسياسية الأخرى. بمعنى آخر إحداث توافق ما بين الإسلام والديمقراطية، وكما ذكرنا آنفاً إن تشكيل حكومة مسئولة تتجاوز عملية التجنيح يكون بمقدورها الوصول عبر الساحة الوطنية إلى أهدافها المرجوة. ولكن يبقى السؤال: هل الديمقراطية الدينية هي فقط التي تعنى اجتياز الأفراد لأهلية مجلس الرقابة على القوانين؟ أم أن النماذج الانتخابية لا يجب أن تراعى التوافق بين الأصول الإسلامية والأخلاقية؟ وهل في الانتخابات لا يجب المحافظة على الوحدة؟ أم إنها قاصرة فقط على النزاعات والصراعات والفرقة؟ والأهم، هل الفوز في الانتخابات لا يعنى التعاون والتنسيق بين النخبة لتحقيق الأهداف؟ على أية حال، فتحقيق مثل تلك النماذج أمر ليس باليسر ولكن بمشاركة أمثالكم يمكن تجاوز المعوقات وتحقيق الأهداف، وتباعاً لم أجد أمامي سبيل غير أن أبعث إليكم برسالة مفتوحة ليس من أجل تلقى الجواب عليها وإنما لتوضيح الإبهامات المحيطة بالمشروع المقترح والسائدة في المجتمع هذه الأيام.

محسن رضائي

(٢٠٠٨/١٢/١٤)

ملاحق الرسالة:

أسس وإنجازات الحكومة الائتلافية:

حكومة ائتلافية (مجتمع توحيدى) ومساحة وطنية في ظل الديمقراطية، على مدار العقود الثلاثة الماضية من تأسيس الجمهورية (الإسلامية) استطاعت إيران احتلال المكانة الأولى الدفاعية، الأمنية والسياسية في المنطقة، لكنها من ناحية أخرى، يعتقد أنه مازال أمامها الكثير على تحقيق حكومة فعالة نابعة من إرادة شعبية حقيقية، وذلك رغم بنيتها الديمقراطية التي أوجدتها في مجتمع يستلهم قواعده من الإسلام، ولذلك نرى أن الفرضية القائلة بأن الأمة الإيرانية هي أمة سياسية وليست أمة تنمية وهي فرضية خاطئة لكون الأمة الإيرانية أمة تنمية وحضارة أيضاً، وعلينا إعادة النظر في الأطروحات التي سادت مجتمعاتنا خلال الفترة الماضية، خاصة لو علمنا زيادة التوتر السياسى والرؤى السلبية حول أداء السابقين في الإدارة التنفيذية، وإشاعة أجواء من عدم الثقة، والزيف وتبادل التهم بين النخب، عوضاً عن التعاون والتنسيق بينهم وهذا بدوره ما قد يثير المخاوف حيال هوية الثورة على

الصعيد الداخلى، وإضاعة الفرص السياسية، والاقتصادية على الصعيد الدولى، وترك الساحة هكذا بدون إصلاح يحول دون القدرة على تحقيق الأهداف.

وأتصور أن عبور تلك الأزمة يكمن في تحديث الأجواء العامة بالدولة، خاصة أجواء الانتخابات، وذلك يتحقق عبر الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، ومن النماذج الديمقراطية الفاعلة، وكلما تم الإسراع في هذا التحديث كلما أمكن الاستفادة من الفرص التاريخية التي نادراً ما قد تحقق مثل انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وبدء العد التنازلى للقدرات الأمريكية عبر السنوات القليلة الماضية، فقط علينا التمهيد لحزمة من الإجراءات حتى يتسنى ذلك، ومن أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها:

١- امتلاك نماذج قادرة على تحقيق حكومات فاعلة ومسئولة تنبع من إرادة شعبية قائمة على الديمقراطية.

٢- تشكيل مساحة وطنية بمساعدة النخب والأجنحة السياسية ورواد الثورة.

٣- إعادة تعريف الهوية والإيديولوجية الثورية بما يتوافق مع الظروف التي تعيشها إيران اليوم مع العالم الخارجى والأسس الإسلامية وأفكار الإمام.

وفي هذا السياق، أعتقد أن الاقتراح بإيجاد حكومة فاعلة ومسئولة بمشاركة النخب كافة يمكن أن يحقق هذا النموذج الفاعل بجوار الديمقراطية وإيديولوجية الثورة القائمة.

أسس الحكومة الائتلافية الفاعلة والمسئولة:

(أ) الاستفادة من النخب:

إن فلسفة تشكيل الحكومات قائمة بالأساس على إدارة وتنمية المجتمعات لتحسين أحوال البشر، وإدارة المجتمعات تتم عبر عنصرين، زعيم وإرشاداته، بحيث يحمل العنصر الأول على عاتقه توجيه المجتمع بينما يحمل الثانى تقدم هذا المجتمع، ولا يتسنى تحقيق الوظيفتين دون الاستفادة من النخبة، حيث كانوا يتشاورون "وشاورهم فى الأمر" وهو ما جعل (مقام) زعيم الثورة دائماً ما يتشاور مع مثات المستشارين قبيل طرح السياسات العامة في إيران. ومن ناحية أخرى، نجد في الدول المتقدمة أن النخب يتخذون الأفضل الذى يجتمع عليه سواء النخب في داخل الحزب أو خارجه حتى يتسنى إدارة الدول بطرائق مثلى.

(ب) الابتعاد عن الشخصية المحورية:

تكمن إحدى جوانب الشخصية المحورية في الانتخابات وتشكيل الحكومة على الرؤى المرتبطة برئيس الحكومة والتي تتمحور حوله رئاسة السلطة التنفيذية حتى ولو كان بدون برنامج، وبالتالي فإن أى تنمية اقتصادية أو سياسية لا تكون قائمة على أولويات وخطط مسبقة وإنما تنطلق في ذلك على الأداء الشخصى لرئيس الحكومة، وهكذا فإن أى علاقات

خارجية وسائر الأمور الأخرى تتعلق بمدى توجه هذه الشخصية المحورية، بما يعنى أن أداء هذه الشخصية تتحكم في مصير الحكومة لفترة سنوات أربع أو حتى ثمانى ولو كانت بدون برامج وتنطلق من الشعارات فحسب.

الكف عن الكل وإلا فلا:

يعتقد أن إحدى أبرز أضرار الديمقراطية هي عدم وجود تصور لدى الأغلبية عن مشاركة الأقلية في إدارة المجتمع. وهنا يأتى السؤال، فهل كسب أغلبية الأصوات لحزب أو شخص ما في الانتخابات يخول لهذا الحزب أو ذاك الشخص حجب المجتمع والإسلام من إمكانات الآخرين؟ وهل تحرم الأقلية من المشاركة في إدارة شئون الدولة من جراء حصولها على أقل من ٤٩٪؟ عموماً هذا الأسلوب القائم على التنافسية والصراع أو الحصول على كل شيء وإلا لا، لم يعد الأمثل لخدمة المجتمع، خاصة أنه ينفي خدمات كبرى عن هذا المجتمع.

الحكومات الائتلافية:

تحمل الحكومات الائتلافية على عاتقها إدارة مجتمعاتها في أغلب الدول المتقدمة، وذلك يتأتى عبر طريقين: الأولي تحقق في حال عدم حصول الحزب على الأغلبية المطلقة (النصف إضافة إلى صوت)، فيلجأ إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع الأحزاب الأخرى لتحقيق الحد الأدنى من الأصوات اللازمة، ومن ثم تتكون حكومته من عدة أحزاب مختلفة. أما الطريقة الثانية، فهي التي تتمثل في حصول الحزب على الأغلبية المطلقة، ولكنه بالرغم من ذلك يشارك معه أحزاب أخرى في حكومته تحقيقاً للمصلحة العامة، ولعل ما يوضح ذلك، ما حدث في الانتخابات الأمريكية الأخيرة عندما قام باراك أوباما، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة السياسى ليس بدعوة منافسه في الانتخابات - السيدة كلينتون - فحسب وإنما بمشاركة السيد "جيتس" وهو من أبرز أعضاء الحزب المنافس له، لدرجة أن البعض قد وصف عمل "أوباما" هذا بخيانة الشعب الأمريكى، أما الواقع أن اتخاذ القرار جاء فيما يبدو لتحقيق المصالح القومية الأمريكية بعيداً عن حسابات الأجندة. على أية حال، فهناك ثمة طريقة ثالثة لتأسيس حكومة ائتلافية وهي التي تتناسب مع ظروف مثل دولتنا وهو ما يأتى الحديث عنه لاحقاً.

الحكومة الائتلافية الفاعلة والمسئولة:

في هذا السياق، سبق أن طرحنا منذ بضعة أشهر ماضية، وتحديدًا قبل شهر يونيه الماضى مسألة الحكومة الائتلافية المسئولة مع بعض رموز الثورة وآخرين من المرشحين المحتملين للمبدئين، وأتذكر أن الجميع كان مرحباً بالمسألة، وأوضحنا أن نموذج الحكومة الائتلافية يختلف تماماً عن طرح حكومة الوحدة الوطنية التي حدث التشاور حولها داخل الأجنحة وبين قادتها. أما الحكومة الائتلافية فالتشاور حولها

كان بالأساس بين مرشحي رئاسة الجمهورية من المبدئين، إذ أن فكرتها الأساسية تدور حول وصول ٣٠ شخصاً من النشطاء والذين أثبتوا جدارتهم في مناطقهم مع المرشحين الجديرين بخوض انتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة، ثم يتم تصفيتهم على مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: انتخاب مرشح أو عدة مرشحين للرئاسة، يعنى أن كل شخص من المرشحين المبدئين ومجموعة الـ ٣٠ يطرح برنامجه وفريقه الذى سيدبر به شئون البلاد، وعليه الإجابة على كافة الأسئلة، ووفقاً للرد يحصل المرشح على ترتيب تصاعدي حتى تنتهى إلى مرشح واحد واثنين.

المرحلة الثانية: المشاركة في مؤتمر للنخبة، وفيه يعرض المرشحون الذين تم تصفيتهم من المرحلة الأولى ومعهم أيضاً مجموعة الـ ٣٠ الآخرين على اختبار تشارك فيه النخبة (٤٠٠ خبير) من مختلف التخصصات حتى تنتهى إلى مرشح واحد.

المرحلة الثالثة: أما في هذه المرحلة الأخيرة، فيجتمع مجموعة الـ ٣٠ والذين لم يحصلوا على أغلبية الأصوات ويبرمون تعهداً مع المرشح المنتخب على أن يشمل التعهد العناصر التالية:

١- أن يخوض هذا المرشح المنتخب عن مجموعة الـ ٣٠ المنافسة الانتخابية مع المرشحين الآخرين.

٢- أن يلقى هذا المرشح التأييد اللازم من مجموعة الـ ٣٠.

٣- يتعهد هذا المنتخب أن يشكل حكومته من مجموعة الـ ٣٠ والمرشحين للرئاسة الآخرين (سواء مستشارين أو مساعدين أو وزراء).

٤- يتعهد هذا المنتخب التشاور مع مجموعة الـ ٣٠ في كافة الأمور.

٥- يلتزم المنتخب بالعمل على البرنامج الذى قد تحدد مع مجموعة الـ ٣٠.

٦- وكذا يجب أن يكون برنامج أو خطة المنتخب متوافقة مع الخطة العشرينية.

٧- يتم الإعلان وبكل شفافية عن كافة الإجراءات التي اتخذت للشعب.

سمات الحكومة الائتلافية الفاعلة والمسئولة:

١- وجود برنامج عمل واضحة في إدارة المجتمع.

٢- التشاور مع النخب في شئون الرئاسة.

٣- تتمتع أعضاء هذه الحكومة بالخبرة اللازمة والمسئولية الكاملة.

وإضافة إلى تلك السمات، ثمة خصائص أخرى لمشروع الحكومة الائتلافية المقترح لاسيما ممارسة الديمقراطية بطرائق مثلى، وتحقيق الإرادة الحقيقية للشعب، وتطابق بنية هذه الحكومة مع النظام، ومحاولة تقليص الانحراف عن الأهداف والسياسات العامة، والأهم أنها ستنتهى سلطة الشخصية المحورية في الحاكمية.

ومما سبق أو دذكر أن ثمة مرشحين بالقوة لرئاسة الجمهورية، وهناك من طلب منى ترشيح نفسه لهذه الانتخابات القادمة، ولكنى أقول أن مقعد الرئاسة وهم كبير وكل من يجلس عليه يجد أن أحواله تتغير، وحينها يشعر أنه يجب تغيير العالم وقد ينسى تغيير نفسه، لذلك فإننى أخشى من هذا المقعد على مستقبل الشعب الإيراني ونظامه، علينا الاستغراق كثيراً في التفكير حول هذا الموضوع، ويعنى تغيير الدستور، وإحياء منصب رئيس الوزراء، والكثير من الأطروحات المرتبطة بهذا السياق. غاية الأمر أن أهم تلك الأطروحات هو أطروحة الحكومة الائتلافية الفعالة والمستولة التى يجب تفعيلها مع الانتخابات القادمة، خاصة أن ملف الانتخابات قد يصاحبه الكثير من الانهيارات الأخلاقية وقيم الثورة، إضافة إلى التركيز على الشخصية المحورية الباعثة للأثنية والغرور، بجانب ظهور العدائية على ساحة إيران السياسية، الأمر الذى يهيئ الفرص لأعداء الشعب الإيراني، وهذا بدوره ما يجعلنا

في حاجة إلى تفعيل نظام جديد يحول دون ذلك، ودون أن يتجاهل قيم وإيديولوجية الثورة، وفي الوقت نفسه، يعمل على عدم إضاعة الفرص التاريخية على إيران شعباً ونظاماً، وهذا ما نجده يتحقق في تفعيل نظام الحكومة الائتلافية الفعالة والمستولة.

وأخيراً أقول لو أن سياستنا هي ديننا، فإن ديننا هو التوحيد، وكذا يجب أن تكون سياستنا توحيدية، ومن هذا المنطلق، تتنافى كافة أشكال المهاترات والانفعالات إزاء المعارضين والأعداء، وتباعاً نقوى أمام المشركين ونتراحم فيما بيننا أيضاً (أشداء على الكفار رحماء بينهم)، وهذا لن يكون إلا بتشكيل الساحة الوطنية والحكومة الائتلافية الفعالة والمستولة، ولذا لزاماً على كتابة هذا المحتوى في رسالة وإبلاغها لكافة رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، وزعماء النظام والأحزاب السياسية في إيران.

منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية تحليل السلوك الانتخابي في سبعة عشر عاماً

على باقرى ■ أمروز (اليوم) ٢٦/١٢/٢٠٠٨

تحت تداعيات وفاعليات الزخم الخاص بانتخابات مجلس الشورى الإسلامى في دورته الرابعة.

من هنا فإن المنظمة وجدت نفسها في مواجهة هذه الانتخابات في اللحظة الأولى التى تشكلت فيها وحصلت على شرعيتها الداخلية، وكذلك شهدت إشهارها الوجودى، من هنا فإن البيان "الثانى" الذى صدر عن هذه المنظمة (البيان الأول كان بشأن إشهارها والإعلان عن برنامجها وأهدافها) كان متعلقاً وبشكل أساسى ومباشر بالانتخابات الرابعة لمجلس الشورى الإسلامى.

الانتخابات الرابعة للمجلس.. المقاومة في مواجهة الضغوط التى سعت إلى إخراج كلى الجناح "خط الإمام" من السلطة:

الحقيقة أن الانتخابات الرابعة لمجلس الشورى كانت ساحة لصدام حقيقى وصراع جاد بين اليسار "خط الإمام" وبين الجناح الذى بدأ "بالجناح اليميني، وذلك من أجل

مما لا شك فيه أن دراسة وتحليل السلوك السياسى والهيكل لى حزب أو جماعة سياسية يمكن أن تتم عبر العديد من الآليات والأدوات الهامة والمفيدة على السواء في مقدمتها أو على رأسها "الانتخابات"، مرجع ذلك أن الانتخابات -دون أدنى شك- واحدة من أهم المظاهر أو الظواهر الكاشفة لجوهر وحقيقة "الخط" و"السلوك" الحزبى.

من هنا فإن هذه الدراسة سوف تعتمد إلى دراسة وتحليل السلوك الانتخابى لمنظمة "مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية" طوال السبعة عشر عاماً الأخيرة بهدف إجراء تقييم حقيقى لعمل هذه المنظمة في التاريخ السياسى للدولة خلال العقدين الماضيين.

في شهر "فهر" من العام ١٣٧٠ هـ.ش/ أكتوبر ١٩٩١ حصلت منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية الإيرانية على التصريح اللازم لممارسة النشاط السياسى من وزارة الداخلية، وهو ما كان يصادف دخول المناخ السياسى للدولة

الحصول على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي في الدولة الذي كان حتى ذلك الوقت تحت السيطرة الكاملة للجناح اليساري. هذا في حين أنه عقب وفاة الإمام الخميني في ١٩٨٩، كان الجناح اليميني قد نجح في إخراج السلطتين الآخرين (السلطة التنفيذية والسلطة القضائية) من تحت سيطرة الجناح اليساري بشكل نسبي كبير إلى حد ما. من هنا فإن مجلس الشورى الإسلامي قد أضحى في عام ١٩٩١ هو آخر "قاعدة" لتيار خط الإمام في داخل الهيكل السياسي الرئيسي للدولة.

ومع اقتراب اللحظة الحاسمة لانتخابات المجلس الرابع - يوماً بعد يوم - كانت منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية (سوف تكتفى "بمنظمة مجاهدي الثورة" من الآن فصاعداً) تزداد جهازية لخوض غمار هذه الانتخابات، وذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات الخاصة بجماعات "خط الإمامة" والتي كانت تضم: مجمع روحانيون مبارز، ومكتب تدعيم الوحدة (دفتر تحكيم وحدت)، والجمعية الإسلامية للمعلمين، والجمعية الإسلامية للمدرسي الجامعات، والجمعية الإسلامية للمهندسين، وجمعية ممثلي الأغلبية في المجلس الثالث.

لقد كان الرفض الواسع نسبياً لصلاحية وأهلية مرشحي خط الإمام والمستقلين في الانتخابات الرابعة للمجلس والذي كان يحدث على هذا النحو الواسع لأول مرة، كان سبباً مباشراً لأن تتجه المنظمة إلى التحالف مع مكتب تدعيم الوحدة، والجمعية الإسلامية للمعلمين، والجمعية الإسلامية للمدرسي الجامعات، والجمعية الإسلامية للمهندسين والدخول جميعاً في الانتخابات تحت عنوان "تحالف خط الإمام" وإصدار بيان تحليل في ١٤ فروردين ١٣٧١ هـ.ش / ٤ أبريل ١٩٩٢ بشأن الممارسات والأساليب الرامية لاستبعاد وتهميش دور "الثورة" ومن ثم "النظام" في إدارة شؤون الدولة، وكان مما قالوه في هذا البيان ما يلي:

".. ونحن نعتذر عن تقديم قائمة المرشحين للانتخابات الرابعة لمجلس الشورى الإسلامي عن دائرة طهران، إلا أننا سوف نتمسك بالتحرك وفقاً للمبادئ والمعتقدات الإسلامية، ونعلن في الوقت نفسه عن وفائنا والتزامنا بالنظام المقدس للجمهورية الإسلامية ومصلحه العليا، وحماية الوحدة الوطنية والقومية، والتصدي لمطالب وإدعاءات أعداء الإسلام والثورة".

في الوقت نفسه كان مجمع روحانيون مبارز - على رغم توافقه النسبي مع تحالف خط الإمام في إدانة واستنكار السلوك الخاص بالمؤسسات المختصة والمسئولة عن إقامة وتنفيذ الانتخابات بشأن رفض ورد صلاحية الكثير من مرشحيه - كان قد أكد مشاركته في المنافسات الانتخابية عبر

تقديم قائمة تضم ثلاثين مرشحاً عن دائرة طهران. من هنا فإن الجماعات المشاركة في تحالف خط الإمام أعلنت: "أنه على الرغم من الاختلاف القائم في وجهات النظر بشأن الخط والتوجهات الاقتصادية والسياسية لعدد من المرشحين الذين ورد ذكرهم في قائمة "مجمع روحانيون مبارز" - الخاصة بطهران - إلا أنهم يعتبرون أن هذه القائمة - في المجلد العام - هي الأرجح والأكثر تفضيلاً وقبولاً".

على أية حال، انتهت المرحلة الأولى لانتخابات المجلس الرابع من دائرة طهران بوصول اثنين من هذه القائمة إلى المجلس، الأمر الذي خلق قناة ذهنية مفادها وجود فرصة حتى المرحلة الثانية بشأن إمكانية تغيير نتائج الانتخابات. واستناداً لهذا التحليل فقد دخلت ككل الجماعات المشاركة في "تحالف خط الإمام" - فيما عدا مكتب تدعيم الوحدة - في المنافسات الخاصة بالمرحلة الثانية من الانتخابات. ومن ثم انضمت إلى مجمع روحانيون مبارز ليدخلوا بقوة في المرحلة الثانية (الجولة الثانية الخاصة بالإعادة) لكن نظراً للمناخ الدعائي - الانتخابي - الإعلامي الذي كان سائداً في ربوع إيران آنذاك، لم يسفر هذا التغيير السلوكي عن فائدة تذكر، واكتسحت قائمة الجناح اليميني عن طهران وحقت فوزاً أو انتصاراً مطلقاً.

الواقع أن الكثيرين من المحللين السياسيين قد اعتبروا أن السلوك السياسي لمنظمة مجاهدي الثورة - في تجربتها الانتخابية الأولى - خاصة ما يرتبط منه بتغيير البوصلة في الجولة الثانية من انتخابات المجلس الرابع - كان قد شابه الخطأ وأنه قام استناداً على تحليلات غير صحيحة - ومن ثم استنتاجات خاطئة - للمعادلات السياسية الخاصة بترتيب وتوازن القوى السياسية داخل الدولة.

انتخابات رئاسة الجمهورية السادسة.. استمرار سياسة الصبر والانتظار:

أقيمت الانتخابات السادسة لرئاسة الجمهورية في صيف ١٣٧٢ هـ ش / ١٩٩٣ م في وقت كان الجناح اليساري - خط الإمام - يعيش مرحلة مطلقة من الصمت بعد انتهاء أعمال المجلس الثالث وبداية المجلس الرابع مفضلاً لسياسة الصبر والانتظار من جانب جميع القوى والجماعات السياسية المشكلة له فيما عدا "الجزء الطلابي" (طلاب الجامعات) المتتمين إلى هذا التيار. ولهذا السبب قررت جميع القوى السياسية اليسارية الامتناع عن المشاركة في انتخابات رئاسة الجمهورية السادسة مفضلين متابعة مجريات المنافسات الانتخابية الجارية آنذاك بين كل من رئيس الجمهورية آنذاك (هاشمي رفسنجاني) والمنافس الحقيقي له الدكتور "أحمد توکلی" الذي كان يتمتع بشكل غير علني بتأييد بعض الأجنحة المشكلة للتيار اليميني الذي حدث فقط أن بعضاً

من الجماعات والقوى السياسية قد عمدت إلى نشر بيان سياسى اقتصادى وثقافى تشرح فيه وتحلل الأوضاع السائدة في الدولة من دون أن تعلن تأييدها الواضح أو الصريح لأى من المتنافسين في الانتخابات الرئاسية. من هنا كانت منظمة مجاهدى الثورة من جملة القوى والجماعات السياسية التي عبرت واجتازت هذه الانتخابات من خلال إتباعها لسياسة "الصمت المطلق".

الانتخابات الخامسة لمجلس الشورى.. بداية استراتيجية المشاركة النقدية:

عندما أقيمت الانتخابات الخامسة لمجلس الشورى الإسلامى في أسفند ١٣٧٤ هـ / ش / مارس ١٩٩٥ كانت الجبهة التحالفية التي كانت قد شكلت في عام ١٣٧٤ هـ / ش / ١٩٩٢ م تحت راية "تيار أو تحالف خط الإمام"، قد صارت أسيرة لتشتت وانقسامات حقيقية جراء خروجها من الساحة السياسية، ومن ثم بنية السلطة في الدولة. هذا التشتت كان محصلة ونتيجة للسياسات الاقتصادية المسماة بـ "التعديل" والتجربة غير الموفقة للأطيان والتيارات المشاركة في حل المشكلات والقضايا الاقتصادية في الدولة. ومن ناحية أخرى، فقد كانت السيطرة المطلقة "لليمين التقليدى"، وكذلك سعيه الحثيث من أجل إعمال قبضته التامة على السلطة من جهة، وإلغاء "اليمين الحديث" (المنفتح)، من دائرة السلطة من جهة أخرى، والحيلولة دون عودة الجناح اليسارى مجدداً من جهة ثالثة.. كانت من جملة الأسباب الرئيسية التي دفعت تيار "اليمين الحديث" إلى السعى نحو تشكيل تحالف قوى جديدة تحت زعامته من أجل امتلاك القدرة الحقيقية اللازمة لمنافسة اليمين التقليدى، وهو الأمر الذى نجح في تحقيقه عبر تشكيل كاركزاران "كوادر التعمير والبناء" معلناً في الوقت نفسه عن أن هدفه الأساسى يتمحور حول "الحيلولة دون تحقيق السيطرة المطلقة للسلطة من جانب اليمين التقليدى"، وهو الأمر الذى أدى إلى تحفيز وتشجيع سائر الجماعات والقوى الأخرى مثل تحالف خط الإمام، واليسار الجديد، وبدوره اليمين الحديث إلى اتخاذ مواقف مماثلة.

من هنا جاء إصدار منظمة مجاهدى الثورة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩٥ وحتى فبراير ١٩٩٦ (موعد إقامة الانتخابات الخامسة) لسبعة بيانات تفصيلية وتحليلية أوضحت وكشفت فيها عن ثوابتها الفكرية ومشروعاتها الخاصة بتغيير المجتمع من جهة، وطبيعة المشاركة السياسية من جهة أخرى. لقد أدى هذا التحرك من جانب المنظمة إلى حدوث نوع من الحراك في داخل جناح خط الإمام اليسارى، ومن ثم مشاركة الجمعية الإسلامية للمعلمين، والجمعية الإسلامية للمدرسين الجامعات، والجمعية الإسلامية للأطباء (في الجولة الثانية من الانتخابات). أما مجمع روحانيون ومبارز فإنه لم يكن قد

وافق - من الأساس - على الدخول مجدداً في الحياة السياسية مرة أخرى، في حين تركت "الجمعية الإسلامية للمهندسين" ومعها "مكتب تدعيم الوحدة" - الساحة الانتخابية وذلك بعد ممارسات مجلس صيانة الدستور ورفضه صلاحية عدد كبير من مرشحي خط الإمام عن دائرة طهران وبعض المدن الكبرى المناظرة.

على أية حال، فإنه في الوقت الذى كانت الجماعات السياسية - المعروفة باسم تحالف خط الإمام - كانت قد شاركت في هذه الانتخابات فإنها لم تتمكن من استكمال قائمتها الانتخابية عن دائرة طهران نتيجة لرفض صلاحية الكثير من مرشحيها من جهة، وعدم إقبال عدد كبير من المرشحين على الدخول تحت رايتها في هذه الانتخابات من جهة أخرى، ومن ثم فإنها دخلت المنافسات الخاصة بدائرة طهران بقائمة لم تضم غير ٢٤ مرشحاً تمكن منهم أحد عشر مرشحاً من الدخول في جولة الإعادة، ولم ينجح في دخول المجلس من هؤلاء غير أربعة مرشحين فقط - في الإعادة - كما نجح أيضاً بعض المرشحين الذين كانوا يتمتعون بتأييد هذا التحالف في بعض المدن الأخرى.

الذى حدث في تلك الانتخابات أن القوى والتيارات السياسية غير اليمينية كانت قد تمكنت من حصد مائة مقعد من مقاعد البرلمان في الدورة الخامسة ما جعلها تشكل جماعة مقاومة حقيقية حالت دون سيطرة الجناح اليميني على المجلس. إلى جانب هذه الإنجازات التي تحققت للقوى غير اليمينية والتي في مقدمتها منظمة مجاهدى الثورة، فقد جاء طرح نظرية "المشاركة البناءة" بمثابة نظرية فاتحة، ومن ثم خطاب سياسى إرشادى - من جانب تيار خط الإمام - بهدف متابعة ومواصلة الجهود من أجل تحقيق وإعمال أفكاره، وأيضاً أطروحاته في الساحة السياسية للدولة، وذلك على الرغم من أن بعض الناشطين السياسيين، وكذلك القوى والجماعات السياسية كانت قد لامت - واعترضت على - سلوك المنظمة فيما يخص عدم تمسكها بمواقفها المعلنة، خاصة ما يتعلق منها بعدم المشاركة في الانتخابات في حال وجود إفراط من جانب مجلس صيانة الدستور فيما يتعلق برفض صلاحية المرشحين.

انتخابات رئاسة الجمهورية السابعة.. انتصار حديث المشاركة النقدية

لقد أسفر النجاح النسبى في الانتخابات الخامسة لمجلس الشورى الإسلامى عن إضعاف نسبى لقوة التيار اليميني التقليدى من جهة، وأدى إلى خلق وإيجاد نشاط وثقة بالنفس فيما بين القوى المشكلة لتيار خط الإمام، وكذلك المستقلين من جهة أخرى.

من هنا فإنه منذ منتصف ١٣٧٥ هـ / ش / أواخر عام ١٩٩٦ بدأ الجميع في بذل الجهود الحقيقية والجادة من أجل

إيجاد مرشح قادر على منافسة المرشح الذي سيختاره اليمين التقليدي لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة، وهو ما بدأ البحث عنه بين جميع القوى والجماعات والأجنحة السياسية المختلفة.

عقب إعلان المهندس موسى عن عدم رغبته في الترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية وفق ما كانت تتمناه القوى السياسية المعارضة للاحتكار اليميني، بدأت الجهود الحقيقية من أجل اختيار مرشح مناسب يحظى بموافقة الجميع ويقبل الدخول في المنافسة الانتخابية الرئاسية. في هذا الوقت تحديداً كانت المنظمة -مجاهدي الثورة- تسعى من أجل الحصول على موافقة جميع القوى السياسية المؤيدة لها بهدف ترشيح السيد محمد خاتمي بوصفه شخص مؤمن بخط الإمام من جهة، ويحظى بقبول مجتمعي مناسب من جهة أخرى، ومن ثم تسعى نحو إمكانية تشكيل سلوك انتخابي فعال من جانب الشعب في انتخابات رئاسة الجمهورية السابعة من جهة ثالثة.

انتخابات مجلس الخبراء الثالثة.. العودة إلى استراتيجية الانزواء:

كانت الانتخابات الرابعة لمجلس الخبراء هي أول انتخابات جرت في عصر الإصلاحات حين جرت في مطلع السنة الثانية لتولى حكومة الإصلاحات السلطة. فقد تمت هذه الانتخابات في وقت كان الإصلاحيون يتمتعون فيه بدعم وبتأييد شعبي كانوا قد حصلوا عليه في الثاني من خرداد، ما كان يكشف عن استعداد قوى لديهم بإعمال الوجود الحقيقي، لكن الذي حدث أن أغلبية المرشحين الدينيين الإصلاحيين والمستقلين الذين كانت تشكل منهم قوائم الإصلاحيين تم استبعادهم ورفض صلاحيتهم لخوض انتخابات مجلس الخبراء، وذلك عن طريق مجلس صيانة الدستور فلقد امتد هذا الرفض لدرجة أنه يشمل أيضاً "آية الله موسى خوييني" ما شكل رسالة واضحة للإصلاحيين مفادها أن بعض الدوائر تعتبر "حراماً أمنياً" الدخول فيها غير ممكن.

على هذا النحو.. وكنتيجة لذلك، عمدت بعض القوى إلى اعتماد سياسات نقدية واعتراضية على انتخابات مجلس الخبراء في مقدمتهم روحانيون مبارز ومعهم جميع القوى الإصلاحية، بما فيها تلك القوى التي كانت قد قدمت قوائم انتخابية للمشاركة في الانتخابات. كل هذا كان يحدث والسيد محمد خاتمي - أبرز أعضاء مجمع روحانيون مبارز - يعيش عامه الثاني على رأس السلطة التنفيذية كرئيس للجمهورية، وهو ما شكل عاملاً "مفارقاً" آخر، حيث أجبرته مكانته كرئيس للجمهورية على توجيه وإصدار بيان للأمة يدعوها فيه لضرورة المشاركة في الانتخابات الخاصة بمجلس الخبراء، ما كان سبباً مباشراً في رفع وتقوية معدلات

المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات. والآن وبعد عشر سنوات تقريباً على تلك الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٨، ومع وضوح التأثير الخاص بمرشح واحد فقط في مجلس الخبراء والذي شهدناه رؤى العين في الانتخابات الأخير، لمجلس الخبراء، يتضح لنا كيف أن الموقف القهري لمنظمة مجاهدي الثورة تجاه الانتخابات الرابعة لمجلس الخبراء يحتاج منا إلى تحليل وتأمل. انتخابات مجالس الشورى المحلية ظهور قدرة الإصلاحيين في ظل المحافظة على الوحدة:

لم تمض أربعة أشهر على الانتخابات الباهتة للدورة الثالثة لمجلس الخبراء حتى بدأت حكومة الإصلاحات في تنفيذ الإجراءات اللازمة لإقامة الانتخابات الخاصة بمجالس الشورى المحلية وتمهيد الأجواء والمناخ اللازمين لها، ونظراً لأن القانون ينص على أن تكون الرقابة على هذه الانتخابات في حوزة المجلس (الخامس) مقابل انحسار لقبضة مجلس صيانة الدستور، بدت هناك إمكانية لتصويب الممارسات غير القانونية التي كانت تمارس في الانتخابات.

لهذا فإنه بعد صخب وجدل كبيرين فيما بين وزارة الداخلية في حكومة الإصلاحات من جهة، والمؤسسات الرقابية الأخرى (مجلس صيانة الدستور) وجد الإصلاحيون إمكانية المشاركة الفعلية والحقيقية في انتخابات مجالس شورى. في تلك الأثناء، ومع الوضع في الاعتبار الرأي العام والشعبي الواسع، فإن أهم التحديات التي كانت تواجه الإصلاحيين لم يكن متمثلاً في المنافس المناوئ لهم وإنما كان متمثلاً في التنوع الواسع في طباع وسلاتق المرشحين عنهم. هنا تحديداً يبدى ويظهر الدور الرائع لمنظمة مجاهدي الثورة وبعض الجماعات والقوى الإصلاحية الأخرى في التحذير من المطالبة بتحقيق المكاسب والمنافع الفتوية، وهو ما جعلها تضع "وحدة وتوحد الإصلاحيين" هدفاً رئيسياً لها الأمر الذي أسفر في النهاية عن إدراك جبهة الإصلاحات لانتصار مطلق وحاسم بشكل كبير في الانتخابات الأولى لمجالس الشورى المحلية.

لكن على الرغم من عدم التوافق والتجانس فيما بين المنتخبين من مجلس بلدية طهران الأولى، والذي أسفر بدوره عن خروج بعض الأعضاء لينقدوا ذلك المجلس علانية، فإن جهوداً كانت قد بذلت من أجل أن يصبح لهذا المجلس آثار ونتائج إيجابية ومثمرة على العاصمة طهران، ولكن من دون جدوى أو فائدة.

انتخابات المجلس السادس.. المظهر الحقيقي لذرورة قوة الإصلاحيين:

بعد حادثة ١٨ تير لعام ١٣٧٨ هـ.ش / ٨ يوليو ١٩٩٩ (*) وبعد إبراز قدرة - وربما سطوة - التيار القابض على زمام الأمور في الدولة مقابل - في مواجهة - الإصلاحيين، بدت

كل الأنظار متجهة صوب الانتخابات السادسة لمجلس الشورى الإسلامى، وهو الوقت الذى بدأ الإصلاحيون ينظرون فيه إلى أنهم باتوا قريين جداً من السيطرة التامة على السلطة التشريعية فى هذه الانتخابات. ونظراً لأن جبهة واسعة من القوى المعارضة أو المعادية للإصلاحات كانت تحظى فقط بأقل نسبة دعم شعبى لدرجة أن أياً منها لم تتمكن من تقديم قائمة انتخابية واحدة، فإنه بدلاً من أن تبدو الصورة إيجابية تماماً لصالح الإصلاحيين فإن المخاوف من الهزيمة والفشل قد بدأت تسلك طريقها فى داخل معسكر الإصلاحيين وذلك نتيجة للمنافسة الكبيرة التى بدأت تسرى فيما بين الإصلاحيين أنفسهم.

فى مثل هذه الظروف التى كانت منظمة مجاهدى الثورة ترى أن رسالتها مفادها الامتناع عن التمتع بحصص فى القوائم الانتخابية، وذلك من أجل الحيلولة دون استفحال المناقشات التخريبية داخل التيار الإصلاحى من جهة، ومنع استفحال حالة الهجوم الشديد التى نمت من جانب بعض أجنحة التيار الإصلاحى تجاه هاشمى رفسنجانى والتيار المؤيد له من جهة أخرى. وذلك مرجعه قناعة منظمة مجاهدى الثورة بأن الصراع والمواجهة مع هاشمى رفسنجانى من جانب الإصلاحيين لن يحقق لهم أى فائدة مرجوة فحسب، وإنما سوف يمهد المناخ والأجواء من أجل إنزال اللطمات والضربات على التيار الإصلاحى الأمر الذى من شأنه إصابته بالضعف وربما الانهيار.

نتيجة لهذه الجهود والمحاولات المبذولة من جانب هذه الجماعة، والتى تم استخدامها وتوظيفها من جانب الإصلاحيين الآخرين أسفرت عن خلق وإيجاد أنماط من التعاون والائتلاف فيما بين الجماعات والأحزاب الإصلاحية فى الانتخابات السادسة، الأمر الذى أسفر فى النهاية عن تمكن جماعات الثانى من خرداد من السيطرة على الأغلبية الكبرى فى المجلس السادس (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤).

وعلى الرغم من أن فرص الائتلاف أو التحالف لم تتحقق فى دوائر مثل دائرة طهران إلا أنه فى ظل الإقبال الشعبى الواسع تجاه التيار الإصلاحى فقد انتهت نتائج مثل هذه الدوائر بنجاحات لافتة للنظر وتفوق مهم للإصلاحيين، مثل هذا النجاح أيضاً لوحظ عدم تحققه فيما يخص الحيلولة دون إيجاد تصادم بين الجماعات الإصلاحية، وهاشمى رفسنجانى لدرجة أن التوقعات والرؤى التى كانت منظمة مجاهدى الثورة قد حذرت منها أخذت تتحقق عقب الانتخابات، الأمر الذى ألحق أضراراً فادحة فيما يخص استمرار حركة الإصلاحات، حيث بدأت تعيش سلسلة من الحسائر الناشئة أو الناتجة عن أوجه التناقض القائمة فيها من جهة، وبين حركة الإصلاحات والقوى المؤيدة لرفسنجانى

من جهة أخرى.

انتخابات رئاسة الجمهورية الثامنة.. إظهار ثقة الشعب مجدداً فى الإصلاحيين:

الواقع أن انتهاء فترة رئاسة السيد خاتمى الأوى عقب أربع سنوات وما رافقها من وجود بعض الانسدادات فى مسيرة التيار الإصلاحى التى ظهرت جلياً فى عملية التشريع، وكذلك على صعيد السلطة التنفيذية، إلى جانب تشكيل وخلق بعض المضايقات القضائية والقانونية أمام الإصلاحيين، جعل من استمرار خاتمى أو عدم استمراره فى رئاسة الجمهورية هو القضية الرئيسية الأولى فى الانتخابات الثامنة لرئاسة الجمهورية. فالبعض كان يحلل الأحداث والتطورات من زاوية أنه لا وجود لفرصة حقيقية أمام خاتمى، وأن الأفضل بالنسبة له هو أن يرفض الترشيح مجدداً، وذلك لكى يتمكن من حفظ ماء الوجه أمام عجزه عن تحقيق ما وعد به الشعب نتيجة للمضايقات والضغط التى مورست بحقه هو وحكومته من جانب خصومه ومعارضيه.

لكن فى مقابل هذه التحليلات، كانت فئة ضخمة من الجماعات والقوى والشخصيات الإصلاحية - والتى كان من بينها منظمة مجاهدى الثورة - على قناعة مفادها أن دخول خاتمى فى الانتخابات هو أمر ضرورى، وجميعهم كان يعتقد أن عدم ترشيح خاتمى واستبعاد الإصلاحيين لن يحل المشكلة، وأن ذلك سوف يجعل الساحة خالية أمام التيار الأصولى، الأمر الذى من شأنه إصابة الأوضاع الداخلية بالتدهور والانفلات شيئاً فشيئاً، ما سوف يزيد من سوء ووخامة الأوضاع فعلاً. من هنا وبناءً على ذلك فإنه استناداً لهذه الزاوية التحليلية فإن الجميع على قناعة مفادها أن دخول خاتمى فى الانتخابات سوف يؤدى إلى ما يشبه الاستفتاء الشعبى بالنسبة للإصلاحات وللأهداف طويلة المدى المنشودة من ورائها، وأن من شأن الاستفادة من التفاعل الشعبى عقب هزيمة الأصوليين (المحافظين) أن تضاعف من القدرات المتحققة للإصلاحيين جراء فوز خاتمى، الأمر الذى من شأنه الإسهام مباشرة فى حل بعض المشكلات والقضايا الخاصة بالتيار الإصلاحى وعمله.

على الرغم من لجاجة وسجاجة التيار المعادى للإصلاحات فى مقاومته ومواجهته أو تحديه لمطالب الشعب وإضاعته بعض الفرص بشكل عملى إلا أنه لم يكتف بهذا فحسب، وإنما عمداً إلى خلق المشكلات والأزمات حتى بعد الانتصار فى انتخابات ١٨ خرداد ١٣٨٠ هـ - ش / ٨ / ٦ / ٢٠٠١، الأمر الذى دفع منظمة مجاهدى الثورة - وكذلك القوى والجماعات المؤيدة فكرياً لها - إلى توجيه العديد من الانتقادات والتحديات للتحليلات السابق ذكرها، خاصة فيما يتعلق بالتصادم مع القوى الأصولية. فيما حدث فى داخل

الدولة على مدار السنوات الثلاث الماضية من رئاسة أحمدى نجاد والتي شهدت فراغاً حكومياً ناشئاً عن عدم وجود الإصلاحيين في الحكومة مقابل سيطرة فئة من المحافظين على كافة شئون الدولة، يثبت هذا التحليل بأن ما كانت المنظمة قد حذرت منه هو أمر جدير بالتوقف والتأمل.

انتخابات مجالس الشورى المحلية الثانية مظهر للتعيب وقهر الشعب:

يعتقد الكثير من المحللين في أن انتخابات مجالس الشورى المحلية الثانية تعد واحدة من أكثر الانتخابات التي أقيمت في التاريخ السياسى لإيران من حيث (الحرية والنزاهة). فقد كانت حقلاً لمشاركة جميع القوى والتيارات السياسية داخل النظام الخاص بالدولة، بما فيها بعض من جماعات المعارضة الخارجة عن نطاق أعمال السيادة، حيث شاركت فيها جميع القوى السياسية في الدولة. لكن من (زاوية النتائج) فإن مثل هذه الانتخابات - خاصة تلك التي جرت في داخل المدن الكبرى- قد أسفرت عن هزيمة التيار الإصلاحى، وهو التيار الذى كان يرى نجاحه في ظل الأجواء التي تشتمل على - أو تربط بين - الحرية الانتخابية والمشاركة الشعبية، ومن ثم يكون نجاحها في استمرار الانتخابات حرة ومباشرة.

لقد اعتبر المحللون أن النتائج التي قد تحققت في تلك الانتخابات إنما جاءت نتيجة لعاملين رئيسيين هما: التعيب والإجهاذ واليأس والقهر الشعبى في التعامل مع صناديق الانتخابات من جهة، وعدم التحالف أو التعاون بين الإصلاحيين فيما يخص تقديم القوائم الانتخابية من جهة أخرى. ولو أننا نعتبر بأن العامل - السبب - الأول هو نتيجة "متوسطة الأمد"، وذلك نظراً لارتباط بعضهما بكيفية وطبيعة السلوك السياسى الاجتماعى للشعب الإيرانى، وكذلك أسلوب عمل الإصلاحيين في داخل الحكومة، إلا أن العامل الثانى قد تحقق جراء غرور وانخداع القوى والجماعات الإصلاحية في قدراتها الذاتية، الأمر الذى انعكس في انتخابات ١٣٨١ هـ.ش / ٢٠٠٢ م.

الواقع أن الجماعات والقوى التي نجحت في جلب وجذب أصوات الناخبين إليها هي التي نجحت في تحقيق انتصار قطعى على الإصلاحيين على الرغم من ضعف معدلات التصويت في تلك الانتخابات، ومن ثم لم تكن ترى وجود حاجة إلى التعاون والتوافق وتنحية الاختلافات الصغيرة والكبيرة القائمة فيما بينها. في هذه الأثناء فإن منظمة مجاهدى الثورة - شأن سوابقها التاريخية - لم تكن لديها الرغبة في امتلاك حصة مناسبة في القوائم الانتخابية، وكانت ترى أن جهداً يجب أن ينصب فقط على خلق وإيجاد التعاون والتوافق فيما بين القوى الإصلاحية، لكنها لم تنجح في تحقيق أى توفيق يذكر في هذه المرة. وعلى الرغم من أن اسم منظمة

مجاهدى الثورة قد ذكر في أسفل - أو في ذيل - إحدى القوائم الانتخابية في الانتخابات الثانية لمجالس الشورى المحلية إلا أنها أدركت دوراً وحصّة ما جراء هذا التشتت وتلك المنافسة الانتخابية التي جرت فيما بين القوى الإصلاحية.

انتخابات المجلس السابع .. انقلاب برلمانى:
الواقع أن كيفية مواجهة الأصوليين (المحافظين) ومن ثم تعاملها مع انتخابات المجلس السابع كانت تشكل الجزء الأول من الهدف الرئيسى مزدوج الطبيعة الذى كان المحافظون يعملون إلى إدراكه وتحقيقه، وهو إخراج الإصلاحيين من السلطة مهما يكن الثمن ومهما تكن الوسيلة أو بكل وسيلة ممكنة، أما الجزء الثانى من هدفهم فقد كان متمثلاً في إدراك النصر في الانتخابات التاسعة لرئاسة الجمهورية، وهو ما تحقق فعلاً لهم.

الذى حدث أن أغلبية النواب الإصلاحيين في المجلس السادس والذين كانوا قد بدأوا جهودهم قبل عام كامل من الانتخابات السابعة، من أجل ضمان حرية وسلامة الانتخابات ملتزمين في تحقيق ذلك كل السبل الممكنة والتي من بينها التفاوض، وإرسال وكتابة الرسائل السرية (الخاصة)، ومن ثم الرسائل العلنية، واتخاذ مواقف علنية واضحة، واللجوء إلى الاعتصام في داخل المجلس، والاستقالة الجماعية .. وعلى الرغم من مقاومتهم أمام ممارسات الطرف المقابل وإصراره على اللجوء إلى ممارسة أساليب استهزائية وغير قانونية، والتي كان من شأنها تعريض المصالح الوطنية للدولة لمخاطر حقيقية وجادة .. لم يتمكنوا من إحداث تغييرات حقيقية في رؤية مجلس صيانة الدستور تجاه مرشحي القوى الإصلاحية أو التصدى لقناعات ورؤى المنظرين الأصليين للسيناريو الذى كان قد تم وضعه بإحكام من أجل استبعاد الإصلاحيين، لكن أمام هذا الإخفاق والفشل فإنهم نجحوا في فضح هذا "الانقلاب البرلمانى" كأول سابقة من نوعها يشهدها التاريخ السياسى الإيرانى، ومن ثم تدوين وتسجيل أبعاد الكارثة كاملة.

في مقابل عدم تمكين الأصحاب الحقيقيين للسلطة في مواجهة القانون، وأمام العزيمة المؤكدة بشأن إقامة انتخابات فاقدة لأبسط معايير القبول العام، فإن عدداً من القوى والجماعات الإصلاحية - من بينها مجاهدى الثورة - قد رأت نفسها مضطرة لعدم المشاركة في الانتخابات الخاصة بالمجلس السابع، وذلك حتى لا تشارك في تنفيذ وتحقيق هذه "البدعة الكارثية".

على الرغم من اتخاذ هذا الموقف، فإن منظمة مجاهدى الثورة، ومعها بقية القوى والجماعات المؤيدة لها قد ظلت طوال السنوات الخمس الماضية في معرض أحد وأقصى الانتقادات. لقد بلغ الأمر إلى حد قول إحدى الجماعات بأنه

إذا لم يكن المتصميمون قد أصروا على رؤاهم لكان من الممكن حل الأزمة حلاً سلمياً ومرضياً للجميع؟ لكن اليوم ومع حدوث تجربة الانتخابات الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى التى أقيمت من دون مواقف حادة من جانب بعض القوى، وعلى الرغم من إجراء المباحثات والمفاوضات المسبقة فيما بين القوى المختلفة، فإن معدلات رفض صلاحية المرشحين لانتخابات المجلس الثامن تعادل تقريباً ما كان قد حدث فى الانتخابات السابعة، مع وجود فارق أساسى مفاده أنه ربما جرت الانتخابات السابعة بشكل أكثر راحة جراء انسحاب منظمة مجاهدى الثورى وبقية الجماعات والقوى الإصلاحية الأخرى.

انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، استعراض القوة للحزب العسكرى والتحول الشعبوى:

مثلما سبق القول، فإن انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة كانت تشكل النصف الثانى من المشروع الذى بدأت القوى المحافظة الأصولية فى تنفيذه من أجل الإمساك التام بالسلطة، لكن الاختلاف كان فى أنه بينما كان العامل التنفيذى الحاسم فى تنفيذ الجزء الأول من المشروع متمثلاً فى إلغاء ورفض صلاحية المرشحين للانتخابات، فإن العامل الحاسم فى تنفيذ الجزء الثانى من المشروع كان متمثلاً فى توجيه اتهام مفاده التدخلات غير القانونية فى الانتخابات والدور الخلاق للحزب الشعبوى.

فى هذه الانتخابات دخل الإصلاحيون الانتخابات وهم ملتفون حول ثلاثة مرشحين مختلفين، حيث لم تنجح أية جهود من أجل إيجاد ميكانيكية (آلية) بهدف خلق التحالف فيما بين القوى الإصلاحية، ومن ثم التفاهم حول مرشح واحد فقط.

منظمة مجاهدى الثورة بدورها - إلى جانب عدد آخر من القوى الإصلاحية - كانت قد وصلت لقناعة مفادها أنها سوف توجد وتشارك فى الانتخابات عبر تأييد المرشح الأقل عرضة لرفض الصلاحية، ويتمتع فى الوقت نفسه بأكثر المواقف التى تحظى بالقبول من الغالبية، فضلاً عن وجود قواسم مشتركة بينه وبين المنظمة من حيث طبيعة ونوعية الثوابت والمبادئ الأساسية التى تتحرك المنظمة فى إطارها. هذا ما حدث فى الجولة الأولى من الانتخابات. أما فى الجولة الثانية من الانتخابات فإن منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية قد اطمأنت - بعد التأكد من عدم مغادرة رفسنجانى ساحة المنافسة - إلى أنها سوف تؤيده فى الجولة الثانية رغم عدم تأييدها له فى الجولة الأولى، فما كان منها إلا أن صارت أولى القوى الإصلاحية التى أعلنت عن تأييدها له.

الواقع أن تأييد المنظمة للدكتور معين خلال السنوات الثلاث الأخيرة كان موضع انتقاد من جانب التيارات التى

تعتقد وتصنف عدم تحالف الإصلاحيين فى هذه الانتخابات كأهم الأسباب الرئيسية التى أدت إلى هزيمتهم. هذا فى حين أنه فى حال التسليم والقبول بهذا الدور لهذا السبب فإنه يعنى أن القائلين بذلك لم يهتموا، أو لا يضعون فى اعتبارهم أن الجماعات والقوى المؤيدة للدكتور معين فى الانتخابات التاسعة كانت قد طرحت أكثر من مرة فكرة إجراء استطلاع رأى حول مرشحي القوى الإصلاحية بهدف اختيار مرشح واحد فقط، مع تأكيدهم المسبق على القبول بنتائج هذا الاستطلاع، وهو الاقتراح الذى لم يحظ مطلقاً بقبول سائر القوى الأخرى من جهة، ولم يقدموا بديلاً له - أى بديل لفكرة استطلاع الرأى - من جهة أخرى.

الواقع أن توجيه النقد بشأن مبدأ تقديم مرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، وكذلك عدم تقديم مرشح حزبى، هما من جملة المواضع التى يمكن توجيه اللوم والنقد فيها للسلوك الانتخابى لمنظمة مجاهدى الثورة، وهو الأمر الذى يمكن تفسيره - فى إطار المتغيرات الخاصة بوقت إجراء الانتخابات - بأنه نوع من السعى من أجل إدراك هدفين رئيسيين هما المشاركة فى الانتخابات من جهة، وحفظ "الهوية الفكرية" للمنظمة من جهة أخرى، الأمر الذى من شأنه نفى بقية الاختيارات الأخرى التى كانت قائمة، كذلك فإنه بخصوص تأييد المنظمة لهاشمى رفسنجانى فى الجولة الثانية من الانتخابات فالواضح أنه كان يشكل بالنسبة لها بديلاً عقلانياً فى ظل تلك الظروف وحسب.

انتخابات مجالس الشورى المحلية الثالثة ومجلس الخبراء الرابعة.. طليعة هزيمة المحافظين:

التجربة الانتخابية الأولى التى جرت فى بداية عمر الحكومة التاسعة، تمثلت فى إقامة نوعين من الانتخابات فى آن واحد. على الرغم من أنه كان يعتقد فى أنه قد مضى وقت قليل نسبياً على استقرار الحكومة التاسعة، وأن فشل الإصلاحيين فى الانتخابات الماضية لم يهدأ بعد، وأن ذلك من شأنه التمكين من إقامة نوعين من الانتخابات فى آن واحد بيسر وسهولة، ما من شأنه إظهار وإبراز قدرة الحكومة، ومن ثم نجاحها فى إدارة الأمور الخاصة بالدولة، إلا أن تحرك الإصلاحيين القليل نسبياً فى هذه الانتخابات، والذى كان مصحوباً بالتوافق فيما بينهم، صار سبباً لنجاح الإصلاحيين نسبياً فى هذه الانتخابات، فضلاً عن هزيمة مطلقة لمؤيدى الحكومة، وهو ما تؤثر عليه الأصوات الكبيرة التى حصل عليها هاشمى رفسنجانى على الرغم من الجهود الضخمة التى بذلها المحافظون من أجل إلحاق الهزيمة به، الأمر الذى أضفى على هاتين العمليتين الانتخابيتين أهمية أخرى جديدة.

الواقع أن هاتين العمليتين الانتخابيتين قد شهدت منهج وطريقة المشاركة من جانب منظمة مجاهدى الثورة.

كان الاختلاف والتباين أولى خصائصها. بعبارة أخرى، وضعت المنظمة لنفسها منهجين مختلفين في التعامل مع كل من انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجلس الشورى المحلية، حيث اختارت التصادم الفعال مع انتخابات مجالس الشورى، والتصادم غير الفعال مع انتخابات مجلس الخبراء. ففي انتخابات مجالس الشورى عمدت إلى اتباع سلوك غير ساع إلى محاصصة، مقابل سلوك اتحادي مع القوى الإصلاحية الأخرى وذلك على الرغم من أن التصادم الانفعالي الذي انتهجته في انتخابات مجلس الخبراء قد صار موضع نقد شديد، وذلك برغم انتفاء احتمالات المشاركة الواسعة من جانب القوى السياسية والشعبية كنتيجة - أو بسبب - فقد العديد من المرشحين لأهليتهم وصلاحياتهم الترشح لانتخابات مجلس الخبراء.

انتخابات المجلس الثامن ... فقدان السلوك الاستراتيجي:

عندما أقيمت انتخابات المجلس الثامن كانت منظمة مجاهدي الثورة قد أعلنت بشكل صريح أن توجهها الأساسي في هذه الانتخابات هو إغلاق الطريق أمام القائمين على تنفيذ ومراقبة الانتخابات من خلال التخلي عن مبدأ المشاركة الفعالة إلى التمسك بمبدأ عدم المشاركة واستناداً لهذا، فقد تمحورت جهود المنظمة في المراحل المبكرة من الانتخابات مثل مرحلة قيد الأسماء، ومتابعة موضوع رفض الصلاحية حول تحقيق هدف "الوجود المؤثر والفعال" لا من أجل المشاركة في الانتخابات وإنما بهدف تقوية ودعم صفوف الإصلاحيين، حيث جعلت حصتها الأساسية من - في - العملية الانتخابية هي خلق وتشكيل وجود اتحادي قوى للإصلاحيين في هذه الانتخابات.

وعندما اتضحت الأمور وحسمت، وعندما بدت حالة رفض الصلاحية للمرشحين غير قابلة للتصديق، وبدت كأنها من جملة التوابع الناتجة عن انتخابات المجلس السابع، وعلى الرغم من أن إعلان أو اقتراح المنظمة عدم مشاركتها في الانتخابات بدا كأنه إعلان من جانبها على عدم تمتعها بالقدرات اللازمة للمنافسة في الانتخابات، وأن ذلك من شأنه إضافة عنصر قدرة جديد للإصلاحيين، إلا أن

هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من جانب التحركات التحالفية للإصلاحيين، بل إنه أدى إلى نتائج عكسية في بعض الدوائر التي من كان بينها دائرة طهران، حيث انعدمت فعلياً فرص المنافسة الحقيقية للإصلاحيين، بل إن العكس هو ما حدث، حيث انتشرت مجموعة من القوائم الانتخابية التي هبطت فعلياً من مكانة منظمة مجاهدي الثورة جراء الزج باسم المنظمة في الانتخابات، وهو الأمر الذي كان منافياً تماماً لكل الحقائق والمواقف التي كانت تعلنها المنظمة، الأمر الذي أثار لغطاً شديداً حول صدقية أو مصداقية تحرك المنظمة صوب أعمال وترسيخ الوحدة بين القوى الإصلاحية.

اللافت للنظر هنا أن هذه المواقف الانتخابية التي مورست بحق المنظمة من جانب متقديها صارت سبباً لأن تقوم المنظمة عقب الانتهاء رسمياً من الانتخابات بإصدار بيان رسمي انتقدت فيه نفسها ظناً منها أن هذه الصراحة وهذا الصدق مع النفس ربما يخففان أو يقللان من النتائج السلبية لما حدث.

خلاصة القول: إن منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية الإيرانية على مدار سبعة عشر عاماً من تاريخها قد وضعت لنفسها عدداً من المبادئ والأسس هي كما يلي:

أ-الدفاع عن مبدأ المشاركة من منطلق أنها تشكل فرصة من أجل تنفيذ وتحقيق الرؤى والأفكار.

ب-الاحتراز دون الانخراط في "منهج المحاصصة" مع القوى السياسية والفكرية الأخرى.

ج-التأكيد على حماية هويتها ومبادئها وأسسها في - عند - اتخاذ المواقف الانتخابية.

د-مقاومة كل الأساليب التفريقية، وعدم الخضوع لمبدأ ضرورة المشاركة في الانتخابات مهما يكن الثمن ومهما تكن الطريقة.

(*) المقصود هنا بتلك الأحداث الدامية التي شهدتها جامعة طهران حين قامت قوات الأمن الداخلي باقتحام المدينة الجامعية ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الطلاب والتي استمرت تداعياتها على مدار صيف ١٩٩٩. (المترجم).

الاختلاف بين الحركة الطلابية في عام ١٩٧٩، وعام ٢٠٠٨

تابناك (المنير) ١١/١٢/٢٠٠٨

المفتوحة، والتزمت بمبادئها وثوابتها ولم تتخبط في الصدام المسلح، اعتقد أن الأبحاث الفكرية بين الأطياف الموجودة في الجامعة كانت ستؤدي إلى رقي المجتمع وارتفاع شأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وبشأن تأثير الطلبة المسلمين في الجامعة على تيار حركة الثورة الثقافية، أضاف قائلا: "عندما أعلن الإمام الخميني عن ضرورة الثورة الثقافية في رسائله، اجتمع عدد كبير من الطلبة في كل جامعة على حدة، لكن بصورة منسقة وبحوثا إمكانية إحداث الثورة الثقافية والتغيير في الجامعات، وحينها تم تحليل أحاديث الإمام الخميني بالتفصيل، ويمكن القول إن الحركة الطلابية الإسلامية قد انبثقت من توجيهات الإمام الخميني، حتى إن التيار الذي قام باحتلال وكر الجاسوسية، انطلق بدافع التأثير بالخطابات وتحليلات الإمام، فقد أعرب الإمام الراحل عن غضبه حيال الفتن التي تحاك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في إيران انطلاقا من سفارتها في طهران، لكن لم يتحرك أحد ضد السفارة الأمريكية، حتى اتخذ الطلبة المسلمون قرارا بالثورة واحتلال وكر الفساد وفضح مؤامراته."

من ناحية أخرى، تطرق شريفى زاده إلى خطاب الإمام الخميني في ذكرى عيد النوروز عام ١٩٨٠، مؤكدا على أهمية إحداث تحول ثقافي في الجامعات، وتأثير هذا الخطاب على القوى الإسلامية بالجامعات التي أعلنت رسميا عن وقف الدراسة حتى أعلنت الثورة الثقافية، مضيفا: "استمرارا لتلك الثورة تم تنظيم القوى الجامعية من جانب الجمعية الإسلامية وأقيمت معسكرات متعددة شارك فيها الطلبة ممن أعربوا عن استعدادهم للمشاركة، وجابت لجان الطلبة القرى والمناطق النائية للمساهمة في القضاء على الأمية وشاركت لجان أخرى في أبحاث ودراسات في شتى المجالات، ولكن لم يكن يتبادر إلى الذهن حينها أن إيران قد تتخبط في حرب طويلة الأمد بالرغم من أن لجان الثورة الثقافية كانت قد أنشأت معسكرات للتدريب العسكري بهدف حماية الثورة والكشف عما يدبر لها من مؤامرات النظام السابق."

شريفى زاده أشار أيضا إلى تأثير الحرب على حركة جهاد التعمير التي استقطبت العديد من طلبة الحركات الإسلامية بالجامعات، حيث ترك الطلبة هذا الميدان من أجل الالتحاق

قرر جمع من شباب الطلبة بالكلية الفنية بزعامة السيد الدكتور فرجى دانا، الذي ترأس لفترة جامعة طهران محاكاة وتقليد أحد الصواريخ المتطورة في أحد المختبرات، هذا الصاروخ تم جلبه بصعوبة إلى الجامعة، وبعد مشكلات عدة تم تفكيكه وتصنيع أجزائه داخل الجامعة.

إن حماس ونشاط الحركة الطلابية في تلك الفترة من بداية الثورة منذ ثلاثين عاما، بدا مختلفا عما نشهده حاليا في أوساط الحركات والتيارات الطلابية، ومن هذا المنطلق استمعنا لحديث شريفى زاده، رئيس جمعية الجهاد الجامعي في أعوام الحرب، وأحد ناشطي الحركة الطلابية.

شريفى زاده الذي كان موجودا أمام جامعة طهران وبين المتظاهرين، في ٤ نوفمبر ١٩٧٨، وعاش حادث إطلاق النار على الطلبة في ذلك الوقت، قال: "بالطبع كان يوجد تلاميذ بين المتظاهرين، لكن معظم المتظاهرين كانوا من طلبة الجامعة، ممن قذفوا العسكرين بالحجارة، وقيل عنهم حينها أنهم تلاميذ، لكن بغض النظر عن ذلك، فقد مثلت هذه المسألة انطلاقة لعمل كبير وعظيم، وبعد الثورة، كانت الجامعة هي محور التعمير في الدولة، خاصة وأن الإمام الخميني أكد على ضرورة بناء الدولة بسواعدنا وجهودنا، وقاد عدد كبير من الطلبة حينها أصدقائنا في حركة التعمير التي كان لها بالغ الأثر في النهوض بالامة حينها من منطلق الرغبة الصادقة في الوجود والمشاركة بشتى مجالات التعمير بالرغم من أن معظمهم كانوا من غير المتخصصين."

من ناحية أخرى، أشار زاده إلى الساحة السياسية بالجامعة في تلك الفترة مضيفا: "لقد استغلت جماعات المنافقين وحزب الشعب الساحة الجامعية المفتوحة بعد الثورة الإسلامية وجعلوا من الجامعة منبرا لقادة المعتقدات والأيديولوجيات بتلك الجماعات، بهدف توظيف القدرات والإمكانات الطلابية لصالحهم وبشكل عام أضحت الجامعة منذ عام ١٩٧٩م، ساحة للكر والفر السياسى لشتى الجماعات.

وأذكر أن الكلية الفنية تم استخدامها كمخزن آمن لحماية أسلحة أحد الجامعات، حينها وبدون شك حتى ذلك الوقت لم تكن الجامعة قد شهدت كفاحا مسلحا حتى إن النظام كان يتعامل مع تلك الجامعات بعطف، وإذا حافظت الجماعات النشطة في الجامعة حينها على الساحة الجامعية والمجتمعية

بجهاد آخر متمثل في الالتحاق بالتنظيمات العسكرية المقاومة، مؤكداً أن الحرب أثرت أيضاً في العديد من الحركات الطلابية الإسلامية الأخرى بما فيها الحركات السياسية والأيدولوجية التي أثارت الانضمام إلى صفوف القوات المسلحة الإيرانية. وأضاف زاده: "وعندما بدأت الحرب، توقفت الجامعة وبالطبع لم تحدث حركة منظمة لإرسال القوى الطلابية إلى جبهات القتال، ولكن الطلبة هم من قاموا بالانتقال إلى الجبهات مباشرة من تلقاء أنفسهم، حيث استشهد عدد كبير منهم حينها، ومع إعادة فتح الجامعة عام ١٩٨٣، عاد إلى الجامعة عدد كبير من الطلبة لاستكمال دراستهم ولكن بسبب الحاجة الماسة إلى تواجدهم في الجبهات، حصل عدد كبير منهم على "رخص" لمواصلة الدراسة وعادوا إلى الجبهات، وفي الفترة بين عامي ١٩٨٣، و ١٩٨٥، التحق بالجامعة جيل جديد معظمه من الشباب المشارك في ميدان الحرب نما سناهم في تجديد الدماء بالجامعة وتطعيمها بالكوادر الفدائية، وعندما أعلن من جانب جمعية الطلبة الإسلامية أن الحرب أصبحت شاملة على صعيد شتى الجبهات، تحولت الجامعة إلى ساحة للتصدي للعدوان وأضحت الجامعة حينها ساحة قتال حقيقية، ومن هذا المنطلق تم إنشاء مركز الجامعة لدعم القتال، من جانب جمعية الطلبة الإسلامية وإدارة الجامعة، وأذكر أن الجامعة في ذلك الوقت وفرت العديد من المشروعات الفنية والمتخصصة المطلوبة في جبهات القتال عن طريق هذا المركز الذي ساهم في صناعة كبرى غنور المقاتلين خلال عمليات "الفجر"، بالإضافة إلى العديد من النشاطات الأخرى التي لم تذكر إعلامياً، لكن يحضرني منها الآن عندما قرر حشد من الطلبة الشباب بالكلية الفنية - بزعامه السيد الدكتور (فرجى دانا)، الذي ترأس لفترة جامعة طهران - محاكاة وتقليد أحد الصواريخ المتطورة في أحد المختبرات، هذا الصاروخ تم جلبه بصعوبة إلى الجامعة، وبعد مشكلات

عدة تم تفكيكه وتصنيع أجزائه داخل الجامعة. " وحول موضوع تم طرحه في ذلك الوقت بشأن إمكانية المشاركة من جانب جميع أطراف الشعب الإيراني في الحرب، قال شريفى زاده: "نظراً إلى طول فترة الحرب، كان من الضروري والملح استثمار كافة الجهود، ولذلك تم طرح فكرة إرسال الطلبة إلى جبهات القتال لمدة ستة أشهر، وقد خضل مركز الجامعات لدعم الحرب على تفويض بإرسال الطلبة إلى الجبهات من جانب هاشمى رفسنجاني، الذي كان حينها نائب الإمام، وفي نهاية عام ١٩٨٦، تم إرسال الدفعة الأولى من طلبة الجامعة إلى الجبهات، وأذكر حينها أن معنوياتهم كانت مرتفعة للغاية، خاصة أن إرسال الطلبة لم يكن إجبارياً، وبلغ عدد الدفعة الأولى ٨٠٠ فقط من جامعة طهران، واستمر إرسال الدفوعات على هذا النحو حتى نهاية الحرب."

وبشأن الفارق بين الحركة الطلابية عام ١٩٧٩، وعام ٢٠٠٨، قال شريفى زاده: يوجد فارق كبير بين الحركة الطلابية الراهنة والحركة الطلابية في عام ١٩٧٩، لكننا لا يجب أن نأثّر بين أوضاع الطلبة في الفترتين، فلأسف وبسبب الصراعات السياسية يتراجع مستوى الاهتمام بتلك القضية، ربما تكون الدولة في احتياج إلى مزيد من الطلبة، وهو أمر إيجابي لكن يجب أن توظف الدولة هذا الكم الكبير من الخريجين، لأن الطالب عندما ينهي دراسته يكون في أمس الحاجة إلى العمل، أما خلال سنوات الحرب وبالرغم من إرسال عدد كبير من الطلبة إلى ميادين القتال، إلا أن الجمعية الإسلامية في ذلك الوقت كان لها دور فاعل على المستوى الداخلي، وقد قامت بتعبئة الرأي العام ضد صفقة صواريخ صدرتها فرنسا لنظام صدام حسين، ونظمت المظاهرات المعارضة لدعم القوى الدولية للنظام العراقي، وكانت نسبة الطلبة في تلك المظاهرات عالية جداً.

صعوبات تنفيذ خطة التطور الاقتصادي

د. رضا تقى زاده ■ تانبك (المنير) ٢٩/٢٤/٢٠٠٨

الرئيسية المتدرجة في اللائحة الخاصة بإلغاء الدعم، قد اتخذت زمناً هبط فيه معدل قيمة النفط لأدنى مستوياته. وكانت النتيجة هي انتظار المسؤولين في الحكومة لتحقيق دخل نقدي ناتج عن بيع البترول بسعر أعلى، ومن ثم تنفيذ الخطة وكذلك مواجهة تبعاتها.

بعد عامين من الانتظار والحوار حول خطة التطور الاقتصادي للحكومة، قدمت أخيراً لائحة الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي من قبل رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى الإسلامى، وبالنظر إلى بطء المسيرة الإدارية لإعداد الخطط الحكومية، يتضح أن اتخاذ القرار النهائي حول النقاط

أهم المؤشرات الدارجة في الاثثة موضع النظر، هو الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي، وتقديم دعم مالي إلى الاسر محدودة الدخل، بهدف تدارك انخفاض قدرة الشراء لديها، هذا ومع انخفاض الدخل النقدي للحكومة، أصبح أمر تقديم دعم مادي من الحكومة لمحدودي الدخل أمر خارج قدرتها. وفي الظروف الحالية ومن أجل تأمين نفقاتها الجارية حتى العام المقبل فإن الدولة ستواجه مشاكل كثيرة، وفي النتيجة سيزيد قبول أي تعهد جديد للإنفاق الحكومي أكثر من ذي قبل، وإن كان من المنظر مع تزايد قيمة المعروض من الطاقة في الداخل تزايد الدخل النقدي للحكومة أيضا تدريجيا. ولكن بالنظر إلى تزايد الدخل تدريجيا، فإن الحكومة خلال فترة قصيرة مجبورة لدفع المساعدات والدعم النقدي. وأيضا تحمل سداد الدعم حتى قبل حلول وقت الإلغاء الكامل لها في السنوات الثلاث المقبلة، النتيجة فإن الحكومة في مسيرة تنفيذ الخطة المذكورة ستواجه من البداية بقروض إضافية ناتجة عن الحاجة لتوفير مصادر مالية لهذا الدعم النقدي، ولذا فإن المستهلكين أيضا سيتحملون زيادة اسعار كافة السلع الاستهلاكية. والاقتراض من النظام البنكي أحد طرق توفير الدعم المالي للحكومة، ولكن بدون شرط الرصيد اللازم. وتزايد القروض الحكومية فقط يمكن ان ينتهي بطبع وانتشار النقد، وستزيد التضخم أكثر من ذي قبل. وحتى في الظروف العادية، فإن الخطر المتوقع في الدخل النقدي شديد جدا، وفي الظروف الحالية - حتى على أساس أكثر التوقعات المتفائلة - لن يمكن تحقيق دخل من صادرات النفط الخام الإيراني للعام المقبل أكثر من ٤٠ مليار دولار، والعجز المالي للحكومة لتنفيذ مثل هذه الخطة سيزيد من المشاكل الاقتصادية الحالية. وطبقا لأسعار النفط في الأسواق العالمية. فإن معدل المساعدات والدعم الحكومي يستهدف تخفيض قيمة بيع مشتقات النفط والغاز والكهرباء في السوق الداخلية خلال العام بما يعادل ٥٠ مليار دولار. وطبقا لأسعار الأشهر الأربعة السابقة للطاقة في الأسواق العالمية. ستبلغ قيمة هذه المساعدات أكثر من ١٢٠ مليار دولار. وفي الظروف الحالية فإن الاقتصاد الإيراني يعاني من الركود والتضخم بصورة مزدوجة. ومثل هذه الظروف أسقطت الاتحاد السوفيتي أيضا في عقد الثمانينيات وفي ظروف ازدواج التضخم والركود، فإن حجم الإنتاج الداخلي يصل إلى الحد الأدنى، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الخاضعة لسيطرة الدولة أصبحت مجبورة على التوقف. والوحدات

الإنتاجية الحكومية أيضا على الرغم من عدم وضعها في شروط المنافسة الحرة، وعلى الرغم من تمتعها بمساعدات حكومية من أجل استمرار نشاطها وتدرجيا بسبب نفقات الإنتاج والأيدي العاملة مجبورة هي الأخرى على التوقف. وفي مثل هذه الظروف تزايد البطالة وبسرعة يتزايد معدل التضخم، والظروف الحالية في إيران متأثرة من قبل التأثير بأزمة الاقتصاد العالمي بسبب إدارة الحكومة لاقتصاد الدولة، وسيطرة الحكومة تماما على النظم البنكية والنقدية وكذلك التخطيط المركزي، وحتى الآن فإن الدخل الناتجة عن النفط. كانت مانعة من ظهور كل نتائج الأزمة الاقتصادية في إيران، ومن هذا المنطلق فإن اهتزازات العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة النقد المحلي أيضا مع الاستفادة من المسكنات يجعلها قابلة للسيطرة، ومع انخفاض القدرة المالية للحكومة بسبب انخفاض قيمة النفط، وكذلك المحددات المالية الناتجة عن أعمال الحظر الاقتصادي، ومع استمرار سوء الوضع الموجود فإن السيطرة على قيمة العملة المحلية أصبح خارج عن السيطرة، وفي المستقبل ستشكل أسواق للعملة أكثر من ذي قبل. وخطة التطور الاقتصادي التي تعتبرها الحكومة بمثابة (عملية جراحية كبيرة) طبقا لمن اللائحة المنشور تستهدف الدعم، وفي البداية تضع الجزء المتعلق بزيادة قيمة النقد أمام السلع الاستهلاكية وتقديم الدعم المادي الذي أصبح مرهونا بتحسين الظروف المالية للدولة وزيادة قيمة الناتج للنفط والغاز والكهرباء بجانب المياه بالطبع. والزيادة السريعة لقيمة الطاقة المستهلكة في الداخل بالتأكيد تؤثر بالسلب على مسيرة الصادرات، وهروب رؤوس الأموال من التحديات الأخرى المتوقعة نتيجة لتأزم الاقتصاد العالمي. والظاهرة التي بدورها من بين نتائج امتلاك اقتصاد حكومي تجنب استثمارات في الداخل، وتبحث عن مكان آمن للاستثمار في الخارج. ومع تنفيذ هذه الخطة بدلا من تضيق الفجوة بين الفقر والغنى، فإنها ستنتهي بزيادة هذا الفارق. وفي حالة تقرير دفع دعم مالي للشعب كما يقال، فإن نحو ٥٠ مليون شخص سيحظى بهذه الميزة. وفي حالة التنفيذ فإن الدولة ستدفع لكل مواطن "من ٥٠ حتى ٧٠ ألف تومان" (٧٠٠ دولار)، وستصبح نفقات الدعم المالي للحكومة أكثر من ٥٠ مليار دولار، والحكومة في الظروف الحالية لم تراع هذا الاعتبار. والشعب والسوق في الظروف الحالية فاقد لقدرة التحمل وجذب القيم والمتزايدة.

الصراع بين الأصولية التقليدية والأصولية الثورية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

الثورة الإسلامية نوعاً من الوسائل العنيفة التي تخلق كثيراً من الحساسية لدى الشعوب والحكومات، اقتضت المصلحة دخول إيران مرحلة جديدة في علاقاتها مع العالم عامة، ومع الدول العربية خاصة، حيث استتبع تطبيق مبدأ المصلحة سلسلة من التغييرات في شكل النظام وتوجهاته، مع تعديل في استراتيجيته، بل وتطوير في نظرية ولاية الفقيه ذاتها، بما يتلاءم مع المستجدات، إلا أن اتجاه الجمهورية الإسلامية في إيران إلى الواقعية، لم يكن يعنى التخلي عن الأفكار الأساسية التي قامت عليها، أى استمرار تزاوج الأيديولوجية بالمصلحة، لكن سوء التقدير من النظام الحاكم لطبيعة الأمور، خاصة ما يتعلق بالشأن الإقليمي، يؤدي إلى وقوع هذا النظام في المشاكل، والصدام مع القوى الأخرى داخل المنطقة وخارجها، وقد يسعى النظام في تدارك أخطائه إلى النكوص على عقبيه باستدارة كاملة، مع سياسة ميكافيلية واضحة، إلا أن هذا يشكك في مصداقية النظام الإيراني من جانب دول المنطقة والعالم.

ربما يتصور البعض أن رموز النظام الإيراني تتخذ من أزمة غرة فرصة للمزايدات الانتخابية، مع اقتراب موعد انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية، ولكن المسألة أبعد من هذا بكثير، مع عدم استبعاد هذا الأمر تماماً، لأن مراجعة بسيطة لموقف الأحزاب السياسية الإيرانية من هذا الهجوم توضح أن تنظيم الصفوف، وإقامة المحاور على الساحة السياسية الإيرانية بدأ يتخذ شكلاً جديداً، ينذر بانفصال لا رجعة فيه، بعد أن أصبح من المؤكد عدم اتفاق الجماعات والأحزاب الإيرانية داخل معسكرى الأصوليين والإصلاحيين حول مرشح واحد لانتخابات الرئاسة، فقد وضعت الاستراتيجيات داخل المعسكرين على أساس التعدد، بعد أن تم رفض مشروعى الوحدة الوطنية والحكومة الائتلافية من جانب أطراف المعسكرين، ومن هنا فقد دخل موضوع الهجوم على مصر ضمن سياسات المعسكرين، باعتبار أن مصر لها ثقل كبير بين أفراد الشعب الإيراني، ويمكن أن تكون عاملاً مؤثراً في حصول أى من المعسكرين على أعلى قدر من أصوات الناخبين، فاختر الإصلاحيون بفكر مترن عدم الهجوم على مصر، وتجنب إثارة

الغايات الدينية استلزمت وحياً إلهياً ورسالة ونبوة لتحقيقها، والمشروعات المقدسة قام بها قديسون، والأهداف السامية لا تتحقق إلا من خلال وسائل نبيلة، ومن ثم فالأديان لا تعترف بالميكافيلية التي تدعى بأن الغاية تبرر الوسيلة، بل تعتبرها انتهازية محرمة، وإذا كانت أيديولوجية ولاية الفقيه قد قامت على أسس من المذهب الشيعى الإثنى عشرى الذى يدين به غالبية الشعب الإيراني، وأن الخلاف حول ولاية الفقيه خلاف يتعلق بفروع وليس بأصول في هذا الفكر، فإن ولاية الفقيه بالتالى قد استمدت قوتها من فكرة المحافظة على المذهب ذاته والإبقاء على مقوماته، أى أن هذه الأيديولوجية تحقق مصلحة دينية يؤمن بها الشعب الإيراني، وتدعم تراثه الثقافى والحضارى، مما جعل هذه الأيديولوجية تمتزج بعنصر مصلحة المسلمين الذى يقره المذهب الشيعى، بل ويرفعه فوق النص الدينى أحياناً، وهو الذى أتاح للفقه الشيعى الامتداد عبر باب الاجتهاد، ليعايش متغيرات الزمان، ويحل معضلاته ويخرج الشعب الإيراني وقياداته من أزمة الضغوط الخارجية.

إن مبدأ المصلحة ليس دخيلاً على الأيديولوجية الحالية للنظام السياسى الإيراني، باعتباره أصيلاً فى الفكر الدينى، وطوق نجاة للمشرعين الأصوليين من الشيعة فى ملاحقة الأحداث والتطورات، ومن ثم فإن النظام الحوزوى يراهن فى بقائه واستمراره على هذا المبدأ، وهو لا يخشى من تداعياته السلبية على المجتمع لإحكام ضوابطه ووضوح فكرته، التى ترتبط ارتباطاً عضوياً بمبدأ التقية الدينى الذى ساعد على بقاء التشيع، واستمراره مع العنت والاضطهاد فى العصور المختلفة. ولاشك أن عنصرى الأيديولوجية والمصلحة قد لعبا دوراً هاماً فى العلاقات بين إيران ومختلف دول العالم، على مختلف المستويات خاصة المستوى الإقليمى، وكانا عامل ضبط وتوجيه لنشاط كل من الجانبين فى قيامه بدوره وواجبه، وتنفيذ تعهداته فى المنطقة.

إن أيديولوجية النظام الحاكم فى إيران قد فرضت عليه طرح مبادئ الثورة على شعوب العالم الإسلامى. وإزاء الظروف التى صاحبت الثورة، والتى أدت إلى أن يتخذ أسلوب طرح

قضية الأزمة، إلا من خلال التعاطف مع الشعب الفلسطيني عموماً، وأهالي قطاع غزة خصوصاً، خوفاً من أن اشتراكهم في الهجوم على مصر يחדش مشاعر الجهاديين، التي مازالت على يقين بأنه لا يمكن الشك في دور مصر الإسلامي والإقليمي، باعتبار تاريخها الطويل ومساندتها للثورة الإسلامية في إيران بصدق، دون أن تطلب أي مقابل. أما الأصوليون فاتخذوا من الهجوم على مصر وسيلة للضغط عليها، انتقاماً من فضح نواياهم وعدم الاستجابة لدعوتهم لإعادة العلاقات، وجعلوا تشويه صورة مصر أداة للمزايدة الانتخابية، ومع انقسامهم فقد اتخذ كل فريق حجماً معيناً من الهجوم والإساءة إلى مصر.

وقد قاد هذا الهجوم الذي حملته أجهزة الإعلام الإيرانية قيادات النظام الإيراني، وعلماء الدين الشيعة والساسة، وقطاع من النخبة، وتعرض للموقف المصري الرسمي والشعبي والنخبوي والديني، وتنوع بين سب وتجريح وانتقاد ولوم وعتاب وسخط ودعوة للتمرد والغوغائية. تحصن الطلبة الإيرانيون بدعم من قيادات النظام أمام مكتب رعاية المصالح المصرية في طهران منذ ليل الإثنين ٢٩/١٢/٢٠٠٨م يرفعون شعارات معادية لمصر، ومهينة للرئيس حسني مبارك، وعقدوا لقاءات مع بعض المسؤولين والنخبة في معسكرهم.

وأكد على لاريجاني أن مصر تجعل أزمة غزة أكثر حدة، ودعا الحكام العرب «بعدم تكرار أخطاء الماضي، والسماح للدول الاستعمارية باستغلالهم». (وهو يقصد حكام ثلاث دول هم مصر والسعودية والأردن، لأن القرائن التي ساقها تتعلق بهذه الدول) وعقد العزم للذهاب إلى سوريا للتشاور مع السوريين والفلسطينيين واللبنانيين، وكذلك فعل جليلي أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي.

أما آية الله خامنئي زعيم النظام فقد أصدر فتوى في ٢٨/١٢/٢٠٠٨ بالدفاع عن نساء وأطفال وأهالي غزة العزل بكل طريقة ممكنة، وكل من يقتل في هذا الدفاع المشروع والمقدس يصبح شهيداً. ثم هاجم زعماء العالم العربي، موجهاً سؤاله إلى علماء الأزهر: «لم يحن الوقت لتشعروا بالخطر على الإسلام والمسلمين! وتدعون للجهاد ضد أعداء الإسلام! أما موقف أحمدى نجاد فقد تمثل في «دعوته للشباب المسلم في المنطقة إلى الاعتراض، والمحافظة على استعداداته للتحرك في اتجاه تحرير فلسطين، كما دعا إلى رفع دعوة قانونية ضد الصهاينة، كذلك دعا الحكومات والتجار إلى مقاطعة سلع النظام الصهيوني، وطالب بشكل رسمي وجاد الجامعة العربية والدول العربية والإسلامية، خاصة مصر، القيام بالتزاماتها لدعم شعب غزة».

لقد راهنت إيران على الحصان الخاسر في أزمة غزة، فحضور الرئيس الإيراني أحمدى نجاد مؤتمر الدوحة كشف عن حقيقة الموقف الإيراني، الذي يمارس سياسة ميكافيلية محرمة، مؤداها خشد الوجود العربي لاتخاذ مواقف عنيفة في الأزمة، تحت ستار استراتيجية المقاومة، بغض النظر عن عواقب هذه المواقف، لقد تصورت إيران أن اشتعال الحماس ضد إسرائيل، والتوتر الذي ساهمت في زيادته، قد يؤدي بالعرب

إلى الخروج عن عقلانيتهم في معالجة أزمة غزة، فوجت إيران لمؤتمر الدوحة، وأكدت حضور قادة ست عشرة دولة عربية هذا المؤتمر، وبادر الرئيس أحمدى نجاد إلى الذهاب، ولكنه فوجيء بحضور ست دول عربية فقط، حتى إنه لم يجد الرئيس الفلسطيني حاضراً، فاضطر إلى إلقاء كلمة سريعة، دعا فيها إلى مقاطعة إسرائيل، ولم تستجب له حتى الدول الحاضرة إلا بتعليق تعاملاتها مع إسرائيل، فغادر الدوحة مسرعاً، وهو يكرر نفس العبارات التي ترددها أجهزة الإعلام الإيرانية حول الأزمة، في الوقت الذي نجح فيه مؤتمر الوزراء العرب في الكويت في حشد الجهود لدعم الشعب الفلسطيني، وتوفير المساعدات العاجلة له. وقد رحبت إيران بهذا الدعم، وكانت تتمنى لو أنها اشتركت في مؤتمر الكويت الذي نجح في نصرة الشعب الفلسطيني، ولم تشارك في مؤتمر الدوحة الذي عمق جراح هذا الشعب والشعوب العربية، وفرق بينها، وكشف خطة إيران.

لقد اتضح الفرق بين المبادرة المصرية التي حرصت على ألا تؤدي الأزمة إلى نسيان أصل القضية، وجعلت من حل الأزمة سبيلاً إلى حل القضية كلها بخطوات عقلانية، مع مراعاة احتياجات الشعب الفلسطيني، فكانت تسعى إلى وقف المجزرة في القطاع أولاً، من خلال وقف فوري لإطلاق النار لفترة محدودة، حتى لا تنتهي المقاومة، وإيجاد ممرات آمنة للمساعدات التي تكدرت دون أن تصل إلى الفلسطينيين، حتى السفينة الإيرانية التي منعتها إسرائيل، فضلاً عن فتح المعابر ورفع الحصار، ويأتي كل هذا متزامناً مع التحرك لوقف نهائي لإطلاق النار يضمن الحقوق الفلسطينية، بالحصول على ضمانات لعدم تكرار التصعيد ضد الفلسطينيين، وخلال ذلك كله تقوم الجهود المصرية بتحقيق الوفاق الفلسطيني، الذي يحقق في النهاية إيجاد سبيل لحل القضية الفلسطينية.

في حين توقف المشروع الإيراني في نقاطه الخمس عند الأزمة الحالية، فلم يعط أي ضمان لحل القضية التي هي أصل الأزمة. أما النقاط الخمسة فهي توقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، والانسحاب منها، ورفع الحصار عنها، وفتح المعابر، واتخاذ إجراءات فورية لتوصيل المساعدات الإنسانية لشعوب المنطقة إلى القطاع.

في الوقت الذي تعتبر فيه إيران الموقف المصري والموقف السعودي هما أسوأ المواقف في معالجة الأزمة، بل وتدعو شعبي البلدين بالتمرد على حكاهما، وتسمح لمؤسساتها برصد المبالغ الكبيرة لاغتيال الحكام الشرعيين في البلدين.

ويتواصل الهجوم الإعلامي والسياسي الإيراني، حتى كتابة المقال، على مصر رئيساً وشعباً وحكومة وعلماء دين ونخبة، مما يدعو للتوقف والتأمل والرد.

يقول المخلل الإيراني أحمد زيدآبادي متعجباً: أي نفع يعود على إيران من اندفاعها لدعم بعض الجماعات اللبنانية والفلسطينية بالشكل الذي يجعل مصالح إيران في مواجهة المصالح المشتركة بين العرب وإسرائيل والقوى الدولية المؤثرة؟!!

غزة: اختبار جديد لصراع الغرب مع ايران

حسين باقر زاده ■ ايران امروز (ايران اليوم) ٢٠٠٨/١٢/٣٠

مرة أخرى تغوص فلسطين في الدم، وتتكدس غزة أكبر الخسائر في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، وتستمر الحرب البربرية الصهيونية عليها برا وبحر وجوا، وفي الوقت ذاته تدين الدول الغربية هذه الحرب وما يفعله الجيش الاسرائيلي، الا انها لم تفعل شيئا حيايا وقف هذه الهجمات.

أما الحكومات العربية فقد أدانت هي الأخرى إسرائيل، إلا أن هذا العمل غير كافٍ لوقف آلة الحرب الصهيونية وإنهاء هذه الحرب.

وكانت الجمهورية الاسلامية بمثابة الحجر للفلسطينيين في وجه هذا العدو، إلا أن هذا الحجر لم يقلق الأمريكيين أو الاسرائيليين.

والهجوم الأخير على غزة يمكن تقييمه باعتباره المرحلة الثانية في اطار العمليات التمهيدية والتدريبية للهجوم على إيران، وكانت المرحلة الأولى هي حرب إسرائيل مع حزب الله في الجنوب اللبناني منذ عامين، مصحوبا بتهديدات للجمهورية الاسلامية الإيرانية، إلا أن هذه التهديدات لم تدخل حيز التنفيذ.

والآن فإن رد فعل النظام الإيراني تجاه ما يحدث في غزة أشد بمراحل مما سبق، والواضح أن أمريكا وإسرائيل بصدد الاحتكاك بقدرة إيران ورغبتها في الصدام مع الغرب.

إن الهجوم على غزة عمل جبان وقاس بكل المقاييس، وكانت غزة لأشهر عرضة للحصار من جانب النظام الصهيوني، وكان ولازال سكانها يعيشون في الجوع والمرض، وفي الوقت ذاته وبسيطرة حماس على القطاع اتخذته قاعدة من أجل عمليات المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني، ومع انتهاء هدنة الأشهر الستة، ومع اشتداد الحصار واختراق الهدنة أكثر من مرة من قبل الاحتلال، وتزايد الغضب الشعبي في غزة جددت حماس فرصة الاستفادة من الهجمات الصاروخية

ضد إسرائيل.

وكان هذا الأمر بمثابة الحجة لإسرائيل للقيام بحرب شاملة ومفاجئة على غزة، وتدعى إسرائيل أن كل ما تقوم به دفاعا عن نفسها، ولكن مالا يمكن قوله إن حرب الإبادة هذه رد فعل على صواريخ حماس البدائية!

في الماضي كانت إسرائيل تتنقم لمقتل أحد مواطنيها بقتل عشرة، ولكن في هذه الحرب الانتقامية لإسرائيل تقتل مائة مقابل واحد.

وبالطبع فإن أهداف إسرائيل من هذه الحرب لم تكن للانتقام فحسب، لأن إسرائيل بصدد الإنهاء على قدرات حماس العسكرية والقضاء على كيائها السياسي في القطاع، وهذا الهدف أوضحه الإسرائيليون في الأيام الأخيرة عندما تحدثوا عن تغيير الواقع في الأرض، ولأجل هذا لم تكتف إسرائيل بالهجوم الجوي، فكانت حرب شاملة، بالإضافة إلى استدعائها للاحتياط.

وإن كان الإسرائيليون يقولون أن الهدف هو منع إطلاق الصواريخ من غزة، فإن هذا الأمر يتطلب السيطرة الكاملة على غزة، ولكن الهجمات التي تمت كانت في إطار منع تحول حماس إلى قوة عسكرية مهيمنة على غزة.

واستطاعت إسرائيل أن تهيئ الرأي العام الداخلي والعالمي للقيام بهذه الحرب، فالانتخابات الإسرائيلية على الأبواب وقضية الأمن والموقف الشديد في مقابل حماس عنصر هام ورئيسي لجذب الرأي العام في هذه الدولة، وعلى المستوى الدولي فالفترة بين انتخابات رئاسة الجمهورية الأمريكية أوائل شهر نوفمبر، وانتقال السلطة في الأسبوع الثالث من يناير، تقل قدرة الرئيس الأمريكي في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالقضايا الدولية، كما أن الرئيس المنتخب لا يستطيع أساساً أن يؤدي دوراً في الساحة الدولية.

وفي مثل هذه الظروف تستطيع دول مثل اسرائيل أن تحظى بحرية في تنفيذ مخططاتها، وتنفيذ سياستها بالطبع إن الولايات المتحدة وأغلب الدول الغربية تعتبر حماس منظمة إرهابية، ولذا كان رد فعل الدول الغربية على هذه المجازر ضعيف للغاية، ولم تقوم بأى جهد من أجل وقف إطلاق النار، وفشل مجلس الأمن في إصدار قرار خلال الأسبوعين الماضيين، وعندما صدر القرار امتنعت اسرائيل عن تنفيذه.

أما بشأن رد الفعل العربى رغم أنه سريع إلا أنه كان ضعيفاً وغير موحد، وأدانت الدول العربية الهجمات الإسرائيلية، وطالبت بتوقفها، واستعانوا كذلك بالغرب لوقف هذه الهجمات، ولكن وراء هذا الدعم اللفظي والادانة لإسرائيل، فإن الكثير من الدول العربية (على حد قول اسرائيل) تؤيد اجراءات اسرائيل للقضاء على حكومة حماس في غزة. وليست هذه هي المرة الاولى ان يتم مثل هذا الدعم، في أثناء الهجوم على جنوب لبنان قيل هذا الكلام وتوجد شواهد عليه.

ونظام طهران لم يكن فقط مؤيد لحماس في هذه الحرب، بل كانت هذه سياسته خلال حرب جنوب لبنان، وإن كانت اللهجة هذه المرة أشد، وسعى السيد خامنئى للاستفادة من الظروف القائمة لمواجهة اسرائيل وإثارة الشعب ضدها، ضد حلفائها في العالم العربى والغربى، ودعا للدفاع المقدس ضد النظام الصهيونى.

وإذا كان زعيم الجمهورية الاسلامية قد اصدر قرارا بالحرب على اسرائيل فإنه لم يستطع اعلانه صراحة، وعلى الفور قام الجهاز الاعلامى الموالى بتأكيد أن النظام فقط مؤيد للفلسطينيين، ومع اشتداد التهديدات الايرانية بقيام متطوعين بالقيام بعمليات استشهادية ضد اسرائيل وحلفائها، وتزايد الاعتراضات، هددت اسرائيل هي الأخرى بأن رد فعلها سيكون شديداً وسيكون في فلسطين ليعلم الفلسطينيون أن سبب الضرب والهجمات هي الجمهورية الاسلامية ونتيجة لتقارب حماس مع ايران.

بالطبع كانت ردود الافعال الايرانية تحوز على اهتمام الإسرائيليين، وفي النظريات المتعلقة باحتمال قيام الولايات

المتحدة أو اسرائيل بهجوم على إيران، كانت دائماً توجد نقطة غير مرئية، ماذا سيكون رد الفعل الايرانى امام مثل هذا الهجوم، ومدى استعداد هذه الدولة للرد على هجوم من الغرب؟ وكان افضل طريق للرد على هذه التساؤلات هو الاختبار في ساحة العمل او (الاختبارات الصحراوية).

وكان الهجوم الاسرائيلى على جنوب لبنان والهجوم الأخير على غزة مرحلة من هذا الاختبار، وكانت ردود الأفعال الايرانية تجاه هذه الهجمات موضع تقييم كبيراً للاستراتيجيات الأمريكية والإسرائيلية.

وسعى نظام الجمهورية الاسلامية دوماً أن يؤكد للعالم أن أى هجوم من الغرب على ايران سيكلف هذه الدول الكثير، وبصرف النظر عن الهجوم البرى الذى بلا شك سيواجه الشعب الايرانى، فإن إيران أعلنت أنها قادرة على صد أى هجوم جوى، وأن العدو سيلقى مفاجآت في الأسلحة وفي التعامل وأن إيران لديها أسلحة غير متعارف عليها، لا يمكن مقارنتها بالأسلحة التى استخدمت في حرب افغانستان أو في العراق أو في فلسطين.

ولاشك أن الغموض في نوع هذه الأسلحة وقدراتها بمثابة ورقة ضغط للنظام الايرانى في الصراع الدعائى مع الغرب، وكانت ردود أفعال النظام الايرانى تجاه الهجمات الاسرائيلية على لبنان ثم غزة قد افقدت ايران قيمة هذه الورقة.

كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان ثم في غزة علاوة على الاهداف الموضوعية بمثابة اختبار وتقييم لقدرات الجمهورية الاسلامية في ردود أفعالها، وخلال الهجوم على لبنان لم يتحول قلق الغرب الى حقيقة، والآن فإن رد الفعل الايرانى كان اشد امام الهجمات الاسرائيلية وتجدد قلق الغرب من قدرة رد الفعل الايرانى، وتزايد خطر نشوب حرب ايرانية إسرائيلية، أو قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بمهاجمة إيران.

ومواقف إيران الحادة لن تنقذ الشعب الفلسطينى من اراقة دمائه، ولكنها بالطبع ستعرض الشعب الايرانى لحرب دموية وغير مرغوبة على المدى القريب.

من غزة إلى طهران: التطلع نحو إدارة أوباما والشرق الأوسط

Robert Salloff

The Washington Institute for Near East Policy 12 /1/2009

يلزم بشأن التهريب. ما هو المنحني الذي سيسلكه؟ أم هل ستبقى مصر على موقفها بـ"الجلوس على الجدار" حتى فوات الأوان؟

والجدير بالملاحظة أن هذه اللحظة تمثل فرصة كبيرة لمصر. فبعد سنوات من أفول دورها وبروز السعودية وحتى قطر كدولتين رائدتين للدول العربية المعتدلة، فضلاً عن سنوات من العلاقات المتوترة مع واشنطن، يمكن لمصر أن تستغل الأزمة الحالية لتغيير الحسابات الإقليمية لصالحها بصورة حازمة. ويمكن للقاهرة أن تعيد التأكيد على دورها كقوة رائدة معتدلة في المنطقة، وأن توجه ضربة قاسية لأحد عملاء إيران، وأن تمنع انتشار الإسلام المتطرف على حدودها، وفي غضون ذلك يمكنها أن تفتح صفحة جديدة مع واشنطن بقدم رئيس جديد للولايات المتحدة. وبما أن مبارك يواجه أهم قضية مرتبطة برئاسته - ألا وهي التعاقب في الحكم - فإن استعادة الحيوة للعلاقات المصرية الأمريكية يعد أمراً بالغ الأهمية. والحقيقة التي ينبغي أن لا تغيب عن مصر هي أن أزمة غزة تشكل فرصة، وإذا تبنت مصر منهجاً حكيماً في هذه الأزمة، فسوف يربح الجميع: القاهرة والقدس ورام الله وواشنطن.

عندما "ينجلي الغبار" عن غزة

بمجرد أن تنتهي الأزمة الحالية، سوف يواجه فريق أوباما وهيلاري كلينتون خياراً حول كيفية تنفيذ الالتزام الرئاسي الجديد للاستثمار بكثافة وبشكل مبكر في عملية السلام العربي-الإسرائيلي. ورغم وجود نصيص من الأمل على الجبهة الإسرائيلية-السورية في ضوء الأحداث الراهنة، إلا أن عملية السلام ترتبط - بكل معنى الكلمة - بالمسار الإسرائيلي-الفلسطيني على نحو خاص. وفي هذا المسار هناك مدرستان فكريتان رئيسيتان، تعكسهما مجموعتان من الدراسات تم إعدادها في واشنطن خلال الأسابيع القليلة الماضية: الأولى، دراستين لمعهد واشنطن بعنوان "منع الانهيار والإعداد لحدوث انفراجة": "كيف يمكن للرئيس أوباما تدعيم السلام الإسرائيلي-الفلسطيني" و"الأمن أولاً: الأولويات الأمريكية في عملية صنع السلام الإسرائيلي الفلسطيني"، والثانية، تقرير مثير للاهتمام قام بإعداده بصورة مشتركة مجلس العلاقات الخارجية (CFR) ومعهد

توقيت اتخاذ قرار نهائي بشأن غزة

سوف تكون أزمة قطاع غزة هي القضية الأولى التي يتعامل معها فريق السياسة الخارجية لأوباما وهيلاري كلينتون. والعوامل الضرورية لوقف الأعمال العدائية معروفة جيداً، وهي: وجود نظام فعال للحد من عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة، وإيقاف تام للهجمات الصاروخية الصادرة من القطاع، وآلية لتأمين المعابر الحدودية التي توسع الإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة مع عدم قبول أي ادعاء لحركة "حماس" بالسيادة أو الشرعية.

ويؤمن معظم المراقبين بأن هذا ينبغي أن يخرج إلى حيز الوجود قبل ٢٠ يناير بحيث يكون لدى الفريق الجديد "صفحة بيضاء" يمكنه على أساسها تحديد ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وفي الواقع، سيكون من الأفضل كثيراً أن يحدث هذا بعد ٢٠ كانون الثاني/يناير؛ حيث حينها فقط سيمتلك فريق أوباما وهيلاري كلينتون نهاية اللعبة، بدلاً من إرثها فحسب. وإذا امتلكوا نهاية اللعبة، فستكون الفرص أفضل بكثير بحيث سيتحملون المسؤولية كاملة لضمان تنفيذ شروطها وتطبيقها.

مركزية مصر

تغيب في ثنايا ضباب الحرب الجارية حالياً ما يسمى بـ"لعبة غزة الكبرى"، والأمر كله يتعلق بمصر. فالصراع هو في الواقع معركة على الطريق الذي ستتبعه مصر في الفترة القادمة. وتزيد "حماس" وحلفاؤها من الضغوط على مصر لفتح المعابر الحدودية وتوفير منفذ لحركة "حماس" على العالم، تماماً مثلما يتمتع حزب الله بمنفذ عبر سوريا.

وتستغل إسرائيل الضغط العسكري على "حماس" للضغط على مصر لكي تقوم في النهاية بمعالجة قضية التهريب بالجدية المطلوبة. ويبدو أن استراتيجية إسرائيل تتمثل في إثارة المخاوف في القاهرة من هجوم شامل ضد مدن غزة قد يؤدي إلى موجة من اللاجئين الفلسطينيين تتجاوز أعدادهم مئات آلاف الفلسطينيين الذين تدفقوا على شمال سيناء منذ عام مضى. وقد تحوط مبارك حتى الآن من ذلك، حيث أبقى على الحدود مغلقة لمنع فيروس "حماس" من أن يُعدي دولته، متجاهلاً النقد العربي الشعبي، لكنه لم يبدأ بعد بالقيام بما

بروكينجز بعنوان "استعادة الموازنة". وفيما يتعلق بالقضايا الإسرائيلية-الفلسطينية، الاختلاف واضح: تدعو دراسات معهد واشنطن إلى اتباع نهج شامل يتدرج "من الأعلى إلى الأسفل" و"من القاعدة إلى القمة" تجاه تدعيم السلطة الفلسطينية وتعزيز احتمالات المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ بينما يدعو الفصل ذي الصلة في دراسة مجلس العلاقات الخارجية ومعهد بروكينجز إلى إيجاد طرق يمكن للولايات المتحدة من خلالها إشراك «حماس».

ولكل نهج منطق معين، لكن من المهم أن ندرك أن هذه خيارات لا يمكن الجمع بينها؛ فلا يمكن إشراك «حماس» وتعزيز السلطة الفلسطينية في الوقت نفسه. وسوف يؤدي إشراك «حماس» إلى تقويض الدعم الشعبي المتبقي لحكومة محمود عباس وسلام فياض، ويضع نهاية حادة لجهود دايتون (منسق الأمن الأمريكي، الفريق كيث دايتون) الرامية إلى "تدريب وتجهيز" قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وإجبار مصر والأردن على تغيير مسارهما فيما يتعلق بهما تجاه السلطة الفلسطينية ودعم العناصر المتطرفة من غزة إلى بيروت وطهران.

ونظراً لاختيارات أفراد فريق العمل والضروريات الاستراتيجية، فمن غير المحتمل أن يختار فريق أوباما وهيلاري كلنتون إشراك «حماس». وفي الواقع، وحتى من الناحية التكتيكية، إذا كانت الإدارة الجديدة ملتزمة باتباع نهج جديد بصورة تامة تجاه إيران، فلا مغزى من تصييع "رأس المال" والمصدقية - سواء هنا أو في الخارج - عن طريق الميل المبكر نحو طواحين «حماس» الهوائية.

إيران: الصورة الأكبر

إذا كانت غزة هي معركة من أجل حيوية مصر، فلا يمكن لفريق أوباما أن يسمح لغزة أن تشغله عن الاختبار الأكبر الذي يواجهه وهو: التجدي الذي تمثله إيران. وفيما يتعلق بطهران، تواجه الإدارة الجديدة قراراً سياسياً على المدى القريب حول توقيت بدء مبادرة دولية للتأثير على إيران، وفتح قنوات مباشرة مع طهران. يقول البعض إنه ينبغي

على واشنطن الانتظار عدة أشهر، لثلاث تصبح الدبلوماسية الأمريكية ذاتها قضية في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران/يونيو بحيث ستساعد الرئيس الحالي نوعاً ما على الفوز بفترة ولاية ثانية من خلال جعله يفخر بأن سياساته المتشددة أرغمت أمريكا على الحديث وفقاً لشرطه. وتذكر التقارير أنه حتى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أوضح هذه النقطة. لكن بالنظر إلى اللاعبين الرئيسيين في الإدارة الجديدة، فلا يرجح أن يمضي الأمر على هذا النحو. والسبب بسيط: بينما تردد أمريكا، تدور عجلة أجهزة الطرد المركزي الإيرانية. وإذا انتظرت واشنطن إلى ما بعد الانتخابات الإيرانية لبدء استراتيجية المشاركة مع إيران، فسوف يكون الإيرانيون على وشك - إن لم يكونوا قد وصلوا بالفعل - تجميع ما يكفي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لتحويله إلى المواد الصالحة لصنع الأسلحة النووية. لذا، فإن التوقيت يأتي على رأس قائمة جدول الأعمال.

توقع غير المتوقع

توقع المسئولون في الشرق الأوسط وفي إدارة بوش الوصول إلى نهاية هادئة، لكن وبسبب غزة، فإنهم الآن يبذلون جهوداً مضنية حتى حفل التنصيب الرئاسي. وقد يحدث أيضاً ما هو غير متوقع في الأيام الأولى من رئاسة أوباما. فهناك العديد من الاحتمالات منها: رحيل قائد إقليمي رئيسي مثل الرئيس المصري حسني مبارك أو العاهل السعودي الملك عبدالله، أو هجوم مذهل لحركة «حماس» داخل إسرائيل أو ضد السلطة الفلسطينية، أو تغيير ديناميات الصراع الحالي أو قرار من قبل حزب الله وراعيته إيران لفتح جبهة ثانية فعلية أو وقوع أعمال إرهابية ضد المصالح أو المنشآت الأمريكية أو حدوث نتيجة غير متوقعة في الانتخابات الإسرائيلية أو الإعلان من جانب إيران بأنها قد تجاوزت العتبة النووية قبل شهور مما اعتقدته الاستخبارات الأمريكية، والقائمة طويلة. هذه مجرد أمثلة عن الاحتمالات القليلة التي - كما هو معروف في منطقة الشرق الأوسط - ترتبط بالتوقيت أكثر من ارتباطها بواقعية حدوثها.

نظرة على أول استراتيجية لإدارة أوباما مشروع الانتقال من الجبهة العراقية إلى جبهة أفغانستان

■ مهين السادات حمدي ■ إيران ٢٧/١١/٢٠٠٨

العالمية الثانية التي سميت "الحرب من أجل القضاء على الفاشية" وعندما توجه أوباما إلى قاعدة الجيش الأمريكي في أفغانستان مدح وجودهم أيضاً في هذه البقعة من جنوب آسيا وسمى حربهم بالحرب المقدسة، وعلى كل حال إذا كان بوش قد جعل العراق مركزاً للقيادة العسكرية الأمريكية فإن الافتراض الطبيعي أن تصبح حرب أفغانستان هي محور سياسة أوباما الدولية، بل أن الأجهزة الاعلامية الأمريكية قد ذكرت هذه الجملة على لسان مكتب "أوباما" حيث أنه قد قال فيها يتعلق بالانتقال الجنود الأمريكيين من العراق إلى أفغانستان: "فليتموا العمل في أفغانستان" وهي الجملة التي أعادت إلى الأذهان عبارات بوش الملتهبة للمشاعر في عهد سقوط صدام مثل "لقد تمت المهمة".

وفريق أوباما لديه اقتراح واضح لكن ينفذ فكرة هذا، وبناءً على هذا الاقتراح الذي يكلف روبرت جيتس الآن بتنفيذه فإنه في أول خطوة سيتم إضافة عشرين ألف جندي لعدد القوات الأمريكية في أفغانستان؛ ويقول أوباما: "إن هذه الحرب لا بد وحتماً أن نتصر فيها"، ولكن السؤال هنا ما هو وضع أوباما وهو يتسلم ملف حرب أفغانستان من بوش، وهل طريق الحرب في هذه البقعة من آسيا الوسطى مهاد بحيث يعد أوباما شعبه بالنصر، وهل الغرب خاصة أوروبا سيلبى هذه الدعوة المواجهة من رئيس البيت الأبيض الجديد، والسؤال الأهم كيف يفكر الشعب والفرق والتيارات الموجوة داخل أفغانستان في هذا الشأن.

وإذا اتضحت الإجابة على هذه الأسئلة عندئذ فقط يمكن الأمل في أن يتحقق حلم أوباما في أفغانستان، فهو يصدر فرمان توسيع دائرة الحرب في هذه الجبهة في الوقت الذي حدده شركاء أمريكا في الناتو كموعِد للخروج من أفغانستان، ولذلك فمن تصاريف القدر أن أول مشكلة تواجه أوباما في تنفيذ استراتيجية الحرب الجديدة في أفغانستان هي أنه يحاول تدويل مشروع الحرب في أفغانستان إلا أن الأوروبيين الذين

لو أن مصطلح التغيير في سياسات حكومة أوباما ظل هكذا يلا تطبيق عملي، ولم يرق الفريق الجديد لرؤساء البيت الأبيض بإحداث تغيير واضح في سياسة جورج بوش التي استمرت ثماني سنوات فإن أحد جوانب هذا التغيير في سياسة الدولة الأمريكية يبدو حتمياً في عهد أوباما، إذ أنه من المقرر وفقاً لهذا التغيير أن يقلل الجيش الأمريكي من التركيز على الحرب في العراق ويوسع تواجدَه في جبهة أفغانستان. ويبدو أن هذه النقطة قد لوحظت أيضاً حتى في اختيار فريق أوباما الأمني والسياسي، فمثلاً روبرت جيتس الذي من المقرر أن يكون على رأس البتاجون في الحكومة الأمريكية الجديدة أيضاً يعتبر من مصممي هذه الاستراتيجية ومن أشد المدافعين عنها وهو أيضاً مثل رئيسه أوباما يعتقد أن الخطر الأصلي على المصالح الأمريكية المستقبلية يكمن في أفغانستان ولذا يجب أن توجه كافة الآليات الدفاعية الأمريكية نحو هذه الاتجاه.

وهذا التغيير في الرؤية قد امتد أيضاً إلى وسائل الإعلام الأمريكية حتى من الآن، فبينما تستنكر الحرب في العراق بشدة ويسمى استمرارها بالفاجعة فإن التواجد في جبهة أفغانستان ينعكس في الآداب الجديدة لوسائل الإعلام الأمريكية كرسالة واجبة ومبرمة، وقد تم هذا التصنيف بين الحرب الجيدة والحرب السيئة في عهد بوش أيضاً، فقد سمى بوش الحرب العراقية باسم الحرب من أجل إقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط، والحرب في أفغانستان باسم "الحرب الجيدة ضد" هؤلاء الذين هاجمونا - القاعدة -".

وقد ذهب مستشارو أوباما حتى إلى أبعد من ذلك واعتبروا الحرب في أفغانستان واجبة تاريخياً على كل العالم الغربي، ولكي يأخذوا أوروبا في طريقهم إلى هذه الحرب قارنوا أخطار الأزمة الأفغانية والباكستانية بأخطار الفاشية والشيوعية، وقالوا إن هذه الحرب تعد ضرورية مثل الحرب العالمية الأولى التي سميت "الحرب من أجل إنهاء جميع الحروب" والحرب

يعتبرون القاعدة الأساسية لهذه المشاركة في حرب أفغانستان قد قرروا منذ الآن عدم الموافقة على هذا الأمر، وقد وصل الاعتراض و الفرار من ميدان الحرب لدرجة أنه عطل وزير دفاع اوباما ما يقرب من عامين خلف أبواب مؤتمر بروكسيل ولم تتوصل جلسات روبرت جيتس العديدة مع أعضاء الناتو الأوروبيين لزيادة عدد قواتهم في الحرب إلى نتيجة واضحة، والسبب في هذه الفشل واضح أيضاً، فاستمرار الحرب في مرتفعات أفغانستان وهضابها الوعرة مسألة شاقة ومرهقة للجنود الأوروبيين من ناحية، ومن ناحية أخرى يعارض الرأي العام الأوروبي بشدة هذا التواجد، ونظرة الأوروبيين لحرب أفغانستان هي تقريباً نسخة مكررة من الكراهية التي قد أبدتها الشعب الأمريكي لحرب العراق. ولذلك فإن القضية الأساسية هي أن اوباما سيواجه مشكلة أيضاً في إشراك المجتمع الدولي في مشروعه الحربي، أما مشكلة اوباما التالية الخاصة باستراتيجية النظر إلى أفغانستان فهي انه يدعو إلى إرسال القوات إلى هذه الجبهة في الوقت الذي أصبح فيه جيش الناتو المؤلف من ستين ألف جندي على مقربة من هزيمة فادحة، ويعتقد طبقاً للخطة الموضوعة أن كل المناطق الأفغانية تحت سيطرة الناتو، فهذه الخطة التي يحتمل أن قادة الناتو قد لفتوا انتباه اوباما إلى معالمها، جاءت بهذا الشكل : المكتب المركزي للقوى الدولية بالقرب من قندهار عاصمة طالبان السابقة، وقد استقر الألمان في قندوز والشمال الشرقي، والأمريكيون في الشرق، والإيطاليون في الغرب، والإنجليز والكنديون في الجنوب ضمن وجود معسكر الجنود الاتراك والهولنديين والاسبان والليتوانيين والاستراليين والسويديين أيضاً في وسط هؤلاء بأعلامهم. ومع هذا فإن تقرير هيئة الأمم المتحدة يعتبر معيار جيد للحكم في هذا الشأن، ففي هذا التقرير وصف ثلث أفغانستان بأنه "غير قابل للاحتلال" ونصف الدولة تقريباً بأنه "خطر جداً"، وقد زاد قصف الطرق خمسة أضعاف وعدد الهجمات المسلحة عشرة أضعاف، حيث زادت الهجمات في اطراف كابل بنسبة سبعين في المائة في الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨م، والحكومة المركزية الحالية لها تواجد ضئيل جداً خارج العاصمة لدرجة

أنه حتى وسائل الإعلام الأمريكية نفسها تذكر رئيس الجمهورية كرازي دائماً باسم "محافظ كابول"، ويعتبر قلب الحرب الأفغانية في يد الجيش المتحد مع أمريكا أن الجيش الانجليزي، حيث اعترف أغلب القادة في هذه الأيام الأخيرة بهزيمة قواتهم المؤلفة من سبعة آلاف فرد في محاولة السيطرة على اقليم هيلمند، وحتى والي هيلمند يقول إن نصف المناطق التابعة لولايته يعتبر خارج السيطرة، وأنه ليس هناك طريق رئيس واحد آمن من عمليات القصف والسرقة والإختطاف

ومن المستبعد بالطبع أن تظل هذه الحقائق بعيدة عن نظر فريق اوباما والنقطة الجديرة بالملاحظة أن اوباما قد أكد في استراتيجية المعلنة بشأن أفغانستان، على فتح جبهات النزاع الجديدة مع طالبان، هذا في حين أن رؤساء الناتو قد أكدوا فشل الحل العسكري في إدارة أفغانستان في نفس وقت إعلان خبر فوزه في الانتخابات، وطالبوا بإجراء المفاوضات مع طالبان ومع نفس هؤلاء الأشخاص الذين أعلن اوباما الحرب ضدهم.

ومشكلة اوباما الثالثة هي بدء موجة من الانتفاضات المعادية لأمريكا في الشريط الحدودي الأفغاني الباكستاني والتي قد أعطت لثورة طالبان أبعاداً واسعة، وهذه هي الحقيقة التي يؤكدتها اليوم جميع مراسلي البتاجون أيضاً، فقد أدى زيادة أعداد القتلى من المدنيين إلى تحول المقاومة أمام الأجانب إلى مقاومة شعبية، وقد زادت الخسائر من أرواح المدنيين في العامين الماضيين، ففي الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨م قتل سبعمائة شخص تقريباً، وفي حادثة واحدة وقعت قبل فترة في ولاية هيلمند قتل سبعة وأربعون شخصاً من المشاركين في أحد حفلات الزواج، ويعترف الأمريكيون بأنه في مجتمع يعد فيه القوم والقبيلة وقضايا الدم جزءاً من حياة الشعب اليومية، تكفي حادثة كهذه لإثارة عداوة جيل بأكمله، وعلى هذا الأساس فقد قام أمثال زبيجنيف بريجنسكي بتنبيه اوباما بأن هناك دافع قوي ملحوظ وراء المقاومة الأفغانية المتشعبة.

أكراد تركيا والعراق: تعاون أم نزاع؟

إيران دبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية)، ٢١/١٢/٢٠٠٨

قائمة بهذا الشكل، ولا يجب نسيان أن هذه المسألة ستؤثر على المنطقة كافة وتباعاً تسعى المحاولات التركية إلى مواجهة هذا التحدي عبر شن الهجمات على المناطق الشمالية العراقية تارة، ولقاء زعماء الأكراد وتوثيق علاقاتها، وخاصة العلاقات الاقتصادية معهم تارة أخرى.

وجدير بالذكر أن العلاقات الثنائية التركية الكردية تجري في صالح حكومة إقليم كردستان نظراً لأنه في السنوات المرتقبة القادمة ستخرج القوات الأمريكية من الأراضي العراقية، وقطعاً ستتحول حكومة كردستان إلى حكومة مركزية، وحينذاك ستحتاج إلى الدول المجاورة، لاسيما دولة تركيا التي يمكنها لعب الدور المؤثر باعتبارها الشريك القريب لها، إذ سيكون بمقدورها القيام بجسر التواصل من العراق إلى أوروبا، بمعنى توصيل الطاقة (البترول الغاز) الكردستاني خلالها إلى الاتحاد الأوروبي، وكذا فإن الاستثمارات التركية في المنطقة يمكنها أن تنعش عملية التبادل التجاري للمنطقة التي من بينها الاقتصاد الكردستاني.

هذا ويعتقد "جوست هيلترمن" مدير برنامج الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات أنه يتحتم الآن تدعيم علاقات الصداقة والسلام في المنطقة، والأهم العمل على استقرار الأوضاع القائمة في العراق التي يحيط مستقبلها هالة من الغموض، كي يتسنى تحقيق التنمية في أرجاء المنطقة.

أرسلت تركيا سرباً من طائراتها إلى شمال العراق لقصف بعض المواقع التابعة لحزب العمال الكردستاني المستقرة بتلك النواحي، مما يفيد برسالة مفادها، معارضة قيام كردستان مستقلة، إلا أنها رغم ذلك تقيم علاقات وثيقة الصلة مع منطقة كردستان العراق.

هذا ويعتقد "أويتون جليك" المحلل بمجموعة الأزمات في اسطنبول بأن الطرفين سواء تركيا أو حكومة إقليم كردستان يرغبان في اجتياز هذا التحدي متعدد الجنسيات، ولعلهما يعملان على توثيق علاقاتها الثنائية من أجل تحقيق مستقبل واقعي للعراق. وما من شك أن سياسات أنقره إزاء العراق تعمل على مبدأ واحد، يتجسد في تحقيق مصالحها القومية، وهو ما يعني المحافظة على كافة أراضيها ومواصلة مكافحة حزب العمل الكردستاني، خاصة أن متمردي الحزب يستخدمون الحدود الشمالية العراقية لضرب تركيا الأمر الذي قد تحول إلى أحد أهم التحديات أمام أنقره.

ومن ناحية أخرى، تعتقد تركيا أن استمرار التوتر العراقي قد ينقل ذلك التحدي إلى إيران ودول أخرى أيضاً، والأهم أن تأسيس دولة كردستانية مستقلة شمال العراق يخلق نوعاً من الاضطرابات داخل تركيا، ولعل كافة الجماعات والأحزاب السياسية تحول دون استمرار هذه الأوضاع

الخلافات بين بغداد والأكراد

ابرار (الابرار) ٦/١٢/٢٠٠٨

في إقليمهم أكبر من سلطاتهم، وأن هناك سياسات تمت خارج إطار الدستور ودون مشورة الحكومة المركزية، وعلى رأسها توقيع اتفاقيات نفطية مع الشركات الأجنبية، والسعي لتوقيع اتفاقية أمنية بديلة مع الولايات المتحدة وبريطانيا في حالة فشل الاتفاقية الأمنية الرئيسية، وعلى أساسها تتمركز القوات الأجنبية في إقليم كردستان، وإجمالاً لهذا فإن زعماء

مرة أخرى توترت العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، وكانت العلاقة قد توترت من قبل بسبب مسألة كركوك والخلافات السياسية بينهما، ولكن الآن فإن التحديات بين الطرفين أكبر من أي اختلاف نظري عادي، ودخلت في مرحلة جديدة، وطبقاً للتقارير الدبلوماسية الإيرانية فان (نوري المالكي) قد اتهم الأكراد بأن سياستهم

الإقليم يسعون لتقسيم الدولة والانفصال تدريجياً عن الحكومة المركزية.

وفي المقابل، فإن الأكراد رفضوا هذه الاتهامات واتهموا حكومة المالكي بمحاولة حصار سلطاتهم، وتشكيل جماعة سياسية تابعة لحزب الدعوة في كردستان بزعامة المالكي نفسه، وسحب الجيش العراقي إلى إقليم كردستان، وإيجاد توتر بين العسكريين الأكراد والبشمريين، والعمل على خلق خلاف بين السنة والأكراد وإيجاد توتر بين الجماعات السياسية السنية والشيعة والكردية.

والتوتر في علاقة الأكراد وحكومة نوري المالكي كانت بالقدر العميق الذي هدد (المالكي) بسحب دعمه لها، وإعلان سقوط هذه الحكومة.

ومع ظهور هذه الاختلافات توقفت الحوارات بين الطرفين في مجال حل الخلافات فيما بينهما، وتعيش الحكومتين الآن مرحلة الانتقاد للآخر وتزايد الحرب الكلامية، وفي آخر مواقف الطرفين ضد بعضهما، انتقد (نوري المالكي) خلال مؤتمر صحفي في بغداد سياسات حكومة كردستان العراق، ووصف الكثير من سياسات هذه الحكومة بأنها غير قانونية، ومغايرة للدستور، جدير بالذكر فإن الحكومة العراقية قد طرحت مؤخراً ما يسمى (مجالس الإسناد العشائرية) من أجل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، وقد أصدرت حكومة كردستان بياناً تؤكد فيه أن هذه المجالس تخالف الواقع، وجاء بالبيان أن بعض الأشخاص الذين كانوا على اتصال بالسيد المالكي لتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور لم يكونوا إلا جزءاً من القوات العسكرية في النظام البعثي، الذين ارتبطوا بالمنظمات الأمنية والمخابراتية التابعة للنظام السابق، صحيح أن بعض هؤلاء الأفراد هم زعماء لعشائر الأكراد، إلا أنهم رفعوا السلاح ضد الأمة الكردية، وتلوّث أيديهم بدماء الأكراد، فقد قتلوا مئات الأفراد من الأكراد، وطردهم من ديارهم، ودمروا قراهم.

واليوم تعيد حكومة المالكي الاتصال بهؤلاء الأفراد، وغفلوا عن أن عفونا عنهم في الماضي كان فقط لأجل المصالحة الوطنية، التي كانت تعد جزءاً من مسؤولياتنا تجاه

الأمة العراقية كلها.

وجاء في البيان أيضاً، أن تشكيل مجالس الإسناد العشائري بغرض تحقيق الأهداف التالية:

١- إيجاد حالة من عدم الاستقرار والتوافق في المجتمع الكردي، وهو الأمر الذي لم يحدث منذ العهد السابق.

٢- مع وجود اتفاقيات أمنية مفاجئة وغير متوقعة من، تهيأ المجال لتنفيذ الجماعات الإرهابية.

٣- تشكيل ميلشيات عسكرية في المناطق التي تشملها المادة ١٤٠ من الدستور، وهو الأمر الذي يزلزل الاستقرار الأمني للدولة، ويزرع بذور التفرقة في هذه المناطق.

وفي نهاية البيان طالب الأكراد من رئيس الوزراء العراقي بالسعي لخلق جو سلام ومصالحة وطنية بدلاً من هذه الساحة بالشكل الذي يؤدي إلى تهيئة مناخ الاستقرار والأمن في الدولة.

بالتأكيد فإن مجالس الإسناد بهذا الشكل لن تؤدي إلى مصالحة وطنية ولن تساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في الدولة، وعلى العكس ستؤدي إلى إحداث توتر، واتهم البيان رئيس الوزراء العراقي بإيجاد الفركة والخيانة بين الأمة الكردية.

وبعد نشر هذا البيان شديد اللهجة والموقع من مكتب رئاسة حكومة كردستان، أعلنت حكومة بغداد أنها ستعد الرد بسرعة للرد على الأكراد.

هذا في الوقت الذي أكد فيه جلال طالباني رئيس جمهورية العراق رفضه لأسلوب نقد الأكراد للحكومة العراقية، وأكد على ضرورة أن يكون نقد الحكومة قانونياً من خلال البرلمان والحوار.

ورفض طالباني الاتهامات التي ترمى دون أدلة، وأكد أنه يسعى لحل الخلاف بين الحكومة المركزية والأكراد من خلال الحوار الأخوي.

كما انتقدت حكومة الأكراد أنشطة منظمة الأمم المتحدة في العراق بخصوص المادة ١٤٠ لدعمها سياسات التعريب في كردستان، وسارعت الجماعات النشطة في منظمة الأمم المتحدة بتنفيذ البرامج السلمية وحل مشاكل الإقليم.

سياسات الحكومة التركمانية والمصالح الروسية

٢٠٠٨/١٢/١٦ ابرار (الأبرار) ٢١

٥- أعاد استخدام أيام الأسبوع وأسماء الشهور طبقاً للتقويم الميلادي مرة أخرى.

وقد شهد شهر ديسمبر ٢٠٠٨، الموافقة على الدستور التركماني الجديد الذي منح بردى محمد أوف العديد من الصلاحيات الإضافية.

ويصف بردى محمد أوف تلك التغييرات بأنها بداية عصر النهضة التركمانية، لكن من الواضح أن التحولات الديمقراطية لازالت بعيدة جداً عن تلك الدولة، وكما تؤكد منظمات حقوق الإنسان، لازالت تركمانستان تعاني من التفرقة العنصرية ضد مواطنين ليسوا تركمان الأصل، وهذا واضح إذا ما تعرضنا إلى التوظيف في مؤسسات الحكم، ومنها المناصب القيادية في الجيش والشرطة، كما أن التدريس في المدارس التابعة للروس أو القزاق أو الأذربيك بوصفها أقليات عرقية، ممنوع بلغات تلك القوميات، المحرومة أساساً من امتلاك وسائل إعلام بلغاتها.

من ناحية أخرى، فإن تلك القوميات لا يمثلها نواباً في الإدارات المركزية أو مجالس المدن أو مؤسسات السلطة، بينما يهيمن أنصار بردى محمد أوف على جميع المراكز الاقتصادية والاستثمارية في تركمانستان.

وبالرغم من بعض التغييرات والتحولات الظاهرية في تركمانستان، إلا أن التضييق على نشاط المواطنين لازال قائماً، لدرجة أن محمد أوف أصدر أوامره للمؤسسات الأمنية والشرطة بتكثيف الهيمنة على نشاط مواطني تلك الدولة، كما كان الحال في عهد نيازوف، وخلال اجتماعه مع مجلس الوزراء في شهر مارس ٢٠٠٨، أكد محمد أوف على معاقبة أي موظف بالجهات الأمنية، لا يلتزم بالرقابة المشددة على نشاط المواطنين.

لقد بات من الواضح أن الرئيس التركماني يسعى ليتماشى نظامه الموروث عن نيازوف مع العالمية، ومن خلال الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل دولته، يثبت أركان سلطته.

واستمراراً لسياسة محمد أوف الشكلية، تم تغيير جميع الوزراء ورؤساء اللجان الحكومية، حيث اختار محمد أوف أنصاره وأقاربه (سكان ولاية آخال، وأبناء بردى محمد أوف)، في المناصب القيادية والهامة، لكنه احتفظ بعدد بسيط من وزراء نيازوف في حكومته، وكان رشيد مراد أوف رئيس

يبدو بعد عامين من وفاة نيازوف، أن سياسة الحكومة التركمانية المستبدة تهدد المصالح الروسية، وقد شهد شهر ديسمبر ٢٠٠٨، الذكرى الثانية لوفاة رئيس جمهورية تركمانستان السابق صفر مراد نيازوف، العديد من الاستفسارات المشككة في مدى ولاء وانتماء شخصية نيازوف، الأمر الذي كان بالطبع سيثير غضب ودهشة الديكتاتور السوفيتي السابق، أو زعيم كوريا الشمالية كيم إيل سونج.

وبالرغم من أن مرور عامين ليس بالفترة الطويلة، إلا أن السيد قربان قلي بردى محمد أوف، أصبح الآن وارث ما يعرف بالعصر الذهبي للحكم التركماني، ولم يبق محمد أوف غير بعض تماثيل حاكم التركمان نيازوف والتي تعكس لمن يراها مدى وطنية هذا الرجل.

بدون شك يبدو أن الإجراءات التي اتخذها محمد أوف بوصفه خليفة حاكم التركمان، من أجل الإطاحة بمناقب وموروثات عصر مراد نيازوف، قد ضاعفت من الآمال المنعقدة على التحديث ونشر الديمقراطية في المجتمع التركماني.

١- ألغى محمد أوف الأحكام الخاصة بنظام التعليم الأساسي الإلزامي لمدة تسع سنوات، والتي فرضها نيازوف على شعب دولته، لكنه ألزم التلاميذ التركمان بالدراسة لمدة عشر سنوات في المدارس المتوسطة بتلك الدولة.

٢- افتتح للمرة الأولى مراكز الاتصال بالإنترنت في تركمانستان حتى يحصل التلاميذ والطلبة على خدمة هذه الشبكة الدولية.

٣- ألغى محمد أوف القسم اليومي بجميع الإدارات والمراكز الحكومية والتعليمية والإنتاجية والصناعية والثقافية والاجتماعية، وخلال حقبة نيازوف كان من الضروري قبل بداية العمل بتلك الأماكن، أن يؤدي الجميع يومياً قسم الولاء لنيازوف.

٤- أحيا محمد أوف بالتدريج مجتمعات العلوم التركمانية التي توقفت في عهد نيازوف، وأعد افتتاح المراكز العلاجية والمستشفيات والمكتبات والمراكز الثقافية بالقرى التي كانت قد أغلقت في عهد حكم نيازوف واستأنف الدروس الأساسية بالعلوم العسكرية في الجامعات التركمانية.

الأخير استخلص نتيجة محددة من أحداث سبتمبر ٢٠٠٨، مفادها أنه مستهدف، ومن ثم عمد إلى تقوية أمنه الشخصي، الأمر الذي لوحظ مؤخرا بعد تلك الأحداث مباشرة، فقد يصاحب موكبه أثناء تنقله من مكان لآخر عدة شاحنات محملة بجنود مسلحين لحراسته، ويبدو أن تهديد حياة محمد أوف بات أكثر فعالية من معارضة سواء في الداخل أو في الخارج أيضا.

وربما لهذا السبب احتفظ محمد أوف بوزير خارجية حكومة نيازوف للإبقاء على محاور السياسة الخارجية لحكومة تركمانستان السابقة في إطار مواصلة سياسة نقل الغاز التركماني، والتي تحاول التملص من نقل الغاز إلى روسيا بالرغم من اتفاق روسيا وتركمانستان وكزاخستان على إنشاء أنبوب الغاز على ساحل بحر قزوين، لكن لم تبدأ حتى الآن العمل في تنفيذه، ولم تتوصل روسيا وتركمانستان حتى الآن لقيمة الغاز التركماني المصدر إلى روسيا، كما أن تركمانستان تعارض المقترح الروسي بإنشاء أنبوب غاز يصل آبار الغاز المعروفة بـ "تاخته بازار"، (أكبر حقل غاز في تركمانستان) مع خط أنبوب غاز ساحل بحر قزوين، في إشارة إلى إمكانية تحويل مسار هذا الحقل ناحية الصين، حيث تجري على قدم وساق عمليات تنفيذ خط لنقل الغاز التركماني إلى الصين بعد أن اتفق الطرفان التركماني والصيني على زيادة حجم الصادرات التركمانية من ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى ٤٠ مليار متر مكعب.

جدير بالذكر أن مصادر رسمية تركمانية أعلنت في عام ٢٠٠٦، عن اكتشاف ١٤٩ حقل غاز جديدا مما يزيد من احتياطياتها من الغاز إلى ٥ تريليونات متر مكعب، وهي نسبة ضخمة جدا تضاعف من أهمية نقل الغاز التركماني إلى روسيا عبر خط أنبوب الغاز المقترح.

الوزراء ووزير الخارجية، وآناجادي محمد جلدي أوف وزير الدفاع (طبيب مثل بردي محمد أوف)، وبايرام غلاف أوف مدير الخدمات الحدودية، ضمن الأشخاص الذين لم يتخل عنهم محمد أوف لعدة أسباب.. فوزير الدفاع رجل مسن ليس له طموح سياسي أو هدف الوصول للسلطة، ومحمد جلدي أوف هو من اقترح على بردي محمد أوف السيطرة على السلطة أثناء الاجتماع الوزاري الذي أعقب وفاة نيازوف مباشرة، ومن خلال دعمه فتح الطريق أمام تولى محمد أوف السلطة، وقد ساهم في إحباط مساعي الجنرال مراد رجب أوف (قائد نيازوف المحافظ) من أجل الوصول للسلطة.

من ناحية أخرى، شهدت تركمانستان مساعي عدة من أجل الإطاحة بالاستقرار والأمن، وقد وقعت صدامات مسلحة من ١٣-١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، بين القوات الحكومية ومجموعة مسلحة في مدينة عشق آباد، وصفتها مصادر حكومية رسمية بأنها مصادمات من أجل القضاء على مجموعة من المافيا من جانب القوات الحكومية، وقد أدت إلى مقتل عدد كبير من أفراد الشرطة، وحتى الآن لم تعلن الأسباب الحقيقية وراء هذه الصدامات، وفي حين ذكرت بعض وكالات الأنباء أن تلك الاشتباكات اندلعت بين قوات حكومية وجماعات إسلامية، ذكرت وسائل إعلامية أخرى أن تلك الاشتباكات اندلعت للتصدي لمجموعة سياسية معارضة للحكومة التركمانية الراهنة، مدعية أن تلك المجموعة حاولت الإطاحة بحكومة بردي محمد أوف.

أما المصادر الخيرية التابعة لمعارضى الحكومة التركمانية ممن يعيشون في المنفى، فقد ادعت أن تلك المصادمات الأخيرة في عشق آباد، كانت بسبب المعارضة الشعبية لسياسات الحكومة الراهنة التي مكنت أنصار ومقربى محمد أوف من الهيمنة على الشؤون الاقتصادية والمالية بالدولة، وهذا حقيقة ضمن أسباب الاعتراض الشعبي ضد محمد أوف، لكن

أوزبكستان في دوامة لعبة القوى

ابرار (الأبرار) ٢٠٠٨/١٢/١٠

طشقند أيضا تؤيد مثل هذا القرار. وقد اعتبر كريم أوف أن السبب الرئيسي وراء انسحاب دولته من هذه المنظمة هو "عدم تحقيق التوقعات الأوزبكية من المشاركة في هذه المنظمة"، لكن محلي وخبراء الشؤون الإقليمية يرون أن قرار حكومة طشقند بالانسحاب من هذا المجمع، بمثابة استجابة لإلغاء جزء من عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على

أعلنت الحكومة الأوزبكية انسحابها من منظمة التعاون الاقتصادي (أوراسيا)، وطبقا لهذا القرار، أرسلت حكومة أوزبكستان طلبا رسميا بالانسحاب من منظمة التعاون الاقتصادي أوراسيا، لأمين عام هذه المنظمة، وفي أعقاب هذا القرار أكد الرئيس الأوزبكي إسلام كريم أوف هدف دولته من الانسحاب من هذه المنظمة بما يعنى أن حكومة

أوزبكستان منذ بداية أكتوبر الماضي.

جدير بالذكر أنه في أعقاب زيارة "فلاديمير ناراف" وزير الخارجية الأوزبكي للولايات المتحدة الأمريكية ومباحثاته مع مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، استجابت حكومة واشنطن لمطالب أوزبكستان، وكان ضمن نتائج تلك المباحثات إلغاء الحظر المفروض على دخول السيدة "جلناره كريم أوف" ابنة إسلام كريم أوف رئيس جمهورية أوزبكستان إلى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فبسبب خلاف عائلي مع شخص أفغاني الأصل يدعى "مسعودي"، لديه الجنسية الأمريكية كانت جلناره زوجة له، وبعد طلاقها ألزمتها المحكمة الفيدرالية الأمريكية، برد إبنها إلى أبيهم، امتنعت جلناره عن تنفيذ حكم المحكمة وتم تعقبها منذ العام ٢٠٠٠، ولم يكن لديها الحق في دخول الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي، لكن في إطار التعاون الاستراتيجي الأمريكي الأوزبكي في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، وتمركز القوات الأمريكية في القاعدة الجوية خان آباد، تزايدت لقاءات إسلام كريم أوف ونظيره الأمريكي جورج بوش، ووزير الخارجية الأمريكي حينها كولن باول وقائد القوات المركزية الأمريكية "تومي فرانك"، وقائد القوات الأمريكية وقوات الناتو المتمركزة في أفغانستان والعراق، وخلال تلك اللقاءات تم طرح قرار حظر دخول السيدة جلناره إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تلك الأثناء وبالرغم من التعاون القوي بين أوزبكستان والولايات المتحدة رفض مسئولو حكومة بوش مطلب إسلام كريم أوف بحجة استقلالية نظام القضاء الأمريكي.

لكن في بداية المرحلة الثانية من التقارب الأوزبكي مع الولايات المتحدة والناتو، وتحديدًا في أعقاب الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة "انديجان" في شهر مايو ٢٠٠٥، وخروج العسكريين الأمريكيين من قاعدة "خان آباد"، يمكن تصنيف زيارة "فلاديمير ناراف" وزير خارجية أوزبكستان الأخيرة إلى الولايات المتحدة بالتاريخية، حيث تم إلغاء حكم الحظر المفروض على دخول السيدة "جلناره" للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، في حين ألغيت العقوبات الاقتصادية الأوروبية ضد أوزبكستان بناء على طلب أمريكي، وردا على تلك الإجراءات الأمريكية الأوروبية، تقدمت حكومة أوزبكستان بطلب رسمي للانسحاب من مجمع التعاون الاقتصادي أوراسيا، مما يعكس مظاهر رغبة غربية في التعاون مع حكومة طشقند، في حين اعتبر محللو الشؤون الإقليمية أن قرار طشقند ربما يتبعه قرار بالانسحاب مرة أخرى من منظمة الأمن الجماعي، تلك المنظمة التي كانت طشقند أحد مؤسسيها الرئيسيين في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، حيث عقد أول اجتماع لمسئولي الأمن

والدفاع بدول اتحاد الحكومات المستقلة مشتركة المصالح بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العاصمة الأوزبكية طشقند بناء على طلب إسلام كريم أوف، وكان على رأس المهام التي قامت بها المنظمة، التدخل في الأزمة السياسية الطاجيكية التي أدت إلى حرب داخلية استمرت خمس سنوات، كما ساهمت في تهية الأجواء لانفصال منطقة قره باغ عن أذربيجان بعد تزايد التوتر بين أذربيجان وأرمينيا.

لكن الحكومة الأوزبكية انسحبت من هذه المنظمة في عام ١٩٩٨، بحجة أن دولة طاجيكستان فقدت السيطرة على أوضاعها الداخلية وأصبحت تحت الوصاية الروسية، ومن ثم قامت طشقند بتلغيم مناطقها الحدودية مع الجارتين الطاجيكية والقرغيزية، وانتهج أسلوب تأشيرات الدخول مع مواطني دول الجوار، مما ألحق أضرارا بالغة بتلك الدول، التي كانت قد قررت في وقت سابق إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني الدول الأعضاء في مجمع التعاون الاقتصادي.

ويرى المحللون أن إسلام كريم أوف اعتمد على سياسة مزدوجة منذ استقلال دولته عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ففي حين استغل تنافس القوى الإقليمية من أجل تحقيق مزيد من المصالح في آسيا الوسطى، حيث أدانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مرارا أداء قوات الأمن الأوزبكية في التصدي لتحركات المعارضين لحكومة طشقند بعد أحداث انديجان عام ٢٠٠٥، وأبدت حكومة طشقند حينها رغبة في التعاون مع روسيا والصين بعد ظهور شواهد على ضلوع منظمات استخباراتية غربية على رأسها الـ CIA في تلك الأحداث.

ويهدف تقوية علاقاتها مع روسيا، وقعت الحكومة الأوزبكية اتفاقية تعاون استراتيجي مع موسكو وانضمت مرة أخرى في عام ٢٠٠٧م، إلى عضوية منظمة التعاون الجماعي، لكن في نهاية عام ٢٠٠٧م، وبعد انتخاب إسلام كريم أوف مجددا في منصب رئيس الجمهورية الأوزبكية، أعلن كريم أوف في أول خطاب رسمي له بعد الانتخابات عن عدم وجود أي مانع يحول دون توطيد العلاقات الأوزبكية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، اعتبر المسئولون السياسيون بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تلك التصريحات بمثابة إشارة على وجود رغبة أوزبكية لتحسين علاقاتها مع الغرب، ورحبوا بهذه الخطوة التي أعقبها المزيد من زيارات المسئولين الأمريكيين والأوروبيين لطشقند من أجل التباحث مع مسئول الحكومة الأوزبكية.

في تلك الأثناء أشار العديد من المسئولين الأمريكيين والأوروبيين إلى تحسن العلاقات الأوزبكية الأوروبية، كما ساهم في زيادة هذا التقارب مشاركة إسلام كريم أوف في قمة

دول الناتو بخارست، في رومانيا ولقائه مع جورج بوش، حيث تم طرح فكرة الاستفادة من الطرق الأوزبكية لإيصال المعدات والمواد التموينية اللازمة لقوات الناتو في أفغانستان. من هذا المنطلق يبدو أن أوزبكستان التي ادعت لسنوات زعامتها لمنطقة آسيا الوسطى تخطو في اتجاه تقويض التعاون الإقليمي بآسيا الوسطى بخروجها من مجمع التعاون الاقتصادي أوراسيا، ويرى معظم المحللون أنه من المتوقع

انسحاب أوزبكستان من منظمة الأمن الجماعي استمرارا وتدعيا لنهج التعاون مع الولايات المتحدة والناتو، لذلك بات من الواضح أن ما يطرح من برامج داخل منظمة الأمن بشأن إنشاء قوات خاصة لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة في آسيا الوسطى، والتي تتعارض مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية، ستواجه بحسم من خلال تشجيع طشقند على الانسحاب من منظمة الأمن الجماعي.

الادعاءات الكاذبة للجمهورية الأذربيجانية

تابناك (المنير) ٢٨/١٢/٢٠٠٨

وسعوا بالخداع الى اطلاق اسم أذربيجان على ولايتي (ايروان وشروان).

والإحداث التالية تشير إلى أن زعماء العداء للإيرانيين في باكو سعوا بعد تغيير الاسم الى الانفصال عن إيران، وبعد عام ١٩٤٥ بعد احتلال وانفصال أذربيجان عن إيران، أصبح القول السائد أن الأرض الإيرانية قابلة للتقسيم. ضياع الفرصة الثانية:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ فقدت إيران فرصة تاريخية لإعادة أراضيها التي انفصلت عنها، كما استغلت تركيا وإسرائيل الفرصة، وتدرجيا مارس اللوبي الصهيوني الأمريكي دوره في هذه الجمهورية، وتوسعت الضغوط والتهديدات المختلفة ضد استقرار أذربيجان إيران، وكانت أبرز تحركات العداء في باكو تتلخص فيما يلي:

١- فصل وتأيد كل الحركات الانفصالية القومية الأذرية، مع دعم اعلامي من باكو، إذاعة وتلفزيون.

٢- تحركات عدائية على حدود الدولتين من خلال نصب اجهزة تجسس وإدارات.

٣- الاعتداء على حدود ايران المائية والحوزات النفطية الإيرانية في بحر الخزر خاصة منطقة (البرز) وتغيير اسمها الى (آلو).

٤- اتخاذ موقف عدائي دائم بالنسبة للحقوق التاريخية الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بحصول ايران على ٥٠٪ من بحر الخزر.

٥- مصادرة الأوجه التاريخية والثقافية الإيرانية، مثل (بابك خرم دين، وشهريار، ونظامي الكنجوي، وخاقاني شرواني، والمولوي،) على اعتبار انهم من مشاهير دولتهم.

٦- الاستفادة من ضغوط قرارات الأمم المتحدة،

الحديث المثير المعادي للإيرانيين الأخير للسيد (الهام على اوف) رئيس جمهورية أذربيجان في تلفزيون (جونى اذرى. TV) كان تكرارا للأجراءات العدائية لهذه الدولة تجاه ايران، حتى إنهم يطلقون علينا الاعداء. وهذا جرس خطر حقيقي، يجب أن يصبح موضع اهتمام ورد فعل من قبل المسؤولين الإيرانيين.

وخلال كلمته طالب (على اوف) بضرورة تقسيم إيران، وأن المستقبل القريب يحمل البشارة بوقوع أحداث عظيمة في المنطقة لصالح الدول المتحدثة بالتركية كما حدث في العهود السابقة.

في العهود السابقة حدث انفصال (اران) و(شروان) شرق إيران، وفي التاريخ القديم كانتا تعرف بنفس الاسم، أو (البانيا القوقاز) باعتبارهما جزءا من إيران، في حين أن أذربيجان واقعة في نفس حدود اقليم اردبيل، وجاءت أقاليم أذربيجان الشرقية والغربية بنفس المسميات في كتب التاريخ الإيراني القديم، ومنذ انفصال (اران وشروان) عن ايران من خلال الروس في اتفاقية جلستان (١٨١٣ م) والتي عرفت باسم (persidesky). حتى أثناء التغييرات في تحول النظام في الاتحاد السوفيتي من السلطنة القيصرية الى الحكم الشيوعي منذ أكثر من مائة سنة عرفت ايضا بنفس الاسم.

جدير بالذكر ان في اتفاقية (تركمان) سنة ١٩٢٨، أصبحت منطقة (ايروان) هي دولة أرمنستان، ومنطقة (نخجوان) الواقعة بين ايران وأرمنستان، انفصلت أيضا عن إيران، وانضمت لروسيا القيصرية.

ومع تشكيل حزب (اتحاد الأتراك) تحت مسمى (لجنة المساواة) في باكو، أخذت الأنشطة المعادية لتركيا شكلا جديدا لحكومة باكو بعد دعم الدولة العثمانية لها. ومع هذا الوضع سعى زعماء هذا الحزب الى ايجاد منطقة خاصة بهم

وجميع البرلمانات الأوربية، للاعتراف بالأمة الأذرية على أنها أمة منفصلة، بهدف تهيئة المجال المناسب لتنفيذ المشاريع الصهيونية وتقسيم شمال غرب إيران، وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير.

النقطة الهامة هنا أن جمهورية أذربيجان التي يبلغ عدد سكانها أقل من ٨ ملايين نسمة، (أقل بمراحل من عدد الأذريين في إيران)، كما أن لديها عدد غير محدود من غير الأذريين (فرس وأكراد وأرامنة)، وبدلاً من ادعاءاتهم الواهية بحل مشاكلهم الداخلية لغير الأذريين، أن يفكروا في حل لمنطقة (قره باغ).

كانت إيران دائماً بمثابة ولي النعمة والام لأذربيجان، وحتى وهي تعمل بإيجابية لدعم حكومة باكو، ليس فقط برد الفعل الإيجابي ولكن بالعمل لدعم نفوذ حكومة أذربيجان. ومن بين ذلك :

- ١- كانت إيران الملجأ للأذريين أثناء حرب (قره باغ).
- ٢- ارسال الطاقة مجاناً وتأمين الكهرباء والغاز إلى جمهورية (نخجوان) التي ليس لها حدود مشتركة مع جمهورية أذربيجان، فقط إيران هي الطريق الوحيد لها.
- ٣- الاستفادة من طرق إيران لنقل البضائع والسلع الغذائية إلى من باكو إلى نخجوان.

ونهاية القول، انه لابد من اجراء عاجل من اجل الحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية، واستعادة الأوجه والشخصيات التاريخية التي صادرتها أذربيجان، وبلا شك فإن الإدارة الحاسمة والتحرك الدبلوماسي السريع والشعور الأيراني يستطيع ان يحافظ على استقرار الارض الأيرانية من دسائس الأعداء، وأن يهيئ المجال لاستعادة إيران الكبرى. لا يجب أن ننسى أن خرائط الشرق الأوسط الكبير لمستقبل المنطقة، تقسم إيران، وتفصل كردستان وأذربيجان وخوزستان وبلوشستان، كدول مستقلة بالمنطقة.

وبناء عليه، فإن كل التحركات الامريكية والصهيونية تتم في نفس الإطار، وبمنظرة عميقة للأمور والإحداث في الدول المجاورة ومنها كشمير والصراعات في شرق تركيا والعراق وأفغانستان وباكستان والتحركات الواسعة لدولة الامارات العربية وسعيها لطمس هوية الخليج الفارسي والجزر الأيرانية الثلاث، وأيضا المؤامرة لعدم الاعتراف باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ مع العراق، وتجاهل حقوق إيران في بحر الخزر، كلها تؤكد على بدء تنفيذ هذا المشروع. ولذا يجب ان نخطر بحساب ونتعامل بحرص للحفاظ على الأراضي الإيرانية وميراث الأجداد.

عملية الديمقراطية في آسيا الوسطى

على باشور دلتخواه ■ اعتماد (الثقة) ٢٠٠٨/١٢/١٥

ولم تهتم بالنهج السياسي لحكوماتها. أما الحركات الدينية الطاجيكية والأزبكية التي ظلت قابعة في النهج القبلي، فقد تعرضت للقمع ولم تكتف الحكومات بالتصدي لها من خلال القوات الحكومية المستبدة، وإنما قررت تلك الحكومات إشراك قوى أخرى إقليمية ودولية بعلّة الكشف عن مصادر الطاقة الوفيرة. وللتطرق إلى ارتباط مسيرة الديمقراطية بسياسات النخب في تلك الدول، ينبغي الأخذ في الاعتبار الأوضاع الداخلية والدولية على النحو التالي :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال تلك الجمهوريات، نشأت عدة مشكلات نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، واستوجبت كل مشكلة إجراء طرح وتنفيذ عدة سياسات في إطار تحديث الهياكل الاقتصادية والسياسية مع الأخذ في

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتحديد بعد نشأة دول آسيا الوسطى وظهورها على الساحة الدولية، بدأت تلك الدول مساعيها من أجل البقاء، ثم من أجل الوصول إلى مكانة أنسب في الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية. بعد فترة وجيزة من التخطيط، نجحت معظم النخب المتبقية من حقبة الشيوعية في إعادة تعريف وصياغة وجودها، ومن ثم هيمنت على السلطة، ووضعت تلك الدول تعريفاً جديداً لهويتها بناء على الجذور القومية القبلية.

لذلك يمكن القول إنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي لم تنفذ فقط الليبرالية الديمقراطية الغربية، إلى المنطقة وإنما استمر أيضاً النظام السياسي المتبقى من الحقبة السوفيتية، ولأن شعوب دول تلك المنطقة تمتعت ببعض الحريات الاجتماعية وبسبب النظام القبلي، فقد انخرطت في دوامة الحياة المعتادة،

الاعتبار الأوضاع الدولية الجديدة.

لكن خيار التحديث السياسى كان سلبيا من البداية، لأن الدفعة الأولى من رؤساء جمهوريات دول آسيا الوسطى كانوا في الواقع أشخاصا عملوا في منصب الأمين العام للحزب الشيوعى خلال الحقبة السوفيتية داخل تلك الجمهوريات، هذا الاختلاف لم يكن مؤشرا في ساحة وضع السياسات وحدها وإنما جعل روسيا الطرف الممثل للأخ الأكبر الذى يجب على كل من تلك الجمهوريات أن تمهد له سبل التدخل المباشر، ونظرا إلى الموروث الذى خلفه ستالين لتلك الجمهوريات نتيجة سياسة الخلط العرقى وربط اقتصاديات تلك الدول مع بعضها بعضا، كانت المواجهة صعبة للغاية، لاسيما الدخول في الساحة الدولية.

من هذا المنطلق لم يتفاهم الشعور بالحاجة إلى الديمقراطية من جانب نخب تلك الدول، ولو بصورة رمزية عقب استقلال تلك الجمهوريات، ومن ثم استمرت تلك الدول في انتهاج نظام سياسى عقيم، مقيد باقتصاديات مدمرة لمدة عام كامل، لكن الساحة الداخلية بتلك الدول كانت تمضى في اتجاه آخر معاكس، ويمكن القول إن الصراعات الداخلية في طاجيكستان والتي ورطت الشقيقة الكبرى روسيا والصراعات الممتدة داخل أوزبكستان أسفرت عن نتيجتين رئيسيتين هما:

١- أوضحنا للروس أنهم لا يستطيعون الإبقاء على ظاهرة عدم الاختلاف في تلك المنطقة.

٢- أجبرت النخب السياسية الداخلية على اتخاذ مواقف أكثر حزما في مواجهة قوى لا يستهان بها متمثلة في الحركات الإسلامية.

في ظل تلك الأوضاع قررت الأنظمة السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى جلب الشركات الغربية للاستثمار في المنطقة تدريجيا وتنمية الإنتاج في اتجاهين متعارضين:

١- دفع مسيرة خصخصة الاقتصاد والسوق الحر من قبل.

٢- الحفاظ على النظام السياسى كما كان عليه من قبل كلا الاتجاهين من جانب تلك الأنظمة تعرضا لصمت الشقيقة الكبرى، ودعم الغرب، وفي هذا الصدد لم يسمح لمظاهر المعارضة سواء في الصحافة الحرة أو داخل الأحزاب

الحقيقية، كما سمحت حكومات تلك المنطقة بحريات اجتماعية من الطراز التركى لكن بقدر أقل، وأنشأت مؤسسات صورية وأجرت انتخابات كشكل من أشكال الديمقراطية.

لكن الخصخصة تعرضت لمشكلة كبرى بسبب تلك المجموعة من رؤساء الأحزاب في الحقبة السوفيتية، ممن كانوا مديرين لكبرى المشروعات الاقتصادية الحكومية، وبالتدريج أوجدوا طبقة جديدة من النخب السياسية - الاقتصادية، ولا زالت أيديهم مهيمنة على الأنظمة الاقتصادية في تلك الدول، وحاليا يواصلون التنافس في ظل مسيرة الخصخصة.

التنافس الاقتصادى بوصفه أحد مظاهر الخصخصة، تزايد بين الشركات الأجنبية وحدها، وفي ظل تلك الأوضاع - وبدون وجود ضغط أو دعم خارجى - توافرت إمكانية ظهور الفكر الديمقراطى، ومن ثم فإن ظهور مؤسسات لدعم وتأصيل هذا الفكر، لم يكن بالشئ المستبعد.

لكن الشقيقة الكبرى روسيا لم تشعر بالحاجة إلى الانخراط في التحولات الداخلية بتلك الدول، على عكس رغبة الأقليات الروسية في تلك الجمهوريات.

في تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم استراتيجية الحفاظ على الوضع القائم لسببين رئيسيين:

١- تحقيق مصالح اقتصادية من وراء استقرار وأمن تلك المنطقة التى يتولى حكمها السيطرة على مقاليد الأمور.

٢- الحد من إمكانية وصول القوى المعارضة المتمثلة في الحركات الإسلامية إلى السلطة، وربما تكون الديمقراطية أحد أسباب وصولها للسلطة.

هذا الواقع متشابه كثيرا مع النهج الأمريكى المتبع تجاه دول مثل مصر، وأذربيجان، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية آسيا الوسطى، وقد تبنى الجمهوريون هذا الفكر فدعموا أنظمة سياسية في تلك الدول تخوفا من أن تساهم الديمقراطية الحقيقية في وصول أى من الجماعات الإسلامية إلى سدة الحكم.

من هذا المنطلق ظهرت تناقضات واضحة في السياسات الأمريكية والغربية تجاه دول المنطقة.

وقت المفاوضات مع أمريكا مضى

حوار مع إبراهيم يزدي ■ ميزان نيوز (ميزان للأخبار) ١٠/١٢/٢٠٠٨

أنا قد سمعنا كلام الرجلين دون ظهور أى غضب عليهما ما يكشف عن توافق صريح وضمنى من جانب المسئولين الأعلى وشخص المرشد نفسه.

* هل معنى كلامكم هذا أن الأخوين "لاريجاني" يتمتعان بمصداقية أكبر في تمثيل أو في الحديث باسم السلطات العليا في إيران أكثر من السيد أحمدى نجاد؟

* إبراهيم يزدي: حسناً، من المهم الإشارة إلى أن السيد "لاريجاني" كان يشغل منصب الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى في إيران، والآن هو رئيس مجلس الشورى، وهو يتمتع أيضاً بعلاقات قرابة وعلاقات طويلة مع شخص المرشد ولا يزال الوضع هكذا حتى الآن.

من هنا فإنه عندما يتحدث فإنه يعكس رؤية القيادة والزعامة أكثر من السيد أحمدى نجاد وذلك وفق ما أعتقد.

* فى رأيكم ما الذى تريده إيران من الولايات المتحدة الآن؟ وفى المقابل ما الذى تريده الولايات المتحدة من إيران؟

* إبراهيم يزدي: فى اعتقادى أن كلا الطرفين غير صريح، وغير شفاف، وغير واضح بشأن ما يريده من الآخر. هم يتكلمون بأحاديث معظمها له شكل دعائى (إعلامى). وفى اعتقادى أنها قد قبلا بجوهر المسألة وهو التفاوض المباشر بينهما، إنها يتحدثان الآن عن فرص للمباحثات الرسمية والعلنية بينهما دون شرط أو قيد. الذى لم يتبلور بعد هو سقف التوقعات الخاص بكل منهما، فإيران يجب أن تضع حداً أقصى لتوقعاتها وكذلك الولايات المتحدة. يجب أن يعرف كل من الطرفين ما الذى يريده من الآخر، وما هو الحد الأدنى له الذى لا يمكن تجاوزه، وذلك حتى يصبح بمقدور الأشخاص المتفاوضين أن يجدوا أو يضعوا السبل الملائمة لذلك.

رغم حالة التوتر التى تتسم بها العلاقات الإيرانية - الأمريكية، والتى قد تصل فى بعض الأحيان إلى التهديد بشن الحرب، إلا أن انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وتصريحاته التى أعلنها بشأن تبنى النهج الدبلوماسى فى التعامل مع إيران، كل هذا أعاد موضوع العلاقات الإيرانية - الأمريكية إلى ساحة النقاش، خاصة فى ظل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية والصراع الداخلى الدائر بشأنها. فى هذا الإطار تنبع أهمية هذا الحوار مع إبراهيم يزدي زعيم حركة حرية إيران، وفيما يلي نص الحوار:

* "الدكتور يزدي: فى ٢ ديسمبر ٢٠٠٨ صرح كل من جواد لاريجاني وعلى لاريجاني بأن وقت المفاوضات مع الولايات المتحدة قد حان. السؤال هو: هل إيران مستعدة فعلاً للتفاوض مع الولايات المتحدة؟

* إبراهيم يزدي: "فى اعتقادى أن وقت المفاوضات مع الولايات المتحدة قد مضى. فقد ضاعت فرص كثيرة فى السابق كانت مؤثرة فى تمكين الإيرانيين فى التفاوض مع الولايات المتحدة. من وجهة نظرى، فإن أى ضرر يمكن معه إدراك مصلحة ما من خلاله، ولو أن الحكومة الإيرانية فى ظل هذه الظروف قررت أن تبدأ المفاوضات مع الولايات المتحدة فإن هذا الأمر سيكون إيجابياً.

السؤال هنا: هل كلام السيدين "جواد" و"على لاريجاني" هو نفسه نفس كلام صناع القرار الأعلى فى السياسة الإيرانية أم لا؟ فى اعتقادى أنه إذا لم يضاء الضوء الأخضر من القيادات العليا ما كان ممكناً لهما أن يصرحا مطلقاً بمثل هذا الكلام، وذلك لأننا شهدنا فى الماضى بعضاً من الأحاديث المشابهة ولكنها أحدثت غضباً شديداً، ما حدث فى هذه المرة

الأمريكيون يختلفون إلى حد ما في هذا الصدد عن الإيرانيين. هم لديهم أربعة مطالب رئيسية:

١ - الأنشطة الإيرانية من أجل إنتاج أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة الأسلحة النووية.

٢ - قضية حقوق الإنسان.

٣ - معارضة إيران لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٤ - دعم إيران أو حمايتها للإرهابيين.

لكن بالنسبة للإيرانيين فإن الصورة لم تتضح حتى الآن. هم لا يعرفون ماذا يريدون من الولايات المتحدة حتى يحسنون علاقتهم بها. قيل ذات مرة إن الحوار مع الولايات المتحدة ليس له فائدة لأن الأمريكيين يسعون من أجل تحقيق مصالحهم. حسناً هذا الكلام مثير للعجب لأن كل دولة من الطبيعي أن تسعى من أجل تحقيق مصالحها، نحن لا نستطيع أن نقول لماذا يتحرك الأمريكيون من أجل تحقيق مصالحهم. لكن علينا أن نرى ما إذا كان الإيرانيون يتحركون من أجل تحقيق مصالحهم أم لا، وكيف يريدون حماية وتحقيق مصالحهم في علاقاتهم الدولية؟! من هنا فإنني لست مطمئناً إلى أن الحكومة الإيرانية تعرف بدقة ما الذي تريده من الولايات المتحدة، وما إذا كان لديها مطالب محددة من أجل تحسين العلاقات معها أم لا.

* ألا يعد ضمان أمن إيران أحد المطالب أو التوقعات الخاصة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية من الولايات المتحدة؟ ألا يعتبر كف الأذى والجهود الرامية إلى الإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحد المطالب؟

* إبراهيم يزدي: في اعتقادي أن الإجابة هي نعم، لأن الصحيح أن حكومة بوش قد تحدثت في بعض الأوقات عن ضرورة تغيير النظام في إيران. لكنهم في مواقف أخرى أيضاً قالوا: إننا لا نريد ذلك، نحن نريد أن نغير سلوك الحكومة في إيران ولا نريد تغيير النظام.

من وجهة نظري، لا معنى لأن تقول حكومة مثل إيران إننا نريد من الولايات المتحدة أن تضمن لنا أمننا فمثل هذا الشيء لا يعد منطقياً ولا يعد عقلانياً حتى يطرح في المفاوضات بين الطرفين، فهذا الكلام غير منطقي بالمرّة، في اعتقادي أن الحكومة الإيرانية يجب عليها أن توضح ما الذي تريده بالضبط إن كانت قد قالت مثل هذا الكلام وما الذي تقصده من وراء ذلك؟

* فيما يبدو فإن الجمهورية الإسلامية في إيران تريد من الولايات المتحدة والغرب بشكل عام الاعتراف بها رسمياً، وتحديد أنها تريد منهم الاعتراف الرسمي بدورها في المنطقة بوصفها قوة إقليمية مؤثرة. ما هي وجهة نظركم في ذلك؟

* إبراهيم يزدي: عندما نتكلم ونقول الاعتراف الرسمي فإن ذلك يعني الاعتراف الدبلوماسي وهنا يجب

القول بأن الحكومة الأمريكية قد اعترفت رسمياً بالحكومة الجديدة والحكومة الثورية في إيران عقب الثورة مباشرة، وأنها قد أرسلت سفيرا لها إلى إيران وأقامت معها علاقات دبلوماسية. لكن فيما يخص اعتراف الحكومة الأمريكية رسمياً بمكانة إيران في المنطقة فإن هذا الأمر يعد صحيحاً أيضاً لأن أي مشروع في المنطقة يريد تأييداً أمريكياً مع إدراك الجميع بأن نجاح هذا الأمر دون تعاون إيران في المنطقة هو أمر غير قابل للتنفيذ، من هنا فالصحيح أنه إذا ما كان الأمريكيون يريدون تنفيذ برنامجهم بشأن الشرق الأوسط الكبير فالواجب أن هذا البرنامج يجب أن يضع في أولوياته أن التعاون مع إيران هو مفتاح هذا الأمر، وأن هذا الأمر لا يمكن تطبيقه عملياً في حالة حدوث عكس ذلك. فإيران بلد لديه موقع استراتيجي غاية في الخصوصية وأنه استناداً لهذا الأمر لا يوجد أي جرم إذا ما وضع حساب إيران في أي نوع من المعادلات. لو أن هذا هو ما تريده حكومة إيران فإن هذا الأمر صحيح، لكن لا يجب العمل والتحرك بشكل مزدوج كأن نقول إنه يجب على الأمريكيين أن يعلنوا رسمياً بأنهم يقبلون بهذا وأنه يجب عليهم أن يعملوا على إدراك الدور الإيراني بشكل ملائم ومناسب يقوم على اعتماد الدبلوماسية ولا يقوم على الأساليب القهرية أو غير السلمية.

* ولكن يبدو أن إيران تسعى وراء نوع من الزعامة السياسية وحتى العسكرية والاقتصادية في المنطقة، خاصة مع سعيها المستمر فيما يخص برنامجها النووي، ألا تظنون أن هذا الأمر يثير قلق ومخاوف الدول العربية أم لا؟

* إبراهيم يزدي: باعتقادي أن السؤال هو: هل إيران تريد أو لديها مثل هذا البرنامج أو الهدف أم لا، من وجهة نظري الأمر غير واضح لكن مثل هذا الهدف لا يمكن أن يكون أمراً واقعاً، فإيران هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي أغلب سكانها شيعة، والعرب هم في معظمهم سنة ولهذا فإنهم غير راضين الآن عما يجري ويحدث في داخل العراق، لأنه إذا ما تمكن الشيعة من الوصول بالفعل إلى الحكم في العراق عن طريق الأساليب الديمقراطية فإن هذا يعني أننا أصبحنا أمام حكومة شيعة جديدة في المنطقة. ومن هنا فإن الطرح أو التصور الخاص بأن إيران يمكن أن تمارس دوراً زعامياً في المنطقة فهو أمر بعيد تماماً عن الذهن. نستطيع أن نتكلم عن دور مؤثر، لكن أن يصبح هذا الدور المؤثر له الزعامة فلا. إنني لا أعتقد أن إيران تريد هذا الأمر.

* الآن ومع تولى باراك أوباما رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة فقد صارت السياسة الخارجية الأمريكية في أيدي أولئك الذين كانوا ينتقدون إدارة بوش بشأن البطء الذي أصاب تحركات إدارة بوش في أفغانستان، وتجاه التعطيل الذي بدأت تشهده عملية مكافحة الإرهاب، وتجاه انحراف

الولايات المتحدة عن أهداف قد أعلنتها مثل الشرق الأوسط الكبير، ونشر الديمقراطية في المنطقة، وحقوق الإنسان، وتغيير النظم السياسية الاستبدادية في الشرق الأوسط. فهذه الانتقادات تأتي من أشخاص باتوانافذين وممسكين بمفاصل ومرتكزات الدبلوماسية والسياسة الخارجية مثل هيلاري كلينتون، وجيمس جونز، وروبرت جيتنس. يبدو للنظر أن هؤلاء الأشخاص الذين باتوا يتولون السلطة والذين يتميزون بصفة رئيسية وهي الإصرار على إنجاز وتحقيق الأهداف قد تناولتهم صحيفة جمهوري إسلامي في طهران تحت عنوان "الأشخاص المتفائلون تجاه إيران". السؤال هنا.. في رأيكم كيف يبدو مستقبل إيران في ظل وجود وتولى مثل هؤلاء الأشخاص مهام المسؤولية في الولايات المتحدة؟

* * إبراهيم يزدي.. إن سؤالكم يشتمل على بضعة عناصر هي: هل الفريق الجديد المساعد للسيد أوباما سوف يستمر في نفس السياسة التي كانت عليها الإدارة الأمريكية في عصر بوش؟ إن مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس مشروعاً ابتكارياً خاصاً بحكومة بوش فقط. فهذا المشروع يحمل الصفة الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، لكن الأمريكيين يرون أن هناك ثلاث عقبات أساسية تقف في طريق تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير هي:

العقبة الأولى: السلام بين العرب وإسرائيل. فطالما أن هذا السلام لم يتحقق، وطالما أن الدولة الفلسطينية لم تشكل، والتي سوف يعقبها اعتراف رسمي عربي بإسرائيل، ومن ثم إغلاق هذا الملف، فإنه لا ينتظر حدوث أي تغيير في الشرق الأوسط.

العقبة الثانية: كانت حكومة صدام حسين، وهي العقبة التي تم تجاوزها عبر الإطاحة به، والمؤكد أن الهدوء والاستقرار سوف يعود إلى العراق إن أجلاً أو عاجلاً. لكن الشيء المتوقع والذي سوف يتحقق بكل تأكيد أيضاً أن أية حكومة قادمة في الولايات المتحدة سوف تكون منخرطة ومستمرة في فلك السياسة التعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حتى بعد أن يترك الجيش الأمريكي العراق وينسحب منه.

العقبة الثالثة: عدم تعاون إيران مع هذا المشروع. مشكلة هذا الأمر أنه لا يمكن تحقيقه عبر اللجوء إلى القوة. فإذا ما تحققت أية إنجازات حقيقية بخصوص العقبتين الأولى والثانية فإن انفراجة ما سوف تتحقق على صعيد العقبة الثالثة.

هنا تكون القضية الأساسية متمحورة حول سؤال مفاده الآتي: هل السيد أوباما وحكومته الجديدة سيكونوا قادرين على تشجيع إسرائيل فعلاً من أجل تنفيذ القرار رقم (٢٤٢) أم لا؟ لأن العرب في هذه الحالة - أي جميع الحكومات العربية، ومن بينهم الحكومة الفلسطينية ذاتها، قد قبلوا بالمبدأ

الأساسي ألا وهو إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، ووفقاً للقرار رقم ٢٤٢ فإنهم يوافقون على إعطاء هذه الأراضي إلى الفلسطينيين بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومن ثم سيقومون بالاعتراف بإسرائيل عقب قيام هذه الدولة.

الشاهد هنا أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت وبشكل مستقل ومنفرد وخارج التوافق العربي أنه في حال قيام إسرائيل بتنفيذ ذلك فسوف تقوم بدفع عشرة مليارات دولار تكاليف إزالة المستعمرات اليهودية الموجودة في منطقة غرب نهر الأردن.

في اعتقادي أننا أمام ظروف ومتغيرات تاريخية من أجل إقامة السلام في الشرق الأوسط، وإنجاز ذلك بات مرهوناً بإرادة القائمين على أمر إسرائيل، وما إذا كانت لديهم إرادة السلام فعلاً أم لا؟ ففي داخل إسرائيل توجد الجماعات والقوى المتطرفة، كما تبدو الأمور والقضايا غاية في التعقيد. من هنا فإن السؤال هو: هل يستطيع السيد أوباما وحكومته تنفيذ القرار ٢٤٢ أم لا؟ بعبارة أخرى هل بمقدوره إغلاق هذه القضية أم لا؟ في اعتقادي أنه طالما لم يتم حسم القضية الفلسطينية بشكل تام ونهائي فإن الحكومة الأمريكية لن تكون قادرة على إعمال (المنافسة الأساسية) مع إيران.

لكن فيما يخص حديثكم عما إذا كان الإيرانيون متفائلون تجاه حكومة أوباما أم لا؟ فالإجابة هي نعم. فالأجندة الموجودة في إيران قد كشفت عن هذا التفاؤل بشكل مبكر، وهو ما شهدنا مثلاً له - على سبيل المثال - في رسالة التهنئة التي بعث بها السيد أحمدى نجاد إلى أوباما بمناسبة فوزه في الانتخابات. إذن الواجب هنا أن ننتظر لنرى ما إذا كان الفريق الجديد المعاون لأوباما سوف يمكنه من حل القضية أم لا؟ أي ما إذا كان سيصبح قادراً على - أو راغباً في - حل قضية السلام في الشرق الأوسط أم لا.

* في اعتقادكم هل يمكن أن يؤثر الانخفاض في قيمة النفط في السياسة الداخلية وكذلك في السياسة الخارجية الإيرانية؟

* * إبراهيم يزدي: في اعتقادي أن انخفاض قيمة النفط سوف يؤدي إلى نتائج وتداعيات حقيقية في (هيكل) وعلاقات) السلطة في داخل إيران. في فترة رئاسة السيد خاتمي.. عندما ارتفعت قيمة النفط قام خاتمي بإنشاء (صندوق للاحتياطيات النقدية) يضع فيه ما زاد عن الأسعار المتوقعة للنقط ساعياً إلى الاستفادة من هذا الصندوق في تقوية القطاع الخاص في إيران. عندما جاء السيد أحمدى نجاد كان أول شيء يفعله في شأن هذا الصندوق هو حل مجلس إدارته ثم قام بعد ذلك - من دون قرار صادر من جانب المجلس وخلافاً للقانون - بإتفاق المبالغ التي كانت موجودة فيه

والتي تقدرها المصادر المالية والاقتصادية الإيرانية بأنها نحو ٢٥ مليار دولار. لكن إيران لديها التزامات خارجية تقدر بـ (٥٠) مليار دولار. معنى ذلك أننا اقترضنا - أو نقترض - ٢٥ مليار دولار، خاصة عندما تنخفض أسعار النفط، ومع الوضع في الاعتبار أن حكومة السيد أحمدى نجاد قد ربطت إيران أكثر من ذي قبل بالعوائد النفطية، بل وأكثر من أى حكومة أخرى سبقتها، فالمؤكد أنه عندما تنخفض قيمة النفط فإن هذا الأمر من شأنه أن ينعكس بقوة ويلقى بظلاله على العلاقات الداخلية فيما بين القوى والمؤسسات والهيئات السياسية وغير السياسية، خاصة في ظل عدم تمتع إيران بمصدر مماثل للنفط لتوفير العملة الصعبة. هذا لا يجب أن يدعنا نستسلم أو نرضى ونقبل بالقول الذي يتردد ومفاده أنه لا يوجد شخص غير أحمدى نجاد قادر على هذه المعضلة.

فالشاهد الآن أننا نرى الخبراء الاقتصاديين من داخل التيار المحافظ نفسه، والقريبين من المرشد مباشرة، والمعروف بأنهم من العناصر المتشددة والمتطرفة قد أخذوا يعارضون بقوة وبشدة البرامج الاقتصادية وغير الاقتصادية لأحمدى نجاد.

اننى على قناعة كبيرة مفادها أن انخفاض قيمة النفط - حتى وإن توقفت عند هذا الحد الذى هى عليه الآن - سوف تلقى بظلالها الشديدة على العلاقات الداخلية فيما بين العناصر الحاكمة والقابضة على شئون الحكم في إيران.

- انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة:

لنتقل الآن إلى انتخابات رئاسة الجمهورية. هل في اعتقادكم أن السلطة العليا في إيران - أى آية الله خامنئى - قد اتخذ قراراً حاسماً بشأن الإبقاء على أحمدى نجاد في منصب رئاسة الجمهورية؟ نقول هذا استناداً لقناعة راسخة لدى الكثيرين مفادها أن (السلطة) في إيران تعنى (شخص آية الله خامنئى).

** إبراهيم يزدى: الواقع أن شواهد الأمور تفيد بأن مجموعة عناصر السلطة في إيران، خاصة ما يرتبط منها بالتيار اليميني المتطرف، الذى يمسك اليوم بعناصر كثيرة من السلطة، لم تصل بعد إلى توافق بشأن تجديد ترشيح السيد أحمدى نجاد لرئاسة الجمهورية.

المؤكد أنه من الطبيعي أيضاً أن الزعامة - أى المرشد - في إيران سوف تظل محافظة - في ظل هذه الاختلافات وربما الانقسامات القائمة فيما بين القوى اليمينية - على اتباع سلوك أو سياسة اللحظة الأخيرة. إنه لن يعلن رأيه إلا في اللحظة الأخيرة. والواضح أنه يرى ويلمس بنفسه التدايعات والنتائج الخاصة بالممارسات الاقتصادية لأحمدى نجاد، لكن لدى شك في أن السيد خامنئى يريد في النهاية أن يؤيد ترشيح السيد أحمدى نجاد.

* إذن السؤال هو: عن الشخص الذى يمكن أن يكون

بديلاً لنجاد؟

** إبراهيم يزدى: ليس واضحاً بعد، أى شخص يكون بمقدوره أن يصبح المرشح الذى يحظى بإجماع أو قبول عام. ثمة عدة أشخاص أو شخصيات مطروحة بقوة في داخل الجناح اليميني لكن ليس واضحاً بعد، من هم؟

لكن الواضح والمؤكد أنهم سوف يأتون جميعاً في الدقيقة (٩٠)، لكن أى واحد منهم سوف يبقى؟ ومن منهم سوف ينسحب لمصلحة المرشح النهائي؟ إن الأمر برمته سوف يظل مرتبطاً بالدقيقة (٩٠)، ففي هذه الدقيقة تحديداً سوف يظهر المرشد عن ميله ورغبته تجاه الشخصية التى يجب أو يريد أن تبقى. هنا تحديداً لابد من التأكيد على أن ضرراً نفسياً ما لن يلحق بأحد. لماذا؟ لأن التيار اليميني يرى نفسه - وقد تعهد أمام المرشد - بأنه مكلف بتنفيذ وإتباع أوامر الزعامة تحقيقاً للشعار الذى أعلنه هذا التيار والقائل بـ (الانصهار في الولاية). من هنا لن تكون لديهم مشكلة في أن يبقى هذا الشخص أو ذاك. فعلى الرغم من الاختلافات القائمة فيما بينهم إلا أنهم سوف يقبلون بها سوف يعلنه المرشد في الدقيقة (٩٠)، وسوف يعلنون ويؤيدون هذا الاختيار من جانبه سواء بشكل علنى أو بشكل غير علنى.

* فيما يبدو فإن جبهة الإصلاحات باتت متمحورة حول المطالبة بحكومة من ثلاثة أجنحة دينية هى السيد هاشمى رفسنجانى، والسيد مهدي كروبي، والسيد محمد خاتمى. في اعتقادكم أى من هذه الأجنحة الثلاثة قادر على - أو راغب في - الدخول في المنافسات الحقيقية والشرسة في الانتخابات الرئاسية القادمة؟

** إبراهيم يزدى: السيد كروبي يضمن حزبه، أو لنقل لديه حزبه ولديه أيضاً برنامج. لقد جاء وأعلن قائلاً: أننى لا أعمل من أجل مصلحة أحد، ولن أنسحب لحساب أحد. لكن السيد خاتمى حتى الآن غير واضح ما إذا كان سيدخل الانتخابات أم لا. بعض الشواهد والقرائن تقول بأنه لن يدخل الانتخابات مطلقاً. لقد قال في لقاءاته الخاصة إنه مع وجود هذا الهيكل البنائى في داخل السلطة فلن يمكن إنجاز أى عمل. بل إنه أعلن ذات مرة قائلاً: لو أن شخصاً ما يستطيع أن يعمل في وسط هذه المجموعة فيجب عليه أن يتحرك للأمام ويقول بسم الله.

أما بالنسبة للسيد هاشمى فالوضع مختلف. فبينما هو في منصب رئيس مجلس الخبراء الذى يعنى وجوب بمراقبة عمل المرشد إلا أنه في واقع الأمر ليس موجوداً في الموقع أو المكانة التى تمكنه من إنجاز وتنفيذ مهمته القانونية والدستورية، أو أنه غير قادر في الأصل على ذلك، وأن كل ما يملكه هو إبداء الملاحظات فحسب.

إننى أعتقد أن مشكلة جبهة الإصلاحات ليست فيما ذكرته

أنت أي ليست مرتبطة بمن هو - أي بشخصية - الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية، وإنما هي قائمة وكائنة في أمر آخر تماماً، وهو أن هذه الجبهة لم تجلس لتدرس وتبحث في أسباب هزيمتها، مثلما فعل التيار اليميني عقب هزيمته في الثاني من خرداد ١٣٧٣ هـ. ش/ يوليو ١٩٩٧ على الرغم من تألف جميع الأجنحة والقوى المشكلة له ووقوفها صفواً واحداً خلف ناطق نوري(*) إلا أنه قد هزم وبشكل مفاجئ ونجح السيد خامني في تحقيق نصر غير متوقع ليتولى شئون الدولة. الذي حدث آنذاك أن الجناح اليميني جلس لبحث ويدرس أسباب فشله.

وليعرف إلى أي حد يمكن لهذا النظام الانتخابي الموجود في إيران أن يصبح مصدراً لتألمهم، ومنبعاً لاحتساء سم الهزيمة.

لقد جاءوا آنذاك وقاموا بعمل ورش عمل مجهدة وصريحة وشفافة ليعرفوا أسباب الهزيمة من جهة، وليعرفوا كيف يمكنهم إدارة الانتخابات من جهة أخرى. الواقع أنني أستخدم لغة مؤدبة للغاية حين أقول "إدارة الانتخابات" لأن الواقع كشف عن حقيقة أخرى مفادها أنهم كانوا يدرسون وضع برنامج يمكنهم من طي الطريق وتنفيذ خططهم وجميع برامجهم عبر هذا الطريق، أي عبر الانتخابات التي يبدو أن السيد أحمدى نجاد ليس إلا "جهداً أولياً" وخطوة أولى في طريق إراه لا يزال طويلاً.

أيضاً المجلس السابع كان عملاً آخر... خطوة أخرى لا يجب إغفالها. إن أحد أهم القرارات التي صدق عليها المجلس فور بدء عمله تمثلت في التصديق على إعطاء ثلاثمائة مليون دولار من صندوق الاحتياطات النقدية لمصلحة الباسيج. هنا تحديدًا يجب أن نسأل أنفسنا.. لماذا يريد الباسيج هذه الأموال الضخمة؟ وما هي البرامج التي يحتاج تنفيذها هذه الأموال؟ هل طلبها من أجل تعبيد الطرق والشوارع والأزقة أم ماذا؟ لقد أعطيت هذه الأموال إلى الباسيج من أجل زيادة عدد الباسيج من المنظور الكمي، وهو ما تحقق بالفعل. فالיום نجد أن الباسيج هو "قوة نافذة" في مجريات الأحداث في إيران، وهو آلية قوية للغاية متاحة في أيدي اليمينيين.

إضافة إلى هذا، فالملاحظ أن كل المساعدات أو كل المشروعات الخاصة بالمساعدات المباشرة التي يذكرها السيد أحمدى نجاد إنما تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات سياسية خفية وليست من أجل أهداف اقتصادية بل إنها لم تكن مشروعات اقتصادية في الأساس. هنا تحديدًا يجب القول بأن هذه المساعدات أعطيت لأشخاص تابعين لهم مباشرة، وأنها قد دفعت للأشخاص الذين يحتاج إليهم الجناح اليميني. إن جميع الشواهد والقرائن تفيد بأن هذه المساعدات قد تم إرسالها وتسليمها إلى المؤسسات التابعة للجناح اليميني، أي

ذهبت إلى القوى التي تحظى برعايتهم مثل الجيش والباسيج. حسناً.. ما الذي يعنيه مثل هذا الأمر؟ وما الذي تقصده هنا تحديدًا؟

عندما كان السيد كروبي مرشحاً لرئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٤ قام ليعلن قائلاً: "لو تم انتخابي فسوف أقوم بعمل مثل هذا، وسأعطي الشعب جزءاً من أموال النفط". الذي حدث أن عدداً لا فتاً من الإيرانيين قد صوت لصالحه. هذا الأمر يعني أن عدداً من الناس قد صوتوا من أجل تحقيق هذا الأمر ذاته، والآن نرى كيف أن مؤسسة نافذة وقوية تقوم بإعطاء الأموال والمساعدات إلى الناس في المناسبات السياسية والاجتماعية. ما يعني أن هذه المؤسسة لديها القدرة اللازمة لعمل ذلك، وهو ما يعني من زاوية أخرى أنه سوف يصبح بمقدور هذه المؤسسة أن توثق وجودها مع من يحصلون على المساعدات، وأن الأمر قد يصل إلى حد التكليف وإصدار التوجيهات، سوف يطلبون من كل فرد من الباسيج أن يكلف أخاه وأخته وخمسة أشخاص للتصويت لمصلحة المرشح المقصود وسوف يفعلون ذلك دون شك.

فإذا ما تذكرنا أن عدد الباسيج هو خمسة ملايين فرد فإن ذلك سوف يعني أن عشرين مليون شخص سوف يذهبون إلى صناديق الانتخابات. هذا هو ما حدث بالضبط في انتخابات مجالس الشورى المحلية في العاصمة طهران في الدورة الثانية، حيث تمكن المحافظون من الحصول على الترتيب الأول في مجلس بلدية طهران بحصولهم على أقل من ١١٪ من المشاركين في الانتخابات. المقصود هنا أن الجناح اليميني سوف يمارس هذا النهج وهذه الإدارة بخصوص الانتخابات القادمة، وسيصبح قادراً على إنجاح الشخص الذي يريد له الوصول إلى النصر، اللهم إلا إذا تمكن الإصلاحيون من أن يتفوقوا حول مرشح واحد وركزوا كل قوتهم حول هدف واحد هو تحقيق النصر لمرشحهم هذا، فربما ينجحون ويوفقون في تحقيق الانتصار في مثل هذه الحالة.

الواقع أن ما ذكرته لم يكن هدفاً لي في ذاته وإنما قلت ما قلت بهدف التدليل على حقيقة مفادها أن المحافظين عندما هزموا في الثاني من خرداد ١٣٧٦ هـ. ش/ يوليو ١٩٩٧ جلسوا ليدرسون ويحللون أسباب فشلهم وليضعوا البرامج والخطط التي تمنح هزيمته مرة أخرى وقد نجحوا فيما سعوا إليه.

لكن الجناح الإصلاحي لم يفعل مثل هذا الأمر. لم يجلس ليعرف وليفهم كيف يدبر أمره من جديد. لقد كان متسكاً بسلطتين ذات يوم: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ومع ذلك كان كمن يلهو ويلعب بلعبة لا يقدرها حق تقدير.

من جانبنا نحن نفعل هذا الأمر وندرس في أسباب هزيمتنا وفشلنا داخل "حركة الحرية" (نهضت آزادي). وعلى الرغم

من وجود نقص وضعف ما في قوتنا فقد تحررنا وجئنا وأعلننا من موقفنا.

ولهذا السبب تحدثنا مع السيد معين في انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة (٢٠٠٤). لقد كان تحليلنا أن حركة الإصلاحات هي حركة أصيلة، وهي أمر أو ضرورة لا يمكن تجنبها أو تجاهلها، ما يعني أننا قبلنا واعترفنا بوجود أخطاء وانحرافات، وأنها نريد إصلاح هذه الأخطاء وتلك الانحرافات، وأنها نقبل بأن يتم ذلك وفقاً للطرق والآليات السلمية والقانونية. حسناً - إذا كان الأمر كذلك.. أين يكمن إذا النقص في حركة الإصلاحات؟ المؤكد أن حركة الإصلاحات تفتقد إلى وجود الزعامة. السيد خاتمي كان رئيساً إصلاحياً للجمهورية ولكنه لم يقبل في أي وقت أن يلعب دور الزعامة لحركة الإصلاحات أو أنه لم يرغب أو لم يتمكن من - أو يقدر - على القبول بهذا الأمر.

سوف أضرب مثالا لتوضيح ما أقصده. المرحوم الدكتور مصدق زعياً للجبهة الوطنية، وكان زعياً للحركة الوطنية برمتها(*)، وعندما أصبح رئيساً للوزراء كان يقوم بتأدية أعمال بوصفه زعياً للجبهة الوطنية وهو ما كان يتناسب مع مفهوم الزعامة، ولا يتناسب في الوقت نفسه مع منصب رئيس الوزراء. على سبيل المثال، عندما لم يسمح جمال إمامي للدكتور مصدق بأن يلقي كلمته في مجلس الشورى الوطني (البرلمان) فإن الدكتور قام وأحدث صخباً وضجيجاً، الدكتور مصدق الذي كان يخادع أحياناً ويكي في أحيان أخرى، كان يأتي فجأة مثل الأسد الثائر أمام مجلس الشورى ويضع كرسيًا صغيراً أمام باب المجلس ويصعد عليه ويقول: "إن المجلس يوجد حيثما توجد الأمة والشعب". انظر وقِّم مثل هذا السلوك وقارن بينه وبين السيد خاتمي. الواقع أن السيد خاتمي لم يستفد من مثل هذه الفرصة التاريخية.

في السنة الأولى لانتخاب خاتمي اقترحنا عليه ألا يأتي إلى الجامعة. قلنا له: إنه يجب عليك أن تدعو الشعب إلى "ميدان الحرية" بوصفك رئيساً للجمهورية منتخباً من قبل الشعب، ثم قل للشعب لقد اخترتموني وأنا أريد أن أتحدث إليكم لمدة ساعة لكي أقدم إليكم تقريراً عما حدث. لقد كانت قناعتنا أنه في تلك السنة، أي السنة الأولى من الانتصار ربما يأتي مليون فرد إلى "ميدان الحرية"، وأنه من الممكن جداً بهذا العدد الضخم من الناس أن نقوم بعمل من شأنه أن يؤدي إلى استبعاد وتهيمش الجناح اليميني استبعاداً تاماً، حيث كان لا يزال يتجرع سم هزيمته. لكن السيد خاتمي لم يقم بفعل أي شيء مما اقترحناه عليه. لم يكن هو وحده الذي وقع في هذا الخطأ، بل إن نواب المجلس السادس أيضاً لم يفعلوا شيئاً، ولم يكونوا أبداً مثلما كان نواب المجلس في عصر الدكتور مصدق الذين دعوا الناس للتجمع خارج المجلس الذي

صار مكبلاً بقيود الشاه، وهو ما يعني أن نواب المجلس السادس لم يحملوا على عاتقهم أعمال وتنفيذ دور الزعامة الحقيقية الصادقة للشعب.

فإذا اقترضنا أن هذا التحليل صحيح، فالواجب علينا إذاً أن نتحرك من أجل عمل شيء. إن الزعامة ليست مسألة أو قضية فردية. إن أي فرد ليس بمقدوره - كما هو الأمر بالنسبة لأي حزب - أن يمسك بمفرده بالزعامة. فقط ثمة تحالف واتلاف كبير من بين الأحزاب هو الذي بمقدوره فعل ذلك. لهذا السبب عندما جلسنا مع الدكتور "معين" في الانتخابات السابقة وضعنا عدة شروط منها: ضرورة تشكيل جبهة ديمقراطية قانونية تحترم حقوق الإنسان، وهو ما قبله بعد قيامه بالعديد من المناقشات والحوارات مع الجماعات والقوى المختلفة.

والآن مضى عامان وأكثر على اتفاقنا بشأن هذا الأمر، لكننا لم نتمكن من تنفيذ هذا حتى الآن، والآن لو أن السيد خاتمي يريد المجيء فهذا أمر حسن جداً ومهم، لكن الأهم من مجيئه هو كيفية مجيئه إلينا. لقد كان كلامنا معه وإليه أنك أي - خاتمي - في منزلة ومكانة تمكنكم من دعوة جميع القوى الإصلاحية وحمل ورفع لواء مثل هذا التحالف الجديد الذي يجب أن يكون في مقدمة أهدافه تشكيل قوة سياسية نافذة وقادرة على إحداث تطورات ومتغيرات أكثر من ذي قبل داخل إيران. فإذا ما تشكلت هذه القوة، وسواء فاز السيد خاتمي في الانتخابات أم لا فإنها ستصبح ذات بنية وهيكل منسجمين مع مرور الوقت، الأمر الذي من شأنه تمكينها من القيام بأعمال وإنجازات بمرور الوقت، ولسوف يأتي الوقت الذي نصبح فيه فعلاً قادرين على أعمال التغيير الحقيقي في هيكل السلطة، أي في الدستور الإيراني، وهو الأمر الذي يعد قضية في حد ذاته.

حتى الآن مع الأسف الشديد لم يحدث شيء من هذا كله. من هنا، فإن الأهم من طرح سؤال حول أي من الرجلين سوف يأتي خاتمي أمر كروبي أم أي شخص آخر غيرهما هو أن نملك بجوهر المشكلة، وأن ننظر أي الطرق التي يمكننا بواسطتها حل مشكلتنا، وما هي القدرات والآليات المتاحة لدينا في هذا الصدد.

في اعتقادي أن الأوضاع الاقتصادية لا تشكل عاملاً معوقاً في هذا الأمر، حيث ثمة توافق عام فيما بين القوى الإصلاحية حول ما يجب أن يتم في هذا الصدد، وعندما تم ترشيحي في انتخابات رئاسة الجمهورية الماضية من جانب "حركة الحرية" قمت بعمل مشاورات مع الخبراء الاقتصاديين في هذا الصدد. الخلاصة أن الجوانب والقضايا الاقتصادية لا تشكل مشكلة في ذاتها وإنما المشكلة تكمن في البرنامج السياسي الذي نريده والذي نتمكن من تنفيذه. للأسف الشديد نحن

نعانى في إيران من مشكلة ذهنية تجاه الديمقراطية. نحن نقول ونتكلم عن الديمقراطية لكننا لم نقبل حتى الآن بآليات وشروط الديمقراطية. إن واحدة من أهم الشروط المسبقة للقبول بالديموقراطية هو القبول بالتنوع في المجتمع البشري، وأن اعترف رسمياً بالمعارضة، وأن أتحملها أيضاً. وبالإضافة إلى تحملها والاعتراف رسمياً بها أن أكون مستعداً للتعاون والتفاهم معها. مثل هذا الشيء غير موجود في إيران. فعندما نتكلم عن الديمقراطية نفقد الذاكرة أقصد ذاكرتنا.. الكل ينسى ذاكرته، والأهم أنه ينسى بأن هذه الأرض هي ملك للجميع، والمشكلة هي أن من يعانى من التقلبات وينسى أنه كان منتصراً أو مهزوماً في يوماً ما لم يعد بقادر على أن يتجاوز هذه التقلبات ويدخل في مرحلة جديدة.

* وهل تعتقدون في "حركة الحرية" أن "التوى العلمانية" تستطيع هي الأخرى القبول بهذه الحرية للأنشطة الحزبية؟ وإذا ما كنت قد فهمتكم بشكل صحيح فإنكم تعتقدون في ضرورة فصل الدين عن الدولة، فهل هذا الأمر صحيح أيضاً.

* إبراهيم يزدي.. لدينا ثلاث مقولات تقول وتشكل مواقفنا، هذه المقولات الثلاث هي: الدين والسياسة، المؤسسة الدينية والمؤسسة الحكومية، وأخيراً الدين والدولة. نحن نفرق بين هذه المقولات الثلاث.

فالدين والسياسة لا يمكن الفصل بينهما. هذا الأمر غير ممكن تنفيذه في أي مكان لا في أوروبا ولا في إيران أو غيرها، فالناس تخطط وتمزج دوماً بين معتقداتها ومضائرها، وهي تقول دوماً بتأثير وبدور الأولى في الثانية. أما المؤسسة الدينية والمؤسسة الحكومية فهما مقولتان، ومصطلحان ونحن لا نقول بتمييز إحداها على الأخرى أو بأن إحداها لها حقوق ومزايا نسبية على الأخرى. فرجال الدين في إيران يمكنهم تشكيل حزب أو مؤسسة ويدخلون الانتخابات مثل بقية المرشحين ولكن أن يقال بأن لهم امتيازات ما لأن اسم الجمهورية هو "الجمهورية الإسلامية" فهذا هو الذي لا نقبله ونرفضه.

أما فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة فإنه من الواجب وضع تعريف واضح لهذه العلاقة في الدستور الذي لا بد وأن يكون - أي الدستور - أشمل وأوسع عن مفهوم العلاقة بين الدين والدولة. فلا بد أن تحدد وتشخص فيه مكانة الثقافة الوطنية، وكيف يمكن تشكيلها، وهذا ما كنا قد أعلنه منذ انتصار الثورة، وما كنا قد قلناه للسيد الخميني. إن الشيء الوحيد الذي قلناه آنذاك هو أن يكون المجلس التشريعي تكميلاً لما كان عليه الأمر إبان الثورة الدستورية، وأنه لا يجب على هذا المجلس أن يصدق على قوانين تخالف

معتقدات الناس، كل الناس وليس الناس المسلمين فحسب أو وحدهم، بل يجب ألا يصدق المجلس أيضاً على القوانين التي تخالف معتقدات المسيحيين في إيران.

فيما يخص المفكرين العلمانيين فنحن نعتقد بأن لديهم الحق في التعبير عن أنفسهم وبحرية كاملة، وهو ما كنا قد بدأنا نستشعر وجوداً له في فترة السيد عطا الله مهاجراني، حيث تشكل اتحاد الكتاب وبدأت الإجراءات اللازمة لإقامة أولى الانتخابات فيه. آنذاك باركنا نحن هذه الخطوة وأيدناها بقوة. نحن نعتقد في أن الحرية لا يجب أن تكون لنا وحدنا فحسب، وإنما نؤمن بضرورة أن تكون الحرية للجميع، ولكن في إطار الضوابط والقوانين التي يجب مراعاتها في كل رقعة من الكرة الأرضية، فهذا الأمر من المسلمات المقبولة من جانب الجميع. لقد أعلننا ذلك بوضوح إلى حد أننا قلنا إن من حق العلمانيين المشاركة في الجبهة الديمقراطية لحقوق الإنسان التي وضعنا نحن ميثاقها ولائحتها التنظيمية.

إن السادة اليمينيين يخبروننا دوماً بضرورة أن نؤمن بالدستور، ونحن نقول لهم إن الاعتقاد كمبدأ كامن في القلب، وأنتم لا تستطيعون وفقاً للمادة ٢٣ من الدستور أن تفتشوا عن اعتقادات الناس المخالفين لكم. وأنا أقول لهم لا يجب مطلقاً أن نتكلم عن الاعتقاد والإيمان وإنما الواجب هو أن نتكلم عن الالتزام. فالالتزام مبدأ قانوني، وعلى الجميع أن يكونوا ملتزمين تجاه بعضهم بعضاً. من هنا عندما دعونا العلمانيين والمفكرين غير الدينيين إلى مندياتنا ومجالسنا فإننا لم نسألهم ولن نسألهم عن دينهم ولا نكلمهم فيها يعتقدون، ولكننا نطلب منهم فقط أن يكونوا ملتزمين بالدستور. فلأننا نريد أن تكون منظمة ومؤسسة قانونية صحيحة فالواجب علينا أن يكون الالتزام هو جوهر شخصيتنا ونحركنا.

(*) هذا القول يكشف بشكل غير مباشر عن حقيقة مفادها أن انتخابات الثاني من خرداد قد جرت في أجواء نزبية، وأنها لم تشهد تزويراً في الجناح اليميني، وهذا الأمر مهم للغاية لأنه يأتي كشهادة من شخصية لها مكانتها وقيمتها من جهة، وهي في الوقت نفسه شخصية ليبرالية تؤمن بفصل الدين عن الدولة من جهة أخرى (المترجم).

(*) ثمة فرق بين "الجبهة الوطنية" و"الحركة الوطنية"، فالأولى تعني تنظيمياً سياسياً أشبه بالأحزاب من حيث البناء الهيكلي والتوجهات.. إلخ أما الثانية فالمقصود بها "تيار الحركة الوطنية" الذي يتشكل في إيران كلها معارضا لسياسات محمد رضا شاه، ومن ثم فقد ضمت الحركة الوطنية في داخل أو تحت لوائها جميع القوى والمؤسسات والأحزاب السياسية المعارضة للشاه. (المترجم)

تأثير الهجوم الإسرائيلي على غزة على سياسة أوباما الخارجية

كاوه شجاعى ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢١/١٢/٢٠٠٨

الديمقراطيون مثل الجمهوريين:

يذهب بعض المحللين إلى أن توقيت الهجمات الإسرائيلية الحالية يشير إلى معانى مفادها، دخول أوباما في مضمار السياسة الأمريكية المعروفة بتوجهها حيال إسرائيل قبيل اعتلاء سدة الحكم في البيت الأبيض، لاسيما أن كافة زعماء الإدارة الأمريكية سواء كانوا من الديمقراطيين أو الجمهوريين دائماً ما دافعوا عن سياسة الاحتلال، أو بمعنى آخر، القول بأن صواريخ حماس هي السبب الرئيسى لهجماتهم الحالية على غزة.

حتى إن المتحدث البيت الأبيض الرسمى يصرح قائلاً: "إن إسرائيل تدافع عن شعبها من الإرهابيين أمثال حماس". وفي هذا السياق نفسه، تصرّح نانسي بلوسى رئيسة الكونجرس الأمريكى والمقربة لـ "أوباما" أن قصف الصواريخ من قبل غزة في اتجاه إسرائيل تعرقل عملية السلام القائمة. ويبدو أيضاً أنه حتى الجماعات الساعية للسلام في الحزب الديمقراطى تساند إسرائيل وبشدة، بدليل تصريحات جرمى بن أمى، أحد قادة تلك الجماعات الذى أكد فيها أثناء لقائه أوباما "أننا ندرك تماماً أسباب الهجمات على غزة ولكن هناك من يتصور أن تصعيد التوتر على هذا النحو غير ملائم ويعد صدمة للسلام والأمن في المنطقة، غير أن من يقول بمثل هذا الكلام يغفل أنه حتى حجم الهجمات الإسرائيلية مازالت لا تقارن بالصواريخ التى تطلق على إسرائيل من غزة. وانطلاقاً من تصريحات جاش بلاك الناطق الرسمى باسم اللوبى اليهودى في الولايات المتحدة القائل فيها أن أوباما من أكثر المؤيدين لرد الفعل الإسرائيلى حيال قصف صواريخ حماس، فقد أكد بلاك لمراسل الموقع الإلكتروني بليتكو أن أوباما خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل أعلن لو أن شخص أراد قصف بيتى فإنى سأفعل كل ما فى وسعى للحيلولة دون إلحاق الأضرار، وهكذا نتوقع من الإسرائيليين القيام بنفس النهج.

وفي هذا السياق، صرح "ديفيد اكسلراو" مستشار أوباما في حوار مع قناة "CBS" أن رئيس الإدارة الأمريكية المنتخب يحترم جيداً الموائيق المبرمة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فهو يعمل على تحقيق السلام والأمن

حتى وقت قريب كان هناك من يعتقد أن فوز باراك أوباما في الانتخابات الأمريكية يعنى تمهيد الطريق أمام السلام في الشرق الأوسط.

ووفقاً لتقرير "بليتكو"، فإن الهجمات الإسرائيلية قد تقوى من المواقف اليمينية لمستشارى أوباما، خاصة أنهم يعتقدون بأن السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق عبر المباحثات بين القيادات الفلسطينية الإسرائيلية وإنما بالسعى لعزل إيران والجماعات المقربة منها أو بإضعافهم. ولا شك أن تداعيات تلك الهجمات على غزة سوف تؤثر على مجريات سير العملية الانتخابية القادمة في إسرائيل، والتى من المزمع إجراؤها هذا الشهر (فبراير)، وهكذا يتحتم على أوباما انتظار نتائج تلك الانتخابات التى سيتمخض عنها رئيس وزراء إسرائيل القادم، حتى يتسنى الدخول في حوار معه من قبل رابى وهيلارى كلينتون.

ومن ناحية أخرى، أفادت التقارير الواردة بهذا الخصوص أن أوباما قد كان أجرى مشاورات مع كوندوليزا رابى وزيرة الخارجية الأمريكية يوم السبت الموافق ٢٧/١٢، عبر اتصال هاتفى، هذا وقد تمحورت المشاورات حول الهجمات الإسرائيلية، وكذا تعبئة القوات الباكستانية بالقرب من حدودها مع الهند. ووفقاً لأحد المصادر المقربة من أوباما، فقد استغرقت تلك المشاورات عشر دقائق عبر الهاتف، حيث كان أوباما يقضى إجازته في هاواي، وقد أراد الوقوف على آخر التطورات الإقليمية في المنطقة.

وطبقاً لتقرير "اسوشيتدبرس" فإن أجهزة المخابرات الأمريكية قد أفادت أوباما بتفاصيل تلك التطورات، ومن المقرر كذلك أن تجرى مشاوراتها مع هيلارى كلينتون ووزيرة الخارجية والجنرال جيمس جونز مستشاره للأمن القومى الأمريكى. وبالرغم من ذلك، لم يتخذ أوباما مواقف صريحة إزاء الهجمات الإسرائيلية على غزة حتى الآن (أى حتى أثناء كتابة هذه المقالة)، ولذلك رأينا الناطق الرسمى باسم الرئيس الأمريكى "بروك أندرسون" صرح في هذا الصدد قائلاً: "إن الرئيس المنتخب يتابع الأوضاع العالمية، خاصة الموقف في غزة عن كثب، ولا يجب نسيان أن لدينا رئيساً في كل الأحوال.

سواء للإسرائيليين أو الفلسطينيين، غير أن الأوضاع قد توترت في الآونة الأخيرة، بسبب إطلاق حماس صواريخها على الإسرائيليين الذين وجدوا أنفسهم مطالبين برد الفعل، وبالرغم من ذلك فهو - أي أوباما - ملتزم بالمضي قدماً في عملية السلام.

ورداً على التساؤل حول المساندة الأمريكية لإسرائيل، أجاب أن أوباما يعتبر إسرائيل من أكبر حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ولسوف يستخدم هذا في إقرار عملية السلام عبر إتمام المشاورات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

فلسطين أولاً أم إيران وسوريا؟

أكد "أدأينجتن" دبلوماسي أمريكي سابق لاسوشيتدبرس أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة ستؤثر بدون شك على السياسات الأمريكية، فلا يستطيع أحد إنكار أن قتل أكثر من ٣٠٠ فلسطيني وجرح أكثر من ٧٠٠ آخرين (في الأيام الأولى من الهجمات الإسرائيلية على غزة)، سيكون له تداعيات خطيرة، ولا نعلم متى ستوقف إسرائيل هذه العمليات. وفي المقابل يمكن أن تزيد شعبية حماس بين الجماهير بسبب قصصها للصواريخ على إسرائيل، وذلك على حساب محمود عباس رئيس الحكم الذاتي المسيطر على الضفة الغربية". ومن ناحية أخرى، نجد أن في تلك الأثناء وقع اختلاف في

وجهات النظر فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط بين مستشاري أوباما أنفسهم. فالبعض يرى ضرورة الإسراع في عقد مفاوضات حقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بينما يرى آخرون، خاصة المقربين من كليتون أمثال دنيس راى ومارتين اينديك أنه يتحتم على الولايات المتحدة إقرار السلام أولاً بين إسرائيل وسوريا من أجل إضعاف العلاقات بين دمشق وطهران، ويبدو أن الصيحات الأخيرة من قبل إسرائيل قد دعمت الاتجاه الأخير. أما من حيث الشأن الداخلي في إسرائيل، فيبدو أن تلك الهجمات قد سعدت من مواقف وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني على حساب منافسها في الانتخابات بنيامين نتانياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق والأكثر تشدداً، إذ اعتبر موقف ليفني الأكثر ملاءمة من موقف نتانياهو الساعي إلى المباحثات مع الفلسطينيين.

والواقع أن معظم المحللين السياسيين يرون أن تلك الصيحات الإسرائيلية في هذا الوقت تحديداً كانت مؤشراً للضغط على أوباما قبيل الممارسة الحقيقية لرئاسة الإدارة الأمريكية من أجل التدخل بصورة حاسمة لصالح الإسرائيليين، لكن يبدو أن مجريات الأحداث قد تعقدت أكثر من اللازم، خاصة بعد التوسع في الهجمات على غزة الأمر الذي قد يشكل أزمة حقيقية للإدارة الأمريكية الحالية.

أمريكا والحرب الناعمة

كيهان (العالم) ٨/١٢/٢٠٠٨

شملت ٤٠٠ ألف دولار لتدريب النقابات و ٥٠ ألف دولار شهرياً لإجراء استفتاء و ٣٢٠ ألف دولار لتدريب المعلمين و ٥٠ ألف دولار لإدارة ويب سايت يقوم بتحليل ما ورد بوسائل الإعلام الأوكرانية، وعلى سبيل المثال خصصت نقابة المحامين الأمريكية مبلغ ٤٠٠ ألف دولار لتعليم القوانين الحقوقية والانتخابية للقضاة الأوكرانيين، وكان من ضمن المشاركين في تلك الدورات التدريبية خمسة قضاة بالمحكمة العليا الأوكرانية، ممن أفتوا فيما بعد ببطلان الانتخابات الأوكرانية. من ناحية أخرى، أنفق الناتو مبالغ ضخمة على تدريب الضباط الأوكرانيين على مدى السنوات العشر الماضية، تلك الدورات التدريبية شملت تعليم مفاهيم حقوق الإنسان، ومن هذا المطلق امتنع الجيش الأوكراني عن اتخاذ إجراء ضد المتظاهرين المناصرين للديمقراطية.

بعد اندلاع الثورة الملونة في أوكرانيا، وخلال حوار صحفي، أعلن الملياردير الأمريكي المعروف المجري الأصل جورج سوروس مولتي، صاحب مؤسسة سوروس في جميع أنحاء العالم، قائلاً "الثورة الملونة تستهدف حكومات كزاخستان، وروسيا البيضاء، وقرغيزيا، وأوزبكستان، وأذربيجان، وإيران وطاجيكستان"، ثم أكد سوروس أن تغيير الحكم في أوكرانيا تكلف نحو ٧٠ مليون دولار، في تلك الأثناء أوردت صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقالاً بعنوان تصدير المعجزة الأوكرانية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤، جاء فيه أن الحكومة الأمريكية أنفقت في غضون عامين ٥٨ مليون دولار من أجل تحقيق الديمقراطية في أوكرانيا، في حين قدمت الدول الأوروبية والمنظمات غير الحكومية دعماً يقدر بملايين الدولارات، وقد أنفقت المؤسسة القومية الديمقراطية مبالغ

وبوصفه وزير الدفاع ورئيس البتاجون، ومن منطلق خبراته الاستخباراتية والعسكرية، أعلن "روبرت جيتس" في المؤتمر الثالث والأربعين للأمن يمينيخ، أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد ارتكبت خطأ في الماضي فإن الرأي العام لا زال ينظر إلى تلك الدولة بوصفها قوة عظمى لها دورها، والأوضاع الراهنة تستوجب الاستفادة من الأدوات الثقافية والاجتماعية بدلا من القوة والتهديد من أجل تحقيق الأهداف.

من ناحية أخرى، وتحت عنوان التشدد في الشرق الأوسط، تحدث رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت قائلا: يجب علينا أن نغير سياساتنا الخارجية عن طريق تأسيس قوة ناعمة لا تتعامل بالسبل العسكرية، وأقصد من القوة الناعمة تلك التي تعقد اتفاقيات وتؤسس علاقات تعاون قوية مع دول الشرق الأوسط.

وقد أعربت كارن هيوز التي تتولى حاليا رئاسة مستشارية الدبلوماسية العمومية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية أنها مستعدة لخوض حروب ناعمة وجديدة وصفقتها بدبلوماسية التغيير. وخلال حديثها أمام لجنة المستشارية الأمريكية قالت: "لقد تعهدت أنا وبوش ورايس بتغيير الدبلوماسية العمومية وإعادة صياغتها، وقد كلفني بوش بمضاعفة المساعي المبذولة لنشر القيم الأمريكية بين شعوب العالم، وأن أضع على قائمة الأولويات، قضية صدام الأيديولوجيات، علينا أن نضاعف من حجم التبادل الثقافي مع الدول الإسلامية، خاصة في أوساط الشباب ومع الأوساط المؤثرة على الشباب مثل رجال الدين والمعلمين وأساتذة الجامعات والصحفيين، ومن ثم عقد دورات تدريبية للصحفيين والنساء والشباب، نحن نهيمن على جميع مواقع النت وصبيحة كل يوم نقدم تقريرا وافيا من صفحة أو اثنتين للسياسيين حتى يطلعوا على آخر الأخبار والتحوليات العالمية، ونطالب رؤساء الجامعات الأمريكية بتحويل الولايات المتحدة إلى قبلة التعليم في العالم بأسره، كما أننا ندعم الجولات السياحية ونضاعف من حجم الاستفادة من أحدث التكنولوجيات حتى تتمكن من سحق وتدمير أعدائنا."

الحرب الأمريكية الناعمة ضد إيران:

تشير آخر التطورات والدلائل إلى أن الولايات المتحدة تركز في مواجهتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الحرب الناعمة المدعومة بحرب اقتصادية مع التقليل من

احتمالات شن الهجوم العسكري، من منطلق أن حربا كذلك التي شنتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان والعراق لن تجدي مع إيران، وقد وظفت الولايات المتحدة كل إمكانياتها لتحقيق النصر من خلال الحرب الناعمة ضد إيران وهي حرب تجري حاليا في شتى المجالات، وفيما يلي إشارة إلى بعض جبهاتها:

تنظيمات وتشكيلات المعارضة الإيرانية بما فيها المطالبون بعودة النظام الملكي والجمهوريون، والانفصاليون، والجماعات الدينية المعارضة.

تشكيل وتوظيف معارضة جديدة يكون لها نفوذ بين الحركات الجديدة والقيادات الداخلية والنقابية والطلابية، وتمتاز هذه المعارضة الجديدة بافتقارها إلى أي سجل سياسي أو أممي، وباتخاذها قرارات في إطار قوانين ولوائح الدولة، بالرغم من نقدتها الموجه إلى القوانين والأسس التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

تنظيم وتفعيل فكرة الاستفتاء بشأن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جانب العناصر والنخب العميلة أو شبه العميلة داخل الدولة.

الوجود بفاعلية داخل بعض دول الجوار من أجل توجيه وترشيد الحرب الناعمة.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة تقدم دعماً للمنظمات غير الحكومية المناصرة للديمقراطية في العالم وقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أنه تم تخصيص ١٠٧ مليارات دولار بهدف دعم الحرية والديمقراطية في العالم خلال عام ٢٠٠٩.

من ناحية أخرى، أكد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز، أن الإمارات العربية المتحدة بمثابة نافذة أمريكية تطل على إيران من أجل تحريرها، ومثلما كانت لتوانيا نافذة تحريرنا من جانب الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الإمارات تحولت حاليا إلى قاعدة تقود الحرب الأمريكية الناعمة ضد إيران.

وفي حين تولت الإدارة العليا للحرب السيدة اليزابيث تشيني، تولى إدارة العمليات الحربية العميد روبرت هلوى عميد الاستخبارات المتقاعد من صفوف القوات الجوية الأمريكية، بما لديه من خبرة في الحروب الناعمة، وبما لديه من فكر عكسته عشرات الكتب والمقالات المتخصصة في هذا الشأن.

السياسة الأمريكية المعلنة بخصوص إيران

اعتراف بالهزيمة بطعم دعم الإصلاحات!

سحاب فاطمي ■ رسالت (الرسالة) ٢٨/١٢/٢٠٠٨

اتخذت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مؤخراً موقفين مثيرين للتأمل بشأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فالسيدة رايس تتحدث حول إيران بلهجة أكثر صراحة بعد هزيمة الجمهوريين في انتخابات الرئاسة التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٨م، واللافت للنظر أن رايس قد اعترفت هي الأخرى مثل نظيرها السابقين باول ومادلين أولبرايت بهزيمة البيت الأبيض أمام إيران... وقد أشارت رايس مؤخراً في حديث صحفي إلى الملف النووي الإيراني وعداء أمريكا لمطلب كل الإيرانيين، حيث قالت:

"لقد فشلت منذ فترات سابقة العقوبات الدولية التي كانت تفرض على إيران بناءً على طلب أمريكا من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني، ولكنني واثقة من أن الضغوط الاقتصادية على إيران ستستمر هكذا، وأن الإيرانيين يدفعون الآن ثمن مطلبهم هذا".

وكانت رايس قد تحدثت قبل أسبوع أيضاً حول القضايا المتعلقة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكدت في هذه التصريحات على دعم البيت الأبيض للإصلاحيين ضمن اعترافها أيضاً بهزيمة أمريكا أمام إيران.

"أنا على يقين تام من أن تغيير النظام الإيراني يجب أن يتم في النهاية من الداخل، فتقديم المساعدة والدعم للمجتمع المدني والقوى الديمقراطية في إيران وإلقاء اللوم على هذه الدولة بصورة علنية عندما تفرض إجراءات مشددة ضد تلك القوى، هو العمل الذي يمكن أن تقوم به أمريكا من أجل تغيير النظام الإيراني، لاشك أن أمريكا لا تقدر على تغيير أي نظام في العالم".

والنقطة المشتركة الأساسية في هذين التصريحين الأخيرين لرايس بشأن إيران هي الاعتراف بهزيمة البيت الأبيض أمام طهران، هذا في حين أن بعض المحافظين الجدد مثل رايس وجون بولتون عادة ما يعترفون بصعوبة شديدة جداً بهزيمتهم أمام معارضي واشنطن، أما النقطة الأخرى التي يجب ملاحظتها فهي أن أمريكا قد جمعت بين "الاعتراف

بالهزيمة أمام إيران" و "دعم الإصلاحيين الداخليين" وهذه المسألة كانت قد حدثت قبل ذلك في عهد رئاسة بل كلينتون، ففي ذلك الوقت كانت مادلين أولبرايت تؤيد هي الأخرى مثل هذه النظرية، ولكن فشلت هذه النظرية بسبب معارضة مجلس المحافظين الجدد المؤلف من اثني عشر عضواً والذي أعلن عن نفسه في قالب نظرية "الحرب اللانهائية على الإرهاب"، فمع بداية وجود بوش الابن ومعاونه في البيت الأبيض قرر مجلس المحافظين المؤلف من اثني عشر عضواً والمكون من أفراد مثل ريتشارد بيرل وبول ولفويتس، ولاسيما بعد وقوع حادثة ١١ سبتمبر المصطنعة، قرر أن يقوى المواقف المتشددة بجانب المواقف الهادئة، ومن هنا زادت الخلافات بين "باول" و"رايس" و"تشيني" بشأن أسلوب اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي استقال باول وابتعد عن السلطة بعد فوز بوش الابن للمرة الثانية في انتخابات عام ٢٠٠٤م، أما رايس فقد حاولت أن تصنع مزيجاً من "الأسلوب المعتدل" و "استخدام القوة العسكرية" وأن تجعله أساساً لعمل السياسة الخارجية الأمريكية.

لا شك أن بوش الابن كان قد أيد قبل ذلك أيضاً النظرية القديمة "دعم القوى المعروفة بمصطلح الديمقراطية" في دولتنا، ولكن نقطة الاختلاف الرئيسية بين رايس وبوش أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت هي المنفذ المباشر لـ "الثورات الهادئة" في دول مثل أوكرانيا وجورجيا ولبنان، وقد قامت رايس بعد اغتيال رفيق الحريري في لبنان بطرح وتنفيذ "الفوضى الخلاقة" في بيروت بمساعدة مستشاريها (حيث أن هذه الحركة ذات الميزانية الضخمة قد فشلت بالطبع فشلاً ذريعاً نتيجة دراية ويقظة السيد حسن نصر الله وقادة حزب الله) وأهم سمات الثورات الهادئة هو استخدام القوى الموجودة داخل أي نظام سياسي ضد هذا النظام نفسه، وفي هذه السياسة الخطيرة تتأثر "قوى المعارضة الداخلية" بجاذبية "الدعم الغربي المالي والفكري" وتخطو نحو تغيير النظام والبنية السياسية بكسب الوعي الشعبي العام. وحقيقة الأمر أنه يمكن القول بجراًءة بأن فترة رئاسة

بوش الابن كانت أول وآخر فترة لظهور "الشمولية المتطرفة" في البيت الأبيض، لأنه حتى في حالة وقوع حادثة مصطنعة أخرى مثل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لن يقبل الشعب الأمريكي فريقاً مشابهاً للمحافظين الجدد على رأس المعادلات السياسية لدولتهم، ومن هنا أدلت راييس بحديثها ليس فقط باعتبارها وزيرة الخارجية الأمريكية بل أيضاً بصفتها آخر بقايا استراتيجيات الردع المتطرفة.

ولكن لماذا صارت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إصراراً على تنفيذ نظرية "دعم الحركة الإصلاحية" بعد ثماني سنوات من المواجهة العلنية مع إيران؟ وللأجابة على هذا السؤال؟

لا بد من الإشارة إلى نقطتين مهمتين، النقطة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه الآن مشكلة فقدان النظريات الشكلية في سياستها الخارجية، ويعتبر "أوباما" و"بريجينسكي" و"جوزيف بايران" و"هيلاري كلينتون" و"جيمي كارتر" في الوقت الحالي خمسة أفراد مؤثرين (في السر والعلن) في السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن هؤلاء الأفراد الخمسة كل منهم يضعف قوى الآخر اتوماتيكياً ودون أن يدري، والتوافق الوحيد الموجود بين هؤلاء الأفراد الخمسة هو التوافق الحزبي وليس التوافق الفكري والاستراتيجي الذي يعتبر شرطاً مسبقاً لتسجيل النظريات المؤثرة، وهنا من الممكن أن تكون قدرة "بريجينسكي" التحليلية أعلى من الآخرين، ولكن في حالة تمرر أفكاره في البيت الأبيض سيتكتل الجمهوريون غير التقليديين وحتى كثير من الديمقراطيين من أجل إخضاعه، ومن هنا لن يستطيع معارضو النظام الإيراني بعد ذلك الاعتماد على النظريات المتطرفة المهزومة أمام القدرة الإيرانية، وبالتالي

فإنهم اتجهوا مضطرين إلى الأسلوب (وليس النظرية) الباقي الوحيد القائم على دعم الإصلاحيين المتطرفين.

والنقطة الثانية أن راييس قد توصلت وفقاً لاستنتاجها واستنتاج المحافظين الجدد غرف الفكر الأمريكية إلى أن واشنطن مضطرة، بعد ثلاثة عقود من الفشل في تغيير النظام الإيراني، لتنفيذ نفس المشروع القديم "دعم المعارضة الإيرانية الداخلية" مرة ثانية، وتعلم ملكة الحرب العراقية جيداً أنه بعد مضي جيل منذ وقوع الثورة الإسلامية توجه أولاد المعارضة الخارجية البعيدون عن الوطن بالفعل نحو الدونية حيث ظهر "انعدام الهوية الثقافية" و"الارتباك السياسي" وهو نتيجة حتمية لذلك، ومن جهة أخرى فإن الوضع المؤسف لمجاهدي خلق والاتفاقات التي حدثت في قاعدة الأشرف، لن تسمح بالتنفس مرة ثانية لأمثال مسعود رجوي ومريم قجر عضدانلو، كما أن فدائى مجاهدي خلق والشيوعيين يشعرون بالإختناق بالفعل بجوار جثمان لينين المحنط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي!

وفي ظروف كهذه يتبقى خيار واحد فقط وهو دعم الأشخاص الذين يحاولون "مخالفة الدستور" داخل الدولة.

ومن السذاجة الشديدة جداً أن نريد بحث وتحليل تصريحات راييس باعتبارها تصريحات صادرة من وزيرة خارجية راحلة، فما أكدته راييس هو الموقف السلوكي الجديد للبيت الأبيض تجاه إيران، وهنا تستشعر "الحاجة لتنقية الإصلاحات" أكثر من أي وقت آخر، وبالطبع إذا لم يرغب أو لم يتمكن الإصلاحيون من الفصل العقلاني والسياسي بين أعضائهم المتطرفين وأعضائهم المعتدلين فإنهم لن يكونوا موضع ثقة الشعب الإيراني إطلاقاً.

الحوار العربي - الغربي: اتحاد لتكثيف الضغط على إيران

هنكامه شهيدى ■■ اعتماد (الثقة) ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٨

تنفيذ مشروع "الدمقرطة في الشرق الأوسط"، وعدم التركيز على حالات انتهاك "حقوق الإنسان" في هذه الدول.

والآن وبينما يبدو أن إعادة طرح "الملف الإيراني" في مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة سيواجه تحديات على الأقل حتى تسلم الرئيس باراك أوباما مهام منصبه، بسبب الانقسامات الموجودة في مجموعة "٥ + ١"، فإن ظهور مسارات جديدة مثل "الحوار العربي الغربي" بشأن

يعتبر تقديم إيران باعتبارها "التهديد الأمنى" في المنطقة والعالم هو الملف الأهم ضمن أولويات الأجندة الأمريكية وتحت نفوذ وضغط اللوبي الإسرائيلي منذ فترات سابقة، وقد قبلت دول المنطقة أيضاً "التهديد الإيراني" نوعاً ما وبناءً على ذلك قدمت أنواع المساعدات إزاء الرغبة والإرادة الأمريكية، وفي المقابل كسبت واشنطن أيضاً ثقة حلفائها من الدول العربية، وذلك بتخفيف الضغوط العلنية الناتجة عن

"الملف الإيراني" يحظى بأهمية بالغة، فهذا المسار يشير إلى أمريكا تنوى قيادة "دبلوماسية المتعددة الجوانب" خارج آليات مجلس الأمن، وفي الحقيقة فإن أمريكا تحاول بجانب آلية مجلس الأمن أن تشدد حلقات الضغط على إيران، ويرى المحللون أن "الملف الإيراني" في واشنطن قد تأثر لفترة بالمنافسات الانتخابية الأمريكية وبسائر الأحداث المهمة الأخرى وأن "التحديات الإيرانية" لم يتم تناولها بصورة جادة، ومن هنا فإن تكثيف الحملات الدعائية المعادية لإيران والضغوط بشأن البرنامج النووي الإيراني، يبدو جزءاً منه أمراً طبيعياً، ومن جهة أخرى فإنه بظهور نتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية تبلور هذا الرأي وهو أن "باراك أوباما" من الممكن أن يتبع "سياسة إيجابية" أو "توجه معتدل" تجاه إيران وهو ما يثير أيضاً بعض المخاوف بصورة طبيعية لدى الدول المنتفعة والمجموعات الداعمة لمواجهة إيران، وعلى هذا الأساس يجب توقع أن تحاول هذه المجموعة من الدول تضخيم "القضية الإيرانية" وإثارة المخاوف والتحديات والإبقاء عليها في صدر أخبارها وإجرائاتها، ويرى المطلعون السياسيون والدبلوماسيون أن "مباحثات الدول العربية بالمنطقة ومجموعة ١ + ٥" تأتي في إطار مثل هذه المعادلة.

وكانت "كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية قد قالت بشأن جلسة زعماء بعض الدول العربية في نيويورك: "لقد عقدنا جلسة بحضور ممثلي مجموعة ١ + ٥" ومن بينهم ديفيد ميليباند وزير الخارجية الانجليزي وخافيير سولانا كبير مفاوضي مجموعة ١ + ٥" والتقينا كذلك ببعض النظراء من البحرين ومصر والأردن والكويت والعراق والإمارات العربية المتحدة والسعودية، وقد أعربوا جميعاً عن بالغ قلقهم إزاء سياسات إيران وتطلعاتها الإقليمية، وقد ساند جميع المشاركين الجهود المبذولة من جانب مجلس الأمن ومجموعة ١ + ٥" والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بشأن الملف النووي الإيراني، وأعلنت الدول المشاركة موافقتها على استمرار اللقاءات بصورة منتظمة مؤكداً على وحدة الرأي في المشاورات، وليست هناك رغبة في دعوة الممثل الإيراني في هذه الجلسة، إلا أن هذه الجلسة ترحب بسائر الدول العربية أيضاً".

وفي إطار دعم مشروع "إيران المخيفة" وبسط النفوذ الأمريكي في المنطقة كانت السيدة رايس، قد أكدت على الدعم التسليحي للدول العربية الخليجية أمام إيران من خلال بعض التصريحات التي أدلت بها في السادس عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٨م حيث قالت: "إن الإيرانيين سيرون أنفسهم أمام قدرات دفاعية هائلة من حولهم، لأننا قد ساعدنا هذه الدول سواء الإمارات أو السعودية أو البحرين كي تحسن من قدراتها الدفاعية، ونفس الأمر قد حدث

أيضاً بالنسبة لإسرائيل"، وفي نفس وقت تنفيذ خطوات الدبلوماسية الأمريكية المتعددة الجوانب تجاه إيران تشير التقارير والأخبار الصادرة في المحيط الإعلامي الدولي إلى إتفاق الرأي واحتمال حدوث إجماع في واشنطن بشأن "حظر بيع البنزين" وهو الأمر الذي كان قد ذكر سابقاً احتمال تنفيذه على يد "باراك أوباما" الرئيس الأمريكي الديمقراطي.

وقد قال "هوراد برمان" رئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي والذي قد زار إسرائيل الأسبوع الماضي لبحث آخر التطورات في المنطقة، قال لصحيفة "هارتس" : "إنه لا ينبغي على حكومة أوباما أن تقضي أكثر من ثلاثة أشهر في الحوار المباشر مع إيران" وفي اعتقادي أنه لو أن الهدف من الحوار هو صرف طهران عن الوصول إلى القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، فإنه لا ينبغي السماح بأن يتحول هذا الأمر إلى فرصة كبيرة تعطى لإيران إمكانية زيادة تخصيب اليورانيوم، ويرى برمان أنه "لو انتهت الحوارات بالفشل لا بد أن توضع في جدول الأعمال عقوبات أكثر" ويعتقد رئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي أن خطأ حكومة بوش كان هو التقصير في توحيد المجتمع الدولي ضد إيران، ويؤكد أن الحوارات المباشرة مع إيران ستجعل مجال الوحدة محتملاً لفرض عقوبات أشد، وقد طالب "هوراد برمان" بالإتفاق مع الأعضاء الديمقراطيين والجمهوريين السبعة بلجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي ولجنة تخصيص الميزانية بالوقف الفوري لكافة المساعدات المالية لشركة "ريلانيس" الهندية للصناعات وذلك خلال رسالة مبعوثة إلى رئيس البنك الأمريكي للصادرات والواردات، وفي هذه الرسالة التي أعدت بناءً على اقتراح "برد شرمن" رئيس لجنة منع انتشار الأسلحة النووية التابعة لمجلس النواب الأمريكي، ذكر وقف بيع البنزين لإيران كشرط لاستئناف المساعدات المالية لشركة ريلانيس للصناعات، وقد قال "برد شرمن" كذلك في حوار هاتفى "إن منع بيع البنزين من الممكن أن يؤدي إلى وضع غريب في إيران، وهو وسيلة الضغط التي لا يمكن لواشنطن أن تفقدها"، وطبقاً للتقارير الواردة فإن البنك الأمريكي للصادرات والواردات قد منح شركة "ريلانيس" الهندية للصناعات قرضين منفصلين بقيمة ٩٠٠ مليون دولار، ويقال إن "ريلانيس" تغطي حوالي ٣٠ % من البنزين الذي تستهلكه إيران، ويرى عدد من الخبراء والمحللين الأمريكيين أن إيران من المحتمل أن تقوم ببعض ردود الأفعال في حالة تعرضها لحظر بيع البنزين، ويعتقد شرمن أن سعر البنزين المنخفض في الظروف الحالية قد تسبب في دخول مال أقل إلى الخزينة الإيرانية، وفي الوقت نفسه فإن منع بيع النفط الإيراني سيكون له تأثير ضعيف

على سوق النفط، ويصف شرمين في الوقت نفسه إمكانية وقوع صدام عسكري بين إيران وإسرائيل أو أمريكا بأنه غير محتمل بالمرّة، ويقول إن الظروف الاقتصادية العالمية من الصعوبة بحيث أن تأثير مثل هذا الصدام المحتمل لن يكون وخيماً للغاية بالمقارنة مع عواقب تلك الظروف الاقتصادية في العدة شهور السابقة، ويرى شرمين كذلك أن الأوضاع الاقتصادية في أمريكا قد صعبت إمكانية أن تكون إيران على رأس أولويات حكومة أوباما.

ويعتقد بعض أصحاب الرأي الأمريكيين والمتخصصون في الشؤون الإيرانية أن حكومة أوباما بتركيزها على الإجراءات الدولية المتعددة الجوانب وبالاستفادة الأوسع من وسائل الضغط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية

ستحاول أن تحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على "تغيير السياسة" بفرض القيود الاقتصادية والدبلوماسية المتزايدة ويرى الخبراء أن حكومة أوباما ستحاول باستخدام "القوة العقلية" الأمريكية أن تزيد من شرعية أهدافها وبرامجها وقوة تأثير إجراءاتها في نفس الوقت مع "تحسين صورة" أمريكا في العالم.

وفي ظروف كهذه يبدو أنه ينبغي على جهاز السياسة الخارجية والدبلوماسية الإيرانية أن تحاول باتباع "سياسة بناء الثقة" حتى تفسد تصور المشروع الأمريكي الإسرائيلي بأن "إيران المخيفة" في المنطقة وأن تخطط مخططات التدخل الأجنبية وذلك بطرح وتنفيذ سلسلة من الإجراءات المنطقية في التعامل البناء مع دول الجوار والصراحة مع المجتمع الدولي.

هل سيتحقق حلم تغيير السلوك الأمريكي

حسام الدين امامي ■ إيران ٢٤/١/٢٠٠٩

أمريكا تقوم بها هذه الجماعات، وبسبب سياسة بوش الحربية التي تبناها على مدى ثمان سنوات لم يبق ولو درجة بسيطة من الاعتبار للمحافظين الجدد سواء في داخل أمريكا أو في خارجها.

نعوش قتلى الجنود التي كانت تصل أمريكا من أفغانستان والعراق والمظاهرات الغاضبة التي قام بها مئات الآلاف من المتظاهرين داخل أمريكا نفسها وفي أنحاء الغرب بالإضافة إلى الفشل في الأزمات الدولية والركود الاقتصادي كل هذا أدى إلى تعرض مجمل النظام السياسي الأمريكي للخطر. كان واضحاً أن الجمهوريون لن يستطيعوا إصلاح ما أفسدوه. وكان يجب أن يظهر شخص من الحزب المنافس يحاول إصلاح المعطوب هذا الشخص يجب من حيث السلوك والأعمال والتصور أن يقف في النقطة المقابلة لجورج بوش بالضبط، وما أجمل أن يخرج من بين أقل الطبقات الاجتماعية في أمريكا ومن بين أكثر الأقليات معاناة للظلم. لكن هل حقاً أوباما قادر على إعادة تجميل صورة أمريكا، وهل يملك القدرة على القيام بهذا التغيير وما مدى واقعية توقعات محافل الشرق الأوسط؟

فرضية هذه المقالة أن انتظار التغيير في سياسة أمريكا الخارجية تصور باطل. والعودة إلى التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ م تؤكد هذه النظرية فالديمقراطيين

لم تصدر عن الأشخاص الذين كانوا يراقبون قبل حوالي ثلاثة أشهر معركة الانتخابات الأمريكية صرخة تغيير؛ لأنه لأول مرة في تاريخ أمريكا البالغ مائتي وبضعة أعوام يدخل الانتخابات شخص يمثل الأقلية المظلومة.

إن فوز أوباما لا يعتبر حدثاً جديداً بالنسبة للسود فقط بل لكل المكالمين من حكم جورج بوش، وفوزه غير المتوقع تصوره كثير من المحافل زلزلاً سياسياً قلب كل المعتقدات القديمة الخاصة بحكام أمريكا وقدم عالماً آخر لشعب أمريكا والعالم.

ما وراء الستار

لكن كل الباحثين في التاريخ الأمريكي كانوا يرون أن بنية السلطة في هذه البلاد خارج نطاق إرادة شخص واحد. لأن المنظمات والمؤسسات هي التي تلعب الدور الأساسي في خلق السياسات. وهناك مجموعات من النخبة السياسية الأمريكية التي تتكون من رؤساء الجمهورية السابقين وكبار السياسيين والاقتصاديين ورجال البنوك وأصحاب المصانع الكبرى والرؤساء الحاليين والسابقين في الاستخبارات الأمريكية تلعب دوراً في بلورة السياسة العالمية هذه المجموعات تقوم يومياً وساعة بساعة برصد وتحليل التطورات الداخلية والخارجية.

والخطوة الأولى على صعيد التغيير في مراكز السلطة في

على العكس مما يبدو من اسمهم كانوا لهم دور بنفس حجم دور الجمهوريين في مجال التدخل العسكري في شئون الدول الأخرى وتخطيط العمليات من خارج الحدود.

ومع الموت المفاجئ للرئيس الأمريكي الديمقراطي (روزفلت) تولى نائبه (ترومن) زمام الأمر. ومع نشر الأرشيف السري للحرب اتضح أن اليابان قبل نهاية الحرب كانت قد اقترحت على الحلفاء عن طريق الوسطاء السلام لكن ترومن الذي كان يرى أن أمريكا راعية العالم ووريثة القوة الأوروبية لم يقبل هذا الاقتراح، ومن أجل التمهيد لخطط أمريكا السلطوية المتحكمة في العالم ذك مدينتي (هيروشيما) و (ناجازاكي) من دون سابق إنذار بالقنابل النووية التي كانت في ذلك الوقت حكرًا على أمريكا وقتل مئات الآلاف من المدنيين العزل.

وكان أول من استخدم أسلحة الدمار الشامل وسجل التاريخ اسمه باعتباره أول (مجرم حرب) في التاريخ المعاصر بحروف من نار!

وللحيلولة دون وحدة شطري كوريا شن حربًا راح ضحيتها ٢ مليون كوري ولولا حصن المقاومة الشعبية في الصين لداعب خياله حلم الإستيلاء على (منشوريا).

ونحت عنوان (نظرية ترومن) نفذ (مشروع المارشال) في أوروبا، وابتكر ما يسنى بحلف الناتو وبسببه جعله أوروبا تابعة لأمريكا ولا زالت توابع هذا الأمر ماثلة للعيان حتى يومنا هذا.

ويتبع برنامج (المبدأ الرابع) الذي وضع للسيطرة على العالم الثالث جزء من خطة المارشال، وكان الرئيس الديمقراطي التالي (كنيدي) الذي اعتبر حكومة الانقلابيين التايوانيين ممثلة للشعب الصيني في تايوان، وللقضاء على انقلاب كوبا والإطاحة بحكومة (كاسترو) الشعبية شن حملة (خليج الخنازير) وعلى أثر دعم الاتحاد السوفيتي لكوبا قاد كنيدى العالم حتى شفير الحرب النووية.

وكان هو بادئ حرب فيتنام المدمرة وخلافة الاستعمار

الفرنسي وعن طريق إيقاد المستشارين العسكريين دخل ساحة حرب ضروس أودت بحياة ملايين الأشخاص من الهند والصين.

أما جونسون الخليفة الديمقراطي التالي فلم يكن له شيء يذكر سوى توسيع نطاق الحرب في فيتنام وقمع النقاد في الداخل.

وعندما جاء كارتر الديمقراطي كانت فضيحة (ووترجيت) ولهذا بناء على توصية مستشاريه ونخبة الديمقراطيين اختار (حقوق الإنسان) و (إعادة الأخلاق) كشعار انتخابي له لكن طبخته الأساسية اتفاقية كامب ديفيد التي على أساسها وضع السادات يده في يد بينجين رئيس وزراء إسرائيل. وضعفت قاعدة الوحدة العربية، وكانت هذه الاتفاقية أس البلاء الذي حاق بالقضية الفلسطينية، وكان الاقتتال الفلسطيني وانسحاق العزة العربية من التوابع المؤلمة لهذه الاتفاقية.

وأخيرا أدى فشل كارتر في حل مسألة احتلال السفارة الأمريكية في طهران على يد الطلبة إلى طي سجله السياسي.

وكان النموذج الأخير (كليتون) الذي كان القصف المفرط ليوغسلافيا والتدخل السافر في العراق وأفغانستان يمثلون الخط الأساسي في سياسته الخارجية.

وكانت له بصمته في تعقيد القضية الفلسطينية باتفاقية كامب ديفيد الثانية.

وبالنظر إلى الشواهد التاريخية التي لا لبث فيها وما رأيناه بعد الحرب العالمية لن نستطيع أوباما الخروج على خط السياسة الخارجية الأمريكية.

وأولى مؤشرات سير أوباما على نهج أسلافه زيارته للكنيست ودفاعه الصريح عن أمن إسرائيل. أما المؤشر الثاني انعزاله الاختياري عن المجزرة التي ترتكبها إسرائيل بحق شعب غزة وصمته على هذا الأمر، المؤشر الثالث فريق صنع القرار في البيت الأبيض. واختيار وزراء ومستشارين من أمثال رام عمانوئيل لا يمكن بحال من الأحوال أن يحملوا إلى الشرق الأوسط ما يسره أو يسعده.

محادثات صعبة ومباشرة

محمد كاظم انبارلويي ■ رسالت (الرسالة) ٢٥/١/٢٠٠٩

في أواخر يناير ٢٠٠٩ صدر أول بيان عن البيت الأبيض بخصوص المحادثات مع إيران.

يقول هذا البيان الذي ورد على موقع البيت الأبيض: "سيقوم الرئيس الأمريكي بدون أي شروط مسبقة بمحادثات صعبة ومباشرة" ويضيف البيان "سيضع أوباما وبايدن خيارا أمام إيران. لو أن إيران تخلت عن برنامجها النووي ودعمها للإرهاب، سنقدم لها حوافز مثل العضوية في منظمة التجارة العالمية والاستثمارات الاقتصادية والتحرك على صعيد تطبيع العلاقات الدبلوماسية. ولو أن إيران واصلت عنادها سنقوم بتشديد العقوبات الاقتصادية وعزلها سياسيا"

وبالنظر الأولى يوجد هناك تناقضا واضحا بين صدر بيان البيت الأبيض ونهايته ويبدو أنه يجب على كتاب بيانات البيت الأبيض أن راعوا من الآن فصاعدا هذه التناقضات وتعدد المعاني التي يحتملها الكلام.

وكما تلاحظون ورد في صدر البيان ستقوم أمريكا بمحادثات من أي شروط مسبقة.

لكنها مباشرة تضع شروطا قبل وحين وبعد المحادثات هذه الشروط عبارة عن:

وقف النشاط العلمي النووي السلمي
التخلي عن دعم الإرهاب (دعم الشعب الفلسطيني المظلوم والشعب اللبناني إزاء الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام الصهيوني)

شرط عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية وفك الحصار الإقتصادي المفروض منذ ثلاثة عقود خلت وأخيرا إقامة علاقات دبلوماسية والخضوع للشرطين السابقين. ما جاء في البيان هو نفس شروط حكومة بوش والاتحاد الأوروبي وفي الحقيقة مطالب النظام الصهيوني من حلفائه الغربيين.

ومن الطبيعي أن الحكومة والأمة الإيرانية لها كلام بخصوص كيفية المحادثات وشروطها. ونحن للأسباب التالية نرى أن المحادثات ليست صعبة وليست مباشرة بل نعتبرها سهلة ومباشرة.

كما قال السيد أوباما في خطاب التنصيب "عالمنا المتحول وعلينا أن نغيره أيضا" ونحن أيضا نقول لقد تغير العالم. المجتمع العالمي لا يرى حزب الله اللبناني وحماس منظمة إرهابية، فهما يتمتعان بمشروعية قانونية وشعبية ويعبران عن

مطالب أمتهما.

وبالمقابل يعتبرون النظام الصهيوني نظاما غاصبا ولا يتمتع بمشروعية وإرهابي يسحق أمة مظلومة عزلاء بالقنابل والصواريخ والدبابات والمدافع.

ولهذا فإن أول شرط للأمة والحكومة الإيرانية لتطبيع العلاقات أن يرفع البيت الأبيض يده عن حفنة مجرمي الحرب في الأراضي المحتلة، ويسمح للمنظمات الدولية أن تحاكم مجرمي الحرب على سجلهم الأسود على مدى ستين عاما.

ثاني شرط لإقامة العلاقات توقف أمريكا عن إنتاج الأسلحة النووية وانتشارها وأن تضع على جدول أعمالها مع سائر أعضاء مجلس الأمن الدائمين التحرك باتجاه نزع أسلحة الدمار الشامل بشكل دائم. حتى نصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل النووية والميكروبية والكيميائية... يريد العالم ألا تتكرر جريمة هيروشيا وأخيرا غزة.

ثالث شرط لإعادة العلاقات الدبلوماسية من جانب إيران إعادة الحسابات الإيرانية التي تم تجميدها في أمريكا وإعادة الأموال التي كان الشاه الخائن قد أعطاها لأمريكا من أجل شراء الأسلحة.

رابع شرط لعودة العلاقات عدم التدخل في الشأن الإيراني الداخلي ومراعاة القوانين الدولية واحترام رغبة الأمة الإيرانية في تحقيق تقدم علمي وإقتصادي. ونحن لا نحتاج إلى مساعدة أمريكا فقط نريد من أمريكا ألا تحدث وقعة بين إيران وسائر دول العالم.

قال السيد أوباما في خطاب التنصيب: "إننا سنتعامل مع العالم الإسلامي على أساس الاحترام المتبادل"

إيران قلب العالم الإسلامي واتضح عمقها الاستراتيجي على الأقل في الحربين غير المتكافئتين حرب الـ ٣٣ يوما في لبنان وحرب الـ ٢٢ يوما في غزة حماس وأيضا مظاهرات العالم على مدى الخمس قارات للغرب وخاصة أمريكا.

وشرط تطبيع العلاقات أن تكف أمريكا وإسرائيل عن ممارسة الهيمنة والخضوع لرأي شعوب المنطقة والعالم في طريقة إدارة شئونهم. ولهذا فليس أمام أمريكا بعد ثلاثين عاما من القسوة والظلم بحق الشعب الإيراني إلا الخضوع

لمطالب الأمة الإيرانية. ولو كان حذف أمريكا احترام عدد من الدول العربية التي ألزمت نفسها خط البيت الأبيض على مدى نصف قرن، فهذا الكلام ليس بجديد. شرط التغيير في السياسات تنظيم علاقات جديدة مع الحكومة والأمة الإيرانية على أساس الشروط التي تضعها طهران وليست التي تضعها واشنطن!

يجب على أمريكا أن تعرض إيران ماديا ومعنويا بسبب أعمال القتل التي ارتكبت بحق الأمة الإيرانية بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨م ومساندة المملكة البهلوية غير الشرعية وكذلك أيضا التعاون مع الحكومة البعثية في العراق وفرض حرب على الأمة الإيرانية على مدى ثمان سنوات. وهذا أحد الشروط الأساسية للحوار بين الطرفين.

التحديات التي تواجه أوباما

صالح رسولي ■ اعتماد (الثقة) ٢٥ / ١ / ٢٠٠٩

بما لا شك فيه أن انتخاب باراك حسين أوباما كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية يعد منعطفًا تاريخيًا في تاريخ أمريكا، وقد تم هذا الاختيار بالتزامن مع انهيار المعوقات العنصرية في أمريكا وترتبت عليه ردود فعل مختلفة في أنحاء العالم. وقد أدت برامج أوباما المختلفة باعتباره تطورًا حدث في العالم مع عودته الصريحة والواضحة إن على الصعيد الداخلي وإن على الصعيد الخارجي إلى أن يرتفع سقف تطلعات العالم وبالطبع اتخاذ قرارات حاسمة وكأنها قيد التنفيذ، كل هذا ستكون له آثار كثيرة على الأوضاع السياسية والإقتصادية في العالم. وقد أدى تبني أوباما سياسات مناسبة في التعاطي مع القضايا الداخلية والدولية إلى حشد أغلبية جديدة بالاحترام في الكونجرس. والآن يتولى أوباما بأغلبية الحزب الديمقراطي المتنامية في الكونجرس إدارة البلاد في ظل ظروف صعبة من أبرز ملامحها الدخول في ركود إقتصادي عميق وطويل المدى وتراكم تبعات حربين متتاليتين. وعلى الرغم من وجود وجهات نظر متفائلة بخصوص مستقبل أمريكا والعالم ومع افتراض وقوف أغلبية الشعب الأمريكي وراء برامج أوباما، لكن بنظرة أكثر عمقا إلى الوضع الراهن نصل إلى نتيجة مفادها أن أوباما يواجه في تنفيذ برامجه تحديات كثيرة على الساحة الداخلية والدولية.

أ- التحديات الداخلية الاقتصادية

خلال الأعوام الأخيرة تعرض الإقتصاد الأمريكي لاضطرابات بشكل دائم وحتى الآن لم يكن هذا الإقتصاد قد واجه ركودًا بهذا الحجم. ومن الممكن ملاحظة تبعات هذا الركود في البورصة وانخفاض القدرة الشرائية للشعب الأمريكي وفقدان ملايين الوظائف، وفي العام الماضي اضطرت كثيرا من المصانع من بينها مصانع إنتاج السيارات

إلى تسريح العاملين بها واضطرت إلى تخفيض انتاجها إلى الحد الأدنى، وهناك مؤسسات انتاجية أخرى لم تعد لديها القدرة على دفع رواتب الموظفين، وأدى نقص السيولة و عجز المواطنين عن تسديد الأقساط التي يتعين عليهم دفعها إلى ركود في سوق العقارات وتقريبا توقفت الإستثمارات في هذا القطاع، من ناحية أخرى أصبحت هذه الدولة مدينة بـ ١٢ ألف مليار دولار. كما يجب على الحكومة أيضا أن تخصص ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار لانقاذ شركات التأمين والحيلولة دون إفلاس البنوك حتى تعيد ثقة الشعب في الاستثمار مرة ثانية في البنوك.

السياسية

الأعمال الإرهابية الداخلية التي أصبحت عادة ما تحدث مباشرة بعد انتقال السلطة من إدارة إلى إدارة أخرى كتقليد قديم تعد من جملة مخاوف أوباما؛ لأن الإجراءات التي قام بها نيكسون في هذه اللحظة جعلت البلاد تصل حد الإنهيار. كما أن الأحزاب الأصغر في أمريكا والتي لا يولي لها أوباما اهتماما من الممكن أن تكون خطرا على حكومته، لكن يجب الأخذ في الاعتبار مصالح هذه التنظيمات وعلاقتها الوطنية بالبنية السياسية الأمريكية سيحول دون إختلافها الأزمات؟

التحديات الدولية

العراق

منذ أن شنت أمريكا هجومها العسكري على العراق واحتلت هذا البلد لم يحدث حتى الآن أي تقدم ملحوظ في عملية مكافحة الإرهاب، كما أن الحكومة التي جاءت بها أمريكا لا تقوى على إدارة البلاد بحيث تستطيع أمريكا الخروج من العراق. وسواء الحكومة الأمريكية أو العراقية يعتقدون أنه في الوقت الراهن خروج القوات الأمريكية من العراق سيؤدي إلى حرب أهلية بكل ما تعني الكلمة. وعدم

سحب هذه القوات علاوة على أنه يكلف الخزنة الأمريكية مليارات الدولارات فإن تأمين هذه القوات يمثل قلقاً أساسياً يجعل إدارة أوباما تواجه تحدياً حقيقياً.

أفغانستان

في أفغانستان استطاعت أمريكا إلى حد ما إسناد عملية ضبط الأمن في هذا البلد إلى قوات حلف الناتو، لكن مخاوف أمريكا في التعاطي مع مسألة القاعدة في أفغانستان كشبكة إرهابية سيظل تحدياً أساسياً يواجه السياسات الأمريكية. وعجز الحكومة الأفغانية عن ضبط حدودها ومواجهة قوات طالبان الداخل التي أعادت بناء نفسها يمثل أحد التحديات التي تواجه أمريكا.

باكستان

فوز الأحزاب الشعبية في باكستان في الانتخابات الأخيرة وإخراج برويز مشرف من السلطة باعتبار حليف أمريكا أثار هواجس لدى الأمريكيين؛ لأن سياسات أمريكا في الحرب على الإرهاب لا تتفق وسياسات زعماء باكستان. وقوة الأحزاب الإسلامية الباكستانية في دولة إسلامية تمتلك

سلاحاً نووياً سيكون أحد المخاوف الأساسية التي تواجه أمريكا.

وعمليات القصف والهجمات الصاروخية التي قامت بها أمريكا العام الماضي على القرى الباكستانية والمدارس الدينية بحجة مقاومة الإرهاب قد وترت العلاقات الباكستانية الأمريكية، كما أن الهجمات الإرهابية الأخيرة على بومباي بالهند التي نسبت إلى الجماعات الباكستانية المتطرفة، علاوة على توتر العلاقات الهندية الباكستانية قد فاقمت الأزمة القائمة بين أمريكا وباكستان.

٤- إيران

على مدى فترة ولاية جورج بوش كانت الأنشطة النووية المبرر لممارسة ضغوط على إيران، ولم تستطع القرارات المتتالية حتى الآن من إنشاء إيران عن مواصلة أنشطتها النووية وقد أدى هذا إلى صراع كبير بين الدولتين، وحتى الآن لم تغير أمريكا موقفها أدنى تغيير من المسألة النووية الإيرانية، ويجب انتظار التغيير الذي من الممكن أن يحدث على يد أوباما.

أمريكا وإيران

بازتاب (الصدى) ٢١/١/٢٠٠٩

الإمبراطورية الأمريكية التي تريد أن تصنع أو تشكل العالم وتهدي لشعوب العالم قياً غربية الاصطلاح، كالديمقراطية، والسلام، وحقوق البشر، يعني ذات وجه دولة الولايات المتحدة والتي نراها الآن تحتل وتعتدى على دولتين جارتين لنا هما أفغانستان والعراق. وهذه هي نفسها الولايات المتحدة التي قال عنها "رمزي كلارك" القاضي الأمريكي الأسبق "تم إثبات أن أمريكا قد تدخلت أكثر من (١٧٠) تدخلا عسكرياً في مختلف دول العالم بحجة تصدير القيم الغربية أو الديمقراطية "الواهيّة" التي تتحدث عنها وهذا هو الوجه الحقيقي للولايات المتحدة.

ثانياً: فضلاً عن ذلك فمهما يكن شخص رئيس الجمهورية، أو من هو الحزب - (ديمقراطي أو جمهوري) - الذي وصل للحكم في الولايات المتحدة، فالواقع، على الرغم من تغيير بعض السياسات الظاهرية في نصف القرن الأخير، أن سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط ثابتة وقوية وتتمثل في ضمان استمرار تصدير النفط إلى الولايات المتحدة،

طرحنا هذه الأيام القصة القديمة للمباحثات والعلاقة بين إيران والولايات المتحدة، بسبب فوز وقدم أوباما في انتخابات رئاسة الجمهورية، وشعار "التغيير" الذي اتخذته ليكون استمراراً لسياسة التدخل الأمريكي في العالم. وفسر البعض الأحداث السياسية في داخل تلك الدولة على أنها فرصة للدبلوماسية. لكن لماذا التفاوض أو التباحث والعلاقة مع الولايات المتحدة لا فائدة منها، طالما أن اللوبي الصهيوني وأتباعه هم من يسيطرون على السياسة في الولايات المتحدة؟ أهم هذه الأسباب عبارة عن: أولاً: يعتقد كثير من المفكرين البارزين والمؤثرين في اتخاذ القرار السياسي في الولايات المتحدة مثل "صامويل هنتنجتون"، أن الولايات المتحدة لها ثلاث وجوه هي "أمريكا القومية" التي تركز على الحدود الجغرافية، "الإمبراطورية الأمريكية" والتي تستفيد من قوتها وكذلك ادعائها إدارة العالم، "أمريكا وطن العالم" والمقصود بها العالمية التي تصنع الولايات المتحدة.

يتحدث جميع هؤلاء المفكرين في التعريف النهائي عن

ودعم وحماية الأنظمة الخاضعة والتابعة للولايات المتحدة، وتقوية ودعم النظام المحتل (إسرائيل) في كافة الجوانب، كذلك مواجهة ومجابهة الإسلام السياسي، خاصة في سنوات ما بعد انتصار الثورة الإسلامية، حيث حدثت مع مؤسسة الإسلام السياسي، أي الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتشير جميع المستندات الأمنية والسياسية الأمريكية في الثلاثين عاما الأخيرة إلى المواجهة مع إيران، وكانت الأمثلة على ذلك كثيرة، منها العمل على قلب وتغيير النظام، والحصار السياسي والاقتصادي، وهي سياسة عدائية يملؤها الحقد والعداء لإيران.

ثالثاً: كانت إيران قبل الثورة هي الفناء الخالي للولايات المتحدة، وكان النظام البهلوي يلعب دوراً كبيراً في دعم وتأمين المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وقد كان إسقاط حكومة مصدق نموذجاً من نماذج التدخل الأمريكي التي لا تنتهي في إيران، كما اعترفت أولبرت وزير الخارجية الأمريكية السابقة منذ بضع سنوات رسمياً بتدخل الولايات المتحدة في ثورة ٢٨ مرداد ١٣٣٢.

رابعاً: وجود مستندات وأدلة رسمية وغير قابلة للإنكار في السفارة الأمريكية السابقة في إيران أو وكر الجواسيس، كما أطلق عليها، مما يشير إلى برامج وخطط أمريكية من أجل استمرار التدخل الأمريكي في إيران حتى بعد الثورة الإسلامية. ويعرف جيل الشباب أن الولايات المتحدة قد قررت من البداية الحصار الاقتصادي وقطع العلاقة مع إيران، وأن الولايات المتحدة هي التي فرضت حرباً ظالمة ووحشية على إيران لمدة ثمانية أعوام وذلك بدعمها للنظام البعثي الحاكم في العراق، وتجميد الأموال الإيرانية، والعقوبات السياسية والاقتصادية الموسعة، والدعم الظاهر والخفي باتخاذ بعض الإجراءات من بينها دعم الانقلاب والتمرد ضد الجمهورية الإسلامية، كذلك فإن إصدار قرارات تهديدية وعقابية ضد إيران هي من جملة قرارات الحكومات الأمريكية المتعاقبة ضد إيران سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية.

خامساً: في السنوات الأخيرة، على الرغم من سياسات

أمريكا العدائية - (سواء للديمقراطيين أو الجمهوريين) - فقد اتخذت الحكومات في إيران بعضاً من الإجراءات أو المشاورات من أجل التباحث والحوار مع الولايات المتحدة. منها محاولة "ماك فارلين" في حكومة هاشمي رفسنجاني، إزالة جدار عدم الثقة وعرض مشروع الحوار في فترة حكومة السيد محمد خاتمي، وفي النهاية إرسال رسالة من قبل أحمدى نجاد إلى أوباما، هذه ثلاثة نماذج من الإجراءات التي اتخذتها كل حكومة من الحكومات الإيرانية الثلاث المتتالية، وإن كانت هذه الإجراءات الثلاثة قابلة للنقد والانتقاد، حيث لم تستطع أي حكومة منهم أن تجعل أداء السياسة الأمريكية في صفه، ولا زالت الأمور تسير على نفس وتيرتها.

يجب على الحكام أن يحاولوا التهديدات إلى قرص، باتخاذ دبلوماسية فعالة ونشطة، وذلك بتقليل الصف الطويل للمؤتلفين ضد إيران، وألا يعطوا الفرصة أو الحجة للأعداء، وأن يهتموا بتنوير الرأي العام بخصوص حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية الحديثة من أجل استخدامها في الأغراض السلمية، وأن يكون لهم وجود وحضور نشط وفعال في المحافل الدولية المؤثرة، وهذا بحق ما ينتظره شعب إيران من حكامه ومسؤوليه، لكن يجب دائماً أن يعرضوا في الاعتبار، أن السياسة الخارجية الأمريكية متماشية مع النظام الصهيوني، وبعبارة أخرى فالدبلوماسية الأمريكية متأثرة متأثراً كبيراً باللوبي الصهيوني. كما يجب أن يعرفوا جيداً أن في رأي الجمهوريين والديمقراطيين أن أكبر خطر يواجههم، بعد فترة الحرب الباردة هو انتشار الإسلام السياسي.

وتشير النهضة الكبيرة في الدول الإسلامية، ونمو الحركات التحررية، وكذلك التدخل والاحتلال الأمريكي من جانب آخر إلى هذا الواقع.

وفي الحقيقة، إن لم يتغير توجه وأداء السياسة الخارجية الأمريكية، فإن "التباحث والعلاقة مع الولايات المتحدة تعد بمثابة زقاق مسدود ولا طائل منها" وذلك حسب ما ذكر المرشد الديني.

رئيس جمهورية متطرف

رسالت (الرسالة) ٢٠/٩/٢٠٠٩

سعيد سبحاني

بالاضرابات والاعتصامات في فرنسا، وقد ازداد عدم ثقة شعب فرنسا بشدة في إجراءاته السياسية بسبب السلوكيات الحادة، وعدم الالتزام بالديمقراطية التي يتبعها ساركوزي. وقد نال ساركوزي خسائر عديدة في ميدان السياسة الخارجية للاتحاد خلال فترة رئاسته للاتحاد الأوروبي التي انتهت في اول يناير من العام الحالي. منها هزيمته في تقدم مسيرة التصويت على معاهدة لشبونة، وهزيمته في إدارة أحداث حرب روسيا مع جرجستان في اوستيا الجنوبية، وانخفاض مستوى العلاقات بين فرنسا وبكين، كذلك توافقه وخضوعه للعمل لسياسات جورج بوش على المستوى الدولي وغير ذلك.. كل هذا قد جعل ساركوزي شخصية سياسية خاسرة على الصعيد السياسي. لم تكن صورة قصر الإليزيه منفرة في أي وقت على مر تاريخ العلاقات الدولية، مثلما وصلت إليها الآن، فقد تسبب ساركوزي خلال الفترة القصيرة لوجوده في قصر الإليزيه بأن تتغير صورة باريس في المعادلات السياسية الدولية. حتى إن كثيرا من حلفاء فرنسا الأوروبيين يأملون في إقصاء ساركوزي عن السلطة واختيار شخص آخر مكانه وليس مهما من سيكون هذا الشخص! كان واحد من هذه الإجراءات التي قام بها "ساركوزي" هو لقاءه مع (الديا لياما) زعيم البوذيين في هضبة التبت، وكان لهذا الموضوع صدى كبير في الصين. وفقا لنتائج أحد استطلاعات الرأي، فإن ٩٣٪ من الصينيين يعتقدون إن إجراء رئيس جمهورية فرنسا بلقائه مع زعيم البوذيين المنفي، قد خرب صورة فرنسا لدى الصين. والآن بدأ ظهور نتائج لقاء ساركوزي رئيس جمهورية فرنسا و(الديا لياما) زعيم بوذيين التبت المنفي، فقد توقفت جميع المواقع الإلكترونية الرسمية لسفارة فرنسا وجميع القنصليات التابعة لفرنسا في الصين.

هذا في حين أن كثيرا من مستخدمي الانترنت في الصين قد قاموا بسب وإهانة ساركوزي. من ناحية أخرى، فإن أغلب استطلاعات الرأي التي تمت في الصين تشير إلى معارضة شعب الصين للقاء ساركوزي و"الديا لياما" وقد أعلنت حكومة الصين هي أيضا معارضتها بل وتهديدها بأن هذا اللقاء سيكون له تأثيرات سلبية على العلاقة بين بكين

أشارت التصريحات العدائية الأخيرة لينكولا ساركوزي ضد رئيس جمهورية إيران، أن ساركوزي لا زال لم يتعظ، ولم يأخذ العبرة من تطورات وتحولات في النظام الدولي ومن بينها هزيمة الجمهوريين في انتخابات الولايات المتحدة. فقد تحول ساركوزي خلال الأسابيع الأخيرة إلى رئيس أوروبي مشير للمشاكل والأزمات في العالم. فقد وجهت وزارة الخارجية الصينية اعتراضها الشديد إلى قصر الإليزيه، بسبب لقاء ساركوزي مع (الديا لياما). كما تسبب ساركوزي في فضيحة وعار جديد في تصريحات مثيرة للضجة والجدل وبعيدة عن كل أنواع الأدب والدبلوماسية - (والتي يعد عدم وجودها في أشخاص مثل رئيس جمهورية فرنسا أمرا طبيعيا) - حينما لم يعتبر السيد الدكتور أحمدى نجاد ممثلا لشعب إيران!

هذا في حين أنه ليس لساركوزي الحق في إبداء رأيه فيما يخص الشأن الإيراني الداخلي، وهو واحد من أكثر السياسيين الأوروبيين إثارة للنفوذ والاشتمال.

من المسلم به أن شرعية وشعبية الحكومة التاسعة في مكانة أعلى من أن نرغب في الحديث عنها أو تفسيرها لشخص مثل ساركوزي الذي ليس له دراية بألف باء السياسة في أوروبا! في الواقع أن أداء السياسة الداخلية والخارجية لساركوزي، قد جعله بمثابة أسوأ سياسي في أوروبا مع بداية الألفية الثالثة.

على أية حال جلس ساركوزي على كرسي الرئاسة في قصر الإليزيه، وهو لا يمتلك الخبرة، حيث كانت مشاكل وفصائح رئيس الجمهورية الفرنسية معروفة منذ البداية: طلاق ساركوزي من زوجته سيسيليا، وإفشاء علاقته السرية مع زوجة أحد السياسيين الفرنسيين، وزواج "ساركوزي" من "مانكن" وزواجه أيضا من المطربة الإيطالية "كارولا برونني" وغيره.

أما على صعيد السياسة الداخلية الفرنسية، فإن محبوبة وشعبية "ساركوزي" لا تزال أقل من ٥٠٪ في المائة، وهذا يعني أزمة كبيرة! فلدى (٧٪) فقط من شعب فرنسا أمل في نجاح المشاريع الاقتصادية لساركوزي، ولا يزال مديرو الشركات والمؤسسات الراحية لحقوق العمال يقومون

وباريس، وأن الصين في أول إجراء لها سوف تقطع علاقتها التجارية مع فرنسا. وقد اعتبرت دولة الصين في أول رد فعل لها، أن إجراء ساركوزي ببلقائه مع الديا ليلا، إجراء غير مستوول وفاقد لبعء النظر جراء قضية التبت، وأنه قد ألحق الضرر بمشاعر الصينيين، كما أضعف العلاقة بين الصين وفرنسا.

أيضا على مستوى الساحة السياسية الداخلية، فإن ساركوزي قد تسبب في أزمات كبيرة في فرنسا. فقد شهدنا مؤخرا أن كثيرا من الفرنسيين يقومون بمظاهرات ضد سياسات الحكومة الفرنسية في الجزء الخاص بالإسكان. وقد اشتكى المتظاهرون بأن الحكومة الفرنسية لا تعتني بشأن تأمين مسكن للمواطنين في هذه الدولة، حيث إن عددا كبيرا يعيشون في ظروف سيئة جدا من حيث المسكن.

ووفقا لما يذكرونه، فإن الحكومة ليست فقط لم تفعل شيئا من أجل حل مشكلة هؤلاء الأفراد، بل إنه وفقا للائحة التي بصدد عرضها - عمليا - فإن حصول الطبقات المتوسطة وما دونها على مسكن سيكون أمرا أصعب. فقد خصصت الحكومة الفرنسية ٦٠ مليار يورو إلى البنوك بسبب الأزمة الاقتصادية. هذا في حين أن المتظاهرين قد قالوا أنه تم

تخصيص مبلغ صغيراً جداً من هذه المساعدة إلى قطاع الإسكان والأشخاص الذين ليس لديهم مسكن مناسب. إنهم يعتقدون أن فرنسا دولة ثرية، وأنه يجب على مواطنيها أن يحظوا بقدر من إمكاناتها. ووفقا للإحصاء المعروض، فإن نحو ثمانية ملايين فرنسي ليس لديهم المسكن المناسب.

بالطبع ينوي رئيس جمهورية فرنسا أن يخدع الرأي العام بأن يعزل وزيرة العدل ووزير حقوق الإنسان في حكومته. كان عدم رضا ساركوزي عن وزيرة العدل بسبب ثرائها الفاحش وعدم مقابلتها لنواب السجّاء. وزيرة العدل الفرنسية التي ستصبح في القريب أمّا صارت موضع انتقادات شديدة بسبب استفادتها من طائرة الرئيس الفرنسي الخاصة، وإصرارها على الاتصال بالحوال الخاص "بباراك أوباما" رئيس الولايات المتحدة المنتخب. كذلك فإن ساركوزي ليس راضيا عن وزير حقوق الإنسان، ذا الأصل الأفريقي، بسبب أدائه غير المناسب. في النهاية فإن رئيس جمهورية فرنسا المتطرف لا زال لا يعلم أو يعرف ألف باء اللعبة في النظام الدولي، وهو الشخص الذي لا يزال لم يستطع وفقا لزعمه، أن يهضم أو يستوعب هزيمة نظيره ورفيقه الأمريكي جورج بوش.

الصراع يتواصل بين إيران والاتحاد الأوروبي

مريم جمشيدى ■ اعتماد (الثقة) ٢٥/١٢/٢٠٠٨

المؤسسات السياسية تعقيداً، ويعتبرونه كياناً سياسياً أكثر من كونه بنك أو شراكة، تتولى التمثيل أو النيابة عن ٥٠٠ مليون إنسان تحت حكم ورئاسة دورية لـ ٢٧ دولة هم أعضاء هذا الاتحاد.

ويتشكل الاتحاد الأوروبي من ثلاثة أقسام: اللجان، مجلس الوزراء، وكذلك البرلمانيون، والذي فضلا عن وضعه في الاعتبار المصالح القومية لكل أعضائه، فإن له اهتمام بالغ في توجيه دبلوماسيتها إلى دول العالم المختلفة، لهذا السبب وربما بهدف إثبات القوة، فقد تم اتخاذ القرار بفتح ١٦٠ سفارة للاتحاد الأوروبي في مختلف أنحاء العالم.

هذا القرار تم العمل به رسمياً وبصورة فعلية في الوقت الحاضر، لذا افتتحت هذه المنظمة ١٣٠ تمثيلاً لها في الدول

الاتحاد الأوروبي هو مؤسسة كبيرة ومعقدة، مكونة من ٢٧ دولة أوروبية مقرها في بروكسل، لذلك يعتبرون أن بروكسل ببلجيكا هي عاصمة أوروبا، حيث يوجد بها أكثر من ٢٥٠٠ مؤسسة حكومية، وغير حكومية NGO، فضلا عن المكاتب الدولية، أو مكاتب تمثيل لهذه المكاتب والمؤسسات في هذه المدينة.

على هذا الأساس فإن الاتحاد الأوروبي يعد أشهر مؤسسة دولية في هذه القارة الخضراء. وعلى الرغم من تنوع أقسامه وفروعه المختلفة والتي منها ما هو خاص بالاقتصاد، والطاقة، والثقافة وغيره... إلا أنه من الناحية السياسية له ثقل ودور هام وبارز في المعادلات السياسية، ولهذا السبب يعتبر المحللون السياسيون أن الاتحاد الأوروبي من أكثر

المختلفة، فضلاً عن الدول النامية والدول المتقدمة.

صلاحية السفراء الذين يتم إرسالهم نيابة عن الاتحاد الأوروبي في الدول المختلفة لابد أن تكون بتأييد من البرلمان، وأن تكون السفارات تابعة وخاضعة لإشراف الاتحاد. وبناء على هذا الإجراء، فسوف ينشط أداء الخدمات الخارجية الخاصة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، مع دخوله إلى ساحة السياسة الدولية.

الرؤى ووجهات النظر الدبلوماسية في الاتحاد الأوروبي متفاوتة ومتباينة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ويصدق (أو يتضح) هذا الأمر أيضاً بشأن إنشاء سفارة للاتحاد الأوروبي في إيران، فعلى الرغم من العلاقات التجارية الموسعة الموجودة بالفعل بين إيران والدول الأوروبية، إلا أنه لم تُر إلى الآن إرادة جديّة لفتح سفارة للاتحاد الأوروبي في طهران.

وبالطبع أن هذه الإرادة قد ظهرت من قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي في الرغبة في فتح مكتب تمثيل تحت إشراف الاتحاد الأوروبي في طهران، إلا أن هذه الرغبة قد واجهت معارضة صريحة من قبل طهران. فالنائب الذي ينوي الاتحاد الأوروبي أن يرسله إلى إيران بدلاً من السفير، سيكون من الناحية الدبلوماسية في درجة أقل من سفير. علاوة على ذلك، يريد الاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه أن يستقر هذا السفير في سفارة بلجيكا بطهران، بدلاً من أن يكون له مكتب ومبنى مستقل. ووفقاً لما ذكره "على أصغر خاجي" سفير إيران في بلجيكا، فإن إيران على الرغم من موافقتها الجديّة على افتتاح سفارة للاتحاد الأوروبي في إيران، إلا أنها تعارض وترفض إقامة علاقة دبلوماسية في درجة أقل من سفير.

كان قد صرح "خاجي" بهذا الحديث في مأدبة عشاء، كانت قد أقيمت بسبب وجود وفد من وسائل الإعلام الإيرانية في بروكسل. وقد صرح "خاجي" مؤكداً على هذا الأمر قائلاً: "لقد أعلننا مرات عدة للمسؤولين المختصين انتقاداتنا بشأن هذا الموضوع، وقلنا لهم إنكم فتحتم سفارات لكم في أصغر وأضعف الدول، لكن كيف لا يكون لديكم الاستعداد في أن ترسلوا سفير إلى دولة مثل إيران رغم قدمها التاريخي وعدد سكانها الكبير، مع الوضع في الاعتبار قوتها ومكانتها في المنطقة، وترغبون في إرسال مندوباً أو ممثلاً لكم بدلاً من سفير، والذي بدوره أيضاً سيكون له فقط مجرد مكتب في سفارة بلجيكا؟"

أعلن "خاجي" كذلك عن مشاورات متعددة للدبلوماسيين الإيرانيين مع نظرائهم في الاتحاد الأوروبي، وأن طهران تعتبر مثل هذا الإجراء نوعاً من الإهانة، وأضاف، "في آخر مرحلة من المباحثات التي عقدت منذ قرابة العام، كان يفترض بناءً عليها أن يعمل مسئولو الاتحاد الأوروبي بشكل جدي، مع الوضع في الاعتبار، مطلب طهران في فتح سفارة للاتحاد

الأوروبي في إيران، وأن يخبرونا بالنتيجة. لكن منذ فترة، وفي اللقاء الذي أقيم خصيصاً لهذا الغرض، أعلنوا الموافقة النهائية على أن يرسلوا نفس هذا المندوب أو الممثل لهم إلى طهران على أن يستقر في مبنى سفارة بلجيكا".

أكد سفير إيران في بلجيكا على أن إيران لن تقبل مطلقاً مثل هذا القرار، لأنها ترى نفسها ومكانتها في مكانة أعلى وأسمى من هذا الإجراء، وأضاف "خاجي" قائلاً: "أن أعضاء الاتحاد الأوروبي ليس لهم مواقف موحدة وثابتة في نطاق السياسة الخارجية. وفي الواقع، يبدو أن قرار رؤساء الاتحاد الأوروبي بعدم فتح سفارة لهم في طهران، نشأ تحت تأثير قضايا وموضوعات سياسية عدة، أهمها الملف النووي الإيراني".

وسوف يطرح موضوع افتتاح سفارة للاتحاد الأوروبي في إيران بواسطة أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي في جلسات متعددة مع الصحفيين والإعلاميين الإيرانيين. وفي هذا المجال أعربت السيدة "بنيتا فروور والدنر" عضو لجنة العلاقات الخارجية وسياسات الحوار في الاتحاد عن أملها بأن تقبل إيران بإرسال مندوب الاتحاد الأوروبي إلى طهران، قائلة: "نحن نعرف بلدكم جيداً، كما أننا غير راضين أيضاً عن الوضع الحالي، لأن العلاقات صارت محدودة".

كذلك يقول أيضاً "دي ادركوزه" ممثل لجنة أوروبا، أن أعضاء الاتحاد كانوا يأملون أن يفتح هذا المكتب لهم في طهران في عام ٢٠٠٨، وأن يجدوا حلاً سلمياً يمنع إهدار الفرص التي تفقد رغم كونها تصب في مصلحة المصالح الإيرانية والدول الأوروبية. وأضاف قائلاً: على الرغم من كل هذا فإننا نأمل أن تفتح نافذة جديدة وبوادر أمل في علاقات إيران وأوروبا قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

كما كان لـ "ديفيد رينجوس" مدير الاستعلامات والعلاقات العامة في قسم السياسة الخارجية باللجنة الأوروبية أيضاً حديث شيق في هذا الموضوع، حينما أشار أن أحد استطلاعات الرأي التي قدمت بواسطة الـ بي بي سي في عام ٢٠٠٦، كانت نتيجتها أن نسبة قليلة من الإيرانيين لديهم آراء إيجابية ومشبته تجاه الاتحاد الأوروبي، ومن هذا المنطلق فقد صرح أن "بسبب سوء الفهم وعدم الإدراك يقول أعضاء الاتحاد الأوروبي أن لديهم في المستقبل أعمالاً كثيرة يمكن إنجازها كي تتحرك علاقات إيران وأوروبا نحو التقدم والتحسين".

وعلى الصعيد الآخر، أشار "جرحي ناجودا" مساعد لجنة التعاون الأوروبية، إلى أن الاتحاد الأوروبي بصدد إرسال ممثل له في طهران، لكن إيران لم توافق على ذلك إلى الآن. وأضاف قائلاً: "لو أن دولتكم تعلن موافقتها، فإنني الشخص المنتخب لهذا المنصب، ومن المقرر أن أتى بعنواني

مثل الاتحاد الأوروبي في بلدكم".

في الوقت نفسه يشير الصحفيون الإيرانيون إلى هذا الموضوع، بأن مؤيدي العلاقات مع طهران يأملون في إرسال سفير إلى إيران بدلاً من قائم بأعمال أو ممثل للاتحاد الأوروبي. وقال "رينجوس" مداعبا الصحفيين "هل يعنى هذا أنكم لا تحبون أن أأتى إلى بلدكم؟"

حيث رد أحد الصحفيين مازحاً هو الآخر وقال "بالتأكيد نحن نحب أن نستضيفكم في طهران لكن ليس كقائم بأعمال الاتحاد، بل في هيئة سفير، وبناءً على هذا فنحن راغبون في ترقى وارتقاء سيادتكم أيضاً، وبعدها ينتهى المؤتمر الصحفى.

إيران والاتحاد الأوروبي تربطهم علاقات قديمة من الماضى، كما أن لديهم علاقات عميقة وقوية في بعض المجالات، مثل موضوع مكافحة المخدرات، والذي كما تذكر السيدة "والدنر" مساعد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي، أنه قد وضع لهذا الموضوع (مكافحة المخدرات) ٩ ملايين يورو للعام الحالى من أجل مكافحة المخدرات أو انتقالها ونقلها، وتقرر وضع هذا المبلغ تحت تصرف الحكومة الإيرانية. كما أن أوروبا كان لها ثلاثة نواب على طاولة المباحثات التى أدخلت الملف النووى الإيراني إلى حالة التعليق. ومع هذا انتابت العلاقة بين طهران وأوروبا في عام ٢٠٠٥ نوعاً من الغرور والتكبر الإعلامى بصورة أحادية الجانب، وبالطبع من قبل ثلاث دول هى إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وذلك بسبب القضايا النووية.

كما كان من المقرر توقيع اتفاقيتين هامتين إحداها تجارية والأخرى سياسية، لكن أدت قضية الملف النووى الإيراني

إلى عدم توقيع هاتين الاتفاقيتين الهامتين، كما يصنفها سفير إيران في بروكسل، وقام الاتحاد الأوروبي بتعليق وتجميد الاتفاقيات من جانب واحد.

علاوة على ذلك، فقد تغير وانخفض مستوى العلاقة بين الجانبين بسبب عدم وجود علاقة قوية بين طهران وأوروبا، ونشاط شخصيات معارضة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، وبعدها صدر عدد كبير من القرارات ضد إيران، وفي مجالات شتى. وعلى سبيل المثال، خلال الأشهر الستة الأولى التى تولت فيها فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي وقبل نهاية فترة رئاستها بثلاثة أيام، أصدر ٢٦ عضواً للاتحاد الأوروبي، أكثر من ١٦ قراراً ضد إيران من جملتها قرارات في مجال حقوق البشر والملف النووى. كما أكدت السلطات الأوروبية في لقاءاتها مع وسائل الإعلام الإيرانية، وكذلك كما أعلن "خاجي" سفير إيران في بلجيكا فإن كليهما لا يستطيع الاستغناء عن الآخر، ذلك لأن أوروبا هى الشريك التجارى الأول لإيران وفقاً لقول "خاجي". وعلى الرغم من قلة المعاملات التجارية في الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، إلا أن نسبة التبادلات التجارية بين إيران وأوروبا قد ازدادت بنسبة ٨٪ مقارنة بالعام الماضى.

من ناحية أخرى، فإن أوروبا تلعب دوراً هاماً وبارزاً في المعادلات السياسية ولذا فإن هذين السببين كافيين حتى يفتح للاتحاد الأوروبي سفارة ومكتب في طهران، ولذلك تبذل كثير من المساعي والمشاورات الموسعة حتى يحدث هذا الاتفاق على ساحة السياسة الخارجية بين الطرفين الإيراني والأوروبي.

شواهد جديدة على تورط أمريكا في أحداث الهند

كيهان (العالم) ٢٠٠٨/١٢/٢

لدى CIA، وله دخل في معظم الأحداث الإرهابية الأخيرة التى شهدتها دول شبه القارة الهندية.

هذا وقد وصفته وسائل الإعلام بالإرهابى، وبأحد أكبر مهربي المخدرات ومنفذى التفجيرات الإرهابية في الهند وباكستان ونيبال، ومن ثم رجحت وسائل الإعلام الهندية بناء على تحليلات عدة، احتمال تدخل الـ CIA في عمليات مومباي.

وطبقاً لوسائل الإعلام تلك، فإن واشنطن كان لها هدفان رئيسيان وراء تنفيذ هذا المشروع المعقد، الأول هو الحد

تشير الشواهد والقرائن إلى تدخل عملاء الاستخبارات الأمريكية في هجمات مومباي الإرهابية، وقد أعلنت مصادر خبيرة في الهند عن تقرير أشار إلى أن الوضع الأمني في الفنادق الراقية والدولية بالهند يجعل من المحال على أى شخص الدخول بأسلحة، لكن عملاء الـ CIA هيئة الاستخبارات الأمريكية، والموساد هيئة استخبارات النظام الصهيوني، كانا مستثنين من مثل هذا القانون.

وخلال هجمات مومباي نقلت وسائل الإعلام الهندية صورة لشخص مسلح، وقالت إنه أحد العملاء الإقليميين

من التقدم الاقتصادي للهند بوصفها منافساً قوياً، والثاني يتمثل في تضليل الرأي العام ووسائل الإعلام عن الوضع الاقتصادي المتردى في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد تحدث سلمان صفوى الأستاذ الجامعي في لندن قائلاً: "إن الهدف من تخطيط وتنفيذ أحداث مومباي من جانب الهيئات الاستخباراتية الأمريكية والإسرائيلية هو التهادي في إظهار صورة العنف عن الإسلام، ونقل هذه الصورة إلى الرأي العام العالمي"، وخلال حوار صفوى مع وكالة أنباء فارس، أشار إلى وجود العديد من الجوانب والأسباب الخفية وراء ما شهدته مدينة مومباي من هجمات مضيّفاً: "مع الأخذ في الاعتبار ماهية الهيئات الاستخباراتية الأمريكية والإسرائيلية ودورها في تخطيط وتنفيذ مثل تلك العمليات التي تودي بحياة عدد كبير من المدنيين، يبدو أن أحداث مومباي الأخيرة قد تم التخطيط لها وتنفيذها من جانبهم لأن المسلمين لا يقدمون على مثل تلك الأفعال من منطلق شرعي، كما أن تلك الأحداث تتماشى مع ما تم طرحه منذ سنوات من جانب استخبارات وحكومات غربية وأمريكية بالأساس، كما أن واشنطن تستهدف من وراء تدهور الأوضاع الهندية، الحد من تنامي القوة والقدرات الاقتصادية الهندية.

من ناحية أخرى، لم يستبعد خبير الشؤون السياسية بمركز الأحداث السياسية الروسية "يوجني وايكو"، أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الرئيسي المتسبب في عدم الاستقرار الداخلي بالهند، مضيّفاً: "بات من الواضح من هو المستفيد من نشوب مواجهة بين الهند وباكستان، أنها

الولايات المتحدة الأمريكية ولأسباب تأتي على رأسها: التقارب بين الهند وباكستان في الفترة الأخيرة، وكلاهما دول نووية، يمكن أن تمثل منافساً قوياً على الساحة الدولية ضد الولايات المتحدة والصين.

الإطاحة ببروز مشرف من منصب الرئاسة الباكستانية أدى إلى تراجع مستوى التوجه الباكستاني ناحية الولايات المتحدة.

هذا في ظل عدم قبول إسلام آباد بمساعي واشنطن الرامية إلى مهاجمة معارقل حركة طالبان في أقاليم شمال باكستان".

جدير بالذكر أن الشرطة الهندية التي اعتقلت أحد منفذي الهجوم وبلغ من العمر ١٩ عاماً أدلت لوسائل الإعلام ببعض التفاصيل الجديدة حول ملابسات عمليات مومباي. وطبقاً لأقوال الإرهابي الشاب، فإن عمليات مومباي تم التخطيط والإعداد لها منذ عام، في حين أعلنت الشرطة الهندية أن الإرهابيين كانوا ينوون قتل ٥٠٠٠ شخص في مومباي.

من ناحية أخرى، أعلن مدير فندق تاج محل، أكثر المواقع استهدافاً أن مسئولى الفندق كانوا على دراية بالهجوم، وأنه بسبب التحذيرات التي تلقوها، ضاعفوا من التدابير الأمنية، لكن الإرهابيين تمكنوا من دخول الفندق، وتسببت الانتقادات الموجهة لوزير الداخلية الهندي من جانب وسائل الإعلام، بسبب عجزه عن تأمين تلك المواقع، في استقالته من منصبه، وبينما تزايد التوتر بين الهند وباكستان على خلفية اتهام الثانية بالتورط في تلك الهجمات، إلا أن باكستان تنفي بشدة القيام بأي تدخل في تلك الأحداث.

من الذي أطلق رصاص مومباي؟

كيهان (العالم) ٢٠٠٨/١٢/٢

من اليهود، ومستشفى وفندقين معروفين وتاريخيين، ثم في النهاية هاجموا كنيس يهودي. وقد أعلن رئيس الشرطة في مومباي أن عمليات التصدي للمهاجرين أسفرت عن مقتل جميع الإرهابيين وجميعهم شبه عسكريين ومسلحين. وخلال الحادث ترددت أسماء من قتل من اليهود، يهود إما أن كانوا في مطبخ المطعم يعدون الوجبات، وإما كانوا مدعويين، لكن خلال هذا الحادث لم يتضرر أي مركز حكومي وإنما كانت المواقع المستهدفة مرتبطة بالناس مثل مواقع للسفر أو للطعام أو للعلاج ومركز ديني جماهيري، أليست هذه القصة صالحة

تكتسب الأحداث الدامية في مدينة مومباي الهندية، أهمية خاصة لما قد ينتج عنها من تحول جذري في شبه القارة الهندية، لكن من السابق لأوانه التكهن بأبعاد هذا الحادث، لكن يمكننا التعمق في تفاصيله من عدة أبعاد من خلال طرح عدة استفسارات.

طبقاً لتصريحات بعض المسؤولين بالحكومة الهندية، والتي تعارضت مع تصريحات أخرى لمسؤولين، فقد قدم الإرهابيون إلى عاصمة الهند الاقتصادية مومباي عن طريق البحر، واعتدوا في طريقهم على محطة للقطار ومطعم أصحابه

لأن تصور كفيلم سينهائي؟

في تلك الأحداث تمت مهاجمة كنيس يهودي يتبع فرقة الـ "شاباد"، وفي أعقاب الهجوم تبنت وسائل الإعلام الصهيونية حملة دعائية لإثبات مدى الظلم الذي يتعرض له اليهود، في وقت كان الرأي العام العالمي متأثراً بما يتعرض له الأطفال الفلسطينيين من الموت في ظل انعدام الغذاء والدواء، لكن التحقيقات اللاحقة أثبتت أن كنيس الـ "شاباد"، ليس له أي علاقة بالصهيانية، وقد عرف زعماء هذا الكنيس بمعارضتهم للصهيونية، وبالطبع فإن مقتل الحاخام "جافريل هالتزبرج" وزوجته "ريوكا" - وكلاهما له ماضٍ مناهض لإسرائيل - أثار استفسارات بشأن دور النظام الصهيوني في هذا الحادث، بالطبع قام الصهيانية بعد مراسم العزاء باتخاذ إجراءات ضد ما أطلقوا عليه تهديدات إرهابية ضد أماكن وشخصيات علمية يهودية. ومن أجل الحفاظ على صورتهم أرسلوا لجنة للمشاركة في تحقيقات الشرطة الهندية بمدينة مومباي، لكن الجهاز السياسي ووسائل إعلام النظام الصهيوني واصلت تكرار كلمة الإرهاب الإسلامي محاولة إثبات دور للقاعدة والإسلاميين في هذا الحادث.

تحول التعاون بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الأخيرة من رئاسة بوش إلى تحالف استراتيجي حددت معالمه المساعدات التي قدمتها حكومة بوش لحكومة نيودلهي في مجال التطوير النووي، الأمر الذي لم يتحقق تجاه أي دولة أخرى، وبينما أصبح للهند وجود عسكري في إطار قوات "اليونيفيل" في مناطق الأزمات بالعالم، رفضت الهند القيام بأي دور فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، كما أن مواقف الهند تجاه إيران خلال تلك الفترة لم تكن بالطبيعية لدرجة رضيت عنها واشنطن. من هذا المنطلق تعرضت حكومة بوش في شهورها الأخيرة بالحكم إلى مشكلة عدم التوافق الغربي الآسيوي مع برنامجها العسكري، وقد أسفرت مباحثات مؤتمر "استوكهولم" و "بخارست"، عن إثارة

المخاوف في أوساط متخذي القرار الأمريكي، كما أن رد حكومة "جوردن براون" على طلب بوش إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان كان غنياً لدرجة كبيرة، لذلك كانت الحكومة الأمريكية بحاجة إلى تعاون خاص إقليمياً من أجل إحداث تحول في أفغانستان وباكستان، لكن حكومة دلهي كانت تواجه مشكلتين رئيسيتين إزاء التوافق مع العسكرية الأمريكية في كلتا الدولتين، المشكلة الأولى كانت مدى الخطورة التي يمثلها وجود الهنود بين "البشتون" ممن يعرفون بعدائهم التاريخي للهنود، والمشكلة الثانية أن الوجود العسكري الهندي في مدن وقرى "البشتون" سيواجه بحساسية كبيرة من "بشتون" شبه القارة الهندية ممن لهم حضور قوي في الحكومة والجيش بأفغانستان وباكستان، لكن أحداث ٢٦ نوفمبر ساهمت في حل المشكلتين إلى حد كبير، ومنحت الهند حجة قوية متمثلة في أن وجودها العسكري بباكستان وأفغانستان هو للدفاع عن الأمن والمواطن الهندي، كما أن تلك الحادثة أقيمت مواطني الهند ممن عارضوا في السابق التنسيق مع الولايات المتحدة بضرورة لعب دور في الأحداث الدائرة في أفغانستان وباكستان مما يزيد من احتمالات انخراط الحكومة الهندية أيضاً في تنفيذ أحداث مومباي.

وبشأن دور بريطانيا في هذه الأحداث، يجب الإشارة إلى ما بثه التلفزيون الهندي عن دور الحكومة البريطانية في تفجيرات مومباي. وفي هذا الصدد يبدو أن بريطانيا التي اعتادت لعب دور المكمل للولايات المتحدة سواء في باكستان أو أفغانستان والعراق ولبنان والسودان وسوريا والصومال وإيران... ، باتت الآن محط انتقام من الولايات المتحدة الأمريكية لأن حكومة "براون" رفضت إرسال قوات جديدة إلى أفغانستان، وبالرغم من مساعي الحكومة البريطانية لإثبات براءتها من تلك الاتهامات الهندية إلا أن الأمريكيين لم يتخذوا أي إجراء لنفي تلك الاتهامات عن لندن.

طائفة الغجر في إيران

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

الغجرية، أو المرأة سليطة اللسان، كما أن كلمة "كوليغري" تعني أيضاً: الصباح أو السباب، وقد ركب منها المصدر "كوليغري كردن" بمعنى صباح المرأة وصخبها للوصول إلى هدفها، كما تعني أيضاً الفسق والفجور. كما أن كلمة "كولي" تطلق مجازاً على المرأة كثيرة الصباح أو عديمة الحياء، وتطلق كذلك على العاهرة.

ويطلق على الغجر في إيران أيضاً اسم "چلنگر"، وذلك نظراً لاحتراف بعضهم مهنة الحدادة، حيث أن هذه الكلمة تعني في الفارسية الحداد، أو صانع الأقفال والمفاتيح. وهناك بعض الأمثال الإيرانية التي تتناول الغجر في مضمونها، مثال ذلك قولهم: "كولي غربال به روگرفته از رقيقش پرسيد مرا چگونه بيني گفت بدان سان كه تو مرا بيني"، ومعناه: "وضع غجري غربالاً على وجهه وسأل رفيقه كيف تراني فقال رفيقه أراك بنفس الكيفية التي تراني أنت بها".

وقولهم: "كولي كولي رايد چهاقش را دزديد"، أي رأى غجري غجريا آخر فسرق نبوته.

وهناك آراء كثيرة ومختلفة حول تاريخ الغجر وأصولهم، ومن هذه الآراء أنهم أصلاً من شعوب الهند وإيران ومناطق وسط وجنوب آسيا، وأنهم هاجروا من بلادهم في نحو القرن الرابع الميلادي، ووصلوا في أواسط القرن الخامس عشر إلى مناطق المجر وصربيا وباقي بلاد البلقان، ثم انتشروا بعد ذلك في بولندا وروسيا، واستمر انتشارهم حتى بلغوا السويد وانجلترا في القرن السادس عشر، كما استوطنوا في إسبانيا بأعداد كبيرة في ذلك الوقت. وقد تعرض الغجر على مر التاريخ لممارسات عدوانية تمثلت في الاعتداءات عليهم في الترحيل القسري، وعدم الاعتراف بهم كمواطنين

تعرف المعاجم العربية الغجر بأنهم قوم جفاة متشرون في جميع القارات، يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة، ويعتمدون في معاشهم على التجارة. والواحد منهم "غجري" ويطلق عليهم كذلك في العربية اسم "التور"، ويقال لهم في العراق "كاولية" ويقال لهم في سوريا "القرباط" أو "التور" أيضاً، أما في أوروبا فيطلق عليهم اسم "روم" ويقال لهم في روسيا "تسيجان"، ويقال لهم في الفرنسية "بوهيمي" BOHEMIEN وفي الإسبانية GITANE (جيتانو) ويسمى بالإنجليزية باسم "جيسي" GYPSY، ويعتقدون أنهم قدموا من مصر إلى هناك. أما في إيران، فإنهم يشتهرون باسم "كولي" بفتح الكاف، كما يطلق عليهم أيضاً: لولي، ولوري، وغربال بند، وقره جي، وغربتي، وچينگانه، وزط، وزرگر کرمانی، وسوزمانی، وزنگاری، وفیوج، وفیج. ويطلق عليهم الأتراك اسم "چنگانه"، أي "عازف الصنج أو الربابة" أو "چنگنه" بمعنى قليل الأدب. ويطلق عليهم المصريون لقب "الغجر"، ويطلق عليهم الأفغان لقب "كولي ولولي" بمعنى العاهرة.

والغجر طائفة تقطن أوروبا منذ القرن الخامس عشر الميلادي، يتكلمون لغة مشتركة ولهم ثقافة وتقاليدهم متشابهة، وقد ظلت شعوب الغجر تعيش حياة التنقل والترحال حتى أواخر القرن العشرين، وقد تعرضوا كثيراً للاضطهاد، ويقال إن تعداد الغجر في كل أنحاء العالم يصل إلى نحو خمسة عشر مليون نسمة ويصل هذا العدد عند بعض الباحثين إلى ثلاثين مليون نسمة، يوجد منهم في إيران مائة وعشرة آلاف نسمة، كما أن بعض الإحصائيات تصل بتعدادهم هناك إلى خمسمائة ألف نسمة، ويعيش بعضهم في جنوب مدينة طهران. وكلمة "كولي" في اللغة الفارسية تعني الغجري أو

في البلدان التي يقيمون فيها، وقد قتل العديد منهم في معسكرات النازي بسبب الجوع والمرض والتعذيب. ومن مظاهر المظالم التي تعرضت لها طائفة الغجر إخراجهم من فرنسا في عام ١٤٥٣ م، وإصدار ملك السويد قانونا يقضى بإعدام الغجر دون محاكمة في عام ١٥٦٠ م، وقد استمرت تلك الإعدامات حتى القرن التاسع عشر، وتم إعدام مليون غجري في الفترة من ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٥ في معسكرات أسرى الحرب العالمية الثانية على أيدي النازيين في كل أنحاء أوروبا، وقد اعتبروا عبيدا لسائر أفراد المجتمعات التي يعيشون فيها.

وهناك رأي آخر، وهو أن الموطن الأصلي لطائفة الغجر هو شمال الهند، وقد هاجرت تلك الجماعات موطنها منذ ما يقرب من ألف سنة، وانتشرت في كل أنحاء العالم، وكانت هجرتهم عن طريق إيران ثم إلى شمال أفريقيا ثم إلى إسبانيا وسائر الدول الأوروبية. وكانت هذه الجماعات تقوم بتسليّة الناس أثناء هجرتها عن طريق الرقص والغناء، كما كانوا يقومون بقراءة الطالع والكف، والقيام ببعض الأعمال الخدّاعة.

أما بالنسبة لإيران، فهناك رأي يقول بأن غجر إيران تم نقلهم من الهند إلى إيران بأمر من بهرام گور (تولى الحكم عام ٤٢٠ م وتوفي عام ٤٣٨ م) من أجل إحياء الحفلات بالغناء والرقص. وهناك رأي آخر يرى أن هجرة الغجر إلى إيران بدأت عن طريق بلوچستان، واستمرت عن طريق الحدود الشرقية وحتى الشمال حتى وصلت بعد ذلك إلى الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا، ثم اتجهت إلى وسط أوروبا حتى وصلوا إلى البرتغال، وعلى الرغم من أنهم تأثروا خلال ترحالهم بثقافات الشعوب المختلفة، إلا أنهم حافظوا على هويتهم وثقافتهم.

ويرجع ذكر الغجر في كتب الأوروبيين إلى القرن الثاني عشر الميلادي، وأقدم من ذكرهم كتاب ألفه أحد الرهبان الألمان في عام ١١٢٢ م، ويرجع بعض الباحثين هجرة أول مجموعة من الغجر إلى إيران إلى العصر الساساني، وقد أحضر شاپور الثاني (٣٠٩ م) المعروف بذي الأكتاف عدة آلاف من الغجر من كابل إلى شوشتر عندما كان يقيم سد شوشتر، وكان رجالهم يعملون بالنهار ونساؤهم تعمل بالليل في الرقص والغناء.

ويقسم بعض العلماء الغجر في إيران إلى مجموعتين: الأولى، يطلق عليهم "غريتي ها"، أي الأغراب، وهم الذين هاجروا من موطنهم بسبب الظروف الطبيعية الصعبة أو اعتداءات البدو عليهم. الثانية، ويطلق عليهم "قرشمال ها" أي الغجر، وهم طائفة تمردوا على القيود والعادات الاجتماعية الموجودة في المدن، واستعانوا على كسب أرزاقهم

بأداء أعمال بسيطة.

والمعروف أن إيران تقع على مفترق الطرق بين آسيا الوسطى وآسيا الصغرى (تركيا) والدول الغربية، وتقع عليها قوميات وأجناس بشرية مختلفة نذكر منها الفرس والأكراد واللور والبلوچ والبختيارية والأتراك الأذريين والطلّاشية والتركمان والقشقائية والعرب، بالإضافة إلى قوميات وجاليات أخرى صغيرة تقطن الهضبة الإيرانية. ومعظم السكان يتكلمون باللغة الفارسية وهي لغة الدولة الرسمية، إلا أن هناك لغات ولهجات متعددة كالكرديّة واللورية والگیلکیّة والعربية والتركية والبلوچية، وغيرها.

كما أن إيران كانت منذ أقدم العصور ممرا للجماعات البشرية المختلفة، وملتقى لتيارات فكرية متباينة، وكانت عرضة لغارات الغزاة الذين كان جل همهم النهب والسلب وتخريب المدن العامرة. ويتكون الإيرانيون من العناصر المختلفة التي هاجرت إلى تلك البلاد في أزمنة مختلفة، ومن أقدمهم وأهمهم الآريون الذين أعطوا البلاد اسمها ولغتها، وبعد الفتح الإسلامي دخل إيران كثير من القبائل العربية واستقرت في جهات كثيرة، لاسيما منطقة خراسان. وكذلك هاجر إليها كثير من القبائل التركية من سهول التركستان في أفواج متتالية من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، فاختلط السكان مع بعضهم بعضا بالتزاوج، وساد التجانس وقويت الروح الوطنية لديهم.

ولا شك أن القبائل كانت عنصرا هاما من عناصر الحياة الفارسية منذ فجر التاريخ الإيراني، وأغلبهم يعيشون معيشة مستقلة عن المزارعين وغيرهم من السكان المستقرين في المدن والقرى. وتشغل القبائل مساحة كبيرة من إيران في مناطق الكلا في وسطها وجنوبها وغربها. ومن القبائل ذات السطورة والبأس "القشقائية" وموطنها في الجنوب الغربي في إقليم فارس، وهي من أصل تركي، ولهم زعيم يلقب بالخان، ويتكلمون اللغة التركية. والمعروف أن بعض هذه القبائل قد استولت على الحكم في بعض الأحيان كما فعلت قبيلة "القاجار" التي كانت تحكم حتى ثورة عام ١٩٢١ م.

كل هذا إن دل على شيء فإننا يدل على مدى قدرة هذه البلاد على استيعاب أعراق وأجناس عدة ومختلفة، وصهرها كلها في بوتقة واحدة، بحيث تشكل في نهاية الأمر الشعب الإيراني المنتمى إلى هذا الوطن. وتدخل طائفة الغجر ضمن هذا النسيج إلا أنها ما زالت تعيش منعزلة عن بقية الشعب نظرا لانفرادها بعبادات وتقاليدها خاصة، كما أن نظرة المجتمع إليها ما زالت غير محترمة.

أما بالنسبة للغة الغجر فهي التي تسمى لغة الروماني، وهي شعبة من شعب اللغات الهندوأوروبية. وللغة الروماني لهجات متنوعة. ونظرا لانتشار الغجر وتفرقهم

في شتى بقاع الأرض، فقد تأثرت لغتهم في كل منطقة تأثراً كبيراً باللغات المحلية، وأحياناً ما تغلبت عليها هذه اللغات. وقد قسم علماء اللغة لغة الروماني الشائعة في أوروبا إلى ثماني مجموعات رئيسية، وتستعمل اللهجتان "فلاحي" و "الرومانية البلقانية" أكثر من غيرهما.

وفي الوقت الحاضر، فإن النوع المعروف للغة روماني في إيران هو لهجة "الرومانو" التي يتحدث بها الناس في "قوچان"، وأيضاً في بعض القرى الأخرى.

أما بقية الغجر فإنهم يتحدثون بلغة المناطق التي يقيمون فيها، وأحياناً ما اخترعوا لغات رمزية على أساس البنية النحوية لل لهجة منطقته، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى لهجة غجر استراباد، ولهجة غربي، ولهجة سليري بالقرب من فيروزكوه. ومع هذا فإنه يمكن العثور حتى الآن على بعض الألفاظ الهندية الأصلية في هذه اللغات الرمزية. ولغة روماني ليس لها خط، إلا أن غجر أوروبا قد استفادوا من الخط اللاتيني لكتابة لغتهم.

ويستطيع الغجر عن طريق هذه اللغة التواصل فيما بينهم في الدول المختلفة. ويوجد عند غجر أذربيجان لهجة تتشابه تشابهاً كبيراً مع السنسكريتية واللغات الحالية الموجودة في الهند وباكستان. كما يوجد في لهجة غجر أوروبا كلمات مشتركة كثيرة مع اللغات الإيرانية مثل: بخت، امبرول (امرو) = كمثرى، انگستري (انگستري) = خاتم، زور، سيكات (جبهه)، خانگري (كليسا) = كنيسة. وتنقسم لغة الغجر إلى لهجات متنوعة نتيجة خضوعها لتأثيرات من لغات الدول التي يقيمون بها، وأشهر هذه اللهجات لهجة "دانوبي" التي يتحدث بها ثلثا غجر العالم على الأقل.

وقد ظهر من بين الغجر رجال عظماء تركوا بصمتهم على كثير من الفنون والآداب، وقد بث الغجر روحاً جديدة في الموسيقى الإسبانية، وألهموا بذلك موسيقيين نابغين. وتعتبر كاتارينا تاكون من السويد من الكاتبات الغجر المعروفات في أوروبا، وقد قامت بعمل بحوث كثيرة حول حياة الغجر. وتعد أختها روزا تاكون من المتخصصات في حرفة نحت الجواهر. كما يعتبر حسن پور حيدرمان عازف آلة الـ "دوتار" من مشاهير العازفين ومعلمي الموسيقى في نيسابور، ولديه مهارة خاصة في صناعة هذه الآلة الموسيقية، وتعتبر الآلات التي صنعها من هذا النوع أفضل الآلات الموجودة في منطقة خراسان، وهو يعد في الوقت نفسه من أفضل الفنانين في العزف والغناء والتلحين ونظم الشعر الكردي والتركي والفارسي.

والمعروف أن الغجر في كل أنحاء العالم قد أبدعوا نوعاً من الموسيقى والرقص، تعد الآن جزءاً لا يتجزأ من التراث الموسيقي في أوروبا، كما أثرت موسيقاهم في الموسيقى

الإسبانية بشكل خاص، وما زالت موسيقى الفلامنكو تعبر بشكل خاص عن معاناة الغجر وأحزانهم.

وعن موسيقى الغجر بشكل عام، يرى بعض الباحثين أن أول أعمال مكتوبة سجلت في التاريخ عن موسيقى الغجر تتعلق بمجموعة من الموسيقيين الإيرانيين الذين يسمون باسم "لوري LURI"، وكان هؤلاء عبارة عن طبقة من العازفين والراقصين الذين قدموا من الهند إلى إيران بناء على طلب بهرام گور ملك إيران نحو عام ٤٢٠ م.

ولا يشير التاريخ إلى انتقالهم هل كان إجبارياً أم أن الغجر في أثناء حركتهم من الوطن الأم قرروا القدوم إلى إيران في البداية، غير أن المعروف فقط أنهم اتجهوا بعد ذلك من إيران إلى الشرق الأوسط وانتقلوا إلى أوروبا عن طريق تركيا، وأثروا تأثيراً ثقافياً كبيراً على بعض المجتمعات الأوروبية.

ونحن نعلم أنه مع اتساع الإمبراطورية العثمانية استفاد حكام ذلك الوقت من الغجر كعازفين محترفين في جيوشهم. وقد توزع الغجر في القرن الخامس عشر الميلادي في أوروبا تدريجياً وعاشوا حياتهم في أطراف المجتمعات.

وكان لبعض الأسر الغجرية مهارة في الموسيقى، وقد استطاع الغجر الوصول إلى بلاطى الإمبراطور في النمسا والمجر، والذين تخصصوا في الموسيقى أصبحوا موضع اهتمام النخبة عند أقوام مثل الصرب والكروات والعثمانيين وغيرهم.

وفي القرن التاسع عشر أصبح الموسيقيون الغجر موضع اهتمام الطبقة المتوسطة الذين اعتبروا موسيقاهم ملهمة للحريات، وكان العزف يتم على آلات موسيقية متنوعة.

وفي المناطق الجنوبية من جزر البلقان (مقدونيا وصربيا وألبانيا واليونان)، اعتبر العازفون الغجر هم المحافظون على الموسيقى التقليدية لثقافة الدول المضيفة لهم. وكان يعتقد أنه لولا التقاليد الشفوية عندهم ومهارتهم في العزف التلقائي والموسيقى الخلاقة، لضاع القسم الأعظم من الموسيقى الفلكلورية. وما زال عازفوا الزمار من الغجر في مقدونيا يعزفون في حفلات العرس في القرى حتى يومنا هذا، ويعد اشتراكهم في هذه الحفلات أمراً حيوياً وأساسياً.

وكان المفروض على العازفين الغجر معرفة ألحان منطقتهم أيضاً، بالإضافة إلى حفاظهم على الموسيقى التقليدية في القرى والمدن الأكبر، ويكونوا مستعدين دائماً لمعرفة موسيقى العصر حتى يتمكنوا من عزف الموسيقى القديمة بأسلوب خلاق يتناسب مع الأوضاع الجديدة. وعلى خلاف كثير من قبائل الغجر، فقد كان هؤلاء العازفون المحترفون اجتماعيين إلى حد كبير، وتعايشوا مع النسيج الثقافي للدولة المضيفة، واستطاعوا تنفيذ وعزف كثير من القطع الموسيقية

الفلكلورية والكلاسيكية أو الشعبية للمناطق المجاورة لهم. ومع أنهم يعتبرون غرباء إلا أن مكانتهم الاجتماعية كموسيقيين أدت إلى حصولهم على امتيازات لم يحصل عليها المزارعون الكادحون في بعض الدول.

وهناك عادات خاصة بالغجر في كل أنحاء العالم، منها عادات الزواج، حيث يتزوج الغجري بالغجرية في سن مبكرة جدا، ويتبعون في ذلك تقاليد صارمة مثل مصافحة الزوجين لبعضهما، ثم كسر قطعة من الخبز تسكب عليها قطرات من دم إبهاميهما، ويأكل كل واحد منهما القطعة التي فيها دم الآخر، ثم يكسر ما تبقى من الرغيف على رأسيهما، وبعد ذلك يغادران مكان الاحتفال ولا يحضران إلا في اليوم التالي للمشاركة في الغناء والرقص، وبذلك يتم الزواج، والطلاق نادر الحدوث بين الغجر.

ومن عاداتهم أيضا عزل الزوجة الحامل في خيمة منعزلة لأنها تعتبر غير طاهرة، وعندما يحين وقت المخاض تذهب الأم بمفردها إلى شجرة، حيث تضع مولودها هناك، أو تضعه في خيمة أخرى، وتستمر فترة العزل هذه لمدة تتراوح بين أسبوعين وشهرين، إلا أن هذا الوضع قد تغير في الوقت الحاضر، حيث تذهب الغجرية إلى المستشفى لإجراء عملية الولادة.

أما في حالة الوفاة فإن الغجر يقومون بحرق الخيمة أو العربة التي كان يعيش فيها المتوفى، وتعتبر العربة أو الخيمة هي بمثابة المنزل بالنسبة للغجري، وهم يزينونها برسوم مختلفة. وعادة ما يكون كفن الميت واسعا لاحتواء ممتلكاته إلى جانبه، ويقومون بإلباسه أفضل الأزياء لديه، أما المرأة فتدفن معها جميع ممتلكاتها الثمينة، إلا في حالة أن يكون لديها بنات من دم غجري خالص، عندها يرثن البنات تلك الممتلكات.

أما عن المهن التي يمتثلها الغجر فهي عادة تخضع لطبيعة حياتهم المتنقلة، فهم يعملون في تجارة الخيول والبغال والحيوانات الأخرى، ويقومون ببعض الصناعات اليدوية كأعمال الفضة والحديد والذهب، وهم متهمون دائما بالسرقة وعدم الأمانة بسبب أسلوب حياتهم المتنقل وسلوكياتهم غير المألوفة.

وينقسم الغجر من ناحية الديانة إلى مسلمين كما هو الحال في البوسنة والهرسك، ومسيحيين أرثوذكس كما هو في صربيا والجبل الأسود، ومسيحيين كاثوليك كما هو الحال في غرب أوروبا، إلا أنهم حافظوا على كثير من معتقداتهم السابقة بجانب هذه الديانات.

ويعرف الغجر في كرمان باسم لولي، وكانوا يعيشون غالبا في أطراف مدن: بسم، رفسنجان، شهر بابك، ماهان، جيرفت، كهنوج، بردسير، زرنند، راور، رودبار، نرماشير،

باريز، وقد قدموا إلى مدينة كرمان وأقاموا في أطرافها. وتعتبر أحياء فيروز آباد، ومهديه، ومديريت من الأماكن التي يسكنها الغجر، وكان الغجر في السابق لا يدخلون المدن، ويقيمون في خيام خارج المدينة. والغجر لا يتزوجون إلا من بعضهم بعضا، وعلى الرغم من أن بعض الغجريات قد تزوجن من كرمانيين وبلوچ وطوائف أخرى، إلا أن هذا الارتباط عادة ما يشوبه النزاع والخلاف. وأهل كرمان لا يزوجون بناتهم للغجر أبدا، لأنهم يعتبرونهم نجسا.

وقد سكن غجر كرمان أطراف المدينة منذ زمن بعيد، وامتنعوا عن الأسفار الطويلة، ومن هنا فقدوا هويتهم تدريجيا، ذلك لأن الترحال والتجوال كان يؤثر في هويتهم تأثيرا كبيرا. وكان الغجر يتجولون في الأطراف ويبيعون مصنوعاتهم اليدوية.

وينقسم غجر كرمان إلى سبع طوائف كبيرة، ويعتبر غجر "شاه كرمي جيرفت" أقوى هذه الطوائف جميعها. وفي وقت من الأوقات كان لكل طائفة عمدة (كخد)، غير أن عمدة الطوائف السبع كان من بين طائفة "قنبري". أما الطوائف الأخرى فهي عبارة عن: طائفة زينعلی، وگرگندی، وزرگر، وآهنگر، وگوباز.

ولا يوجد فرق كبير بين ملابس الغجر في كرمان وملابس سكان هذه المنطقة التي يعيشون فيها. فالأولاد يلبسون سراويل بأرجل واسعة مع أحزمة مزركشة فضية وقمصان ملونة، ويضعون عمامات على رؤوسهم تلفت النظر لأول وهلة. أما البنات الغجر في كرمان فيرتدون ملابس تشبه ملابس البلوچ، مع فارق واحد وهي أنها ملونة أكثر. وتزين هذه الملابس بتطريز ملون على الصدر والأكمام. وتشبه سراويلهم سراويل "بندري" (الساحل). ويتعلون نعال ملونة، ويضعون شيلانا طويلة، وهي ذات ألوان مبهجة.

وتميل الفتيات الغجريات في كرمان إلى ارتداء ملابس ساحلية (بندري)، وأحيانا يرتدون ملابس طويلة ملونة يسمونها "شيرازي".

ويشبه طعام الغجر في كرمان أطعمة أهل كرمان المحلية، ويسمونه "قاتق" (أدام، وغموس)، ويحبون لحوم الصيد كثيرا.

والعمل الأصلي للغجر هو الحدادة، وتبييض المعادن، والتجارة، والخرافة، وصناعة الغرايل. وكانوا يبيعون مصنوعاتهم في القرى التي يمرون بها، إلا أنه مع استقرارهم ضاع قسم كبير من هذه الأنشطة، وعملوا كباعة جائلين واتجه بعضهم إلى التهريب.

ومن أعمال الغجريات الأصلية الحجامة والفصد، وأحيانا يدقون الوشم للترزين، إلا أنهم يستفيدون من دق

الوشم أيضاً في العلاج.

ويوجد عند الغجر مجراتى لجبر الكسور، ويسمونه عندهم "بيتال" أو "كيرمال". وتوصي النسوة الغجريات بأدوية عجيبة للأمراض المختلفة، فمثلاً من أجل آلام عين الطفل يوضع عليها سرة مجففة لمولود كانوا قد احتفظوا بها في قطعة قماش نظيفة يمسحون بها على عينه. ولديهم أدوية عجيبة أيضاً للجروح واللدغات، فمثلاً بالنسبة للدغة العقرب فإنهم يعالجونها بوضع عقرب مجفف مع برسيم مطبوخ مع محار مطحون فوق الجرح. ويستخدمون الزيت الأسود للختان. وهم يعتقدون ويؤمنون بالحسد بشدة ويعلقون على ملابس أولادهم خرزة لوقايتهم من الحسد. وفي أثناء الولادة يذهبون للقبالات عندهم، ويلازمون المرأة النفساء لمدة ستة أيام، ولا يتركونها وحيدة لأنهم يعتقدون بأن الـ "آل" (إسم عفريت يأتي إلى النفساء ووليدها ويسرقها إذا لم يكن أحد معها، ولذلك يعلقون القرآن في غرفتها، ويضعون البصل في شعرها، وقوسا ونبلا بقرها، وهم لا يخصصون يوماً معيناً لتسمية المولود ومن الممكن أن يظل بدون اسم حتى يوم الأربعاء من ولادته.

والاحتفالات بالمولود الجديد تشبه احتفالات أهل كرمان، بحيث أنهم يدعون النسوة من أجل وضع الطفل في المهد، وتحتضن إحدى قريبات النفساء المولود، وفي كل مرة تريد أن تضعه داخل المهد تمنعها النسوة حتى يضعوه في النهاية في المهد، وتقوم جدة الطفل بتكسير كمية من الجوز والبندق واللوز تحت مهده وتكرر قول: "إذا تشاجر معك أبوك وأمك فلا تخف".

ويستخدم غجر كرمان في تسمية أبنائهم تراكيب وأسماء فارسية، غير أن التجديد في الإسم عندهم وارد أيضاً، كما أنهم يستخدمون بعض الأسماء التي وردت في شاهنامة الشاعر الفردوسي. ونذكر من أسماء البنات: آفتاب، ابريشم، بلقيس، فرنكيس، نازگل، ترلان، ممتاز. ومن أسماء الصبية يمكن ذكر: جهانگیر، كيومرث، اسفنديار، شاه حمزه، خورشيد، كاکا، دوران.

أما أفراح غجر كرمان فهي تقام لمدة ثلاث ليالى وثلاثة أيام ويمارسون فيها الرقص، كما أن خطبة الفتيات عندهم تتم خلال ثلاثة أيام وثلاث ليالى، ففي الليلة الأولى يستأذنون من كبار رجال الطائفة للذهاب إلى خطبة الفتاة، وفي الليلة الثانية وبعد موافقة كبار رجال الطائفة، تذهب أسرة الشاب إلى منزل العروس، وفي الليلة الثالثة تتم الخطبة "بله بران" (في العامية بله برون بمعنى الخطوبة أو التقدم للزواج)، بحيث يذهب أهل العريس إلى منزل العروس ويأخذون معهم الهدايا لها، ومعظم زيجات الغجر عائلية. وتستمر ليلة الحنة (حنا بندان) والفرح أو العرس لمدة ثلاث

ليالى وثلاثة أيام أيضاً، اليومان الأوليان في منزل العريس، واليوم الثالث في منزل العروس، وتعد أم العروس لهم "آش رشته" (وهو نوع من الحساء)، وتكون نفقات العرس على عاتق أسرة العريس.

وفي الماضي كانت العرائس تلبسن ملابس سواحلية (بندري) ويتزين بحلى سواحلية، ولكنهم يرتدين اليوم ملابس مخرمة وعليها ترت (تور وبولك). وفي ليلة العرس يأخذون عدة شعرات من شعر العروس ويربطونها بخيط أخضر حتى يعلقونه في المستقبل على مهد أول طفل يولد لها.

وكانوا يغلقون الحجرة (غرفة العروس) في منزل العروس، ويعطى أحد عظماء الطائفة يد العروس ليد العريس، ويضرب رأسيهما ببعضهما حتى يكونا دائماً متلازمين معاً. وكان الطلاق عند الغجر قليلاً جداً لفترة من الزمن، إلا أنه زاد الآن بسبب الاعتياد على ذلك.

وفي الماضي عندما كان الغجر يتجولون، كانوا يُغسلون موتاهم في النهر ويدفنونهم في نفس المكان، ويحفرون حفرة فوق القبر ويصبون فيها الماء، ويقفون في نفس ذلك المكان ثلاثة أيام، وفي اليوم الثالث يصنعون "شاهدا" من الحجر على القبر ويذهبون، غير أن مراسمهم اليوم في هذه المناسبة تشبه مراسم أهل كرمان.

يقوم غجر كرمان أيضاً بصناعة الطبول الكبيرة، بالإضافة إلى صناعة أدوات وآلات مثل المغازل، وهراوات الرياضة وقضبانها، وأوعية التارجيلة، والنبايت، وأمثال ذلك. وهم يعدون الإطار الخشبي للطبول من خشب أشجار العنب؛ فيضعون الخشب لمدة ثلاثة أيام في الماء حتى يتشرب بالماء، ثم يشكلونه على هيئة دائرة ويربطونه بالسلك. ويكون جلد الطبول من جلد النعاج والماعز، حيث ينظفون الجلد بالسكين بعد نقعه في الماء والملح لمدة يومين، ويشبتونه على الأرض بأربعة مسامير حتى يجف في الشمس. وبعد جفافه يشدونه حول الخشب ويلصقونه بالغراء، ثم يشبتونه فوق الخشب بإحكام المطاط، ويكون أحد طرفي الطبل من جلد النعجة والطرف الآخر من جلد الماعز. أما الـ "تيمبو" أو الطبلبة الصغيرة فهي مثل الطبلبة الكبيرة "دهل" ولكنهم يصنعونها من جلد الخراف، مع اختلاف وحيد، وهو أنهم يشدون الجلد فوق مزهريات خزفية خاصة يشترونها من السوق، ويلصقونه بالغراء.

إن لهجة غجر كرمان نوع من اللهجة الصناعية، التي يفهمون هم فقط معناها، وهي تتضمن نوعاً من الرمز، وهم يحبون الغناء والعزف، ولأغانيهم العامية ألحان ونغمات تؤثر في النفس، والغجر في وحدتهم يقومون بالعزف على الناي، أما في الاحتفالات الأخرى، فيستعملون آلات موسيقية

وبطبيعة الحال، فإن وقوع مثل هذه الحوادث إنما يؤكد على الظروف الصعبة التي تعيشها هذه الطائفة في كل بلد من بلدان العالم، وإذا تم احتواء طوائف الغجر ودمجهم في المجتمعات المختلفة فربما تغيرت الأوضاع وأصبحوا مواطنين صالحين يستفيد منهم المجتمع.

وقد يقوم الغجر أحيانا بتقديم بعض الشكاوى في محاولة لصون كرامتهم والدفاع عن حقوقهم، ومن ذلك ما طالعناه حول رفع شكوى منهم ضد تركيا أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، فقد رفعت الطائفة الغجرية في تركيا دعوى لدى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية اتهم فيها تركيا بممارسة التمييز العنصري ضد الغجر. وأفادت الأنباء أن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومقرها مدينة ستراسبورج الفرنسية قبلت النظر في دعوى رفعها موظف تركي متقاعد يدعى مصطفى أقصو، نيابة عن الجمعيات الغجرية التركية بشأن كتاب بعنوان "الغجر في تركيا" نشرته وزارة الثقافة في عام ٢٠٠٤.

ويتهم أقصو في الدعوى مؤلف الكتاب البروفيسور على رفعت أوزكان باستخدام عبارات وجمل مهينة في الكتاب من شأنها الخط من كرامة الغجر واستصغار شأنهم، كما يتهم وزارة الثقافة بتبني الأفكار الواردة في الكتاب وتوزيع نسخة على مكاتب الدولة الرسمية.

وذكر أقصو أن المسؤولين في الوزارة اعتبروا الكتاب "بحثا علميا بحثا لا يتعدى وصف طبيعة حياة الغجر في تركيا" وأن المحاكم المحلية أيدت "هذا الوصف" مما حدا به إلى رفع الدعوى إلى المحكمة الأوروبية مشيرا إلى أن الكتاب يصف الغجر بأنهم "قوم يكسبون عيشهم من ممارسة البغاء والسرقة".

وعلى صعيد متصل، عقدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اجتماعا في عاصمة الاتحاد بروكسل لبحث سبل تأمين حقوق الغجر في أوروبا وجعلها متكافئة مع حقوق الإنسان الأوروبي.

وتخل الاجتماع الدول الأعضاء مسئولية إخفاق الغجر في التأقلم والاندماج مع سائر الأوروبيين، واتهم بعضا من هذه الدول مثل إيطاليا بممارسة التمييز العنصري ضدهم.

ويتناول كثير من الأدباء والشعراء موضوع الغجر ومعاناتهم في كثير من الأعمال الأدبية، ويصورون حياتهم وترحالهم ويبحثهم الدائم عن الاستقرار والحياة الكريمة، ومن الأشعار التي قرأتها في هذا الصدد ما نظمته الشاعر رسيم سجييك حيث يقول على لسان غجري:

بقدر ما أتذكر / فقد طفت العالم كله مع خيمتي / وكنت أسعى دائما للبحث عن العشق والمحبة / والعدالة وحسن الحظ والسعادة / وترعرعت مع الحياة / ولكني لم أعثر

مطلقا على الحب الحقيقي / ولم أعرف الإجابة على هذا السؤال / أين تكمن حقيقة الغجرى؟
وتقول إحدى الشاعرات وهي الشاعرة "منظر حسيني" في قصيدة بعنوان "رسالة وجود الغجر" (پیام هستی کولی ها):

إذا جئت / إحضر لي الربيع محمولا على أعناق هجرة العصفير / إحضر لي رائحة الطين والتبن الموجود فوق أسطح المنازل / إحضر لي رائحة مزاليج الأبواب المنهكة / التي تعبت وأرهقت من كثرة الاستعمال / إذا جئت / إحضر لي بيانا وشرحا للوجوه المتقلبة المتغيرة / في ازدحام ميدان المدفعية / ومتكأ كتف مجهول / إذا جئت / إحضر النور / حتى يضئ وجود الظلمة الكثيف / وإحضر قبيلة عطش الصحاري / حتى أرتوي في / رطوبة الفناء الخالدة / يقولون: إن رسالة وجود الغجر / بلا جذور ولا أصول / وأن الغجر / يحملون في ترحالهم المتكرر / وجودهم من مكان إلى مكان / إذا جئت / إحضر رسالة وجود الغجر التي لا جذور لها / حتى تخيم بجوار فقدان جذوري / إذا جئت / إحضر لي مرآة سحرية / حتى أجلس وأشهد / منظر أصول وجدودي السبعة / إذا جئت / إحضر لي قطعة من الشمس / وسلة من النجوم / وخرجا من الأبجدية الدافئة / حتى أدفئ جسد الكلمات الباردة / آه... بالمناسبة تذكر ذلك ولا تنسى.

وهناك قصيدة أخرى للشاعر "رضا محمد زاده" بعنوان "كولي نامه" (رسالة الغجر) يقول فيها:

إن ذلك الغجري يدعوني إليه ويقول: تعال معنا / وحرر زهور النسترين / واسرج جواد السفر / وإترك هذا العالم / واتجه إلى الأحبار المضطربين / تعال وتجاوز السجادة الملونة / وتخل عن كل الأصنام الثقيلة / تعال وكن معنا واترك نفسك على سجييتها / تعال وتخل عن الملابس الضيقة / ففي تلك الناحية الأخرى من العالم يوجد العشق والسكر / تعال واترك دوامة الوجود / تعال وشيد لك قصرا في الأوج والذروة / تعال فإلى متى تظل خاضعا لأهوائك / تخلص عن ذاتك مثلنا وكن بلا وطن / وحيثما كنت / كن بلا غسل أو كفن / تعال وتخلص عن ذاتك وكن مثلنا / وإذا أردت الهروب من الحقائق / وإذا أردت أن تبتعد عن الخلائق / فيجب عليك حينئذ التخلي عن العلائق / وإلزم الأرض / وتناول الكأس / وأنظر إلينا / وخذ حظك من الحياة / وخذ نصيبك من كل ما هو موجود في الدنيا / وخذ نصيبك من كل ما هو موجود في الأحلام والسكر.

وهناك روايات فارسية متعددة تناولت أيضا موضوع الغجر وحياتهم، ومن ذلك تلك الرواية التي كتبها الكاتب الروائي "سعد زاده" بعنوان "زن كولي قريب" (المرأة

الغجرية المشردة)، وقد جعل من "آيناز" بطلنة الرواية نموذجا لبنات الغجر، وقد ذكر في روايته كثيرا من عادات الغجر وتقاليدهم، وحاول بيان خصائص المجتمع الغجري وما يدور فيه، والعلاقات بين الرجل والمرأة، والأعمال التي يمارسونها خاصة الموسيقى والرقص.

ومن أهم ما كتب في الفارسية عن الغجر كتاب "كولي ها" تأليف ايرج سيستاني، وهناك مؤلفات كثيرة كتبت عن الغجر وحياتهم بلغات مختلفة، ومنها العربية، ومن هذه المؤلفات في العربية كتاب "الغجر ذاكرة الأسفار وسيرة العذاب" لمؤلفه جمال حيدر، والذي نشره المركز الثقافي العربي في بيروت. وكتاب "الغجر بين المجزرة والمحركة" لمؤلفه رمسيس عوض الذي نشره المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة.

ويؤكد جمال حيدر في كتابه على أن الدلائل العلمية قد أثبتت أن الهند هي الموطن الأصلي للغجر، وقد أشار المؤلف كذلك إلى أن بعض الأدباء العالميين قد تحدثوا عن الغجر في أعمالهم الأدبية، ومن هؤلاء سرفانتس صاحب رواية "دون كيخوته" الذي مجّد حياة الغجر في كتابه "لاجيتانيل"، وجورج دي بيزيه في أوبرا "كارمن" التي قدمها لأول مرة عام ١٨٥٠، وفيكتور هوجو في روايته "أحدب نوتردام"، وبوشكين في ملحمة "الغجر"، ومكسيم جوركي في رائعته "الغجر يصعدون إلى السماء"، والشاعر الإسباني لوركا في مجموعته "أغاني الغجر". كما يشير جمال حيدر أيضاً إلى الاضطهاد والتغريب الذي تعرض له الغجر على مر العصور، ورغم كل معاناتهم إلا أنهم استطاعوا الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وطقوسهم، رغم أنهم عاشوا بين حضارات شعوب وطقوس وقيم وأعراف وتناقلوها بسرية

مطلقة. غير أن جهل الغجر بالكتابة وانعدام لغة مدونة خاصة بهم أدى إلى ضياع المعاني الأصلية للقوانين التي توارثوها جيلا بعد جيل، إذ انتقلت تلك القوانين شفاهاً، الأمر الذي أدى إلى تغيير جذري في مضامينها ومعانيها.

أما الكاتب المصري رمسيس عوض، فيتضح من عنوان كتابه أنه يتناول فيه قضية الغجر والمآسى التي عاشوها، خاصة الإبادة النازية للغجر، والقوانين المعادية، والتي صدرت في بعض الدول الأوروبية ضدهم، كالترحيل القسري، وعدم الاعتراف بهم كمواطنين في البلدان التي يقيمون فيها.

المراجع

- ١- لغت نامه دهخدا.
- ٢- إيران ماضيها وحاضرها - دونالد ولبر - ترجمة د. عبد النعيم حسنين - القاهرة ١٩٥٨ م.
- ٣- صفحات عن إيران - صادق نشأت، مصطفى حجازي - القاهرة ١٩٦٠ م.
- ٤- موسيقى وكوليان بلوچستان - حسين رحمن نژاد
- WWW.BALOCHISTANINFO.COM
- ٥- كولي هاي كرمان تلفيق انسان وآتش - فؤاد توحيدى.
- ٦- إيران مهد موسيقى كولي ها
- WWW.IRICAP.COM
- ٧- كولي ها
- WWW.ARTMUSIC.IR
- ٨- حقيقت كولي در كجاست؟ - فرشيد جان احمديان.
- WWW.NASIRBOUSHEHR.COM

الدور الإقليمي لتركيا وإيران.. حصاد غزة

محمد عبد القادر

باحث في العلوم السياسية

كما زارها وزير خارجية كل من قطر وسوريا سعيا إلى تحقيق الغاية ذاتها. لم تكتف تركيا بالتحرك الداخلي لوقف ما يجري، بل خرجت إلى محيطها الإقليمي لتشمل زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كلا من الأردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، كما شاركت تركيا في قمة الدوحة ومن بعدها قمة شرم الشيخ، ثم المؤتمر الاقتصادي في الكويت، لتشكل أنقرة بذلك إطارا جديدا لحركة دبلوماسية لم تغيب عنها لقاءات مع قيادة حركة حماس.

في المقابل من ذلك، فقد قام رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني بزيارة إلى دمشق باعتبارها حليف إيران الإقليمي، وذكرت وكالة أنباء "مهر" الإيرانية شبه الرسمية أن متكى قد أجرى اتصالات هاتفية بنظرائه في كل من سوريا وليبيا وتركيا واليابان، كما بحث رئيس مجلس الشورى الإسلامي مع خالد مشعل -رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)- ورمضان شلح -الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي - كل على حدة في دمشق تطورات الوضع الخطير في قطاع غزة.

هذا فيما عقد المبعوث الإيراني الخاص سعيد جليلي محادثات مع الرئيس التركي عبد الله جول، تمحورت حول سبل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة ورفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع وبحث مسار الجهود المبذولة لتحقيق وقف فوري للقتال داخل غزة والسماح بدخول المساعدات ومواد الإغاثة الإنسانية دون عوائق.

وكان المبعوث الإيراني قد التقى أيضا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وبحث معه أيضا قضية العدوان على غزة وأطلعته على التحركات الدبلوماسية الإيرانية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلا عن

لم يكن التنافس بين القطبين الإقليميين التركي والإيراني، هو الدافع الذي وقف وراء تسابق الدولتين لإظهار تعاطفها مع الأحداث التي جرت أخيرا في غزة، وإنما عكست ذلك الخطوات الإقليمية التي اتخذتها كلتا الدولتين الجارتين من أجل وضع حد لتدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه إنهاء المواجهة العسكرية بين آلة البطش الإسرائيلية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). وقد بدا التنافس ذاته ليس بين الدولتين من جهة أن كلا منهما لاعب إقليمي مهم على مستطيل الصراع العربي- الإسرائيلي وحسب، وإنما تأسس ذلك على طبيعة الخطاب الذي تبنتاه كلتاهما، والرؤية التي سعيا إلى ترويجها، ومواقف الأطراف الإقليمية الأخرى والأطراف الدولية من طبيعة هذا الدور، ومن ثم المحصلة النهائية التي استطاعت كل دولة أن تحققها.

تحركات على بساط التناقض:

على الرغم من محاولة إيران إرسال سفينة مساعدات إلى قطاع غزة، منعتها إسرائيل من الوصول لمبتغاهما، ومشاركتها - أي إيران - في قمة الدوحة الطارئة، إلا أن تحليل التحركات العملية على أرض الأحداث يكشف أن إيران قد اكتفت بخطابات الإدانة والشجب وتوجيه الرسائل للأمم الإسلامية التي تدعوها إلى مساندة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في مواجهة إسرائيل. هذا في الوقت الذي عادت فيه تركيا للأضواء كدولة لها وزنها الدبلوماسي في العالم العربي لجأ إليها وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط كي يشرح الموقف المصري من غزة، وسعى إلى حثها على سرعة التدخل لدى الإسرائيليين لإيقاف الغارات الجوية على قطاع غزة، لاسيما بعدما اتسع نطاق الضحايا والقتلى من المدنيين.

مساعدتها الدبلوماسية لحمل المجتمع الدولي على التدخل لإيقاف العدوان على غزة، وذلك من خلال إيفاد الرئيس الإيراني لهذا الغرض ٢٢ مبعوثاً إلى قادة دول أوروبية وآسيوية حاملين رسائل يحثهم فيها على الضغط من أجل وقف فوري لهذا العدوان. وقد رحبت الخارجية التركية بالتحركات الإيرانية بالتوازي مع "الجهود النشطة" التي تقوم بها تركيا في المنطقة وداخل مجلس الأمن لإيقاف المأساة الإنسانية في غزة بسبب العدوان والحصار الإسرائيلي، كما شاركت طهران في قمة الدوحة ب خطاب إعلامي قوي.

ومع الرغم من كل ذلك، فإن مقارنة التحركات الإيرانية مع نظيرتها التركية، يكشف أن الخطى التركية كانت أكثر نشاطاً وتأثيراً شعبياً كان ذلك أو رسمياً، ذلك أن التحركات التركية جاءت من رأس النظام السياسي التركي ذاته، وإلى عدد كبير من دول المنطقة، وفي كل مرحلة كانت رسائل الرئيس التركي تصل إلى إسرائيل محملة بعبارات الإدانة، وهو الأمر الذي جعل تركيا تبدو كالزعيم الإقليمي الثائر من أجل قضية لها تأثيرات جمة ليس فقط في محيطها الإقليمي، ولكن أيضاً على أمن دولته وسلامتها الإقليمية. قضية تدخل في منطقة نفوذه ومجاله الحيوي، وهو الأمر الذي كان المحدد الرئيسي في رفع مستوى الإدانة التركية للممارسات الإسرائيلية، إذ وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في ٢٨ ديسمبر (٢٠٠٨) الهجوم الإسرائيلي على سكان قطاع غزة بأنه "جريمة ضد الإنسانية" كما انسحب من مؤتمر "دافوس" بعدما حاول الرد على الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز الذي قدم تبريرات واهية للعدوان على غزة، وقد استقبل أردوغان استقبال الأبطال في اسطنبول. كما استقال جميع أعضاء لجنة الصداقة التركية-الإسرائيلية في البرلمان التركي من عضوية اللجنة على خلفية العدوان على غزة، وأنشأوا لجنة للصداقة الفلسطينية-التركية، كما أعلن عدد غير قليل من منظمات ومؤسسات رجال الأعمال التركية عن وقف تعاونها مع نظيرتها الإسرائيلية، وهي المواقف التي توافقت على نحو تام مع مشاعر الشارع التركي الذي تدفق إلى اسطنبول في مظاهرة مليونية في الرابع من يناير (٢٠٠٩) احتجاجاً على بدء العملية البرية الإسرائيلية ضد غزة.

إن المواجهات الإسرائيلية مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد أثبتت أن تركيا نجحت في تحقيق عدد من الأهداف لعل أهمها. أن أنقرة ليست فقط لاعباً إقليمياً مهماً، ولكن لاعب "صانع" للأحداث، مؤثر بها مثلما يتأثر بها. إن الدور الإقليمي التركي أضحي يحظى بشعبية كبيرة في المنطقة العربية. إن هناك عدداً من الدول العربية أضحت ترى في هذا الدور مخرجاً من مأزق المواقف الصعبة يرغب البعض منها تدخله لـ "حلحلة" الأزمات "المفخخة" في هذه

"البقعة الملتهبة" من العالم. إن الذهاب إلى أنقرة من قبل الدبلوماسيين العرب أضحي كالذهاب إلى مصر أو المملكة العربية السعودية، فتركيا هي الوسيط الرئيسي بين السوريين والإسرائيليين في مفاوضات السلام غير المباشرة، كما أنها لاعب إقليمي يحظى بقبول الجميع، فتركيا من جهة، دولة علمانية تحكمها نخبة سياسية ذات جذور إسلامية، تتخذ من مصلحة تركيا العليا محمداً رئيساً في سلوكها الخارجي، دون أن تغفل العوامل التي تتعلق بالبعد الإنساني والأخلاقي، فضلاً عن رؤية وتوجهات القاعدة العريضة من الشعب التركي المتدينة، والتي كانت سبيلاً وكفيلة بحصول حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا على "طوق النجاة" من المواقف الشائكة و"المطبات الصناعية"، التي طالما وضعتها النخبة الأتاتورية في سبيل تقدم حزب العدالة سواء على صعيد الانتخابات المحلية القادمة، أو على صعيد استقرار الأوضاع السياسية للحزب الحاكم بعدما استطاع أن يقبض على أغلب -إن لم يكن- كافة المواقع المفصلية في النظام السياسي التركي.

دولتان وخطابان:

قال علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى "إن غزة مرتبطة بالأمن القومي الإيراني"، كما اعتبرت إيران "حزب الله جزءاً من هذا الأمن القومي. هذا التداخل يؤكد بطريقة غير مباشرة أن إيران سعت ومازالت تسعى إلى تأكيد تمدد نفوذها حتى ضفاف البحر الأبيض المتوسط، الذي سيتم استثماره كجزء من "السلة" في أي مفاوضات مقبلة مع القوى الغربية. هذا فيما تمثل رعاية تركيا للمفاوضات غير المباشرة بين السوريين والإسرائيليين، ومطالبتها بحقوق الفلسطينيين، استثماراً تهدف منه تقديم نفسها كلاعب إقليمي لا يمكن لأى من دول المنطقة أو الدول الأوروبية أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية، تجاهله حاضراً ومستقبلاً، لاسيما بعدما كشف تحليل مواقف الأطراف العربية، الفردية والجمعية، ومواقف القوى الإقليمية خاصة إيران قائدة محور "الممانعة"، عن تراجع واضح لكل من المحورين، المعتدل والرايديكالي، والإعلان عن دور تركي جديد أكثر قدرة على التأثير بل والأكثر رغبة في ذلك.

وبناء على ذلك: فثمة رؤية ذهبت إلى أن أمرين مهمين ميزا الدور التركي: أولهما: سرعة تحرك تركيا وقرارها بتعليق وساطتها في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، لاسيما بعدما اعتبر المسؤولون الأتراك قيام إسرائيل بعملياتها العسكرية ضد غزة قد انطوى على عدم احترام لدور تركيا، التي طالبت رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الزائر لأنقرة في ٢٢ ديسمبر الماضي بتجديد التهذبة. وثانيهما: تعلق بكون الدور التركي جاء بناءً على طلب

مصرى مباشر إثر زيارة وزير الخارجية المصرى أحمد أبوالغيط إلى أنقرة. مما يعنى أن الدور التركى مقبول إقليمياً، وهو ما استثمرته الدبلوماسية التركية، لتغدو كـ "كابح" للدورين الإقليميين الإسرائيلى "المتوحش" والإيرانى "المتربص"، ولعل هذا يثبت صحة رأى الكاتب التركى "جنكيز تشاندار" من أن "تطورات عملية التسوية العربية-الإسرائيلية نقلت مركز الثقل فى المنطقة إلى تركيا، التى تكاد تكتمل لديها عناصر القوة الإقليمية الكبرى بعد إضعاف دول المشرق العربى ومصر، فضلاً عن تأثير التسوية فى إبراز أهمية إيران التى تظل مركزاً إقليمياً مهماً، لكنه أقل شأنًا من تركيا".

ملاحظات على "الدورين":

على الرغم من أن هناك اتجاهًا عريضاً يرى فى المواجهات الفلسطينية-الإسرائيلية على مسرح العمليات فى غزة ساحة للمواجهة بـ "الوكالة" بين إسرائيل وإيران، فإن هناك من يرى أن العالم العربى برمته قد أصبح "ساحة للعب"، لذا فإن المواجهة الإسرائيلية مع حركات المقاومة الفلسطينية قد كشفت عن عدد من الملاحظات المهمة، لعل أبرزها:

أولاً: ثمة من يرى أن العرب أضحووا دُمى فى حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران، وأدوات فى مواجهة بين مشروعين لتخريب المنطقة: مشروع أمريكى ومشروع فارسى، وهو الأمر الذى يسهل من مهمة اللاعبين الإقليميين غير العرب فى المنطقة العربية، وعلى رأسهم كل من تركيا وإيران.

ثانياً: أن العمليات العسكرية التى جرت فى المنطقة سواء كالتى حدثت قبل عامين فى بيروت أو ما حدثت فى غزة مؤخراً، إنما يحدث فى المنطقة العربية، لصعوبة المواجهة بين اللاعبين الأكبر (أمريكا وإيران أو إسرائيل وإيران)، لذا فالضربة تأتى إلى القوى الأقل شأنًا أو الأضعف فى "حلبة الصراع"، على غرار ما جرى إبان فترة الحرب الباردة بين القطبين العالميين وقتذاك.

ثالثاً: على الرغم من أن هناك من تحفظ على الدور التركى فى المنطقة، كونه يسعى إلى رأب الصدع بين الفرقاء العرب (متشدوين كانوا أو معتدلين)، بعدما دب الانقسام بينهم إزاء تطور الأوضاع فى غزة وشاع، فإن هناك من رأى أن ما من سبب يثير الريبة فى الموقف التركى. ذلك أن التحفظ على دور غير عربى يسعى إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه يمثل ترفاً، فالارتباط الذى صار إليه الانقسامان الفلسطينى والعربى قد جعل من المصالحة بين "حماس" و"فتح" متوقفة على وضع حد للفجوة التى توسعت بشدة بين سوريا ودول عربية أخرى، بأمل أن تستطيع دمشق فى هذه الحالة التأثير

على السياسة الإيرانية، أو أن تقوم تركيا أيضاً بتحريك آخر بين طهران والقاهرة.

رابعاً: إن دولة إقليمية مهمة مثل مصر سعت إلى التقرب من دولة إقليمية كبرى كتركيا باعتبارها دولة سنية، تتنافس إقليمياً مع إيران (الشيعة)، وقد رمت مصر من ذلك تحقيق المحافظة على دورها المهم فى القضية الفلسطينية، وذلك من خلال التحرك بالتوازي مع تركيا، خصوصاً بعدما شعرت بأهمية الدور التركى، لاسيما بعدما توترت العلاقات نسبياً بين مصر وحركة حماس بعد رفض الثانية المشاركة فى الحوار الوطنى الذى سعت القاهرة إلى تنظيمه، ثم امتناعها عن تجديد التهذئة مع إسرائيل عقب انتهاء فترتها التى كانت معددة بستة شهور، وصولاً إلى الملاحظات التى أحاطت بالعدوان الإسرائيلى وأدت إلى تعميق سوء الفهم بينهما.

خامساً: إن الأرضية الشعبية والتأييد الواسع كان من نصيب التحركات التركية وليس من نصيب التحركات الإيرانية، التى جاءت بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عبر حزب الله اللبنانى، لاسيما وأن انتقادات الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله إلى الدول العربية، وعلى رأسها مصر، ساهم فى تأجيج المشاعر المعادية لإيران فى المنطقة العربية، وليس فى إكسابها مزيداً من الأرضية فى المنطقة العربية.

سادساً: تجاوز الخطاب التركى فى حدته وشدته من حيث الانتقاد والإدانة لإسرائيل الخطاب الإيرانى، وقد ساهم فى أن تحظى الانتقادات التركية والخطوات السياسية التركية بصدى كبير سواء فى إسرائيل أو فى سائر أرجاء منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن القبول الذى باتت تحظى به أنقرة إقليمياً، فتركيا أضحت تحتفظ بعلاقات قوية مع كل من طرفى الانقسام الفلسطينى (حركتى حماس وفتح)، ومع كل من طرفى الحرب على قطاع غزة (إسرائيل وحماس). إضافة إلى علاقات طيبة مع أطراف الانقسام فى المنطقة (سوريا وإيران من جانب، ومصر والمملكة العربية السعودية من جانب آخر).

من جملة العوامل السابقة يمكن القول، إن تركيا استطاعت أن تفتح على كافة المحاور فى منطقة الشرق الأوسط، ولم تتخندق فى محور متشدد كان أو معتدل، وإنما تبنت خطاباً سياسياً متعاطفاً مع الوضع فى غزة، وسعت إلى تجاوز هذا الوضع من خلال التعاون مع دول المنطقة، وليس من خلال العمل على نحو يخرج الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول، لذا فقد كانت المحصلة النهائية مزيداً من العزلة بالنسبة إلى إيران، ومزيداً من الانفتاح على تركيا من قبل الدول العربية "معتدلة" كانت أو "ممانعة".

الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة

لواء أ.ح متقاعد/ حسام سويلم

بين إيران والعراق، وتصدى المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة ووقوفه في وجه الطموحات الإيرانية، فإن ظروف هزيمة العراق في حربه مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، والتوسط الأمريكي في كل من المستنقع الأفغاني والعراقي، وما ترتب على ذلك من ضعف النظام العربي، أتاح لإيران الفرصة لاستئناف مسيرة تحقيق أهدافها بقوة دفع أقوى وأسرع متبينة في ذلك سياسة تنهض على دعم وتقوية نفوذ جماهير الشيعة في البلدان العربية والإسلامية، وساعدتهم في الوصول إلى الحكم، بدءاً ببلدان الخليج العربية ولبنان، مع تبني القضية الفلسطينية من خلال دعم حركة حماس في غزة باعتبارها نواة الدولة الإسلامية وفلسطين، مع بناء شراكة استراتيجية قوية مع سوريا في الشرق العربي، باعتبار تقارب المذهب الشيعي مع المذهب العلوي الحاكم في سوريا، وما تعانيه الدولتان من عزلة إقليمية ودولية، وتهديد إسرائيل لكليهما، واعتبرت أن تشكيل حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، وأحزاب الله الخليجية في دول الخليج، والمليشيات والأحزاب الشيعية في العراق.. كلها بمثابة أدوات وأذرع إيران الممتدة في هذه الأنحاء لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية والاستراتيجية، ومن ثم قدمت طهران لكل هذه الأحزاب والحركات والمنظمات الدعم المالي والسياسي والعسكري بأبعاده المختلفة، كيف تنفذ سياسات إيران في هذه البلدان، ولا يجتد عنها. من هنا برز الدور الإيراني، المساند لحماس في حرب غزة، وهو دور لا تنكره إيران بل تعترف به ونصر على أدائه، متذرة بغياب الدور العربي في نصرة القضية الفلسطينية والحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس بعد أن تبنت الدول العربية مفهوم خيار السلام في التعامل مع إسرائيل، وهو ما تعارضه إيران وحلفاؤها في المنطقة

من الصعب على أي مراقب للأحداث التي جرت وتجرى وستجرى مستقبلاً في منطقة الشرق الأوسط، وأبرزها في المرحلة الحالية العدوان الإسرائيلي المجرم على قطاع غزة، أن يتجاهل الدور الإيراني في تحريك وسير هذه الأحداث وصولاً إلى نتائجها، والتي ينبغي في الرؤية الإيرانية أن تتوافق مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية لإيران، وانعكاساً للسياسة والاستراتيجية التي رسمتها إيران لتحقيق هذه الأهداف، وبما يتفق بداهة مع المصالح الإيرانية والمستقبلية.

وإذا كانت الغاية والهدف القومي الأعلى لإيران يتمثل في بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا والتي بها تجمعات شيعية ضخمة، خاصة المتاخمة لها مثل العراق وعدد من دول الخليج وباكستان وأفغانستان، فإن هذه الهيمنة الإيرانية المنشودة من قبل النظام الديني الحاكم في طهران، ليس ذات بعد أيديولوجي فقط، ولكن وهو الأهم ذات أبعاد سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية أخطر وأعمق في تأثيراتها بكثير من البعد الإيديولوجي العربي، وذلك استناداً على مفهوم عرقى فإنها دولة إقليمية عظمى، مؤهلة بحكم حضارتها الفارسية القديمة، وما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية ضخمة (سكان ٧٥ مليون نسمة، مساحة ١,٦ مليون كم^٢، وثروة نفطية تدر عائدات تصل إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً)، وأن إيران بحكم هذه القدرات مؤهلة لقيادة بلدان المنطقة، وبالتالي فرض رؤيتها ومصالحها وأهدافها على المجتمع الدولي.

وإذا كان هذا الهدف القومي وتلك الغاية العليا لم تتحقق في سنوات الثورة الإيرانية الأولى، بسبب المشاكل التي تعرضت لها هذه الثورة، وأخطرها حرب الثمانين سنوات

لأن هذا الخيار يتعارض مع الغايات والأهداف القومية والاستراتيجية الإيرانية التي سبق الإشارة إليها، لذلك سعت إيران إلى بناء (جبهة الممانعة) داخل الدول العربية- والمكونة أساساً من سوريا وحماص وحزب الله وقطر- إلى جانب دول أخرى عربية تستفيد من إعلان انضمامها إلى هذا الحلف ليتصدى لمن تطلق عليهم إيران (جبهة الاعتدال) التي تتزعمها مصر والسعودية، ولا تزال متمسكة بالمبادرة العربية التي أعلنتها السعودية في قمة لبنان عام ٢٠٠٢، والقائمة على مبدأ انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المختلفة مقابل الاعتراف العربي بها. حيث تريد إيران قتل هذه المبادرة العربية بدعوى أنها فشلت حتى الآن في دفع إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

الفكر الإيراني وراء دعم حماس

بعد توقف حرب الثمانية أعوام في بين العراق وإيران، بدأت إيران تنظر إلى الخارج مجدداً، خاصة في البيئة الإقليمية المحيطة بها، واستأنفت عملية تصدير ثورتها إلى الدول العربية القريبة والبعيدة، وأوجدت لها مواطن أقدام في لبنان وفي العراق وفي فلسطين، بعد انطلاقة حركة حماس التي كانت ولا تزال امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، والتي لم يتعزز ارتباطها بطهران، إلا في عام ١٩٩٥، بعد أن وجد الإيرانيون أنهم باتوا بحاجة إلى إيجاد رأس جسر لهم داخل حركة التحرير الفلسطينية في أعقاب عدم دعوتهم إلى مؤتمر مدريد الشهير والمعروف.

وبالرغم من عدم تقبل حركة حماس للتقويم الإيراني (الشيعة) للدين، فإنها -أي حماس- انغمست بالمشاركة الإيرانية لجبهة "أنوال الصمود"، والتسلح، والتدريب.. ومواضيع أخرى، الأمر الذي يشير إلى أن الفريق المتشدد في نظام الملالي يسعى للتوصل في فلسطين إلى مستوى يشبه مستواه في لبنان، ليكن في موقع أكثر تقدماً نحو الصراع العربي- الإسرائيلي، الذي يشكل ورقة مهمة في خدمة الأهداف الاستراتيجية الإيرانية.

ولم يكن من مصلحة إيران أبداً أن تتوحد الفصائل الفلسطينية في جبهة واحدة تواجه إسرائيل في معركة المفاوضات من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة والتي تضم الضفة وغزة، أو أن تندرج هذه الفصائل في المبادرة العربية للسلام مع باقي الدول العربية، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها مصر لتوحيد الصف الفلسطيني وإزالة الانقسام الذي وقع في يناير ٢٠٠٧ بين فتح السلطة الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى. لذلك سعت إيران إلى إفشال الجهود المصرية، وترسيخ الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، بل توسيعه ليصبح انقساماً عربياً- عربياً بين ما يسمى "بدول ممانعة" ودول معتدلة".

وقد كان واضحاً منذ سنوات أن هناك اتفاقاً إيرانياً سورياً لإشعال بؤر توتر في المنطقة، تمثل في دعم الميليشيات الشيعية والتابعة للقاعدة في العراق لمنع الاستقرار في هذا البلد، وفي إشعال حرب جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، وفي انقلاب حماس على السلطة الفلسطينية في غزة والاستئثار وحدها بالحكم فيها. وذلك من أجل خلط الأوراق وفرض واقع جديد أمام الإدارة الأمريكية الجديدة تثبت به كلا من إيران وسوريا أن بيدهما أوراقاً إقليمية يمكن بهما إثارة المشاكل أمام الولايات المتحدة، إذا لم تعقد واشنطن مع طهران صفقة تعترف بها الأولى بمصالح إيران في المنطقة ودور رئيس لها في المنظومة الأمنية الشرق أوسطية، خاصة في الخليج، وحققها في رعاية جماهير الشيعة على كل الساحة العالمية، ودور متميز لها في إقرار الأوضاع النهائية لنظام الحكم في العراق خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية هناك، وتطبيع علاقات كاملة بين الدول الغربية وإيران، ناهيك عن رفع العقوبات وسحب الملف النووي الإيراني من مجلس الأمن. أما سوريا فإنها تسعى بدورها لمفاوضات شاملة مع إسرائيل يتم بموجبها الانسحاب من الجولان، وفك العزلة المضروبة دولياً على سوريا، والاعتراف بمصالحها في لبنان، وسحب قضية اغتيال الرئيس اللبناني الراحل رفيق الحريري من المحكمة الدولية. لذلك لم يكن غريباً أن يصرح رئيس مجلس الشورى لإيران بأن إيران دوراً في صنع القرارين اللبناني والفلسطيني، وزاد على ذلك بأن إيران وجوداً عسكرياً في شرق المتوسط، إشارة إلى المناورات البحرية المشتركة التي تجرى بين الأسطولين الإيراني والسوري في مواجهة المناورات البحرية المشتركة التي تجرى دورياً في البحر المتوسط بين الأسطول السادس الأمريكي والبحرية الإسرائيلية كذلك لم يكن غريباً أن يهدد الرئيس السوري بشار الأسد بـ "إشعال المنطقة من البحر المتوسط إلى بحر قزوين" وفي حالة إقرار إنشاء المحكمة الدولية.

كما لم يكن خافياً أن عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين في شمال إسرائيل بواسطة عناصر من حزب الله في ١٢ يوليو ٢٠٠٦ كان بموجب قرار إيراني غداة فشل مفاوضات على لاريجاني- رئيس مجلس الشورى، الإيراني حالياً وسكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني سابقاً- مع خافيير سولانا مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حول الملف النووي الإيراني. كما كانت أيضاً عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت بواسطة عناصر من حماس والجهاد الإسلامي من مستعمرة سديروت شمال غزة قبل ذلك شهر بموجب قرار إيراني، وكان الهدف الإيراني من وراء العمليتين هو إشعال جبهتين ضد إسرائيل في شمالها وجنوبها- في وقت واحد، وتوريطها في حرب استنزاف طويلة تستقطب إيران

من خلالها دعم الشارعين العربى والإسلامى الرافضين للعريبة الإسرائيلية والأمريكية فى المنطقة، وإثارة شعوبها ضد المصالح الأمريكية داخلها، وبما يفسر المبادرة العربية التى تتبناها السعودية ومصر، وإيران فى ذلك تستغل العاطفة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والكراهية العربية لإسرائيل والولايات المتحدة الداعمة لها، وإيران ضامنة فى ذات الوقت أن لن يجرؤ مسئول عربى على الوقوف فى وجه المقاومة العربية ضد إسرائيل، حتى وإن كان على حساب تدمير لبنان وغزة، كما حدث بالفعل. أما الهدف النهائى الذى تسعى إليه إيران فهو ما سبق الإشارة إليه، وهو إجبار الولايات المتحدة على الجلوس معها ومع سوريا لبحث جميع الملفات فى مقابل تهدئة الأوضاع فى المنطقة.

ولأن المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية تسلب إيران ورقة تفاوضية مهمة تتاجر سياسياً وأيديولوجياً، فقد كرسست إيران جهودها لإيقاع أكبر قدر من الاضطراب فى المنطقة فراهنت على حركة حماس بدعمها سياسياً ومادياً بعد أن رفضت اتفاقية أوسلو والمبادرة العربية، رغم أن مشاركة حماس فى الانتخابات المنبثقة من أوسلو هى التى ضمنت لها فوزاً يتيح لها نفس هذه الاتفاقية. ما نتج عنها من اتفاقيات أخرى من داخل السلطة الفلسطينية، حيث حافظت حماس على موقف ملتبس من جميع الاتفاقيات التى أبرمتها السلطة الفلسطينية، وشاركت فى اتفاق مكة من أجل تعزيز موقفها العربى والسيطرة على الوضع الفلسطينى، وهو ما يتطلب من وجهة النظر الإيرانية والسورية المشتركة القضاء على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المستندة إلى شرعية منظمة التحرير. لذلك نجد حماس - ومنذ نجاح انقلابها فى غزة - كانت ولا تزال دائمة السعى لوضع السلطة الفلسطينية موضع الاتهام بالفساد والتفريط فى القضية الفلسطينية من أجل مصلحتها الحزبية مستغلة صعوبة الأحوال المعيشية فى مدن قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلى عليها.

فلقد جاء قرار إيران وسوريا بتكليف حماس بحسم الموقف عسكرياً فى غزة لصالحها فى الصراع الدائر بينها وبين السلطة الفلسطينية وحركة فتح، واستبعاد الأخيرة نهائياً من قطاع غزة، وهو ما تمثل أولاً فى انقلاب حماس على سلطة الرئيس محمود عباس فى يونيو ٢٠٠٧، ثم إنهاء التهدة التى توصلت لها مصر بين حماس وإسرائيل فى بداية العام الحالى ٢٠٠٩، كانت مدتها ستة أشهر، باستئناف إطلاق الصواريخ على المدن والمستوطنات فى جنوب إسرائيل. وكانت السعودية ومصر قد أدركتا مسبقاً أن الطريق أصبح شبه سدوداً أمام حل المشكلة الداخلية الفلسطينية بفعل الضغوط الإيرانية والسورية على حماس، وأن القرار لم يعد بين حماس ولكن بين طهران ودمشق، وكلاهما يسعى إلى استخدام حماس لتسخين

الجبهة الجنوبية ضد إسرائيل، بعد أن أغلق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ جبهتها الشمالية مع حزب الله.

ولقد أدركت إسرائيل مبكرة - كما يقول خبراءها الاستراتيجيون - خطورة الذراع العسكرية الإيرانية الممتدة إلى حدودها الجنوبية من خلال حماس، إلى جانب ذراع إيران الممتدة إلى حدودها الشمالية من خلال حزب الله، لذلك كان تعيين باراك مبيكراً وزيراً للدفاع بعد فوزه برئاسة حزب العمل، لمواجهة هذه التهديدات الإيرانية، ويستعد للرد عليها. ولم يتوان باراك فى تنفيذ هذه المهمة، والتى أدرك أنها ينبغى ألا تقتصر فقط على الهجمات الجوية ضد معازل حماس وكتائب القسام والجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية فى قطاع غزة، ولكن ينبغى أيضاً أن تشمل عمليات هجوم برى تستهدف فى الأساس تدمير البنية الأساسية السياسية والعسكرية لـ حماس وباقى التنظيمات المتحالفة معها فى القطاع، ويضعفها، ويجبرها على الامتناع عن إطلاق الصواريخ ضد مدن وبلدات ومستوطنات جنوب إسرائيل، وبما يعيد أيضاً لاستراتيجية الردع الإسرائيلى مصداقيتها وهيبتها التى فقدتها فى حرب لبنان ٢٠٠٦، خاصة بعد أن برزت منظمات وحركات وجماعات فلسطينية أخرى داخل قطاع غزة لا تقل فى تشدها وتطرفها عن حماس - بعضها يضم عناصر من القاعدة قدموا من العراق بعد أن وجهت القوات الأمريكية والعراقية ضربات شديدة لما يسمى بدولة العراق الإسلامية وتنظيم القاعدة فى محافظة الأنبار، والتى كانت قاعدة تقنية وحشود تدريب المقاتلين الذين ترسلهم القاعدة إلى فلسطين، وهو ما انعكس فى معسكرات التدريب ومستودعات الأسلحة والذخائر فى هذه المحافظة، الأمر الذى أدى بزعيم "قاعدة بلاد الرافدين" - أبو عمر البغدادي - بإرسال هؤلاء المقاتلين إلى ملاجئ أمنة فى لبنان وغزة والمجتمعات الفلسطينية، خاصة مخيم "عين الحلوة" فى جنوب لبنان والذى برز فيه تنظيم "جند الشام" ذو العلاقة القوية لسوريا، أما غزة فقد ظهرت فيها تنظيمات أخرى قاعدية من العائدين من العراق، أبرزها "الجيش الإسلامى" و"كتائب التوحيد والجهاد فى فلسطين وأرض الرباط" و"سيوف الحق" - والتى خطفت الصحفي البريطانى جونستون وطالبت بمبادلتة بمفتى القاعدة (أبو قتادة) الفلسطينى المسجون فى لندن، والعراقية "ساجدة الرشاوى" المتهمه بتفجير الفنادق فى عمان، كما قامت جماعة (سيوف الحق) فى غزة بإحراق محل انترنت، وهاجمت بالقنابل مدرسة مختلطة، وهددت مذيوعات التلفزيون الفلسطينى بالقتل والتشويه إذا لم يلتزم بارتداء الحجاب.

لذلك حرص إيهود باراك فور توليه وزارة الدفاع الإسرائيلية على أن يشكل قوة برية من القوات الخاصة قوامها ٢٠,٠٠٠

جندى، بعضها يتبع مباشرة رئاسة "الأركان العامة، والبعض الآخر يتبع الأفرع الرئيسية الأخرى في القوات المسلحة الإسرائيلية والبحرية، والجوية، والتشكيلات البرية)، وأن يتم تسليحها وتدريبها بما يؤهلها لخوض معارك داخل المدن والمناطق المبنية والشوارع في مدن قطاع غزة، تحسباً ليوم لا شك في قدومه، سيتعين فيه على القوات المسلحة الإسرائيلية أن تخوض حرباً ضد حماس داخل قطاع غزة، وهو ما حدث بالفعل في بداية عام ٢٠٠٩ ولأكثر من ثلاثة أسابيع.

"جيوش الحرية" التي تسليحها إيران

لاحظ المراقبون للشأن الإيراني في السنوات الأربع الماضية تغيراً كبيراً حاداً في السلوك الإيراني، خاصة تجاه باقى دول المنطقة، عكس عودة العصية الفارسية والاستعلاء على الآخرين، وإن كان قد تأثر بالرداء المذهبي الشيعي في مخاطبة البلدان ذات الأغلبية الشيعية، ودينى إسلامى عام في مخاطبة البلدان ذات الأغلبية السنية، حيث الحذر والترقب من أصحاب المذاهب الأخرى. وإن كان الهدف القومى الإيراني أصبح واضحاً لكل المراقبين، وهو المتمثل في إقامة الحكومة الإسلامية العالمية.

ففى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٠٨ أعلن حسين حمدان نائب قائد ميليشيا الباسيج الإيرانية أن إيران تسليح ما أسماه "جيوش الحرية" في الشرق الأوسط، وأن هذه الجيوش تحصل على جزء من أسلحتها من إيران. وبعد ذلك بأيام أعلن قائد البحرية الإيرانية "حبيب الله سيارى" أن إيران أقامت قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز الاستراتيجى لتعزيز مراقبتها العسكرية على مياه الخليج، ونقلت وكالة فارس الرسمية عن الاميرال سيارى قوله: إنه مع فتح هذه القاعدة البحرية الجديدة، سيتم تدشين خط دفاعى جديد شرق مضيق هرمز، مؤكداً أن القاعدة تقع في ميناء جسك في بحر عمان.

وتعنى مثل هذه التصريحات للمسؤولين الإيرانيين، أن إيران ماضية في توسيع دائرة نفوذها تحقيقاً للحلم الفارسى الذى يسعى إلى تولى القيادة، لكن من بوابة المذهب الشيعى، وتصدير الثورة الإيرانية إلى باقى البلدان الإسلامية لإقامة ما يسمى بـ "الحكومات الإسلامية". وهو الأمر الذى أثار احتجاجات كبيرة في الدول العربية والإسلامية، بل وكان من أسباب نشوب حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران. ذلك أن معنى تصدير الثورة يقصد به في الأساس إثارة ودعم الاضطرابات السياسية والأمنية لإقامة أنظمة سياسية بيوقراطية (دينية) على أنقاض أنظمة المحكمة القائمة حالياً، على غرار نظام الحكم الدينى في إيران والذى قام على أنقاض حكم الشاه عام ١٩٧٩. وبحيث تكون الأمة الفارسية الإيرانية هى لب العالم الإسلامى وقائده، وبنفس المذهب

الدموى الذى يعتنقه الفرس الإيرانيون.

أما وسائل وأشكال تصدير الثورة - ومنها إلى الفلسطينيين في غزة والضفة - فقد اتخذت أشكالاً متعددة يمكن إجمالها في الأمور التالية:

١- الجانب العسكرى: ويتمثل في طريقتين، إحداهما الشكل العسكرى المباشر بمعنى الاعتداء على الدول المجاورة واحتلال المناطق الشيعية في الخليج، بما فيها المنطقة الشرقية من السعودية والجنوبية من العراق، والبحرين كاملة، وجزءاً من الكويت. وقد أصيب هذا الشكل بنكسة كبيرة في الحرب العراقية الإيرانية، وبعد الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق، ما استتبعه من تكثيف التواجد العسكرى الأمريكى في الخليج دفاعاً عن الدول العربية الخليجية الصديقة لأمريكا.

أما الشكل الثانى فهو الدعم العسكرى بالسلاح والمال والتدريب للأحزاب والحركات والمنظمات الموالية لإيران في البلدان العربية والإسلامية، برز ذلك واضحاً في الدعم العسكرى الذى قدمته إيران لفيلق بدر وجيش المهدي في العراق، وحزب الله في لبنان، وحركة حماس والجهاد الإسلامى في غزة.

٢- الجانب التعليمى: حيث تعطى الحكومة الإيرانية في كل سنة آلاف المنح الجامعية التعليمية للدول الأخرى، وتحاول من خلالها استقطاب بعض الطلبة المتفوقين للدراسة في إيران وعلى حساب حكومتها، حيث يتعلمون مع التخصصات العلمية المذهب الأثنى عشرى، ويستقطب منهم الذين يلمسون منهم قرباً وقناعة بهم، فتعطى لهم منحا أطول للدراسات العليا وغيرها، ليعودوا لبلادهم دعاة لهذا المذهب الساعى لسيطرة الأمة الفارسية باعتبارها رافعة رايته في العالم.

٣- الجانب السياسى: ويعنى به أن تصدر الثورة الإيرانية الفارسية مفاهيمها ومبادئها للآخرين عن طريق تجميل صورتها سياسياً، ومحاولة إطلاق الخطابات الرنانة حول تحدى "الشيطان الأكبر" - أمريكا، و"الشيطان الأصغر" - إسرائيل، وأن الأمة الفارسية الإيرانية هى المتصدى الوحيد لها. وافتعال بطولات وهمية حول انتصارات تحقّقها لأحزاب والحركات والمنظمات التى ترعاها إيران، مثل "الانتصار الإلهى" الذى حققه حزب الله في لبنان، وأمكن لحزب الله من خلال رفع هذا الشعار أن يغزو الجبهة الداخلية في لبنان ويفرض نفسه على المعادلة اللبنانية، وأخيراً "الانتصار الربانى" الذى تدعيه حماس في غزة ضد إسرائيل، هذا بالإضافة للسعى الإيراني لاختراق أحزاب وحركات المعارضة في الدول العربية - مثل الإخوان المسلمين في مصر، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وحركة الجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية وفتح الانتفاضة في الضفة الغربية، وقد

نجحت إيران بالفعل في اختراق بعض الأحزاب العربية بطرق متعددة.

٤- الجانب الإعلامي: حيث تقوم الملحقيات الثقافية والإعلامية الإيرانية، بإقامة علاقات وثيقة مع بعض الصحف والمجلات ومراكز البحوث والدراسات ودعمها مالياً واستضافتها وزيارتها، مع دعم بعض الصحفيين والإعلاميين بالمال وبالدورات الخارجية المجانية من أجل كسبهم في الصف الإيراني والترويج في صحفهم ووسائل الإعلام الأخرى الفضائية والتلفزيونية والإذاعية التي يعملون فيها لما تريد إيران أن تدعو وتروج له من مواد إعلامية، سواء لتلميع صورة إيران والدعاية لأهدافها وسياساتها واستراتيجيتها الخارجية، وإعطائها المشروعية السياسية والدينية، أو لمهاجمة الأنظمة الحاكمة العربية الإسلامية الحاكمة التي تتصدى للمخططات الإيرانية. وهو ما يبدو واضحاً في وسائل الإعلام السورية الرسمية، وقناة الجزيرة القطرية، وقناة الأقصى، وصوت الأقصى التابعين لحركة حماس في غزة، وقناة المنار التابعة لحزب الله في لبنان - كما يفسر الحملة على صحابة سيدنا رسول الله الكرام في بعض الصحف الكبرى العربية مؤخراً.

٥- الجانب الاقتصادي: وهو يهدف إلى توفير الدعم المالى اللازم لاستمرار تشغيل الآليات السياسية والعسكرية والإعلامية للأحزاب والحركات والتنظيمات العربية والإسلامية الدائرة في فلك إيران. ولهذا الجانب وسائل متعددة منها الدعم المباشر بالمال بإرساله إلى المسؤولين عن هذه الأحزاب والحركات، في شكل ميزانيات شهرية (تقدر بالنسبة لحزب الله بـ ١٥٠ مليون دولار شهرياً، وبالنسبة لحركة حماس بـ ٤٥ مليون دولار شهرياً). ومن الوسائل الأخرى دعم المؤسسات والشركات الاقتصادية التي تنشئها هذه التنظيمات في داخل وخارج بلدانها، وفي أحيان أخرى تقوم إيران بإنشاء مؤسسات اقتصادية تابعة لها مباشرة داخل البلدان العربية والإسلامية مديرتها إتباع إيران في الداخل، وهم في ذلك يؤسسون لتجارة تقوم على هدف خدمة نشر المذهب الشيعي، وتوفير الأموال للمنظمين لهذا المذهب من أبناء البلد المستهدف هذا إلى جانب وسيلة أخرى تتمثل فيما يطلق عليه السياحة الدينية الشيعية - والتي اخترقت البلدان العربية مؤخراً - وتحاول اختراق دول أخرى بحجة الآثار والمقابر الشيعية، وزيارة مقامات أهل البيت، ويصرف الإيرانيون في زياراتهم لهذه الأماكن ملايين الدولارات يكسبون من خلالها صداقات ومعارف الكثيرين من أبناء البلد المستهدف.

الحزام الأمنى الإيراني، وارتباطه بدائرة المجال الحيوى الإيراني

يدرك جيداً المتبع للتحركات السياسية والعسكرية والإعلامية الإيرانية على الساحتين الإقليمية والدولية، منذ بداية الأزمة العراقية أن إيران تسعى لإقامة حزام أمنى جديد لها، يرتبط بدائرة مجالها الحيوى التي تمتد من أفغانستان وباكستان والهند شرقاً إلى المغرب العربى على الأطلنطى غرباً، ومن حدود روسيا ودول القوقاز شمالاً إلى المحيط الهندى ووسط أفريقيا جنوباً. حيث ثبت أن موقف الحياذ الفعال الذى اتبعته خلال الأزمة الأفغانية ثم بداية الأزمة العراقية قد استنفذ أغراضه، وأصبحت في حاجة إلى موقف جدير أكثر فعالية تستثمر فيه عدداً من الإيجابيات التي تحققت من خلالها موقفها الأول. فضلاً عن رصد لها عند بعض دول المنطقة العربية وخارجها، وحتى تختبر قدرتها على المبادرة، بعد أن تخلت عنها مؤقتاً انتظاراً لظروف أكثر مناسبة، وتشير الأحداث إلى نجاحها في ذلك.

ولا شك أن إيران تزرع لها جذوراً في كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهى تتعهداها على الدوام، وفي كل الظروف، وتحت أى مسمى، ولدى أى نوع من الحكومات، منتظرة يوم الحصاد. وفي هذا الصدد يقول هاشمى رافسنجاني في حديثه لمجلد (الطريق راهبرد): "أنا باعتبارنا دولة شيعية، نساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا أحزاباً أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم، إن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالاً، لذلك سوف تجد لها مكاناً بين المناضلين في المستقبل".

وقد اعتمد النظام الإيراني في تقاريره مع الدول الأخرى المتواجدة في دائرة مجالها الحيوى أسلوب المبادرة، وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها، وردود أفعاله جاهزة وليس فيها مجال للتردد، وهذا التقارب ليس على حساب المكاسب التي حققتها إيران في المنطقة العربية أو في غيرها، ذلك أن نظرية الأمن الإيرانية نفسها تقوم على نفس فكرة المبادرة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها، وأن تكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية. وتندرج نظرية الأمن الإيرانية إلى بعدين أساسيين أحدهما بعد عقائدى يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه القيم الشيعية التي تنهض على تقديس أهل البيت ومكانتهم، للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، ودمج العبادة السياسية. والآخر بعد نضالى يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة قبل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجندته معاداته لإيران. وبذلك تدفع إيران خطوطها الدفاعية إلى أماكن بعيدة عن حدودها، حيث تتواجد بلدان

دائرة المجال الحيوى والذي تعمل فيها التنظيمات التابعة لإيران مشكلة خط دفاعها الأمامى والخارجى، ضد أية تهديدات وبما يصدها مبكراً قبل أن تصل إلى حدود إيران، وتشغل أعداء إيران لأطول فترة زمنية ممكنة عن الوصول إلى قلب إيران وتهديده.

وفى ذلك يقول آية الله هاشمى رفسنجانى مخطط السياسات العامة فى إيران "مبادئنا فى السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى، سواء تجاه دول أو شعوب معينة، سواء تجاه أحداث أو ظروف معينة، ومن الصعب إيجاد اتفاق جماعى حول المسائل المهمة فى السياسة الخارجية تجاه أية دولة. لذلك عندما يحدث الخلاف بين الأجهزة المختلفة يتدخل "مجمع تشخيص مصلحة النظام" لحسم الأمور. فعلى سبيل المثال هناك اختلاف حول العلاقات مع الولايات المتحدة، وكذلك حول العلاقات مع مصر، فإن تحول هذا الخلاف إلى معضلة فأننا نتدخل، وإذا لم نجد حلاً إلا الرجوع للشعب فسنقترح عمل استفتاء شعبى، لكن بشرط موافقة مجلس الشورى، وتأييد الزعيم المرشد للثورة". وفى مواجهة هذه النظرية الأمنية الإيرانية طرح المراقبون سؤالاً مهماً: هل يتوقف الحزام الأمنى الإيرانى الجديد عند مواجهة التهديد الأمريكى والإسرائيلى لإيران، أو تخفيف أثره فى المنطقة؟ أم يمتد لنشاطات أخرى على حساب الدول العربية والإسلامية ذات الأغلبية السنية إذا ما أدخلتهم إيران فى إطار العدائيات التى تهدد أمنها؟

الدعم المالى والعسكرى الإيرانى لحركة حماس

كشف القيادى فى حركة حماس "محمود الزهار" وزير الخارجية السابق فى حكومة إسماعيل هنية فى حديث له لمجلة (دير شبيجيل) الألمانية، نشرته صحيفة الأنباء الكويتية فى ٢٤/٦/٢٠٠٧ عن نية حركة حماس فى تأسيس دولة إسلامية فى غزة، وذلك حين أجاب على سؤال حول مدى صحة الادعاءات الغربية حول هذا الموضوع، فرد قائلاً: "بالطبع نريد أن نفعل ذلك ولكن بدعم كامل من الشعب"، ثم أوضح قائلاً: "لن نستطيع تأسيس دولة إسلامية حالياً، لأننا نحن الفلسطينيون لا نملك دولة، وطالما أننا لا نملك دولة فسنحاول تشكيل مجتمع إسلامى".

ورداً على سؤال حول احتمالات قطع الأموال عن حكومة إسماعيل هنية فى غزة، أجاب الزهار "أن حماس تملك عدة بدائل، وإذا أردنا يمكننا أن نحصل على خمسة ملايين دولار شهرياً على شكل تبرعات من مصر". ثم اعترف بنقلة شخصياً مساعدات مالية من إيران إلى غزة قائلاً "حماس تلقت فى الماضى أموالاً من بلدان عدة، فليبيا دعمتنا بخمسين مليون دولار، وأنا شخصياً جلبت مرتين أموالاً من إيران ..

مرة ٢٠ مليون فى حقيبة من إيران إلى قطاع غزة، وفى المرة الثانية ٢٢ مليوناً. وكان ذلك بالطبع عبر معبر رفح، وقد تكرر نفس الأمر مع إسماعيل هنية الذى حمل معه حقائب بها ٤٠ مليون دولار حصل عليها من إيران وتوجه بها عبر معبر رفح إلى غزة، الأمر الذى أثار تساؤلات عدة فى مصر حول مدى صحة هذا الأسلوب للوصول الموال ولماذا لا يتم عبر البنوك المصرية؟!

وعن التكتيك الجديد الذى ستتبعه حماس تجاه إسرائيل وحركة فتح، قال الزهار: "إن التكتيك الجديد يقضى بعدم مهاجمة الإسرائيليين"، ثم ألح إلى أن كتائب القسام - الذراع العسكرى لـ حماس - ستستخدم فى الضفة الغربية مع فتح نفس أساليب التفجير والهجمات التى تعتمد عليها ضد قوات الاحتلال، وأضاف "فى هذه اللحظة لا يمكننا أن نتعامل مع عدوين فى الوقت نفسه"، وذلك فى إشارة إلى إسرائيل وحركة فتح. ثم أشار الزهار إلى أن الأسلحة والذخائر متوافرة فى الأراضي المحتلة، موضحاً: "كانت كلفة الرصاصة الواحدة فى غزة تبلغ ٣,٥ يورو، أما الآن فإنها تساوى ٣٥ سنتاً فقط، ذلك أن أموال المساعدات الأمريكية حولت إلى السلاح، فشكراً لأمريكا: أما إسلام شهران - أحد مسئولى كتائب عز الدين القسام، فقد صرح عقب سيطرة حماس على غزة فى ١٤ يونيو الماضى قائلاً: "لقد حل عهد العدالة والحكم الإسلامى"، وكان تقرير أوروبى نشر فى بداية مايو ٢٠٠٧ قد حذر من تنامي قوة حماس العسكرية بعد أن أنفقت كتائب القسام ثلاثة ملايين يورو جاءتها مباشرة من طهران، خلال ما تعطيه طهران لحكومة هنية من مساعدات شهرية لتسيير أدوار القطاع، بلغت ٤٥ مليون دولار شهرياً.

أما مدير الاستخبارات فى السلطة الفلسطينية - توفيق الطبراوى - فقد اتهم إيران بلعب "دور كبير" فى سيطرة حماس على غزة، قائلاً: "لقد كان لإيران دور كبير فيما جرى فى غزة سواء من جهة التمويل أو التنفيذ". مضيقاً: "نعرف أن المئات من حماس خرجوا وتدربوا فى إيران ومعسكرات حزب الله فى لبنان.. ومن كل البرنامج والحركة الانقلابية التى قامت فى فلسطين هو برنامج مشترك بين حماس وإيران التى كانت على إطلاع على كل التفاصيل"، ثم زاد قائلاً: "إن قادة حماس العسكريين التقوا قادة سياسيين فى سوريا، وتمت خلال الاجتماعات مناقشة جوانب العملية كافة"، ولم يستبعد الطبراوى أن تقوم حماس بعمل شابه فى الضفة الغربية.

ويشارك الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى هذا رأى، فبعد أن اتهم حماس بتدبير محاولة لاغتياله بلغم أسفل مقر إقامته زنته ٢٥٠ كجم متفجرات، وأكد على أن ما جرى مخطط لسلخ غزة عن الضفة، وإقامة إمارة من لون واحد يسيطر عليها تياراً واحداً من ميزانه التعصب". ودلل على

ذلك بإنزال العلم الفلسطيني من قماراته واستبداله بعلم حماس الأخضر لإقامة إمارتها في غزة، مضيفاً المخطط المعد سلفاً، والذي توافقت عليه قيادة حماس في الداخل والخارج كان بمشاركة أطراف إقليمية" في إشارة إلى إيران.

أما تسليح إيران لحركة حماس، فقد تمثل في تهريب كميات كبيرة من الصواريخ أرض / أرض (كاتيوشا) ويقدر عدد ما لدى حماس منها بحوالي ١٥٠٠ صاروخ مداها يتراوح ما بين ١٠ - ١٥ كم، وبضع مئات من الصواريخ جزء ١٢٢ مم ذات مدى مطور يصل إلى ٤٥ كم (يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ - ٢٥٠ صاروخ)، بالإضافة إلى حوالي ٥٠٠ - ٨٠٠ صاروخ مضاد للدبابات نوعيات (ساجر، ب ج - ٢٩ الزود برأس تاندم) - وهذه مخصصة للتعامل مع الدبابة الإسرائيلية ميركافا - ٤ بعد أن تم تطوير تدريبها بتزويدها بدرع إضافي، ذلك أن الصاروخ ب - ج - ٢٩ مكون من حشوتين متفجرتين، تعمل الأولى على اختراق الدرع الخارجي للدبابة ثم تفتح الطريق للحشوة الرئيسية الأخرى المتواجدة خلفها لتخترق الدرع الرئيسي الآخر للدبابة وبما يؤدي إلى نفاذ القوة التفجيرية إلى الغرفة الداخلية للدبابة وتفجيرها بها فيها من ذخائر وأفراد طاقم. هذا إلى جانب كميات من المادفات ١٢٠ مم و٨٢ مم، ورشاشات كلاشكوف، والذخائر اللازمة لها، إضافة إلى نوعيات متقدمة من العبوات المتفجرة التي تسبق استخدامها بفاعلية ضد المركبات الأمريكية المدرعة في العراق بواسطة الميليشيات التابعة لإيران هناك. وقد تم تهريب معظم هذه الأسلحة - خاصة الصواريخ - إما بواسطة سوريا وحزب الله عبر البحر المتوسط، وتوقفت خارج المياه الإقليمية المصرية وبعيدا عن مراقبة السفن الحربية الإسرائيلية، وكانت تلقى حمولتها من الأسلحة في عبوات تستقبلها قوارب صيد تابعة لبحرية حماس قادمة من شاطئ غزة، فتربطها وتحملها معها إلى الساحل. وفي أحيان أخرى كانت السفن تلقى حمولتها في توقيتات وأماكن محددة محسوب فيها جيدا تجاه حركة التيارات المائية لتحملها ٤٠ ساحل غزة، وبعض هذه العبوات ضلت طريقها ووصلت إلى السواحل المصرية، والتقطها حرس السواحل في شمال العريش، والبعض الآخر وصل إلى ساحل بورسعيد.

وقد ذكرت تقارير أمنية إسرائيلية نشرت في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ - قبل الحرب على غزة - أن القدرات الصاروخية لدى المسلحين الفلسطينيين في قطاع غزة، يمكنها أن تصيب عددا كبيرا من البلدات الواقعة في جنوب إسرائيل، مما يضع نحو ٨٠٠ ألف إسرائيلي في مرمى صواريخ القسام التابعة للجناح العسكري لحركة حماس (كتائب عز الدين القسام). وأضافت تلك التقارير أن حماس استغلت فترة الستة أشهر الأخيرة والتي شهدت تهدة بقطاع غزة في تطوير قدراتها

الصاروخية، وتعزيز مدى تلك الصواريخ بحيث يمكنها إصابة أهداف داخل العمق الإسرائيلي. ونقل عن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) - يوفال ديكسين - توك أن حماس حصلت من إيران على صواريخ (فرد) ١٢٢ مم القادرة على الوصول إلى مشارف مدينة بئر سبع التي تبعد حوالي ٤٠ كم عن قطاع غزة، وأن واحدا من بين كل ثمانية إسرائيليين - أي ٨٠٠ ألف إسرائيلي - أصبحوا في مدى صواريخ القسام والكاتيوشا وجراد.

ونشرت ידיעות أحرونوت قائمة بالمدن والبلدات التي باتت في مدى صواريخ حماس - بحسب ديكسين - الذي أكد أن منشآت استراتيجية أصبحت في مدى تلك الصواريخ مثل "مركز الأبحاث النووية" في ناحال سوريك، والقاعدة الجوية في حتسور. وميناء أشدود البحري. وأضاف ديكسين: "أن المسلحين الفلسطينيين جاهزون للمواجهة، ولديهم قدرة للوصول حتى كربات غات وأشدود، وحتى إلى مشارف بئر سبع. وقد أثبتت الحرب الأخيرة في غزة أن القدرة الصاروخية لبحرية حماس قد أصابت أهدافا في جميع هذه المناطق، وإن كانت بإعداد محدودة من صواريخ جراد، إلا أن صواريخ القسام والكاتيوشا أمطرت المستوطنات والبلدان الإسرائيلية شمال شرق قطاع غزة بمعدل ٥٠ - ٦٠ صاروخ يوميا، تقلصت في الأيام الأخيرة من الحرب إلى ٤ - ٥ صاروخ يوميا بعد أن نجحت القوات الجوية والبرية الإسرائيلية في تدمير مستودعات كاملة منها.

رؤية تحليلية:

منذ الأسبوع الأول للحرب الإسرائيلية على غزة، سادت قناعة لدى الخبراء الاستراتيجيين في العالم بأن هذه العملية أكبر من حماس ومن غزة، وأنها تخفي "لعبة أمم" ذات أهداف وأبعاد خطيرة جدا، وسارعت تقارير استخباراتية مطلعة على ما يدور وراء الكواليس إلى وضع حرب غزة في إطار أبعد من ساحتها. وفيما اعتبرها البعض محاولة إسرائيلية للانتقام من هزيمة حرب يوليو ٢٠٠٦ ضد حزب الله في لبنان، اعتبرها آخرون تنمة لحرب لبنان، والمرحلة الثانية من حرب استباقية بين إيران وإسرائيل، وفصل جديد من فصول الصراع الدولي على البرنامج النووي الإيراني. ولم يستغرب الخبراء امتداد حرب غزة إلى إيران في مرحلة لاحقة، خاصة وأن إيران كانت تتعامل معها على أنها حرب إيرانية وليست فلسطينية. وأن إيران استخدمت فيها حماس كـ "سبيل" أن استخدمت حزب الله لحسابات ترتبط ارتباطا مباشرا باستراتيجيتها الجديدة للتعامل مع إدارة باراك أوباما لفرض معادلة جديدة على الأرض استعدادا للمرحلة المقبلة.

ولقد كانت إيران تخشى - ولا تزال - لجوء إسرائيل بضوء أخضر أمريكا إلى خلق معادلة جديدة أمام إدارة أوباما عبر

تنفيذ خططها العسكرية لضرب البرنامج النووي الإيراني. ولهذا سارع حكام طهران إلى إعداد خطة مضادة اعتمدت هذه المرة على حماس، مستغلين انتهاء الهدنة مع إسرائيل عبر اشغال جبهة غزة، في الوقت نفسه أعدوا خطة للعب دور (الإطفائي) تحسباً لمنع تطور هذه الحرب التي استهدفت أصلاً إبعاد خطر الحرب الإسرائيلية عن إيران - كما اعترف بذلك شمس الواعظين - ويهدف آخر هو فرض إيران كجزء من الحل ومن العملية السلمية في إطار صفقة متكاملة تشمل جميع الملفات.

وقد كشفت إيران عن مخاوفها ومشاريعها هذه عندما سارعت إلى إرسال شخصيتين مهمتين في النظام الإيراني إلى كل من لبنان وسوريا، هما الأمين العام لمجلس الأمن القومي سعيد جليلي، ورئيس مجلس الشورى على لارييجاني، يحملان ثلاث رسائل هي: الأولى - أن إيران معنية مباشرة بما يجري، والثانية - أنها تلتزم بلجم حزب الله، وبعدم فتح جبهة لبنان، أما الثالثة - فهي ينبغي رفض المبادرة المصرية لوقف القتال وعرقلتها حتى تحقق الحرب أهدافها من وجهة النظر الإيرانية. وبكلام آخر كانت الرسالة الإيرانية أن طهران هي جزء من المشكلة، وفي الوقت نفسه جزء من الحل. كما كانت حرب غزة - من وجهة النظر الإيرانية - اختياراً لحسن النيات السورية قبل انتقال المفاوضات مع إسرائيل إلى المسار المباشر.

ولقد كشفت طهران في حرب غزة عن استراتيجيتها، وذلك بتوجيه رسالة إلى واشنطن تشير إلى استعدادها لنقل الصراع معها حول الملف النووي إلى صراع حول طموحاتها الإقليمية، وأطماعها لتوسيع نفوذها في المنطقة حتى غزة وفلسطين، وهي بذلك تبعد خطر الحرب عنها عبر فتح جبهة بعيدة تكشف طموحاتها الإقليمية، وفي الوقت نفسه توجه رسالة إيجابية تعبر فيها عن استعدادها لمقايضة النووي بالدور الإقليمي، خصوصاً بعدما تأكد لها إصرار أوباما والعالم على رفض برنامجها النووي واعتباره "غير مقبول".

كما أن لجوء إيران إلى التصعيد في غزة والدخول مباشرة على خط الصراع العربي - الإسرائيلي، والفلسطيني - الإسرائيلي، يعتبر جزءاً من خطة إيرانية مدروسة للاستمرار في كسب الوقت، وإبعاد الأنظار عن البرنامج النووي، حيث يمكنها الاستمرار في تخصيب اليورانيوم والعمل على

إنتاج الصلاح النووي، عبر تحويل القضية الفلسطينية - لا المسألة النووية الإيرانية - إلى القضية الدولية الأولى والأكثر إلحاحاً.

أما فيما يتعلق بالمخطط الإيراني في هذه الأزمة تجاه مصر، فقد كان واضحاً في تصعيد الاتهامات ضد مصر باعتبارها مشاركة لإسرائيل في حصار غزة، واتهامها بالخيانة، بل وتحريض الشعب والجيش المصري على التمرد على الحكومة المصرية، وهو ما انعكس بوضوح في الخطاب التي ألقاها حسن نصر الله أثناء الأزمة. ولكن على ماذا كانت تراهن إيران من وراء هذا التصعيد ضد مصر؟ كانت حسابات إيران وسوريا وقطر ترمي إلى إجبار الحكومة المصرية على فتح معبر رفح بلا قيود أمام الفلسطينيين وعلى رأسهم كوادر حماس ليتدفقوا بدعوى أنهم لاجئين هربوا من ويلات الهجمات الإسرائيلية، ويقيموا في شمال سيناء، ولكن ليس بصفة مؤقتة هذه المرة، ولكن بصفة دائمة، وبما يسمح لهم بإقامة مخيمات أشبه بمخيمات اللاجئين في لبنان والأردن، ولتكون شمال سيناء بمثابة قاعدة انطلاق لما يطلقون عليها المقاومة الفلسطينية ضد أهداف جنوب إسرائيل، وبما يعطى إسرائيل الذريعة لمهاجمة شمال سيناء واحتلالها بدعوى مطاردة الإرهابيين وتدمير قواعدهم في سيناء، ويتصدير المشكلة الفلسطينية إلى مصر على هذا النحو، تتحول شمال سيناء إلى أفغانستان أخرى تشعل مصر كلها بعيداً عن الاهتمام بمهامها القومية والإقليمية، وبذلك تنفرد إيران بالساحة الإقليمية تشكلها كما تريد وبما يحقق أهدافها، ناهيك عن التحالف القائم بين حماس - التي هي فرع من التنظيم الدولي للإخوان المسلمين - وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وما يعنيه ذلك من محاصرة مصريين متطرفين في شرقها، ومتطرفين آخرين في داخلها، بل وعدم استبعاد وصول الحرس الثوري الإيراني إلى حدود مصر الشرقية دعماً لحركة حماس. وقد أرادت إيران ومعها سوريا وقطر أن تفرض فتح معبر رفح أمام حماس بموجب قرار من قمة عربية خطط لعقدتها في الدوحة، وهو المخطط الذي اكتشفته مصر وأجهضته مبكراً بتفصيل دعوة قطر للقمة، وبالإصرار على تشغيل معبر رفح طبقاً لاتفاقية عام ٢٠٠٥، وعدم السماح بانتهاك حدودها بأي شكل من الأشكال، بل ورفضت حتى مجرد وجود مراقبين أجانب على حدودها بدعوى منع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N.



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدورات

(أ) دراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "دراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ. عبد الفتاح الجبالي.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبيد.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحي.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكترونى

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٢٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٢٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٢٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg